جامعــة باتنــة 01
كليـة الحقوق والعلوم السياسية
قسـم العلـوم السياسية

دور المتغير البيئي في النزاعات الدولية

دراسة حالة منطقة البحيرات الكبرى

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب الباحث:
رفيق بوبشيش

إشراف الأستــاذة:
د.طروب بحري

لجنـــة المناقشـــة:

أ.د.حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	جامعــة باتنــة 01	رئيســـــا
د. طـروب بحـري	أستاذ محاضرة (أ)	جامعــة باتنــة 01	مشرفا ومقررا
د. عادل زقـــاغ	أستاذ محاضر (أ)	جامعــة باتنــة 01	عضوا مناقشا
د. فوزي نورالدين	أستاذ محاضر (أ)	جامعــة بسكـرة	عضوا مناقشا
د. جــمال منــصر	أستاذ محاضر (أ)	جامعــة قـــالمة	عضوا مناقشا
د. محمد شـــاعة	أستاذ محاضر (أ)	جامعــة مــسيلة	عضوا مناقشا

السنـــــة الجامعيـــــة:

1437 ـ 1438 هـ

2016ـ 2017 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير و عرفان

في هذا السياق أتقدم بشكري الخالص والصادق إلى أستاذتي: **الدكتورة طروب بحري** على كل مساعدة وجهد ورعاية أولاتيها، وكذلك أقدم شكري إلى أساتذتنا في قسم العلوم السياسية الذين تتلمذنا على أيديهم ، والى كل من مد لي يد المساعدة في إتمام هذا العمل. إلا أن الشكر والتحية في المقام الأول يكونان لمن كانا سببا في وجودي، و سببا في تربيتي و تنشئتي وأوليا رعايتهما الخاصة لتعليمي ، فلم يبخلا عني الرعاية والاهتمام والمساعدة ، من اجل بلوغ مراتب عليا، وهذا ما يجعل الشكر والتحية لا يرقيان إلى مستوى عطائهما وتعبهما.

خطة الدراسة:

الفصل الأول: الإطار المفهومي للدراسة
-المبحث الأول: مفهوم النزاع وإدارة النزاع
-المطلب الأول: مفـهوم النــزاع
-المطلب الثاني :مفهوم إدارة الـنزاع
-المبحث الثاني: مفهوم البيئة والأمن البيئي
-المطلب الأول: مفهوم البيئة و الموارد البيئية
-المطلب الثاني: الأمن البيئي
الفصل الثاني: البيئة والنزاع في العلاقات الدولية
-المبحث الأول: البيئة من منظار نظريات العلاقات الدولية
-المطلب الأول: البيئة من منظار النظرية الواقعية والليبرالية و الماركسية
-المطلب الثاني: البيئة من منظار النظرية النقدية و النظرية النسوية
-المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات البيئية
-المطلب الأول: النـزاع البيئـي مـن منظـار مقاربـة المالتوسية البيئيـة الجديدة ومقاربـة '' ENCOP''
-المطلب الثاني: النزاع البيئي من منظار مقاربات الناتو و''مايكل كولير'' و اللجنة الدولية لبناء السلام
-الفصل الثالث : آليات إدارة النزاعات البيئية
-المبحث الأول: إدارة هيأة الأمم المتحدة والإتحاد الأروبي للنزاعات البيئية
-المطلب الأول: إدارة هيأة الأمم المتحدة
-المطلب الثاني: دور الإتحاد الأوربي في إدارة النزاعات البيئية
-المبحـث الثـاني: دور المنظمـات الإقليميـة الإفريقيـة و دور الآليـات الوطنيـة فـي إدارة النزاعات البيئي
-المطلب الأول: دور المنظمات الإقليمية الإفريقية
-المطلب الثاني: دور الآليات الوطنية في إدارة النزاعات البيئية
-الفصل الرابع: النزاع البيئي في منطقة البحيرات الكبرى ومستقبل النزاع
-المبحث الأول: النزاع البيئي في الكونغو الديمقراطية
-المطلب الأول: تطور النزاع في الكونغو الديمقراطية
-المطلب الثاني: دور المتغير البيئي في النزاع
-المبحث الثاني: آليات إدارة النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومستقبل النزاعات البيئية
-المطلب الأول: الآليات الوطنية و الإقليمية لإدارة النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية
-المطلب الثاني: الآليات الدولية ومستقبل النزاع
- استنتاجات

مقدمة

يعيش المجتمع الدولي منذ بداية القرن العشرين حتى اليوم، حالة اللا استقرار على أكثر من صعيد، فقد أصبحت النزاعات واحدة من أبرز ملامح السياسة العالمية خاصة خلال الربع الأخير من القرن العشرين، وذلك نتيجة لاختلاف المصالح وتعارض المواقف، وتنوع التوجهات بين الدول.

واختلفت هذه النزاعات من حيث أطرافها وطبيعتها وحدتها، ومداها الزماني والمكاني، وكان أبرزها الحربين العالميتين الأولى والثانية، كأهم حربين شهدهما التاريخ الحديث بأسره، ثم تلتها النزاعات في إطار ما يسمى الحرب الباردة ، إذ عرفت المرحلة عدة نزاعات ثنائية الأطراف (دولة ضد دولة)، لتنتهي الحرب الباردة بتفكك المنظومة الاشتراكية والإعلان عن النظام الدولي الجديد من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد شهد العالم في هذه المرحلة تزايد في معدل النزاعات، فهذه الأخيرة لم تقتصر على الدول فقط. بل أخذت شكلا جديدا، يتمثل في النزاع والصراع بين الحكومة والجماعات في الدول المعنية (داخل الدولة) أو نزاعات ذو طابع إثني (جماعة إثنية ضد جماعة إثنية أخرى)، على شاكلة النزاع في البلقان ورواندا، والتي وصلت إلى درجة الإبادة الجماعية لقطاعات كاملة من السكان.

وبالمقابل عرف حقل الدراسات الأمنية منذ نهاية الحرب الباردة تطورا في مفهوم الأمـــن وطبيعتـــه، متأثرا بواقع النزاعات الدولية، فلم يعد يقتصر الأمن على مفهوم التقليدي الأمن الوطني الذي سيطر على حقل الدراسات الأمنية لوقت كبير، باعتبار أن الدولة هي المرجعية الأساسية للأمن، إذ كان يفسر الأمن على أنـــه أمن الدولة ضد الأخطار الخارجية، بل امتد ليشمل الأمن الإنساني متخذا الفرد المرجعية الأساســـية للأمـــن، باعتبار الفرد هو الشخص المستهدف من الأخطار، هذه التطورات عبرت عن التحولات الكبيرة التي عرفهـــا العالم من انتشار الفقر، المجاعة التدهور البيئي، هذه الأخيرة تم ادراجها في المسائل الأمنيـــة، في اطـــار بـــرامج البحوث التي ظهرت مع بداية التسعينيات والتي ركزت معظمها على البيئة والنزاعات، باعتبار أن البيئة تعـــد سببا رئيسيا في اندلاع الكثير من النزاعات، مثل الأعمال التي قدمها الباحثون الأمريكيون والـــروس في ظـــل التعاون السائد بينهما في القضايا البيئية،

وقد تم تعريف الأمن بأنه تأكيد معقول من الحماية ضد التهديدات التي تهدد المصالح الوطنية، وكـــذا رفاهية الفرد أو المصالح المشتركة للمجتمع الدولي، والتي ترتبط بالضرر البيئي.

فهذا التعريف أشار بشكل ضمني وصريح إلى الجدل الموجود داخل الأبحاث والبرامج المتعلقة بالبيئـــة، فهناك من يؤكد بشكل متزايد بالصلات بين التغير البيئي و الصراع العنيف، وإلى الدور المحتمل للحفاظ علـــى البيئة، من خلال التعاون و تعزيز السلام البيئي، مع التركيز على العلاقات المحتملة بين التغير البيئـــي والأمـــن

الإنساني وكذا طرق معالجتها. لذلك الدراسة جاءت للتدرس علاقة البيئة بالصراع من خـــلال التطـــرق إلى مختلف البرامج والأبحاث المتعلقة بالبيئة ودورها في اثارة أو إدارة النزاعات الدولية.

المشكلة البحثية:

ما هو موقع المتغير البيئي في مسار التصعيد، والتهدئة للنزاعات الدولية وبالأخص في منطقـــة الـــبحيرات الكبرى ؟.

نظرا لما يميز موضوع الدراسة الدائر حول البيئة والنزاعات من تعقيدات كبيرة، فهذه الدراسة تســـعى إلى كشف علاقة النزاع بالبيئة، وآليات معالجته طارحة التساؤلات التالية:

*- ماهي علاقة البيئة بالنزاع؟.

*- كيف تنظر نظريات العلاقات الدولية للبيئة؟.

*- وما هي تأثيرات العوامل البيئية في تأجيج النزاعات ؟.

*- وماهي تأثيرات العوامل البنائية و النسقية على الصراع على الموارد البيئية ؟.

*- وماهي انعكاسات هذا النزاع على البيئة ؟.

*- وما هي الآليات المستخدمة لحل وإدارة النزاعات البيئة، وماهي فرص نجاحها وقيودها، وكيف يمكن تفعيلها ؟.

2- مجال الدراسة

وتشمل مجالات هذه الدراسة **مجال الموضوعي** وهو يتركز على أنماط النزاعات البيئة و الآليات المستخدمة في تسوية هذا النوع من النزاعات، وذلك بالتركيز على دور المتغير البيئي في النزاعات من خلال التطرق إلى مختلف التوجهات النظرية للعلاقات الدولية حول البيئة، والتوقف عند أهم الآليات الوطنية والدولية والإقليمية لإدارتها.

مجال مكاني وزماني: الدراسة تأخذ النزاع البيئي في منطقة البحيرات الكبرى كدراسة حالة بالتركيز على النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بداية من 1996 إلى يومنا هذا .

3- الفروض العلمية:

إن طبيعة التركيبة النزاعية والأمنية المتداخلة في الدراسة، تقتضي طرح الفرضيات التالية:

1- هناك ارتباط بين الانقسامات الاجتماعية والانقسامات السياسية والنزاعات البيئة، كلما زاد الانقسام الاجتماعي زادت حدة النزاعات البيئية.

2- كلما زادت الفجوة في توزيع الموارد، كلما كانت الحالة أميل إلى الصراع البيئي.

3- كلما كانت مؤسسات الدولة ضعيفة، كلما زادت حالة النزاع على الموارد البيئية.

- أهمية الدراسة

تبرز أهمية موضوع الدراسة بمحورين، محور أكاديمي والثاني عملي:

1-الأهمية الأكاديمية

يتحدد الاعتبار الأكاديمي بقلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت موضوع العلاقات بين البيئة والنزاع خاصة الكتابات النظرية حول الموضوع باللغة العربية، على الرغم من أهمية الموضوع. ومنه فالدراسة هادفة بطبعها نحو معرفة مختلف الأسباب، والأدوار و الظواهر الكامنة وراء المشكلة البحثية، ومن ثم تحديد مستويات التهديد الأمني للبيئة و النزاع على حد سواء. وذلك بالوقوف على الأسباب المعرفية الكامنة وراء طبيعة النزاعات البيئية والمشكلة الأمنية في شكل مداخل معرفية مستقبلية، قد تكون نوات تأسيسية معرفية لدراسات نظرية أخرى، حول الموضوع.

2- الأهمية العملية

تقدم هذه الدراسة ثمرات ما وصلت إليه إلى الممارسين و المهتمين و المقررين في الجزائر والقارة الإفريقية وخارجها. ولاشك أن الجزائر التي تتبنى إستراتيجية جهوية، وترى أن لها دورا مميزا في القارة الإفريقية، يمكن أن يستفيد القائمين على سياستها الخارجية من هذا العمل العلمي.

- أهداف الدراسة

تتعدد المبررات الدافعة في انتقاء مواضيع الدراسة بين الباحثين، والتي تنبعث أساسا من اعتبارات علمية وميول ذاتية بالدرجة الأولى- ولو أن الفصل المعياري بينهما يبقى محل تساؤل، ويخضع أساسا للضوابط الرئيسية للموضوع- واستنادا لذلك، فأهداف اختيار الدراسة للموضوع تتمثل في النقاط التالية:

- - فهم الأسباب التي تؤدي إلى تفجر النزاعات في العالم.
- - فهم مختلف المتغيرات المرتبطة بالنزاع والبيئة، والأوزان المتسببة لهذه المتغيرات.
- - إشباع رغبات الباحث العلمية، واختبار الفروض.

- – قلة البحوث و الدراسات حول التوجهات النظرية للعلاقات الدولية في ما يخص دور البيئة في التراعات خاصة باللغة العربية.
- – تقدم هذه الدراسة ثمراتها إلى المهتمين والممارسين، وصناع القرار في معالجة وإدارة هذه التراعات بكفاية.
- – استيعاب ديناميكية الحراك حول الموارد البيئية، وتسليط الضوء على أهم آليات إدارته.
- – الكشف عن مختلف الفواعل الرئيسية والثانوية المتورطة بالتراعات البيئية.
- – طرح أهم الرهانات المستقبلية والمتغيرات المتحكمة بتطور المسار التراعي حول البيئة.

3– الدراسات السابقة

يتضح خلال القيام بمسح للأدبيات بأن هناك عدد قليل من الدراسات، التي تناولت علاقة البيئة بالتراعات، كما تبين أن هناك الكثير من الدراسات حول موضوع آليات إدارة التراعات البيئية ، وربما يرجع زيادة الاهتمام الأكاديمي بآليات إدارة التراعات إلى الانفلاتات الأمنية التي شهدتها منطقة البلقان ومنطقة البحيرات الكبرى منتصف التسعينات، وتطرح هذه الحالات مجموعة من التحديات أمام المجتمع الدولي حول جدوى الأدوات والوصفات التي يمكن الاستنجاد بها للحد من هاته الانتهاكات اللانسانية. وأمام حالات الاستعصاء المتفاقمة التي تواجه المجتمع.

و عموما يمكن ذكر إسهامات كل من توماس يارس (1990) في دراسته المعنونة ب: "حروب الموارد، و التراعات الافريقية، ". حيث حاول " تورنر " من خلال خبرته وعمله لأكثر من عشرين سنة في عديد الدول الإفريقية خاصة الكونغو أن يقدم تصورا حول خصوصيات التراع في افريقيا، كما أشار الى الأدوار المباشرة لدول الجوار وعجز الأمم المتحدة في تحقيق سلام دائم في المنطقة.

كما قدم " مالبيا " في عام 1992 دراسته المعنونة ب :" الخطاب البيئي و العلاقات الدولية ". ورغم أنه قدم إضافة مفيدة لدور البيئية في التراعات، إلا انه لم يبرز دور العوامل البنائية والنسقية كمتغير تفسيري للتراعات.

كما حاول " سارسي قواسيس ") 1996(عن طريق إدخال دور العوامل السياسية في إثارة التراعات البيئية في الدراسة المعنونة ب : " الدبلوماسية البيئية: احتوائها وحلها". إلى أن دراسته تفتقر إلى الآليات الإقليمية لإدارة التراعات البيئية.

وربما تبدو دراسة فرناندا فريا المنشورة بعنوان : " إدارة النزاع في إفريقيا جنوب الصحراء: دور الاتحاد الأوربي ".من أكثر الدراسات التي حاولت إبراز دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات البيئية في إفريقيا بصفة عامة.

وهو نفس الاتجاه الذي سلكه " ساقارن نايدو" في دراسته حول دور المنظمات غير الحكومية المعنونة ب: "دور دبلوماسية الدرب الثاني في النزاع في جمهورية الكونغو ". يضاف إلى ذلك جهود كل من " كارن بوقلاند"، " روبرت ايغنيل"،" ماريا لاغستروم" (2008) في الدراسة المنشورة بعنوان "الاتحاد الافريقي: دراسة حول إدارة النزاع . "

كما يمكن ذكر إسهامات " فليب ريانتجنز" في كتابه الصادر في عام (2009) تحت عنوان "الحروب الإفريقية الكبرى"، والذي يمثل احد الإسهامات الجادة في هذا المجال على حد اطلاع الطالب.**خطة الدراسة:**

قسمت الدراسة إلى أربعة فصول:

خصص الفصل الأول منها إلى ضبط التعاريف والمصطلحات المستعملة في الدراسة، فالمبحث الأول الأول يطرق إلى تعريف النزاع و علاقته بالمفاهيم الأخرى – الحرب – الأزمة- التوتر، وأهم آليات المستعملة في إدارة النزاع، أما في المبحث الثاني فيتطرق إلى مفهوم البيئة والنظام البيئي من خلال التطرق إلى تعاريف البيئة و الموارد البيئية، ومكونات النظام البيئي.

أما الفصل الثاني، فقد خصص إلى التطرق إلى البيئة في العلاقات الدولية، من خلال التطرق إلى نظرة نظريات العلاقات الدولية للبيئة كمتغير فعال/ غير فعال في العلاقات الدولية، حيث يتطرق المبحث الأول إلى البيئة من منظار النظرية الواقعية و الليبرالية وكذا الاتجاه الريديكالي – الماركسي والنيو ماركسي-. أما المبحث الثاني فيتطرق إلى البيئة من منظار النظرية النقدية (كوبنهقن، أنصار النظم الايكولوجية...)، بالإضافة إلى ذلك الاتجاه النسوي.

أما الفصل الثالث فيتطرق إلى آليات إدارة النزاعات البيئية من خلال الوقوف عند أهم الآليات الوطنية و الإقليمية و الدولية.

أما الفصل الرابع فيتطرق إلى النزاع في منطقة البحيرات الكبرى بالتركيز على النزاع البيئي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. باعتبار أن النزع في هذه الأخيرة، لقد لعب فيه المتغير البيئي دورا بارزا، من خلال التطرق إلى دراسة أسباب النزاع ودوافعه، و آليات إدارة النزاع فيه و أخيرا مستقبل النزاع البيئي في جمهورية الكونغو الديمقراطية و منطقة البحيرات الكبرى بصفة عامة.

الفصل الأول: الإطار المفهومي للدراسة

المبحث الأول: مفهوم النزاع وإدارة النزاع.

المطلب الأول: مفهوم النزاع

الفرع الأول: تعريف النزاع

تفتقر عديد من الدراسات، والبحوث المختصة بحقل النزاعات الدولية ، إلى وجود تعريف واحد وشامل للنزاع. حيث تعددت المصطلحات لوصف العلاقات المتوترة بين الدول، أو بين الدولة وجماعة ما، فقد يستعمل الباحث لدراسة موضوع ما مصطلح النزاع ، وتارة أخرى يستعمل مصطلح الأزمة والحرب والتوتر...الخ. ومن هنا توجب عرض مجموعة من التعاريف لبعض الباحثين، والمختصين في حقل هذه الدراسات.

يميز الكثير من الباحثين في حقل النزاعات الدولية، بين تصورين للنزاع تصور موضوعي وتصور ذاتي. فالتصور الموضوعي ينطلق من تحديد النزاع على أنه مجرد حالة واقعية أو وضعا تنافسيا، تكون فيه الأطراف المتنازعة واعية بتعارض المواقف الممكنة، والذي يريد فيها كل طرف احتلال موقع يتنافى والمواقع الذي يريد أن يحتله الطرف الأخر، ولهذا فالنزاع يسير وفق معادلة صفرية (رابح/خاسر).

وفي هذا يقول " **توماس شيلينغ** " **T.SHELLING** إن النزاع هو:

مواجهة يسعى كل طرف أثناءها جاهدا لتحقيق الربح، عندئذ يوصف الخصوم بواسطة ألفاظ مثل واع، سليم، رفيع، ويتجه الأطراف في هذه المواجهة إلى البحث عن قواعد تسمح لهم بضمان أفضل الفرص للنجاح . [1]

أما " مايكل نيكلسون " في كتابه confilict analyses يقول:

يوجد النزاع عندما يحاول شخصان القيام بأفعال متناقضة. [2]

يركز" مايكل نيكلسون " في تعريفه على متغير الأفراد، وهو يعتبر أن الشخص عند قيامه بفعل ما يناقض نظيره، فهو يخلق ثورة التوتر بينهما والذي ينطبق على الدول، فإذا كانت دولتان تختلفان في أمر ما، فذلك يؤدي إلى أزمة سياسية تكون نتيجتها نزاع. فحين نجد " إدوارد عازار" يربط الصراع بالمجتمع فهو يعرفه على أنه:

---

[1] - Thomas Schelling, **Stratégie du Conflit** , Traduit par Raymond manicacci (Pari ;Universitaire de France ,1980) ,p.18.

[2] - abdelkrim kibech, **general théories of international conflict,** unpublished work, (Constantine ,2005) ,p.12

الصراعات الإجتماعية التي طال أمدها، وهو الصدام الممتد، و غالبا ما يكون بين طائفتين من أجل حاجات أساسية مثل الأمن، الاعتراف، القبول، المشاركة في السلطة[1].

ويربط " هولستي " النزاع بإختلاف دوافع الدول فهو يرى بأنه:

حالة التنافس تكون فيها الأطراف الدولية متعارضة مع المواقف المحتملة لرغبات الأخرين ، أو هناك أحيانا إنكار طرف دولي حقوق طرف دولي أخر حول مسائل محددة تثير النزاع فيما بينها[2].

ويعرفه " كريس بورغ" بأنه:

صراع اجتماعي موجود عند اثنين أو أكثر من الأطراف يعتقدون أن لديهم أهداف غير متوافقة[3]

" فكريس" يرى أن الأطراف هم فئات اجتماعية وسلوكه النزاعي تنافسي بسبب تناقض في الأهداف و هو بمثابة نزاع.

أما التصور الذاتي، فهو يقوم على اعتبار النزاعات كحالة مرضية، وبالتالي يصفه بعض الباحثين على أنه إدراك خاطئ لوضعية موضوعية، أو حالة عدم انسجام في المصالح،

وهكذا يعرفه " **جون بيرتون " J.BURTON النزاع:**

على أنه يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح ، ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية على الأطراف، و يشترط أن يقوموا بإعادة النظر إلى بعضهم بعضا بكيفية تجعلهم قادرين على التعاون على أساس وظيفي من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها [4].

فحين يرى " **جان ديروزال " J.P.DUROSELLE بأنه :**

نزاع بين عدة دول أو وحدات سياسية، في شكل صدام إرادات متناقضة ، ويتضمن موضوع الخلاف رهانا ، ويقبل الأطراف المتنازعون المجازفة من أجل الفوز بهذا الرهان ، ويصاحب النزاع ضرورة وجود أنشطة أفعال انفعالية جماعية ... [5]

---

[1] – غاستون بوثول وأخرون، **الحروب والحضارات**، **تر** أمد عبد *الكريم* (سوريا: دار طلاسم للدراسات للنشر و الترجمة ،1984)، ص.24.

[2] – **المرجع نفسه.**

[3] – **المرجع نفسه**، ص.25.

[4] - John Burton, **World society**,(London :Cambridge University Press,1980), pp.137,138.

[5] - Djerad Abdelaziz, **Dualité du Monde Arabe**,(ALGER: ENAL office des publication universitaires,1987),p.139.

ويرى " **لويس كوسر** " بأنه: ***تنافس على القيم وعلى القوة والموارد، و يكون الهدف بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم*** [1].

فالنزاع حسب الباحث هو تفاعل بين البشر، وتنافس على أشياء، وهذا التنافس يصبح نزاعا حينما تحاول الأطراف تحييد الأطراف الأخرى، وتعمل على عدم تمكينها من امتلاك مبتغاها[2].

ويرى الدكتور ناصيف يوسف حتي بأن النزاع هو: ***تصادم أو تعارض بين اتجاهات مختلفة ، أو عدم توافق المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره.*** [3]

أما **"جون غالتونغ" / John GALTHUNG** (**مثلث النزاع**): ينظر إلى النزاع على أنه مثلث متساوي الأضلاع، و أطلق على الزوايا الثلاثة لأضلاعه: زاوية التناقض Contradictio، زاوية المواقف Attitudes، زاوية السلوك Bihaviour.

فزاوية **التناقض** يعبر عن نقطة انطلاق النزاع، و التناقض يعبّر عن حالة الصّراع الكامنة، فالنّزاع ينشأ في الأساس من عدم التّوافق في الأهداف بين أطراف النّزاع الدّولي، والتي تعبّر عن تضارب المصالح. ففي العادة يعود أساس التّناقض هو رغبة كل طرف في تحقيق هدف منشود، قد يتقاطع مع هدف الطرف الآخر (الطرف الأول يريدX، والطرف الآخريريدX).

أما **المواقف** وهو العنصر الثاني بحيث يتضمّن التّصوّرات الخاطئة التي يحملها كلّ طرف عن الآخر، بحيث يمكن أن تكون ايجابية أو سلبية غير أنها في الغالب ما تكون سلبيّة عن الطّرف الآخر خاصّة في النزاعات العنيفة، أما العنصر الأخير هو **السلوك** ويعد من العناصر الهامة للنّزاع لدى "غالتونغ "، بحيث يمكن أن يشتمل على التّعاون أو الإكراه، هذا الأخير يدلّ على نقاط التّوفيق أو العداء، ويتميّز سلوك الصراع العنيف بالتهديدات والهجمات المدمّرة، وتنافس المصالح المادية أو السلوكيّات يكون لها دور فعّال نظرا لمصادر النّزاع[4].

---

[1] – أحمد فؤاد رسلان ، **نظرية الصراع الدولي : دراسة تطور الأسرة الدولية المعاصرة**(القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1986)، ص.18.

[2] – امتلاك الموارد و القوة، ويأخذ هذا النزاع صورتين، قد يكون عنيفا أو غير عنيف، مستمرا أو غير مستمر.

[3]– حتي ناصيف يوسف، **ا لنظرية في العلاقات الدولية** ، بيروت (دار الكتاب العربي،1985)، ص.293.

[4] - Hugh Maill,Tom Woodhouse , **Conflict analysis** ,PP.19-20.

ومن خلال استعراض الدراسة لهذه المجموعة من التعاريف يمكن تعريف النزاع على أنه : " **تنافر في المصالح أو المراكز، عندما تظهر رغبة كل طرف إنجاز رغباته، وعلى الرغم من أنه يبدأ بأمور قد تكون بسيطة، إلا أنه قد يتطور إلى درجة النزاع المسلح". اوهو تصارع فعلي بين طرفين أو أكثر يتصور كل منهم عدم توافق أهدافه مع الاخر أو عدم كفاية الموارد لكلاهم"**

وعلى ضوء ما سبقت الإشارة إليه من نماذج التعريفات التي تقدمها أدبيات النزاع ، يمكن الانتهاء إلى التأكيد على الأبعاد الثلاثة التالية كمحاور أساسية في التعريف بمفهوم النزاع:

1- **المحور الأول: ويتعلق بالموقف النزاع** ذاته: ويشير إلى أن مفهوم النزاع يعبر عن موقف لـه سماتـه أو شروطه المحددة: فهو بداية يفترض تناقض المصالح أو القيم بين طرفين أو أكثر، وهو ثانيـاً يشـترك إدراك أطراف الموقف ووعيها بهذا التناقض، ثم هو ثالثاً يتطلب توافر أو تحقق الرغبة مـن جانـب طـرف (أو الأطراف) في تبني موقف لا يتفق بالضرورة مع رغبات الطرف الآخر، أو (الأطراف الأخرى)، بل إن هذا الموقف قد يتصادم مع باقي هذه المواقف.

2- **أما المحور الثاني: ويختص بأطراف الموقف النزاعي** بوجه عام، فيمكن التمييز في الموقف النزاعي مـن حيث أطرافه بين مستويات ثلاثة: المستوى الأول يتعلق بالنزاعات الفردية، أي التي يكون أطراف الصـراع فيها أفراداً، ومن ثم فإن دائرة مثل هذا النزاع وموضوعه يتجهان إلى أن يكونا محـدودين بطبيعتـهما. وفي المستوى الثاني يكون النزاع بين جماعات، وتتعدد أنواع هذا الصراع بتنوع أطرافه، كما أن دائرته ومجالاته تكون عادة أكثر اتساعاً وتنوعاً عن نظيرتها في دائرة النزاع الفردي. أما المستوى الثالث فإنه يختص بالنزاع بين الدول، والذي عادة ما يعرف أيضاً بالنزاع الدولي، وتكون دائرة (أو دوائر) الصراع فيه أكثر تعقيـداً واتساعاً عن المستويين السابقين من النزاعات.

3- **المحور الثالث: ويهتم بالنزاع الدولي:** وهنا تجدر الإشارة إلى أن اتساع دائرة المستوى الثالـث مـن النزاعات، عبر المراحل التاريخية المتعاقبة للعلاقات الدولية، كان من شأنه توجيه وتكتيل قـدر متزايـد لا يستهان به من الجهود العلمية والأكاديمية لدراسة وتأصيل ظاهرة النزاع ، وذلك بهدف تطوير التفسـيرات والنظريات العلمية التي تيسر فهم أسبابه ومحدداته، ومن ثم تقدم البدائل المختلفة التي يمكـن مـن خلالهـا التحكم في الظاهرة الصراعية، أو على الأقل التقليل من المخاطر المرتبطة بها والمترتبة عليها، وتحديد أساليب التعامل معها.

الفرع الثاني: الفرق بين النزاع والمفاهيم الأخرى

1 – التوتر:

يرى وليد عبد الحي أن التوتر يختلف عن النزاع، فهو يشير إليه على أنه حالة عداء وتخوف وشكوك، و تصور لتباين المصالح أو الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام، غير أنه يبقى في هذا الإطار دون أن يشمل تعارضا فعليا وصريحا، وجهودا متبادلة بين الأطراف للتأثير على بعضهم البعض.

فالتوتر حالة سابقة على النزاع، ولكنه ليس كالنزاع، وقد تكون أسباب التوتر في الغالب مرتبطة بشكل وثيق بأسباب النزاع .

ويرى " **مارسيل ميرل** " أن التوتر هو : ***مواقف نزاعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى القوة....***[1]

2– الأزمة:

تعبر الأزمة عن موقف مؤثر جدا في العلاقات بين طرفين متخاصمين لا يصل إلى مرتبة الحـــرب، على الرغم من قوة المشاعر العدائية والحرب الكلامية بين الأطراف، ويعرفها " جون سباينر" علـــى أنهـــا: ***موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر التي تقاومه دول أخرى، مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلا ع الحرب***[2]. فحين يرى " **تشارلز ماكليلاند** " .C.Mclelland بأن الأزمـــة هي ***عبارة عن تفجيرات قصيرة chort burst ، وتتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيهـــا ، وتتميـــز الأزمات الدولية بالسلوك المتكرر ،أي أن كل أزمة تأخذ مسارا مماثلا لغيرها***[3].

على ضوء ذلك، يمكن الإشارة إلى بعض تطبيقات المعايير فى التعريف بالأزمة، فهناك من يتجه إلى تعريفها بأنها " **فعل أو رد فعل إنسانى يهدف إلى توقف، أو انقطاع نشاط مـــن الأنشـــطة، أو زعزعـــة استقرار وضع من الأوضاع، بهدف إحداث تغيير في هذا النشاط أو الوضع لصالح مـــدبره**"، فمفهـــوم الأزمة مشكلة من نوع خاص تتمثل في كونه، وعلى حد تعبير "جيمس روبنسون"، "**مفهوما عاما يبحـــث**

---

[1] – ميرل مارسيل ، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، (القاهرة : دار المستقبل العربي ،ط. 1، 1986)،ص.495.

[2] – مصطفى عبد الله أبو القاسم، **قضايا وأزمات دولية معاصرة**،(الاسكندرية: الجامعة المفتوحة، 1997)، ص 23

[3] – ينظر دورتي جيمس، بالستغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، (الكويت: شركة كاظمة للنشر والتوزيع،1985)، ص.140.

عن تعريف، ومعنى علمي متخصص" فالبعض يعاملونه كمرادف للضغط *Stress* ، أو الانهيار*Panic*، أو الكارثة *Disater* ".[1]

3- الحرب :

من خلال المصطلح يبدو لنا أن الحرب فكرة تتضمن العنف المادي، لذلك تتطرق الدراسة إلى التعاريف المختلفة للحرب :

يرى "**برتراند راسل**" Bertrand russel أن الحرب: ***الحرب هي بمثابة النزاع بين مجموعتين تحاول كل منهما قتل أو تشويه أو تعطيل اكبر عدد ممكن من المجموعة الأخرى للوصول إلى هدف تعمل له*** [2].

أما " **كلوزوفيتش** " **Clausewitz** يعرف الحرب على أنها : ***أزمة تمس المصالح الكبرى و تتم تسويتها بالدم*** [3].

نلاحظ إن "كلوزوفيتش" ربط بين هذه التسميات، وجعل من النزاع كمرحلة يمكن أن تبدأ بتوتر ثم أزمة ثم حرب حتى يصبح النزاع مسلحا.

أما وجهة نظر " **كارل دوتش** " **K.Deutsch** في الحرب بأنها : ***درجة عالية من العنف المنظم، يحظر له، وتقوم به، معتبرا ذلك عملا شرعيا، يدخل في نطاق أبسط حقوقها*** [4]. إذن فالحرب هي أعلى مستوى للنزاع، حيث يتصادم فيها الطرفان أو الأطراف عسكريا، فالنزاع إذن يشمل التوتر و الأزمة، و الحرب فهو اشمل و أوسع و أطول أمدا من هذه الحالات الفرعية، فقد يمتد أكثر من نصف قرن على غرار النزاع العربي-الإسرائيلي.

ومن جهة أخرى قدم بعض الباحثين تعريفا للحرب يعتمد معيارا كميا، فرأى كل من " دافيد سينغر" و " سمول " ، وآخرون أن قيام الحرب يستوجب تحقيق ثلاثة شروط هي:

1- وجود ألف قتيل كحد أدنى نتيجة للنزاع المسلح.

2- تحضير مسبق للنزاع عبر وسائل التعبئة والتجنيد والتدريب و الوسائل الأخرى.

---

[1] - عباس رشدى العمارى، **إدارة الأزمات في عالم متغير**(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر،1993)، ص.19.

[2] - ينظر حتي ناصيف يوسف، **مرجع سابق**، ص.294.

[3] - ميرل مارسيل، **مرجع سابق**، ص.496.

[4] - **المرجع السابق.**

3- وجود تغطية شرعية.

الدراسة ستعتمد على أساس أن النزاع والصراع مصطلحان مرادفان.

الفرع الثالث: تصنيف النزاعات الدولية

هناك تصنيفات عديدة للنزاعات وذلك حسب معايير مختلفة، إلا أن الدراسة سوف تركز على التصنيفات التي صنفت ما يعرف بالنزاعات ما بعد الحداثة أو نزاعات الموجة الثانية، فالنزاعات سابقا هي ذات أساس استراتيج وهي بين الدول، أما النزاعات التي ظهرت بشدة بعد الحرب الباردة هي نزاعات مسلحة داخل الدول.

وستطرق الدراسة هنا إلى عدة تصانيف، ومن أهم ما جاء في إطار تصنيفات النزاعات الدولية وهما تصنيف C.O.W (correlates of war) او متلازمات الحرب و الذي أعده كل من David singer و Melvin small بناءا على فحص الفترة الممتدة بين 1816-1997، و كذلك تصنيف جامعة "ابسالا " (Uppsala) بالسويد و التي رصدت ثلاثة تصنيفات أو مستويات للنزاع على أساس كمي، بالإضافة إلى تصنيف معهد '' هايدلبرغ'' لأبحاث النزاعات الدولية **heidelberg institut . internationl conflict research**

1- تصنيف C.O.W : كما ذكر سابقا فان هذا التصنيف أعده كل من david singer و melvin small حيث حددا أربعة أصناف من الحروب :

* **حروب بين الدول:** و هي الصدام الثابت المسلح بين دولتين أو أكثر أو أعضاء في النظام الدولي يؤدي على الأقل إلى 1000 قتيل.

*- **حروب خارج الدول:** هي اصطدام ثابت بين كيان ثابت وليس عضوا في النظام الدولي خارج حدودها الإقليمية، و يؤدي إلى 1000 قتيل على الأقل[1] .

*- **حروب داخل الدولة:** و هي صدام ثابت بين قوتين مسلحتين داخل الحدود الإقليمية للدولة يؤدي إلى 1000 قتيل على الأقل و ينقسم إلى :

*- **حروب أهلية:** و هي صدام ثابت بين القوات المسلحة للحكومة، و قوات كيان آخر للسيطرة على السلطة أو قضايا أخرى .

[1] - عبد الغفار محمد احمد، **فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية**،ج1 (الجزائر : دار هومة، 2003)، ص . 217.

*– **حرب بين المجموعات:** و هي الحرب التي تكون بين جماعات خارج السلطة، فهي حرب بين جماعات مميزة لا تضم القوات المسلحة للحكومة[1] .

2– تصنيف جامعة ابسالا (Uppsala) :

رصدت جامعة ابسالا ثلاثة تصنيفات أساسية ، حيث إن التصنيف الأول يسمى بالتراعات المحدودة " minor conflicts"، أما التصنيف الثاني يسمى بالتراعات المتوسطة "intermediate conflicts" ، و أخيرا التصنيف الثالث للتراعات أسمته بالحروب "wars" .

***التراعات المحدودة " minor conflicts"**: و هي ذلك النوع من التراعات الذي يصل عدد القتلى فيه إلى 100 قتيل في العام فأقل، و قد حصر مشروع جامعة ابسالا عدد هذا النوع من التراعات في العام 1997، و وجد أنها إثنا عشرة نزاعا، بينما أشارت إحصاءات عام 1996 إلى أنها كانت سبعة عشرة نزاعا مما يدل على أن هذا النوع من التراعات قد شهد انحسارا .

* **التراعات المتوسطة "intermediate conflicts"**: و هي ذلك النوع من التراعات الذي يصل عدد القتلى فيه إلى 1000 قتيل في العام، و قد أشارت الدراسة التي أجرتها الجامعة عام 1997 إلى أن هذا النوع من التراعات بلغ أربعة عشرة نزاعا مقابل ثلاثة عشرة نزاعا في عام 1996[2].

* **الحروب " wars "** : و يعنى به الحروب الأهلية و التي يصل عدد القتلى فيها إلى أكثر من 1000 قتيل في العام، و قد أشارت نفس الدراسة إلى أن هذا النوع من التراعات وصل إلى سبعة نزاعات في عام 1997، بينما كان يمثل ستة نزاعات عام 1996، مما يشير إلى حدوث زيادة طفيفة .

و قد اصطلح مشروع جامعة ابسالا على تسمية النوعين الأخيرين من التراعات بالتراعات الرئيسية (majors conflicts) ، و ذلك لما تحدثه هذه التراعات من خسائر في الأرواح، و ما تسببه من كوارث إنسانية و بيئية، و انهيار في البنيات الاقتصادية ، و قد تؤدي إلى انهيار الدولة، و قد بلغ عدد هذا النوع من التراعات معا في العام 1997 ثلثي التراعات الداخلية في العالم[3].

و كانت التراعات التي تم رصدها خلال الفترة 1989-1997 و عددها 103 نزاعا منتشرة في تسعة وستون مكانا من العالم، منها اثنان وأربعون نزاعا، ووصلت إلى مستوى الحرب الأهلية وفقا للمعيار

---

[1] – **المرجع نفسه.**

[2]- P Wallensteen. P , and " M sollenberg , **armed conflict and regional conflict comlexes :1989-1997**,(London :Cambridge University Press,1980) ,p33.

[3] - عبد الغفار محمد احمد، **مرجع سابق**، ص.235.

الذي وضعته uppsala في دراسة بعنوان "uppsala conflict data project" كما ظـــل ثلاثـــة وثلاثون نزاعا منها تنشط في ستة وعشرون مكانا خلال العام 1997، و قد عكس ذلك انخفاضا طفيفا في عدد النزاعات بالمقارنة مع العام 1992 من ناحيتي العدد و التوزيع الجغرافي[1].

و الملاحظ للتوزيع الجغرافي للنزاعات الداخلية، سيجد أن معظمها تتمركز في القارتين الإفريقية و الآسيوية.

أما '' كنيث وولتز Kenneth waltz '' فيصنف النزاعات الدولية انطلاقا من معيار أطراف النزاع، فالنزاعات الدولية إلى قسمها إلى ثلاثة أنواع ، الصنفين الأول والثاني تتعلق بأطراف النزاع/ والنوع الثالث خصصه لدرجة حدة النزاع داخل الدولة:

1- نزاع بين القوى الكبرى: ويكون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويصعب إيجاد آليات لتسوية مثل هذه النزاعات في حالة ما إذا كانت مواضيع النزاع ذات مسائل حيوية بالنسبة لكل طرف.

2- نزاع بين أطراف الحلف الواحد: وهنا يمكن احتواء الأزمة أو النزاع من قبل القطب المركزي داخل الحلف وتكون السهولة في التعامل مع هذا النوع من النزاعات بسبب السرعة في تنفيذ وتحريك آليات التسوية أو القوة في فرض العقوبات على الطرف المصر على تعميق النزاع، وبالتالي يصبح خيار التسوية والسلام هو الخيار العقلاني لكل طرف.

3- النزاعات الداخلية: وهي من النزاعات الاجتماعية الطويلة الأمد تحركها الانقسامات الداخلية ذات الطبيعة الإثنية، القبلية، الدينية،القومية، وتتسم بدرجة قوية من العنف وتتمحور حول السيادة على السلطة أو المطالبة بالانفصال عن الدولة الأم. وغالبا ما يكون تسوية هذه النزاعات، تتسم بالصعوبة بسبب التناقضات الجذرية في التصورات والرؤى حول مستقبل العيش المشترك .

جدول رقم 1- النزاعات الداخلية المسلحة (1989 – 1997)[2]

مستوى النزاع	1989	90	91	92	93	94	95	96	1997	كل السنوات
نزاع محدود	15	16	18	23	15	16	12	17	12	46
نزاع متوسط	14	14	13	12	17	19	17	13	14	15
حالة حرب	18	19	20	20	14	7	6	6	7	42
عدد النزاعات	47	49	51	55	46	42	35	36	33	103

[1] - P Wallensteen, and M sollenberg , **op.cit.**, p35.

[2] - Source :'' uppsala conflict data project''**, www.berglof-center.org**. (25/09/2013) .

3- تصنيف معهد '' هايدلبرغ'' لأبحاث النزاعات الدولية: heidelberg institut internationl CONFLICT research

ينطلق معهد هايدلبرغ لأبحاث عن النزاعات الدولية في تصنيفه للنزاعات الدولية انطلاقا من طبيعة النزاعات الدولية، وأهداف الأطراف المتورطة فيها، فهناك نزاع بسبب الصراع على السلطة من خلال سيطرة فئة على السلطة والتي تعمل على الحفاظ على الوضع القائم، وفئة أخرى تحاول تغيير الوضع من خلال مطالبتها بالاستقلال ، و نزاع حول الحدود وعلى الموارد الطبيعية، و النزاع الأخير نزاع الذي يغذيه عامل الهوية والأديولوجية ، لذلك أحصى المعهد 441 نزاع عام 2013 مقابل 83 بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[1]:

الجدول رقم 02- يبين تصنيف معهد '' هايدلبرغ'' لأبحاث النزاعات الدولية بتصرف[2]:

طبيعة النزاع	من حيث الشدة	الحروب	45	حروب جديدة		20
				حروب قيدمة		25
		الأزمات	193	أزمات عنيفة		75
				أزمات غير عنيفة		118
	من حيث نزاعات داخلية/ خارجية بين الدول	النزاعات والصراعات الداخلية	337	/	آسيا والقوقاز	129
				/	جنوب صحراء افريقيا	97
				/	منطقة المغرب العربي والشرق الأوسط	71
				/	اوروبا	63
		النزاعات خارجية بين الدول	77	/	/	

[1]-Disputes non-violent , Crises violent,Crises limited wars" , **Conflict Barometer 2013**,N.22, (heidelberg institut internationl CONFLICT research,2013),P.15.
[2]-**Ibid.**,P16.

أهداف الصراع	الصراع على السلطة	/	الصراعات العنيفة	جنوب صحراء افريقيا واسيا	18
				منطقة المغرب العربي والشرق الأوسط	2
				الأمريكتين	1
				اوروبا	1
			الصراعات والأزمات الغير العنيفة	آسيا والقوقاز	56
				جنوب صحراء افريقيا	41
				منطقة المغرب العربي والشرق الأوسط	33
				الأمريكتين	30
				اوروبا	15
	الصراع على الهوية (و العرق)	74	الصراعات والأزمات الغير العنيفة	منطقة المغرب العربي والشرق الأوسط	5
				جنوب صحراء افريقيا	4
				آسيا والقوقاز	2
			الصراعات والأزمات العنيفة	آسيا والقوقاز	23
				جنوب صحراء افريقيا	22
				والشرق الأوسط	17
	الصراع على الموارد	9	الصراعات و العنيفة/ والغير العنيفة	جنوب صحراء افريقيا	6
				منطقة المغرب العربي والشرق الأوسط وأسيا	2
				آسيا والقوقاز	1
				الأمريكتين	1

المطلب الثاني: مفهوم إدارة النزاع

الفرع الأول: تعريف إدارة النزاع

الأستاذ "بورتن" يميز بين حل النزاع وإدارته، فالإدارة هي من خلال اختيار مهارات لحل الخصام، وبتالي بإمكانه حصر النزاع أو الحد منه، أما حل النزاع فهو حل دائم للمشكلة[1].

و مصطلح إدارة **النزاع (Conflict Management)** يطابق إلى حد ما مصطلح **(Cinflict regulation)**، ويستخدم كمصطلح نوعي ليغطي بصفة شاملة المنظور الإيجابي للتعامل مع **النزاع** من حيث التخفيف منه واحتوائه.

أما إدارة النزاع كمفهوم ارتبط تقليديا باحتواء النزاع طبقا لبعض منظري إدارة النزاع، فهؤلاء المنظرون يعتبرون النزاعات العنيفة لا يمكن حلها، وأفضل شيء يمكن أن يعمل هو إدارتها واحتوائها، أما منظرون آخرون يعتقدون أن هناك احتمال حل النزاعات، لذا يرون أن إدارة النزاع هو مرحلة من مراحل معالجة النزاعات.

وليس هناك اتفاق بين أصحاب هذه النظرة، وتلك الدراسات حول مدلول واحد لعبارة إدارة الصراع الدولي، وهذا الاختلاف هو لعدم الاتفاق على تعريف موحد للصراع الدولي من جهة، وتداخل مفهوم إدارة الصراع الدولي مع مفاهيم أخرى، مفهوم حل الصراع، ومفهوم ضبط الصراع، ومفهوم منع الصراع، ومفهوم تجنب النزاع.

وارتباطا بما تقدم تختلف الرؤى في تعريف إدارة النزاع، ''فديكسون '' Dixon يعرف إدارة الصراع بأنها **"جملة من الجهود التي تستهدف تحقيق السلام بين أطراف الصراع"**، ويعرفWatkins و Rosegrant إدارة الصراع الدولي بأنها "عملية يقوم بها طرف دولي ما، يسمى الطرف الثالث يتدخل من خلالها بين أطراف صراع دولي قائم بغية تجنب التصعيد ونزع فتيل التوتر ومنع تفاقم ذلك النزاع[2].

الفرع الثاني: وسائل إدارة النزاع

حددت المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة الإجراءات، التي يجب أن تستخدمها الدول لتسوية النزاعات بطريقة سلمية،'' يجب على أطراف أي نزاع من المرجح أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن

[1] - hugh Miall, " conflict transformation : AMulti- Dimensional ", Berghof Hand book of conflict transformation, **www.berglof-cegnter.org**. (25/09/2012) .

[2]- Hayward R, Kinhide Mushakoji,"Three times for tomorrow", Rio de Janero,1999. **http://www.usc.edu/dept/LAS/ir/cis/cews/Related%20Papers/threetimesfortomorrow**. pdf (12/10/2014).

الدوليين باستمرار [...] وهكذا اضطرت إلى [...] البحث عن حل، قبل كل شيء، المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو اللجوء إلى الوكالات أو الترتيبات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يختارونها، كما أضاف إعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية 1982 المساعي الحميدة[1].

1- الوسائل الديبلوماسية:

هذه الإجراءات هي قديمة جدا، وتستخدم في الغالب في الصراعات الصغيرة، وهي مهمة للغاية لتبرير أو السماح بتدخل منظمة دولية، فهي تميل إلى التوفيق بين مختلف وجهات النظر المتعارضة لقبول حل مشتركة وهي تتمثل في:

1- التفاوض:

هو عملية طوعية، وتتم تسوية المنازعات فيها بشكل غير الرسمي، وهو يتألف من الاتصال المباشر أو غير المباشر بين طرفين أو أكثر لوضع رؤية مشتركة لحل النزاع بينهما، و المفاوضات تجري في معظم الحالات في السر، وعملية التفاوض يقودها دبلوماسيين أو سياسيين، و في حالة نجاحها، يتم اتخاذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشكل مكتوب (معاهدة، بيان مشترك ...)[2]، والمفاوضات تصبح أكثر صعوبة عندما يتم قطع العلاقات الدبلوماسية، وهي تكون في شكل مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف، فالتفاوض. إذن هو وسيلة لتسوية النزاعات الدولية من جهة، ويعتبر أيضا وسيلة لتحديد وسيلة بديلة لتسوية المنازعات من جهة أخرى.

2- المساعي الحميدة والوساطة:

المساعي الحميدة والوساطة هي إجراءات لتسوية النزاعات الدولية بطريقة دبلوماسية، وهي على عكس المفاوضات، إذ تتطلب تدخل طرف ثالث أو عدة أطراف (الدول والمنظمات الدولية، الأمين العام للأمم المتحدة، شخصية سياسية ، وما إلى ذلك)، و تتم هذه الإجراءات في شكل مفاوضات ثلاثية، وفي بعض الأحيان لا يتم الإفصاح عن وجود بعثة للمساعي الحميدة أو الوساطة حتى بعد نهاية العملية[3]، ولقد خصصت اتفاقية لاهاي لعام 1907 لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية عنوان معنون ''بالمساعي الحميدة والوساطة''.

---

[1]- انظر إعلان مانيلا 15 فبراير 1982 بشأن تسوية المنازعات الدولية.

[2] - David Ruzié, **Droit international public**, (Dalloz, 14e édition, 1999), p.161

[3] - **Ibid**., p163.

فالمادة 2: تنص على أنه " في **حالة عدم الاتفاق في أي نزاع خطير....، تتفق الدول المتعاقدة على اللجوء، بقدر ما تسمح به الظروف، للوساطة من دولة واحدة أو أكثر من الدول الصديقة**"، وتعتبر هذه الإجراءات اختيارية، فالمادة 6 من الاتفاقية الأولى لاهاي 1907 تنص على أن "**المساعي الحميدة والوساطة، تكون إما بناء على طلب من أطراف النزاع، أو بناء على مبادرة من قوى خارجية في النزاع** ". يوجد هناك اختلاف بين المساعي الحميدة والوساطة، فالأولى: تهدف إلى تشجيع استئناف المفاوضات، أما الثانية، فهي تتمثل في ممارسة السلطة السياسية كطرف ثالث في النزاع، هذا الطرف لديه حرية التصرف لوضع مقترح لتنظيم ذلك، كما يمكن تعيينه من قبل أحد الطرفين في النزاع أو عن طريق الوسيط نفسه[1].

3- التحقيق والتوفيق:

هذين الإجرائين، يتم اتخاضهما من أجل تحديد أسباب النزاع، وهما يهدفان إلى التهدئة، وإلى إيجاد الحل، والتوفيق هو مفهوم مشابه جدا لمفهوم المساعي الحميدة والوساطة؛ و هو أيضا يهدف لتقريب وجهات النظر بين الأطراف واقتراح حل[2].

4- التحكيم الدولي:

التحكيم هو نوع من عملية تسوية المنازعات القضائية، والمحكم يتمثل في الطرف الثالث، هذا الأخير يتخذ قرارا لتسوية النزاع بينهما، والتحكيم هو اتفاق طرفي النزاع على الاستعداد للامتثال لما يقرره العنصر الثالث الذي يحتوي على الثقة المشتركة بينهما، والذي لديه عادة قاعدة مهمة في النزاع عن طريق تطبيق القواعد المحددة من قبل الطرفين، وعلى وجه الخصوص من خلال تنفيذ قواعد القانون الدولي.[3]

2- 2- العقوبات الغير العسكرية:

وفقا للمادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، قد يقرر مجلس الأمن اتخاذ تدابير لتنفيذ قراراته، والتي لا تتطلب استخدام القوة المسلحة، وأنه قد يدعو أعضاء الأمم المتحدة لتنفيذ إجراءاتها. ويمكن أن تشمل هذه عقوبات بشكل مطلق أو نسبي عقوبات اقتصادية، وقطع العلاقات، وتكون هذه القرارات ملزمة لكل دولة عضو في الأمم المتحدة.

---

[1] - Zartmanb William, **La Résolution Des Conflits en Afrique**,(1990),p41.
[2] - David Ruzié, **op. cit**., p.166.
[3] -Gilbert Guillaume, LA Cour Internationale De Justice a L'aube du Xxieme Siecle, Edition A. Pedone, 2003 ,
http://www.mondediplomatique.fr/2005/09/CORTEN/12g759

والملاحظ أن أغلب العقوبات كانت في المجال الاقتصادي، وتتمثل هذه الإجراءات بالحصار، الحظر، وهي تستخدم عادة بغية تحقيق أهداف سياسية لطرف المستخدم لها- في معظم الأحيان- على تغيير التوجهات السياسية لطرف الخاضع للعقوبات/ بما يتماشى مع رغبة ومصلحة الطرف المستخدم له.

3- التدخل العسكري كأداة لإدارة النزاع: يقع استخدام القوة في إدارة الصراعات الدولية على وجهين:

*- التهديد باستخدامها وهذا يمثل عملا من أعمال الدبلوماسية وتكون القوة هنا داعم للموقف التفاوضي للطرف المهدد باستخدامها.

*- استخدام الفعلي للقوة المسلحة من خلال الانغماس العسكري المباشر في الصراع.

أو على حد تعبير ART [1] فأن استخدام القوة قد يكون سلميا وقد يكون فعليا، فالاستخدام الفعلي للقوة من خلال القيام بعمليات عسكرية فعلية في مواجهة الخصوم ، أما الاستخدام السلمي، فتعني مجرد التلويح باستخدام القوة لإجبار الخصوم على الامتثال لإرادة الدولة المهددة، إن التهديد باستخدام القوى يمثل الخطوة الثانية للعمل الدبلوماسي، في حين أن الاستخدام الفعلي للقوة، فإنه يعد الملاذ الأخير في حال فشل كل الأساليب الأخرى.

ويرى Fearon أن التهديد باستخدام القوة غالبا ما يكون فعالا في إدارة الصراعات والأزمات الدولية، وبالتالي لا تضطر الأمم المتحدة إلى استخدامه بشكل فعلي.

[1] - Kaldor Mary , "New & old wars. Organized violence in a global era", **Cambridge/ Oxford**,p.12

المبحث الثاني: مفهوم البيئة والأمن البيئي

المطلب الأول: مفهوم البيئة و الموارد البيئية

الفرع الأول: مفهوم البيئة

1- لغة: كلمة بيئة في اللغة العربية مشتقة من الفعل الثلاثي بَوَأَ، وتأتي بعدة معاني منها:

*- المترل أو الموضع، يقال تبوأت مترلة أو نزلته، وبوأ له مترلا وبوأه مترلا: بمعنى هيأه ومكن له[1]، ومنه قوله تعالى: (**وكذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوا منها حيث يشاء نصيب من رحمتنا من نشاء ولا نضيع أجر المحسنين**)[2]، وقوله تعالى (**وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا**)[3]، وهكذ فإن البيئة تعني في اللغة المترل، أوالمقام أوالحال، وهي ما يحيط بالفرد أو المجتمع ويؤثر فيهما.

*- الرجوع ، ومنه قوله تعالى :" **إِنِّي أُرِيدُ أَن تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ** "[4]، أي ترجع بها بسبب اعتدائك عليا "

*- الاعتراف ، يقال : باء بحقه اعترف به.[5]

2- اصطلاحا: المرادف لمصطلح البيئة بالأنكليزية هو Environment وهناك مصطلح Ecology، مشتق من كلمة Okologie إقترحها عالم الحيوان الألماني '' أرنست هيكل'' Ernest Haeckel (1869) لتعني علاقة الحيوان مع المكونات العضوية واللاعضوية في البيئة، وأصل الكلمة مشتق من المقطع اليوناني Oikes والتي تعني بيت و Logos تعني علم، وبذلك تكون كلمة إيكولوجي هي علم دراسة أماكن معيشة الكائنات الحية وكل ما يحيط بها.

مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في ستكهولم عام 1972 أعطى للفظة " البيئة" فهماً واسعاً، بحيث اصبحت تدل على أكثر من مجرد عناصر طبيعية (ماء، وهواء، وتربة، ومعادن، ومصادر للطاقة، ونباتات، وحيوانات)، وإنما جعلها بمثابة رصيد من الموارد المادية والإجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته[6]. فحين عرفها المؤتمر الدولي للتربية البيئية، الذي عقد في مدينة تبليس

---

[1] – ابن منظور، **لسان العرب**،ج1(دار احياء التراث العربي، 1999)، ص530.

[2] – سورة يوسف، آية 56.

[3] – سورة الحشر، آية 9.

[4] – سورة الأعراف، آية 74

[5] – ابن المنظور، **المرجع السابق**، ص531.

[6]– رشيد الحمد ومحمد صباريني،''البيئة ومشكلاتها''،**عالم المعرفة** (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت 1979)، ص 24.

بجمهورية جورجيا السوفيتية في اكتوبر 1977 '' **بانها الاطار الذي يعيش فية الانسان ويحصل منه علي مقومات حياتة من غذاء وكساء ودواء ومأوى، ويمارس فيه علاقاته مع اخوانه من البشر**''،[1] أما هيئة حماية البيئة الأمريكية، فقد عرفت البيئة على أنها مجموعة العناصر (والمنظومة المعقدة التي تجمعها) التي تجعل الأشياء والظروف المحيطة بحياة الأفراد والمجتمعات كما يتم معاينتها.

فحين عرفها الإتحاد الاوروبي أنها "**هي اجمالى الأشياء التى تحيط بحياة الإنسان، وتؤثر في الأفراد والمجتمعات**"، **وتشمل البيئة على ذلك الموارد الطبيعية (البيئة الطبيعية) من الهواء والماء والتربة والمباني الحضرية (البيئة الحضرية)، والظروف المحيطة بمكان العمل (بيئة العمل) وتشمل كذلك الكائنات الحية من نبات وحيوان والكائنات المجهرية**[2].

2: أقسام البيئة

قد قسم بعض الباحثين البيئة إلى قسمين رئيسين هما:

*- **البيئة الطبيعية:** هي عبارة عن المظاهر التي لا دخل للإنسان في وجودها أو استخدامها ومن مظاهرها: الصحراء، البحار، المناخ، التضاريس، والماء السطحي، والجوفي والحياة النباتية والحيوانية، والبيئة الطبيعية ذات تأثير مباشر أو غير مباشر في حياة أية جماعة حية Population من نبات أو حيوان أو إنسان.

*- **البيئة المشيدة:** تتكون من البنية الأساسية المادية التي شيدها الإنسان ومن النظم الاجتماعية والمؤسسات التي أقامها، ومن ثم يمكن النظر إلى البيئة المشيدة من خلال الطريقة التي نظمت بها المجتمعات حياتها، والتي غيرت البيئة الطبيعية لخدمة الحاجات البشرية، وتشمل البيئة المشيدة استعمالات الأراضي للزراعة والمناطق السكنية والتنقيب فيها عن الثروات الطبيعية وكذلك المناطق الصناعية وكذلك المناطق الصناعية والمراكز التجارية والمدارس والعاهد والطرق...الخ.

والبيئة بشقيها الطبيعي والمشيد هي كل متكامل يشمل إطارها الكرة الأرضية، أو كوكب الحياة، وما يؤثر فيها من مكونات الكون الأخرى، ومحتويات هذا الإطار ليست جامدة بل أنها دائمة التفاعل مؤثرة ومتأثرة والإنسان نفسه واحد من مكونات البيئة يتفاعل مع مكوناتها بما في ذلك أقرانه من البشر، وقد

---

[1] – اشرف هلال، **جرائم البيئة بين النظرية والتطبيق** (بدون ناشر، ط1، 2005)، ص26.

[2] – '' **تعاريف ومفاهيم بيئية**''، **http://www.beaah.com/home/Envarticles/publicArticles/golossary.html** (12/03/2013).

ورد هذا الفهم الشامل على لسان السيد يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة حيث قال "**أننا شئنا أم أبينا نسافر سوية على ظهر كوكب مشترك.. وليس لنا بديل معقول سوى أن نعمل جميعاً لنجعل منه بيئة نستطيع نحن وأطفالنا أن نعيش فيها حياة كاملة آمنة**"[1].

3- عناصر البيئة

يمكن تقسيم عناصر البيئة، وفق توصيات مؤتمر ستوكهولم، إلى ثلاثة عناصر هي:

*- **البيئة الطبيعية:** وتتكون من أربعة نظم مترابطة وثيقاً هي: الغلاف الجوي، الغلاف المائي، اليابسة، المحيط الجوي، بما تشمله هذه الأنظمة من ماء وهواء وتربة ومعادن، ومصادر للطاقة بالإضافة إلى النباتات والحيوانات، وهذه جميعها تمثل الموارد التي اتاحها الله سبحانه وتعالى للإنسان كي يحصل منها على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى.

*- **البيئة البيولوجية:** وتشمل الإنسان "الفرد" وأسرته ومجتمعه، وكذلك الكائنات الحية في المحيط الحيوي، وتعد البيئة البيولوجية جزءاً من البيئة الطبيعية.

*- **البيئة الإجتماعية:** ويقصد بالبيئة الاجتماعية ذلك الإطار من العلاقات الذي يحدد ماهية علاقة حياة الإنسان مع غيره، وهو يعتبر الأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات سواء بين أفرادها بعضهم ببعض في بيئة ما، أو بين جماعات متباينة أو متشابهة معاً وحضارة في بيئات متباعدة، وتؤلف أنماط تلك العلاقات ما يعرف بالنظم الاجتماعية، واستحدث الإنسان خلال رحلة حياته الطويلة بيئة حضارية لكي تساعده في حياته فعمّر الأرض واخترق الأجواء لغزو الفضاء[2].

4- مشاكل البيئة

تعاني البيئة من مشاكل كثيرة من بينها:

1- التلوث: فالتعريف البسيط للتلوث هو التعريف الذي يرقى إلى ذهن أي فرد منا: "كون الشيء غير نظيفا"، والذي ينجم عنه بعد ذلك أضرار ومشاكل صحية للإنسان بل وللكائنات الحية، والعالم بأكمله، ولكن إذا نظرنا لمفهوم التلوث بشكل أكثر علمية ودقة: " **فهو إحداث تغيير في البيئة التي تحيط بالكائنات الحية بفعل الإنسان، وأنشطته اليومية مما يؤدي إلي ظهور بعض الموارد التي لا تتلائم مع المكان الذي**

---

[1] - '' نظرة مستقبلية لبيئة غرب آسيا ''، **برنامج الامم المتحدة للبيئة – المكتب الاقليمي لغرب آسيا** ، ص5.

[2] - ''استراتيجية بيئية لتحقيق التنمية القابلة للإستمرار في منظمة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا''،**البنك الدولي – إدارة منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا** ، ص5.

يعيش فيه الكائن الحي ويؤدي إلي اختلاله"، والإنسان هو الذي يتحكم بشكل أساسي في جعل هذه الملوثات إما مورداً نافعاً أو تحويلها إلي موارد ضارةً، فالإنسان هو السبب الرئيسي والأساسي في إحداث عملية التلوث في البيئة وظهور جميع الملوثات بأنواعها المختلفة : تلوث الهواء – تلوث المياه – التلوث السمعي (الضوضاء) – التلوث البصري ، تلوث التربة ، تلوث بالنفايات[1].

2- النقص المتزايد في المياه : أدى استخراج المياه الجوفية التي غدت ظاهرة معتادة في معظم انحاء العالم الى انخفاط مستوى تلك المياه واستنزافها تدريجيا، حيث ان الامطار وذوبان الثلوج يعجزان عن تعويض عن هذا النقص، وينخفض مستوى هذه المياه خصوصا في المناطق التي تزرع فيها الحبوب على نطاق واسع، كما أن الاستغلال المتزايد لمياه الانهار (للري ولتأمين الحاجات اليومية للناس) يؤدي الى انخفاط منسوب الكثير من تلك الانهار، وهذا الانخفاط للانهار في أوقات محددة من السنة يقوض العلاقات المتبادلة بين المحيط واليابسة[2].

3- تدمير الغابات: تشكل حماية الغابات أهمية كبرى لدى المهتمين بالشؤون البيئية ،حيث ينظر الى الغابات على أنها رئة العالم، فبدون غابات لا يمكن لكوكب الارض أن يتنفس مثله مثل الانسان، وتمثل ظاهرة قطع الاشجار أو حرق الغابات وخاصة الاستوائية موضوع اهتمام عالمي، لان التشجير يعد أهم المؤشرات المرئية التي تدل على صحة وعافية الارض، وتفيد التقديرات المتعلقة بالغابات في 76 قطرا استوائيا الى ان 11 مليون هكتار من الغابات تختفي منها الاشجار كل سنة بالاضافة الى اختفائها في العالم الثالث[3].

4- ظاهرة التصحر و تأكل التربة

تفقد ثلث الاراضي الزراعية اليوم طبقتها العليا بسرعة، الامر الذي يجعل التربة، مما يقلل من خصوبتها وانتاجيتها على المدى الطويل، حيث ان 50% من المراعي على الكرة الارضية، قد زالت وتحولت الى صحاري، كما ان المساحة التي تغطيها الغابات، تراجعت الى النصف، وهي تواصل تراجعها بوتائر سريعة نتيجة "زحف عمران المدينة ".

---

[1] – رشيد الحمد ومحمد صباريني، **مرجع سابق**، ص111.

[2]– **المرجع نفسه**، ص112.

[3]– **المرجع نفسه**، ص114.

5- **ارتفاع درجة حرارة الارض** : تؤدي الزيادة الهائلة في استهلاك مصادر الطاقة وحرق الوقود الى قدف كميات متزايدة من غازات الكربون في الفضاء، وهذا أحد الاسباب الرئيسية لارتفاع درجة حرارة الارض، مما يترتب عنها عواصف وأعاصير متكررة وشديدة القوة، والتي تضرب انحاء عدة من العالم في مختلف القارات ملحقة أضرارا فادحة، وكذا ذوبان أجزاء كبيرة من الجليد الامر الذي سيؤدي الى ارتفاع مستوى سطح البحر وغرق الجزر المنخفضة والمدن الساحلية[1].

5- البيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة:

لقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم للتنمية يسمى التنمية المستدامة **Sustainable Development** وهي تنمية قابلة للإستمرار، والتي تهدف إلى الإهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الانسان ومحيطه الطبيعي من جهة، وبين المجتمع وتنميته من جهة أخرى، والتركيز ليس فقط على الكم بل النوع مثل تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وتوفير فرصة العمل والصحة والتربية والإسكان، وتهدف التنمية المستدامة أيضاً إلى الإهتمام بشكل رئيس بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية، حيث أن البيئة هي المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الانسان، وأن التنمية هي الأسلوب التي تتبعها المجتمعات للوصول إلى الرفاهية والمنفعة، لذا فإن الأهداف التنموية البيئية يكمل بعضها البعض[2].

الفرع الثاني: الموارد البيئية

1- تعريف الموارد البيئية:

يعرف ''راندل'' الموارد البيئية ''بانها الأشياء المفيدة ذات القيمة في الحالة التي نجدها عليها، وهي بذلك مادة خام لم يتم تعديلها، وبذلك قد تكون مدخلا في عملية إنتاجية لمنتج ذي قيمة، أو قد تستهلك بشكل مباشر، والموارد التي لم تعرف بعد استخدام اقتصادي لا تعد موردا، كما أن الموارد المفيدة في استخدامها ولكنها موجودة بكميات كبيرة جدا مقارنة بالطلب القائم عليها مما يجعل قيمتها مجانية لا تعد موردا''[3].

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص 118.

[2]- Allen J. And Hamnet, C , **Ashrinking World?** (Oxford: Oxford University Press), P149.

[3] – محمد رمضان، وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة** (مصر: الدار الجامعية، الأسكندرية ،2003)،ص.22.

كما يعرف '' جوزيف ستيجليتز'' المورد البيئي بأنه **المورد الموجود في الطبيعة، ولم ينتج من قبل الإنسان**، ويفرق '' جوزيف ستيجليتز'' بين الموارد كما يأتي:

1-الموارد البيئية القابلة للنضوب مثل النفط.

2- الموارد البيئية القابلة للإكثار مثل الأسماك.

1- الموارد البيئية التي لا تنضب ولكنها غير قابلة للإكثار، مثل الأراضي والمد الجزر.

2- الموارد القابلة للإستخدام (التدوير) كالمعادن[1].

أما مندور ونعمة الله فيعرف الموارد البيئية بأنها **''مايقوم الإنسان به بإدراك وتقييم منفعته من البيئة، وإعداده للدخول في دائرة الإستغلال الإقتصادي بغرض إشباع حاجة معينة أو تلبية مطلب معين''**[2].

من خلال ماسبق يمكن أن نعطي تعريفا إجرائيا للموارد البيئية بكونها: أنها المخزون الطبيعي غير المستخدم الذي تستفيد منه البشرية ممثلا في الهواء والماء والشمس والصخور والتربة والنباتات الطبيعية والحيوانات البرية، أي أنها تشتمل على الغلاف الصخري والغلاف المائي والغلاف الهوائي، وتنقسم الموارد من حيث استمرار عطائها إلى مجموعتين أساسيتين هما:

موارد متجددة: وهي الموارد التي يخشى عليها من خطر النفاذ أو الإتلاف والتدمير من خلال التلوث والإفراط في استغلالها وهدمها، وتتضمن هذه الموارد الشمس والهواء والمياه والنباتات الطبيعية والحيوانات والتربة.

موارد غير متجددة: أو الموارد ذات المخزون المحدود، وهي التي تتعرض لقانون النفاذ، لأن ما يستغل ويستهلك منها لا يمكن تعويضه أو يصبح تعويضه عملية صعبة جدا وبطيئة عبر الزمن، وتتضمن المعادن المختلفة والطاقة المخزونة في باطن الأرض مثل الفحم والبترول والغاز الطبيعي.[3]

2- أنواع الموارد البيئية:

تصنف الموارد البيئية من حيث حدود طاقاتها الاستيعابية، وتعرضها لمختلف المؤثرات الخارجية، كالتلوث والاستنزاف ونهيك عن عنصر التآكل والتدهور[1]. وعليه توجد العديد من التقسيمات للموارد

---

[1] – عبد الله محمد حامد، **اقتصاديات الموارد** (السعودية: مطابع جامعة الملك سعود الرياض،1991)، ص.19.

[2]– مندور ونعمة الله، وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة** (مصر: مؤسسة الشباب الجامعة الإسكندرية، 1995)، ص45.

[3]– الفرحان يحي و لطفي عبد الفتاح عبد الله وآخرون، **البيئة والموارد والسكان في الوطن العربي** (الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 8002)، ص10.

البيئية ، لكن أشهرها التقسيم المتمركز على الاستملاك، والذي بموجبه تقسم الموارد إلى الموارد القابلة للاستملاك والموارد غير القابلة للاستملاك، والتقسيم الثاني المستند على بقاء الموارد أو فنائها، والـــذي تقسم بموجبه الموارد إلى الموارد غير المتجددة، وإلى الموارد المتجددة[2].

*- **الموارد غير المتجددة :** وتنقسم إلى موارد غير متجددة كليا نـــذكر منـــها المـــوارد الطاقويـــة الأحفورية، البترول، الغاز،الفحم، واليورانيوم، وإلى موارد متاحة متوفرة حسب معدلات استنزافها في السابق، و تنقسم بدورها إلى موارد مسترجعة وقابلة لإعادة الاستعمال مرة أخرى كـــالموارد المائيـــة، وموارد غير قابلة للاسترجاع، ويمكن زوالها إذا لم يتم الحفاظ عليها مع الاستخدام الصحيح كالأراضي الزراعية والمساحات المعرضة لخطر التآكل والزوال.

*- **الموارد المتجددة :** وهي الموارد التي تتميزبخاصية التجديد ذاتياً، ويمكن إثراؤهـــا وإعـــادة إنتاجهـــا، وتشمل الكائنات الحية (كالأسماك والأشجار والتربة والمياه الخ).[3]

شكل رقم1- يمثل تقسيم الموراد الطبيعية من إعداد الباحث

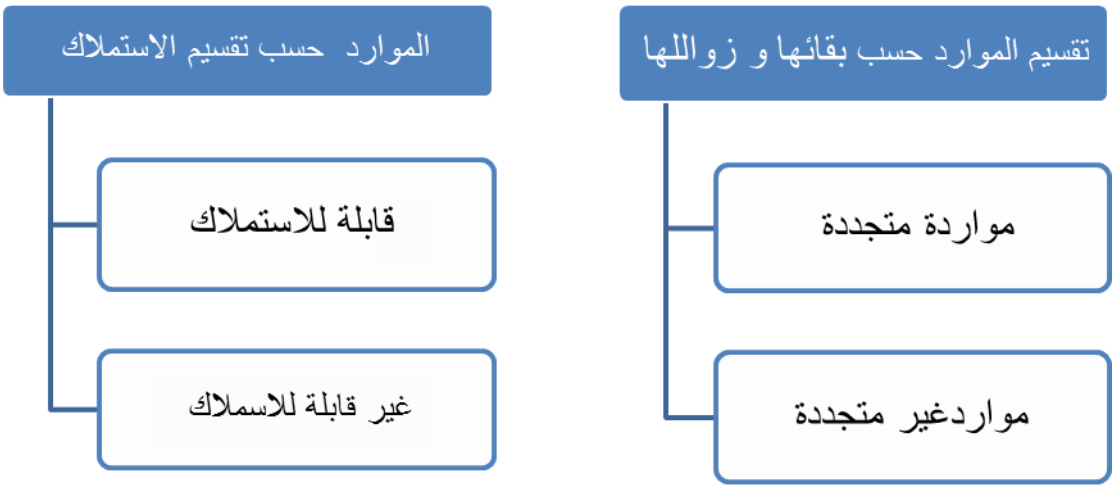

[1] - ساموبلسون آ بول، ويليام نوردهاوس، **الاقتصاد والبيئية**، تر:هشام عبد الله (الاردن: الدار الأهلية للنشر عمان، ط 15 ، 2001)، ص .145.

[2] - الموارد الطبيعية القابلة للاستملاك هي التي يمكن الحصول على قيمتها الاقتصادية كاملة كالأراضي التي يمكن أن يستفيد المزارع من خصوبتها، ويستنفع بكل ما ينتج عنها، والمواردغير قابلة للاستملاك هي تلك الموارد التي يمكن للأفراد استخدامها دون مقابل غير أنها ملك للمجتمع.

[3] - **المرجع نفسه**، ص.147.

المطلب الثاني: الأمن البيئي

الفرع الأول: تعريف الأمن

1- تعريف الأمن:

قبل أن نتطرق إلى مفاهيم الأمن البيئي، يجدر بنا التطرق إلى المفاهيم المختلفة لمفهوم الأمن. فعلى الرغم من حداثة الدراسات في موضوع "الأمن" فإن مفاهيم "الأمن" ، قد أصبحت محددة وواضحة في فكر كل مدرسة، وقد أدى ذلك إلى بروز كتابات متعددة في هذا المجال، ومن أهم تعريفات الأمن وأكثرها تداولاً، تعريف باري بوزان و تعريف ولفرز، والذين يمثلان أبرز المختصين في الدراسات الأمنية، فباري بوزان يعرف الأمن بأنه "**العمل على التحرر من التهديد**"، وفي سياق النظام الدولي فهو "**قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية**"[1].

أما تعريف آرنولد ولفرز لعام 1952، فقد نال نوعاً من الإجماع بين الدارسين، وهو يرى أن " **الأمن موضوعياً يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وبمعنى ذاتي، فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محور هجوم**" وهي تتمثل بـ" بقاء الدولة، الإستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية "[2].

وللأمن مفهوم مزدوج، حيث لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، بل يعني أيضاً وسيلة لارغامه وجعله محدوداً، وبما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم فيه، أو تحييده واحتوائه. و لقد ميز بوزان خمسة أبعاد أساسية للأمن.

- **الأمن العسكري:** ويخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها.

- **الأمن السياسي:** ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، ونظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

- **الأمن الاقتصادي:** ويخص الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

[1] - Mathews, J, "Redefining Security." **Foreign Affairs**, Vol. 68, No. 2, 1989,p. 162.
[2] - **Ibid.**,p.163.

– **الأمن الاجتماعي**: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة انتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية، والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها.

– **الأمن البيئي**: ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي أو الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية[1].

أما مدلول "الأمن" من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية فهو يعني "**حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية**"[2].

ومن وجهة نظر هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق يعني أي **تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء**[3].

فحين يرى "روبرت مكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين، في كتابه "جوهر الأمن"..: "**بأن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة**"[4]. واستطرد قائلاً: "**إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل**"[5].

ولعل أدق مفهوم "للأمن" هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله – سبحانه وتعالى –: " **فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُم مِنْ جُوعٍ وآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ**". ومن هنا نؤكد أن الأمن هو ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي. من هذه التعاريف يمكن الوصول الى تعريف اجرائي للامن باعتباره أنه: " **القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصاديةوالعسكرية، في شتَّي المجالات بهدف مواجهة المصادر التي تهدِّدُها سواء كانت داخلية أو خارجية، في السلم وفي الحرية**".

---

[1] - **Ibid.**,p.176.
[2] - **Ibid.**
[3] - **Ibid.**,p.177.
[4]- Kakonen, J, "The Concept of Security - From Limited to Comprehensive." , **Perspectives on Environmental Conflict and International Relations**,(London: Pinter Publishers,1962).p.22.
[5] - **Ibid.**,p.45.

2- تطور مفهوم الأمن

أرتبط مفهوم الأمن بتطور مدلوله في مختلف مراحل تطور البشرية منذ القديم حتى وقتنا الحالي، فمدلول الأمن في الحضارة الرومانية كان مرتبط بمصطلح سيكيوريتاس اللاتينية، والذي كان يرمز إلى الحالة الداخلية للأفراد، والتي تتعلق بالحالة الذهنية كالهدوء، وراحة البال، والتحرر من القلق، أما عند اليونانيين فقد ارتبط مفهوم الأمن بالقانون، فقد كان ينظر إليه كمنظور اجتماعي للفرد، و كان يشير في الغالب إلى سلامة الأفراد داخل السياق الاجتماعي، وذلك بتطبيق القوانين وسيطرة الشرطة بهدف طمأنة الشعب في المدن[1]، أما في العصر الحديث كان مفهوم الأمن منصب على الدولة، باعتبار أن المفكرين أبدوا اهتماماتهم على الشؤون الداخلية للدول والعلاقات بينهما، كمكيافيلي و دانتي، ومارسيليو بادوا وايراسموس، والتي أسست كتاباتهم فيما بعد تيار فكري رسم لما يسمى بمفهوم الدولة الحديثة، والتي تبنتها في مابعد النظرية الواقعية والتي حصرت مفهوم الأمن في الأمن القومي، والذي يعني أمن الدولة من خلال فرض سيادتها، وحماية حدودها من التهديدات التي تشكلها الدول الأخرى، ولكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وزوال خطر المعسكر الشرقي، وانهيار جدار برلين، وظهور فواعل جديدة غير دولاتية، وبروز أخطار جديدة مثل الفقر والأوبئة والتغيرات المناخية، أدى إلى ضرورة إعادة صياغة مفهوم الأمن، وتعد أعمال باري بوزان جسر هذا الإنتقال، وبذلك تم الانتقال من مركزية الدولة باعتبارها وحدة التحليل إلى المجتمع في المسائل الأمنية، إلى غاية صدور تقرير التنمية البشرية 1994، ، والذي أرسى إلى ظهور الأمن الإنساني، والذي تجسد في مدرسة كوبنهاقن بتركيزها على أمن الأفراد[2].

الفرع الثاني: تعريف الأمن البيئي

تعتبر نهاية الحرب الباردة، نقطة البداية لإدراج مفهوم البيئية في الدراسات الأمنية، وهذا لايعني عدم وجود محاولات لتوسيع مفهوم الأمن ليشمل البيئية، حيث يعد مؤتمر البيئي الدولي في العالم، ومؤتمر الأمم المتحدة (UN) المعني بالبيئة البشرية المنعقد سنة 1972، والذي أطلق عليه لاحقا تسمية مؤتمر ستوكهولم، من المحاولات الأولى لإدراج البيئية في المفاهيم الأمنية.

من هذا المنطلق. كان هناك وعي متزايد من الاهتمامات البيئية العالمية، وكذا تلاحم الرأي العام العالمي لصالح "**التفكير البيئيي** " لصناع السياسات والممثلين الدبلوماسيين لدى الأمم المتحدة، والذي أكد على

[1] - Atwood, B, "Towards a New Definition of National Security: The New Strategic Threats." **Vital Speeches**, Vol. 62, No. 5,1995, p. 135.
[2] - **Ibid.**,p.137.

ضرورة اتخاذ خطوة أخرى، لتشمل إنشاء كيانات إدارية عالمية قادرة على رعاية الحلول البيئيـــة في إطـــار الأنظمة البيئية المتكاملة، الذي تجسد فيما بعد في برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) التي تم إنشـــاؤها نتيجة لمؤتمر ستوكهولم، كما يعد تقرير نادي روما عام 1977، من المحاولات التي حاولت إدراج البيئة في الأمن في اطار العلاقات الاقتصادية – دراسة العلاقة بين الموارد الطبيعية والتجارة–، كما أشارت دراسة '' ليستر ر. براون '' من معهد ''وورلد واتش'' إلى ضرورة اعادة توسيع مفهوم الأمن لتشمل البيئة مـــبررا ذلك بالتهديدات التي تشكلها نقص الموارد الطبيعية، والتدهور البيئي من جهة ، و تزايد الاهتمامات العالمية بالبيئة من جهة أخرى.

كما تميز تقرير البيئة والتنمية الذي كان تحت عنـــوان ''مســـتقبلنا المشـــترك'' (1987)[1]، تقريـــر '' برونتلاند'' الذي يعد معلما هاما باعتباره أنه أعطى إعتراف بضرورة توسيع الأمن ليشمل الآثار المتزايـــدة للإجهاد البيئي على سيادة الدولة محليا ووطنيا وإقليميا وعالميا.

اذن فتعريف الأمن البيئي ظهر بعد الحرب الباردة من خلال مختلف الدراسات التي تناولت علاقـــة البيئة بالأمن، لذلك سوف نتطرق إلى أهم هذه التعاريف.

تعريفات الأمن البيئي تختلف بإختلاف زاوية كل مفكر، ولكن معظم التعاريف تحتوي على تصور مماثل، وهو أن الأمن البيئي مرادف للرفاه وهو جزء ضروري من الأمن القومي الإجمالي للدولة، وهو مـــا أكده '' برودوس '' على أن " **الأمن البيئي هو الحماية ضد التهديدات التي تهـــدد الرفـــاه الـــوطني أو المصالح المشتركة للمجتمع الدولي المرتبطة بالضرر البيئي**" [2]، وهو تعريف يشبه تعريف '' بورتر'' حينما عرفه بأن " **الأمن البيئي يمكن أن يفسر على نطاق أوسع من خلال تغطية أي تطور للتهديدات البيئيـــة الكبرى، التي تهدد بشكل خطير على رفاهية المجتمعات البشرية''. فحين وجدت تعاريف أخرى رسمية، وأخرى غير رسمية**[3].

1- التعاريف الرسمية:

التعريف الأول: الأمن البيئي يعني السلامة العامة النسبية من الأخطار البيئية الناجمة عن العمليات الطبيعية، أو البشرية بسبب الجهل، أوالحوادث وسوء الإدارة أو التصميم، وتنشأ داخل أو عبر الحدود الوطنية[4].

---

[1] – تقرير '' برونتلاند'' هو نسبة للرئيس اللجنة.

[2] -**http://www.millenniium-project.org/esappd**,(12/6/2014).

[3] -**Ibid.**

[4]**- http://www.millennium-project.org/millennium/es.2def**,(12/6/2014).

نلاحظ على هذا التعريف أنه تعريف جيد، ولكن يتجاهل حماية البيئة، وكذا دورها في تكثيف أو التسبب في تهديدات الأمن الإنسان.

التعريف الثاني: الأمن البيئي هو حالة ديناميكية بين الإنسان والبيئة، وهي تشمل إصلاح البيئة التي تضررت من العمليات العسكرية، وتحسين من ندرة الموارد، والتدهور البيئي، والتهديدات البيولوجية التي يمكـــن أن تؤدي إلى الفوضى الاجتماعية والصراع.

التعريف الثالث: الأمن البيئي هو الإدارة العقلانية للموارد الطبيعية، وإعادة استعمال النفايات.

التعريف الرابع : الأمن البيئي هو الحفاظ على المحيط المادي للمجتمع من خـــلال تلبيـــة احتياجاتـــه دون التقليل من المخزون الطبيعي.

التعريف الخامس: الأمن البيئي هو التحرر من عدم الاستقرار الاجتماعي بسبب التدهور البيئي[1].

2*- التعاريف البديلة:

وقدمت التعاريف البديلة التالية من قبل فريق دولي.

1- **الأمن البيئي** هو التقليل الاستباقي للتهديدات البشرية لسلامة أداء المحيط الحيوي، هذا التعريف يـــربط بين عنصرالبيئية والإنسان، باعتبار أن هذا الأخير هو المتسبب في التغير البيئي الطبيعي (الزلازل، الفيضانات وتدفقات طينية الجبلية، رغم أن العديد منهم الآن أصبحت أكثر من صنع الإنسان)[2].

2- **الأمن البيئي** هو مصطلح يستخدم من قبل العلماء والممارسين في وصف العلاقـــة بـــين الـــروابط و الظروف البيئية والمصالح الأمنية.

فتعريف الأمن البيئي يشمل:

*- وقاية الدول وغير الدول، والجهات الفاعلة من التدهور البيئي.

*- التدهور البيئي المحلي والإقليمي و / أو ندرة الموارد (التي تفاقمت بسبب النمو السكاني، وتوزيع الثروة الغير العادل، والتغيرات البيئية العالمية)[3].

*- الأمن البيئي يعد عاملا مساهما هاما في تحقيق الاستقرار السياسي.

3- يشير **الأمن البيئي** لمجموعة من المخاوف التي يمكن تنظيمها في ثلاث فئات عامة.

---

[1] - **Ibid.**
[2]- **Ibid.**
[3]- **Ibid.**

أولا: مخاوف بشأن التأثير السلبي للأنشطة البشرية على البيئة – التركيز هنا هو على أمن البيئة كسلعة في حد ذاتها، والعمل على الحفاظ عليها من أجل الأجيال القادمة.

ثانيا: مخاوف بشأن الآثار المباشرة والغير المباشرة لمختلف أشكال التغير البيئي (وخاصة الندرة والتدهور)، والتي قد تكون طبيعية أو بشرية، ولدت على الأمن الوطني والإقليمي. هنا يتم التركيز على أثار التغير البيئي.

ثالثا: مخاوف الأفراد والجماعات من التغيرات البيئية مثل ندرة المياه، وتلوث الهواء، والاحتراز العالمي.

من خلال هذا قد نستنتج أن الأمن البيئي هو **تفاعل النظم الاجتماعية مع النظم البيئية بطرق مستدامة، من خلال حصول الأفراد بشكل عادل ومعقول للسلع البيئية**[1].

4- **الأمن البيئي** في المفهوم الصيني يعني حماية المجموعة المستهدفة، سواء كانت فرد أو جماعة أو دولة، وهذه الحماية تكون ضد المخاطر البيئية الناجمة عن عملية بيئية غير ملائمة، فالأمن في المفهوم الصيني يعني "إن تشيوان"، والتي تعني '' الثقة الآمنة''، فوفقا للتفكير الصيني، ينبغي أن يكون هناك نوعا من الثقة للمجموعة المستهدفة للمحيط (الظروف المادية كسلامة وصحة (الفرد والنظام البيئي)، والثروة (الاقتصادية والأصول أو الأسهم الطبيعية)، استقرار اجتماعي، ووطني أو عالمي[2].

5-. **الأمن البيئي**: هو الأمن العام النسبي من الأخطار البيئية الناجمة عن العمليات الطبيعية أو البشرية بسبب الجهل والحوادث وسوء الإدارة وضعف الإدارة.

6-. **الأمن البيئي**: هو مفهوم اجتماعي (وبالتالي الأنظمة السياسية والاقتصادية) ضوابط هامة للإستقرار، وتسيطر عليها وفرة وتوزيع الموارد الطبيعية .

7- **الأمن البيئي**: هو الوقاية من آثار التدهور البيئي، الذي يعرف على نطاق واسع، والذي يشتمل على نضوب أو تدهور الموارد الطبيعية مثل الهواء والماء والأرض، أو الاستخدام الغير العقلاني للأراضي من خلال الممارسات الغير الحكيمة، التي قد تسهم في عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي أو الاقتصادي أو الصراع[3].

---

[1]- **Ibid.**
[2]- **Ibid.**
[3]- **Ibid.**

3- تعاريف الحكومات والمنظمات الإقليمية

يخضع تعريف الأمن البيئي لوزارة الدفاع الأمريكية سنة 1996 ضمن برنامج الأمن البيئي، والذي يعزز جاهزية الدولة من خلال إضفاء الطابع المؤسسي للإدارة البيئة والسلامة والوعي الصحي، مما يجعلها جزءا لا يتجزأ من الأنشطة الإدارية، ويهدف برنامج الأمن البيئي في:

*- الاستعداد من خلال تحديد وتقييم وإحتواء وعلاج، و / أو إزالة التلوث الذي يشكل خطرا على الصحة العامة والبيئة.

*- الامتثال للقواعد القانونية الخاصة بالبيئة.

*- المحافظة على البيئة من خلال الإدارة الحكيمة لها من حيث استخدامها، وحمايتها، وكذا استمرارها لغرض استفادة الأجيال الحاضرة والمقبلة لها، وأخيرا منع الاستغلال المدمر.

*- الإعتماد على خدمات الإطفاء والطوارئ من خلال تعزيز القدرة القتالية للحفاظ على الأرواح.

*- إدارة الآفات، وهي تهدف لمنع ومكافحة ناقلات الأمراض والآفات، التي قد تؤثر سلبا على مهمة وزارة الدفاع أو العمليات العسكرية، صحة ورفاه الشعب (الهياكل، المادة، أو الممتلكات).

*- تطوير الأمن التكنولوجي- البيئي من الأبحاث وتطوير الاختبارات.

*- كما يشمل البرنامج على الأنشطة البيئية الدولية، من خلال الاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف، وتبادل المعلومات، والاتفاقات التعاونية وإجراءات محددة[1]، بما يتفق مع سياستها. أما وزارة الخارجية الأمريكية لم تعط تعريف واحد معين أو استجابة سياسة واحدة للتهديدات الأمنية البيئية. ومع ذلك، هناك إجماع على أن السياسة الفعالة للأمن البيئي هي الدبلوماسية البيئية، والتي تستطيع من خلالها الولايات المتحدة بتحقيقه بشكل ثنائي (على سبيل المثال، والمحيط الهادئ سمك السلمون، والتلوث عبر الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة)؛ إقليميا (على سبيل المثال، المياه العذبة، والحفاظ على الغابات)؛ وعلى الصعيد العالمي (على سبيل المثال، تغير المناخ، والمحافظة على البيئة البحرية، وحماية التنوع البيولوجي والحد من المواد الكيميائية السامة)[2].

أما مفهوم **الاتحاد الروسي** للأمن البيئي فهو ينصب حول حماية البيئة الطبيعية ،والمصالح الحيوية للمواطنين، والمجتمع والدولة من التأثيرات الداخلية والخارجية، وكذا العمليات والاتجاهات السلبية في التنمية التي تهدد

[1] - **Ibid**.
[2] - **Ibid**.

صحة الإنسان والتنوع البيولوجي والأداء المستدام للنظم الإيكولوجية، وبقاء الجنس البشري، فالأمن البيئي هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الروسي،[1] كما استمدت رابطة الدول المستقلة (CIS) مفهوم " الأمن البيئي" عام 1996 من التعريف التالي: " **الأمن البيئي هو حماية الدولة للمصالح الحيوية للفرد والمجتمع، والبيئة الطبيعية من التهديدات الناجمة عن السلوكات البشرية والآثار الطبيعية على البيئة** ".

وفي الأخير يمكننا أن نصل إلى تعريف إجرائي لمفهوم الأمن البيئي على أنه: **" مفهوم جديد استحدث في فترة التسعينات، وهو متعلق بالأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن العمليات الطبيعية او العمليات التي يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال او حوادث او سوء إدارة، وكذا حماية البيئة من خلال المحافظة على المحيط الفيزيائي للمجتمع ، وتلبية احتياجاته من دون التأثير على المخزون الطبيعي"**.

[1]– "الأمن البيئي في روسيا"، **مجلس الأمن الروسي** (موسكو، 1996)، ص.5.

الفصل الثاني: البيئة والنزاع في العلاقات الدولية

المبحث الأول: البيئة من منظار نظريات العلاقات الدولية

المطلب الأول: البيئة من منظار النظرية الواقعية والليبرالية و الماركسية.

يعد القرن التاسع عشر المنطلق الفعلي لإدراج البيئة في العلاقات الدولية، ولقد استمدت مفاهيمها من النظريات الأخلاقية والإجتماعية السائدة أنذاك، كفلسفة المذهب الوضعي[1]، هذه الأخيرة التي عبرت عن استمرار، وتأثير التأملات الفلسفية على المفكرين الغربيين، مثل الرموز الأخلاقية والتقاليد القانونية ذات الصلة، والمخاوف من البيئة، كما تم استخدام البيئة نفسها بكلمات اخرى، والذي يتضح جليا في أدبيات الجغرافيا السياسية[2].

أرتبط مفهوم البيئة بالفكر اليوناني، حيث كانت سائدة في عصر ما قبل سقراط، وتميزت بجوهرها الطبيعي من خلال البحث عن بعض أشكال الأنظمة السائدة في الطبيعة والكون، كأعمال ليوكيبوس وديموقريطس، الذين كان لهما الدور الفعال في إرساء الأسس الفكرية للفكر البيئي، كما نجد مراجع أرسطو في المرحلة اليونانية من أهم المراجع التي تناولت البيئة الطبيعية، باعتبار أن أرسطو كان مولعا بحقائق النباتات والحيوانات، و بالتنبؤ بمختلف القوانين المختلفة لحركة الكون، والتي لخصها في فكرة التوازن (أو "نسبة ملائمة")، وهذه السمة تعد وسيلة ضرورية يجب أن تطبق بين البيئة الطبيعية و الحياة الإنسانية في المجتمع اليوناني، فقد دعى إلى وضع حد للنمو السكاني الذي من شأنه أن يضمن سلامة المجتمع اليوناني[3].

وتعتبر كتابات وأفكار الكلاسيكيين في الحضارات الغير الغربية حول المواضيع البيئية والإيكيلوجية، مميزة في كثير من التقاليد الدينية و الوثنية، كأفكار علم التنجيم والكون، كما ذهبت بعض الأفكار إلى أكثر من ذلك من خلال دعوتها إلى مفهوم مايسمى إنصاف الأجيال، أو أخلاقيات البيئة المناسبة، والتي ينبغي أن تشمل حقوق مستقبل الأجيال، وهو ماوجدت جذوره ''إيديث براون وايس'' في بعض قوانين القانون العام، والقانون الإسلامي والقانون العرفي الأفريقي، والأسيوي،[4] التي أستمدت من الديانات السماوية.

---

[1] -F , Halliday ,**Rethinking International Relations,** Vancouver (University of British Columbia Press, 1994) , p.33

[2] - **Ibid.**,P.36.

[3] - **Ibid.,**p.39.

[4] - E.B. Weiss, (1993) "Intergenerational Equity: Toward an International Legal Framework", in N.Choucri (ed.) **Global Accord: Environmental Challenges and International Responses**, *(*Cambridge: MIT Press, 1993), p.22.

وحينما نفحص كتابات المدارس الكلاسيكية في الفكر البيئي، يمكن تحديد ثلاثة مدارس عامة في الفكر البيئي وعلاقتها بالنظام السياسي، والتي تتمثل في المدرسة الاستبدادية، وهي تعتمد على المنهج العقلاني، و المدرسة الريديكالية تعتمد في تفسيرها على دراسة الروابط بين السيطرة على البيئة والسيطرة على الحياة، وأخيرا المدرسة النفعية[1]، وتعد الأخيرة من أهم المدارس التي درست العلاقة بين البيئة والنظام السياسي، فهي تركز تحليلاتها على النهج المتفائل لخاصية النمو الإقتصادي من خلال الحفاظ على البيئة، وتعود جذور هذه النظرية إلى الفلسفة التي كتبها جيرمي بنثام (1748-1831) عن شرعية نمو قوى السوق الحر في عصر التنوير وما بعد التنوير، والتي جسدها فعليا فيم بعد آدم سميث (1723-1790)، حيث تشكل فيه السوق القاعدة النظرية الأساسية المصيرية للتغيرات الاقتصادية في القرن التاسع عشر في بريطانيا، فبنتام انصبت اهتماماته على أنسنة نظام العقوبات، وذلك بتحرير قوانين العملية السياسية والاقتصادية، وكذا دراسة العلاقة بين ''التفاضل والتكامل[2]'' وفقا لعدة مؤشرات (على سبيل المثال الشدة والنطاق، الخ).

لذلك هذه النظرية تفترض ان السعادة تكمن في الرفاه الاقتصادي المادي، والتي بدورها ترخص بالاستخدام الحر للموارد البيئية كالغابات، الحيوانات.....الخ على حد سواء بالطريقة المناسبة التي تنتج عنها اللذة[3]، وتدعمت هذه الأفكار بأفكار جون استوارت ميل الذي حاول إدراج البيئة إلى ضمن السعادة من خلال إستخدام الأغلبية الكبيرة للموارد البيئية.

الفرع الأول: البيئة من منظور النظرية الواقعية

اعتبرت النظرية الواقعية في العلاقات الدولية خاصة قبل نهاية الحرب الباردة أهم نظرية مهيمنة على واقع التنظير في العلاقات الدولية، حتى بعد نهاية الحرب الباردة مازالت النظرية لاعبا أساسيا في فهم أي سياسة دولية، وهو ماأكده دانيال Deudney في احدى مقالاته '' **أن معظم الخطابات المعاصرة المسيطرة على واقع السياسة الدولية تتركز على مفهوم الجغرافيا السياسية، وكذا مركزية الدولة في**

[1] - I.G Simmons, **Interpreting Nature: Cultural Constructions of the Environment**, (L,ondon: Routledge,1993),P.84.

[2]– يقارن بين "فائدة" فعل (أو سياسة) اي حكم وفقا ، للأثر الاجتماعي العام الذي يقاس كميا في قدرتها على "تحقيق أقصى قدر من المتعة" و "تقليل الألم"

[3] - P Singer, **Animal Liberation**, (New York: Avon,1975),P42.

الدراسات الإستراتيجية،[1]'' هذه الأهمية نابعة من منطق تفسير الصراع بين الدول في ظل غياب سلطة عليا، لذلك سنحاول في هذا العنصر البحث عن مدى اهتمامات النموذج الواقعي للقضايا البيئية والإيكولوجية. ومن أجل ذلك لابد من فحص التطابق بين الواقعية والبيئة من خلال تقييم الإفتراضات الواقعية الرئيسية، التي وضعها هانز مورقانتو في كتابه "السياسة بين الأمم"(1948)، والتي زودت بذلك طلاب العلاقات الدولية في أمريكا بأشهر نص كون خلفياتهم الفكرية حول العلاقات الدولية لعقود عديدة.

الإسهام التقليدي لمورقانتوا ركز على عناصر أساسية هي:

1- فوضوية النظام

2- الدولة كفاعل عقلاني في العلاقات الدولية.

3- السياسة تدار بقوانين وضعية تجد أصولها في الطبيعة البشرية Human nature

4- المصلحة تعرف على أنها القوة المحركة للعمل السياسي.

5- الدولة تتحرك بمبدأ القوة.

6- نسبية الخير والشر في المسائل الدولية.

7- السياسة الواقعية مستندة على تعددية الطبيعة البشرية.

8- المصالح النسبية.

كما حدد العمل الذي قدمه مورقانتوا طبيعة نظرية العلاقات الدولية لعدة قرون، فإن الطبيعة الحالية للواقعية حددها العمل الشهير لكل من روبرت كوهن Robert keohane و جوزيف ناي Joseph Ney من خلال عملهم حول " القوة والإعتماد المتبادل" (1977)[2].

قامت جذور افتراضات المدرسة الواقعية على كتابات (ثيودوروس، مكيافيلي، وهوبز)، فثيودوروس ركز على واقع السياسة من خلال تدمير الأعداء، ومنع أي تمرد في المستقبل ضد الامير، وقد تجسدت هذه الأفكار في الحرب البيلوبونيزية، والتي كانت تهدف إلى اعادة ميزان القوة و الحفاظ على التوسع الإمبراطوري، فالحرب عند ثيودوروس، تمثل وسيلة لتحقيق غاية في السياسة، كما تعتبر كتابات

[1] - D Deudney, "Geopolitics and Change", in M.Doyle and G.J.Ikenberry (eds) **New Thinking in International Relations Theory**,(Boulder: Westview, 1997),p.17.

[2] -Eric Laferrière and Peter J. Stoett , **International Relations Theory and Ecological Thought Routledge**, (New York, 1999), p77

مكيافيلي خاصة كتابه الأمير[1]، واحدة من المصادر الرئيسية لتقاليد الواقعية في العلاقات الدولية وخلافا للفلاسفة الأخرين، فالرؤية المكيافيلية للعلاقات الدولية تتركز على اللاأخلاق في السياسة، وبالتالي جاءت أعماله لكسر تقليد القدماء و المفكرين في القرون الوسطى التي وضعت التوازن بين الدولة والفضيلة والسعادة المبدأ الأساسي، وإلى رغبته في تصميم نظرية تكون كوسيلة لاستعادة أو الحفاظ على استقلال الدولة بأي ثمن[2] ".

وتعتبر هذه الأخيرة اليوم واحدة من المصادر الرئيسية للتقاليد الواقعية في العلاقات الدولية وخلافا للفلاسفة الأخرين، فالرؤية المكيافيلية للعلاقات الدولية تتركز على اللاأخلاق في السياسة، وتأتي لذلك أعمال مكيافيلي لكسر تقليد القدماء و المفكرين في القرون الوسطى التي وضعت التوازن بين الدولة والفضيلة والسعادة، ولذلك جاءت المبادئ السياسية لمكيافيلي إلى رغبته في تصميم نظرية تكون كوسيلة لاستعادة أو الحفاظ على استقلال الدولة بأي ثمن ". اذن من تحليلات مكيافيلي، يبدأ العثور على جزء من دور أمن الدولة، والتي تقتضي إلى الدفاع عن الوطن ضد الكيانات الخارجية التي قد تهدد استقلال الدولة، وهو ما أشار إليه جون بارنيت في قوله '' **مع ذلك، أن وراء العقلانية الجيوسياسية [المكيافيلية] يخفي المرجع الحقيقي للأمن**[3]. ''

ويعتقد مكيافيلي أن الشعب يمكن أن يعيش في أمن في ظل الأنظمة الملكية وبدرجة كبيرة في ظل حكومة الجمهوريين، التي تسمح بالمشاركة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة باعتبارها أنها توفر لهم الأمن[4] .

كما سارت كتابات توماس هوبز في نفس الاتجاه المتشائم، فمفهوم النظام الفوضوي الذي تقوم عليه النظريات الواقعية، هو مستوحاة مباشرة من قبل ما يسميه هوبز بالحالة الطبيعة التي يوجد فيها الانسان نفسه ففي الحالة الطبيعة، يمكن للأفراد أن يطلقوا العنان لأعمالهم في طريق تسييرشؤونهم بهدف الحفاظ على الذات، فهم جميعا على قدم المساواة، وبدون عرقلة عملهم بسبب عدم وجود المؤسسات السياسية

[1]– يصنف مكيافيلي، وفقا لكثير من مؤرخي العلوم العسكرية كفيليكس جيلبرت على أنه واحد من أعظم المفكرين الاستراتيجيين في كل العصور.

[2]-R, Ashley, "The Poverty of Neo-Realism", **International Organization,N.** 38 , 2005, P.86.

[3]–R, Ashley, "Political Realism and Human Interests", **International Studies Quarterly**, N .25 , 2007,P.36.

[4] - **Ibid.**

التي تقيد أعمالهم[1]. هذا الوضع القائم على المساواة بين الأفراد، يعتبر حجر الأساس للعلاقة الصراعية بين الرجال أو بالأحرى "صدام" بينهما بوصفه اجتماع قوتين متعارضتين[2] .

ووفقا لمناهج النظرية الواقعية والواقعية الجديدة نقلت هذه الحالة من الحياة الطبيعة إلى المستوى الدولي، ومن هنا جاءت فكرة الفوضى في النظام، لأنه لا يوجد كيان دولي يمكن أن يجبر الدول. وهو ما أكده جيمس دير دريان في قوله **''أنه بناء على تفكير هوبز، وضعت الواقعية نهجا يقوم على الدولة الذات السيادة، وأخذت الإجابات اللازمة على الفوضى[3]''**.

لذلك تعتبرالمدرسة الواقعية بصفة عامة الدولة الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، باعتباره اللاعب العقلاني الوحيد، والتي تسعى دائما إلى تعظيم مكاسبها، كما تعتقد أن النظام الدولي فوضوي[4]، وهذا يعني أنه لا توجد سلطة مركزية يمكن أن تنظم سلوك كل دولة، كما أنها تؤكد على أهمية دور القوة العسكرية في العلاقات الدولية ، وهذا يعني أن هذه النظرية لديها نظرة سلبية للأمن والسلام، لأنه، بشكل عام، تقوم أساسا على مسألة السلطة والحد من التهديدات الخارجية، وهذا ما أثر في مفهوم الأمن باعتباره أمن الدولة والذي يعرف على أساس أنه حماية حدودها وسلطتها و سيادتها من أي تهديد خارجي من طرف الدول الأخرى، كما انصبت اهتمامات الواقعيين على السياسة العليا وإهمال المسائل الدنيا.

1- الواقعيون الكلاسكيون والبيئة

يؤكد الإيكولوجيين الراديكاليين بأن السياسة الواقعية تسببت في الحروب في العالم ،وفضلت تطور التكنولوجيا العسكرية اللتان كان لهما تأثير بيئي مدمر على النظام الايكولوجي وعلى العلاقات الأمنية، فبتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها ندرة المياه، كما أن الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي والجوي وانقراض بعض الأنواع من الحيوانات، وتدهور النسيج الغابي، تصنف كلها ضمن القضايا التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، المجاعة وتدهور الوضع الصحي العام[5]، وبتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديمغرافي السريع في العالم الثالث و البطالة، الهجرة...الخ،

---

[1] - Williams Michael C. « Hobbes and international relations: a reconsideration », **International Organization**, vol. 50, no. 2, printemps, 1996, p. 230.

[2] - W.B Gallie, **Philosophers of War and Peace**, (Cambridge: Cambridge University Press ,1978),p.78.

[3] -A, Atkinson, **Principles of Political Ecology**, (London: Bellhaven,1998) , p.47.

[4] - M .Griffiths, **Realism, Idealism, and International Politics: A Reinterpretation**, (London: Routledge,1998),P45.

[5] - Voir Lester Brown, '' Redefining National Security'', **Worldwatch Paper**,No. 14, (Worldwalch, Washington, 1977).

تزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدد بقاء الفرد وحياته ورفاهيته مما يبرز جليا علاقة المنظومة الايكولوجية/ البيئة بمفهوم الأمن . فليس من المفاجئ أن نجد أن الواقعية لا تنطو على اهتمامات وميول بيئية، فالإطار الواقعي ينظر للمشاكل البيئية ضمن سياق المساومة بين الدول، لأن الفوضوية الدولية طاغية والدول لها هامش ضيق للتعاون، والذي يكون إلا في حالات مثل التعاون والتحالف ضد عدو فيما بينهم لحل مشاكلهم المشتركة[1]، وعلاقاتهم البينية يتحكم فيها تاريخ الصراع الدولي وليس التعاون الدولي، فعلاقات القوة لاسيما في بعديها العسكري والاقتصادي هما الطاغيان على العلاقات الدولية. هذا ما أدى الى أقل تعاون على حساب بناء التحالفات العسكرية إستراتيجية[2] ، وهذا ما يشير اليه دينيس بيرايج (Dennis Pirages) في مقال بعنوان النظرية البيئية والعلاقات الدولية بقوله:

"المنظور الواقعي القائم على نموذج " كرة البلياردوا" لسلوك الدول قد يفسر بشكل جيد انماط السلوك السائد في القرن التاسع عشر، .....لكن يقدم لنا فهم أقل للفروق الدقيقة المتزايدة في العلاقات السياسية المعاصرة بين المجتمعات المعقدة ذات السيادة المنقوصة...)[3]

الملاحظ أن الواقعيون الأوائل أهملوا البيئة في نقاشاتهم البيئية، على الرغم من اعتبارهم المصادر الطبيعية والجغرافيا كجزء من القوة الوطنية، ويمكن أن تؤدي إلى صراعات ما بين الدول، ولكن اعتبارات الأمن مختلفة عن القانون والقيم الأخلاقية والاعتبارات الاقتصادية، ولذلك فالسياسيون مطالبون بالتركيز على المفهوم الأساسي للتفاعل السياسي وهو(القوة).[4]

الواقعية الجديدة والبيئة :

من جهة أخرى الواقعية الجديدة لا تنكر أهمية المسائل البيئية، ولكنها ببساطة تؤكد على أن الطبيعة التي تتميز بها تلك المسائل و الجهود الدولية المتفق عليها لحل تلك المشاكل، مقارنة بالتهديدات العسكرية، ليس من الضرورة إقحامها في الاعتبارات الأمنية الواقعية، وهي تعني أنه بالرغم من العدد المتزايد للأدبيات

[1] - Peter J. Stoett el Éric Laferrière, **International Relations Theory and Ecological Thoughl: Towards a Synthesis**,(Londres el New York: Routledge, 1999), p. 91.

[2]- M .Grubb, , Beyond **the Nation-State: Functionalism and International Organization**, (Stanford: Stanford University Press,1999),P.74.

[3] Pirages, Dennis (1997) "Ecological Theory and International Relations," *Indiana* **Journal of Global Legal Studies** , Vol. 5: Iss. 1, Article 3.
Available at: **http://www.repository.law.indiana.edu/ijgls/vol5/iss1/3 (15/05/2015).**

[4] - P. S. Elias, **International Relations the Basics** ,(Routledge : New York,2007) .p4

والدراسات العلمية المتعلقة بالأمن البيئي، إلا انه تبقى هناك شكوك كبيرة حول مدى مصداقية تلك التهديدات، وهذا ما جعل ماثيو باترسون (Matthew Paterson) يقول:

" **بأن برونو لاتور(Bruno Latour) لاحظ أن: حجم وتعقيدات الظواهر العلمية الخاضعة للفحص تزايدت إلى الحد الذي جعل هناك صعوبة متزايدة لقياسها مخبريا**".[1] و في كتاباته حول السياسة الخضراء قارن ماثيو باترسو Matthew Patersonبين الأدبيات المختلفة التي ظهرت أوائل تسعينات القرن الماضي، والتي ناقشت مؤتمر البيئة والتنمية 1992، ولخص موقف الواقعيون الجدد من ذلك المؤتمر على النحو التالي:

" **يرى كل من تشاترجي وفنجر (Chatterjee and Finger) – مؤتمر البيئة والتنمية (1992)–بشكل مختلف، حيث يرون بأن انعقاد المؤتمر كان فشلا للحركة البيئية، نظرا لأنه يمثل الاختيار المشترك النهائي لحماية البيئة من قبل النخب الحاكمة**"[2]

- **توسيع مفهوم الأمن الوطني ليشمل التهديدات البيئة:**

بعد نهاية الحرب الباردة وتصاعد الوعي البيئي في السياسات الدولية خاصة بعد تزايد ظاهرة الاحتباس الحراري، و تحذيرات الكتاب بشأن التهديدات المحتملة التي يمكن أن يشكله التدهور البيئي، وهو ماذهب إليه Brunlland في قوله '' **أن استخدام أسلحة الدمار الشامل (وخاصة النووية) يشكل خطرا جديا على النظام البيئي بأكمله ومستقبل البشرية**[3]. ونتيجة لهذه التطورات على المستوى الدولي دفع أنصار المنهج الواقعي إلى السعي إلى تحديد "الأخطار" الجديدة التي يمكن أن تهدد الدولة، فهم يرون أنه يجب أن تؤخذ التهديدات الجديدة للقرن ال21 على محمل الجد[4] من بينها التغيرات البيئية العالمية (السلامة البيئية)، هذا النوع من القضايا الأمنية الجديدة، أدت إلى ضرورة إعادة تعريف السياسة الخارجية والدفاعية الأميركية، والتي يجب أن تتكيف مع التغييرات الجديدة، و الذي تم التعبير عنها في خطابات بعض الخبراء وجزء من النخبة السياسية الأمريكية، ففي اطار إدارة كلينتون ركزت خطاباتها على مفهوم الأمن

---

[1] - Burchill others,**Theories of International Relations**,(Palgrave Macmillan: New York, 2005),p.24

[2] - **Ibid.**,P27.

[3] - Norman Myers, **Ultimate Security: The Environmental Basis of Political Stability**, (New York: W.W. Norton, 1993),P.308.

[4]- **أنواع التهديدات المحددة (خاصة بالنسبة للمصالح الولايات المتحدة) في مقدمتها ارتفاع في بعض الاقتصادات، بما في ذلك الاقتصاد الألماني والياباني، ومؤخرا الصيني (الأمن الاقتصادي)، بالاضافة إلى مجموعة من المشاكل المرتبطة العالم الثالث والهجرة (الأمن الاجتماعي)، وتوافر الطاقة (الأمن البيئي) .**

البيئي فضلا عن احتمالات نشوب صراعات البيئية، ففيليب باريسترنائب الرئيس الأمريكي السابق يرى أن تدهور البيئة ونضوب الموارد الزراعية والمياه، وتدهور طبقة الأوزون، والاحتباس الحراري، وإزالة الغابات، يؤدي إلى الزيادة في الصراعات الدولية[1]، كما أكد الرئيس كلينتون في لقاءه مع رئيس جمهورية الصين الشعبية عام 1996 على تأثير التهديدات البيئية العالمية على الأمن الدولي.[2]

مادلين أولبرايت، مثل سابقتها وارن كريستوفر، أبدت قلقها بشأن العنف الناجم عن تدمير البيئة لتحقيق هذه الغاية ذكرت:

التنافس على الموارد الشحيحة ... قد يزيد التوتر بين الدول أو يسبب العنف المدمر بينهما. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لانعدام التنمية البيئية أن تضع دول بكاملها في حلقة مفرغة من الفقر والمرض والمعاناة المتفاقمة، والتي تؤدي في النهاية إلى زعزعة الاستقرار بصورة كاملة[3] .

كما أن ريتشارد H. Uliman يدعونا إلى إعادة التفكير في التعريف الضيق للأمن ،الذي تم حصره في الناحية العسكرية فقط، ففي رأيه، هذا التفسير يأخذ لنا صورة زائفة ولا سيما للواقع السياسي، وهو ما يحمل الدول على التركيز فقط على التهديدات العسكرية، و تجاهل الأخطار المحتملة والأكثر خطورة، لذلك يقترح أولمان تعريفا للتهديدات التي تهدد الأمن القومي والتي تأخذ في اعتبارها:

*- تدهور نوعية حياة سكان الدولة.

*- مجموعة التهديدات التي تحد من خيارات السياسات المتاحة للقادة للكيانات الحكومية أو غير الحكومية خاصة (أفراد وجماعات ومؤسسات).

*- التهديدات الناجمة عن الكوارث الطبيعية، والصراعات التي تهدف إلى الوصول إلى الموارد الطبيعية والزيادة السكانية[4].

كما سار نورمان مايرز على خطى أولمان، فقد نشر سلسلة من المقالات بين عامي 1986 و منتصف عام 1990، وأكد على أن التدهور البيئي يمكن أن يسبب الصراعات ويؤثر على الأمن بشكل عام، كما أكد

---

[1] - Wolfers Arnold «National Security: As An Ambiguous Symbol », **Political Science Quarterly**, vol. LXVII, no. 4, Décembre 1952, p.525.

[2] - Madeleine K. Albright, '' Environmental Diplomacy: The Environment and U.S. Foreign Policy ''**, Press Remarks on Earth Day**, (U.S. Department of State, 22 avril, 1997).

[3] - Simon Dalby,'' Environmental Geopolitics '', **dans Gearid Tuathail** ,(Londres et New York: Routledge), 1998, p. 181.

[4] - Richard H. Ullman, '' Redefining Security'', **International Security**, Été, vol. 8, no. 1, 1983, p.127.

على حقيقة أخرى بأن الإنفاق الأمريكي يكون أفضل حينما يوجه جزء من هذه النفقات كمساعدات إنمائية في بعض المناطق الفقيرة من العالم[1]. وهذا أيضا هو الهدف الأول من مقالته التي كانت بعنوان "البيئة والأمن" والتي يشرح فيها كيفية ارتباط المصالح الأمريكية بالعالم الثالث وخصوصا في مجال التنمية الاقتصادية والحفاظ على التوازن البيئي ، و مجال الصراعات الناجمة عن التدهور البيئي في هذه المناطق التي لها انعكاسات سلبية أيضا بالنسبة للولايات المتحدة. " ، من هذا المنطق يفترض أن تدهور البيئة يؤدي تلقائيا إلى الصراع. في هذا المعنى، فإنه يعزز وضع تصور سلبي ليس فقط من الأمن، ولكن أيضا للبيئة كتهديد. كما يقترح جيسيكا ماثيوز توكمان قراءة مختلفة للمشكلة البيئية، فهو يركز في تحليلاته على الجانب عبر الوطني للمشاكل البيئية وهشاشة الحدود الوطنية المتزايدة، كما يفترض احتمال نشوء صراعات عنيفة بسبب التدهور البيئي، فأبحاث ماثيوز تتيح لنا معنى أشمل للمشاكل البيئية وأسبابها الكامنة.

من خلال ماسبق نصل أنه في إطار النهج الواقعي للمسائل الأمنية المتعلقة بالبيئة ، أنهم ينظرون أساسا إلى التهديدات المحتملة، والضغوط البيئية وندرة الموارد، كسبب لعدم الاستقرار في المستقبل داخل الدول والصراعات على الساحة الدولية. هذا الانفتاح يجب أن لا يخرج على الإطار العام للمفهوم الواقعي للامن ، الذي يكمن في مفهوم الأمن الوطني.

الفرع الثاني: البيئة من منظار النظرية الليبرالية

تعد الأدبيات الليبراية من أكثر الأدبيات التي تناولت قضية البيئة في العلاقات الدولية بشكل كبير، وذلك لسببين الأول: منذ مؤتمر استكهولم حول البيئة الإنسانية لعام 1972، أصبحت أهمية القضايا البيئية تثير قلقا دوليا، والذي تزامن مع المبدأ القائل بأن الدول تتحمل مسؤولية التعاون في القضايا ذات الطابع الصالح العام، وذلك من خلال الحد من التلوث العابر للحدود ". الثاني: هذا الوضع القائم لمسألة البيئة يؤثر تأثيرا مباشرا على الموضوعات الأكثر مركزية في توجهات الليبرالية للعلاقات الدولية مثل ‘‘ التعاون والمؤسسات والتدفقات عبر الحدود على سبيل المثال لا الحصر’’.

في هذا الإطار، تم استناد مفهوم السلامة البيئية ومفهوم الأمن ككل على القيم المختلفة التي تكمن في الحفاظ على الطابع العالمي مثل حرية الفرد والديمقراطية والتعاون، وحرية التجارة والسلام.

[1]- Norman Myers, **Ultimate Security: The Environmental Basis of Political Stability**, (New York: W.W. Norton, 1993),P.308

1- الطابع العالمي للفكر الليبرالي: الليبرالية هي جوهر الفكر السياسي الغربي الحالي الذي يقوم على القيم الديمقراطية، الفردية، التحررية والتعددية، كما تعززت هذه الفلسفة السياسية بنظريات أخرى مثل المثالية و نظرية السلام الديمقراطي، ويمكن حصر مبادئ الليبرالية في تفسيرها للعلاقات الدولية فيما يلي:

- إمكانية تقليص حدة النزاعات بين الدول عن طريق إتباع منطق جديد، وهو منطق التعاون والتقارب بين الدول ومحاولة إيجاد قيم مشتركة فيما بينها.

- التعاون بين الدول يكون بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والأمن وتقليص حدة التهديدات[1].

- نشر الديمقراطية وتقليص الوازع العسكري، لأن الديمقراطيات في اعتقادهم نادرا ما تدخل في صراعات فيما بينها، وغالبا ما تكون الصراعات بينها وبين دول غير ديمقراطية[2].

- نشر التجارة والقيم الليبرالية الخاصة بفتح الحدود والتبادل الحر، وتطوير شبكة رأسمال فوق القومي.

كما تشكل النظريات الليبرالية أهم تحدي للمنظور الواقعي ، فمثلا إحدى اتجاهاتها ترى أن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي سوف يثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين.

اتجاه آخر منسوب للرئيس الأمريكي الأسبق وودرو ويلسون، يرى بأن انتشار الديمقراطية يعتبر مفتاحا للسلام العالمي، ويستند هذا الرأي إلى الدعوى القائلة بأن الدول الديمقراطية أكثر ميلا للسلام من الدول التسلطية. وهناك اتجاه ثالث، وهو الأحدث، يرى أن المؤسسات الدولية مثل وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي، يمكن أن تساعد للتغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم، وفي كل الحالات فإن جميع النظريات الليبرالية تطغى عليها النزعة التعاونية بشكل يتجاوز بكثير الاتجاه الدفاعي في النيوواقعية، على أن كلا منها تقدم لنا توليفة مختلفة عن كيفية تعزيز هذا التعاون .

---

[1] - Raynaud Philippe, **Libéralisme », dans Dictionnaire de philosophie politique**, (Paris: Quadrigei Presses Universitaires de France, 2003), p.55.

[2]- مصطفى علوي ، مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، في :هدى ميتكيس و السيد صدقي عابدين ، **قضايا الأمن في آسيا**، (مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة ،مصر ، 2004)، ص5

ان النزعة التعاونية المتفائلة للتوجه الليبيرالي تعزز من امكانية التعاون بين الدول لحل المشاكل البيئية ، وهذا ما يساعدنا لفهم رغبة بعض القادة السياسيين لبناء تحالفات اقتصادية وبيئية معا.[1]

2- الليبرالية المؤسساتية والأمن البيئي:

تركز الليبرالية المؤسساتية على إمكانية حدوث الرد الفعل الايجابي للنظم والحكومات اتجاه المشاكل البيئية ، خاصة مع التطور الملحوظ لـ 'الأنظمة البيئية الدولية' ، فهناك بالفعل أكثر من مائتي(200) اتفاقية بيئية دولية- بالإضافة إلى عدد لا يحصى من الاتفاقات الثنائية-، وحتى قبل مؤتمر ستوكهولم (1972) كان هناك العديد من المعاهدات المعنية بالبيئة مثل : معاهدة جاي(Jay-Treaty) بين الولايات المتحدة الأمريكية و البريطانية في منطقة البحيرات الكبرى (the Great Lakes) سنة 1794 ، ومعاهدة حقوق مصايد الأسماك (Treaty on Fishery Rights) بين فرنسا و بريطانيا في سنة 1867 ، غير أن هذه المعاهدات السابقة لمؤتمر ستوكهولم كانت تهدف بدرجة أساسية إلى تحقيق توازن بين المصالح الاقتصادية لتلك الدول، و لم تأتي لأسباب بيئية[2].

ولقد جاء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة سنة 1972 كاستجابة للاهتمام التزايد بالمشاكل البيئية الدولية وخاصة منذ 1960، وقد كان المؤتمر يهدف إلى وضع إطار دولي لتعزيز التعاون لمواجهة التلوث والمشاكل البيئية الأخرى، وفي أعقاب مؤتمر ستوكهولم ، انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أو ما يعرف بـ"قمة الأرض"" World Summit" التي عقدت في ريو دي جانيرو / البرازيل سنة 1992 والتي كانت بمثابة نقطة تحول مفصلي في تطور السياسة البيئية الدولية، ولعل ما ميز مؤتمر ستوكهولم هو الحضور الغير المسبوق لقيادات الدول والمنظمات الغير حكومية، حيث كان هناك ما يقارب:

- 103 رئيس دولة و 30.000 مندوب من 176 بلدا، و
- أكثر من 700 منظمة غير الحكومية كمراقبين رسميين في المؤتمر، و
- أكثر من 8.000 منظمة غير الحكومية في المؤتمر الموازي "المنتدى العالمي ".

وكانت أهداف المؤتمر ترمي إلى إطلاق مجموعة من النشاطات المنسقة دولياً، تهدف إلى زيادة المعرفة بالحقائق وتأثيرها في الإنسان والموارد (تقويم البيئة)، وكذلك حماية ونوعية البيئة وتحصينها وإنتاجية

[1] - Pirages, Dennis (1997) "Ecological Theory and International Relations," **Indiana Journal of Global Legal Studies**, Vol. 5: Iss. 1, Article 3.p55

[2]- **Ibid.**,P.58

الموارد (إدارة البيئة). واتخاذ التدابير في حقول التعليم والتدريب والتوعية الشعبية والمساعدة التقنية للبلدان النامية .

وقد سلط المؤتمر الضوء على النشاطات الصناعية التي تطلق إلى الجو حرارة وغازات وجزيئات غريبة تؤدي إلى تلوث الهواء، وما تسببه زيادة نسبة غاز الفحم في الجو من تغيرات في مناخ الأرض، واستتراف طبقة الأوزون في الغلاف الجوي الذي يحمي الأرض وأحياءها من الأشعة فوق البنفسجية. وشهدت السنوات اللاحقة للمؤتمر عدداً من الاتفاقيات والإجراءات على المستوى الدولي والمحلي لكل بلدة، كانت جميعها تهدف إلى حماية الجو من التلوث. ومنها:

أ ــ الموافقة على برنامج عالمي للمناخ، تتعاون على تنفيذه المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونيسكو والفاو ومنظمة الصحة العالمية وذلك في العام 1979.

ب ــ اتفاقية تشمل 35 دولة في القارة الأوربية وأمريكية لتحري تلوث الهواء، وما يسفر عنه من أمطار حمضية[1].

ج ــ حماية البيئة البحرية ومواردها من التلوث والاستغلال المفرط، لاسيما تلوث السواحل بالنفايات الصناعية كالكلور والنظائر المشعة، التي تفتك بالأسماك.

د ــ اتفاقية شاملة لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث أقرتها دول المتوسط، وصدقتها المجموعة الاقتصادية الأوربية. في العام 1976. وكذلك تم الشروع في تنفيذ خطط مماثلة في البحر الكاريبي وبحار شرق آسيا، والبحر الأحمر.

هـ ــ ضمان الإدارة البيئية الصحيحة للموارد المائية. ولهذه الغاية عقدت اتفاقيات بين البلدان التي تتقاسم أحواض الأنهار والبحيرات ، النيل ، الدانوب ، الأمازون .

و ــ إعلان الأمم المتحدة المدة الواقعة عقداً دولياً لتوفير مياه الشرب الصالحة لتحسين صحة ونوعية حياة 2500 مليون نسمة.

ز ــ تأكيد المؤتمر المحافظة على الاستقرار البيولوجي لكوكب الأرض، وحفظ الموارد الحية وحماية الغابات والحياة البرية.

ح ــ اعتماد مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر 1977. خطة عمل لمكافحة التصحر ترمي إلى ضمان إدارة سليمة للأرض والموارد المائية في المناطق الجافة وشبه الجافة[1].

[1] – سورسي باركسي، **الأنظمة البيئية في العالم** (منشورات باريس)،ص.84.

ط ــ تحديد برنامج عالمي لرصد البيئة وتلوث الهواء. وتحديد 200 مركز في 50 بلداً صناعياً، وكذلك استحداث سجل دولي للمواد الكيماوية، وبرنامج للأمن الكيميائي.

ي ــ التوصية بضمان أن يكون للتنمية الصناعية، الحد الأدنى من الآثار المؤذية للبيئة، واتخاذ إجراءات مراقبة للمواد المصنعة في كل بلد ومراقبة مياه المجاري والنفايات الصلبة[2].

كان من أهم إنجازات مؤتمر استوكهولم، خلق وعي بيئي، وتقوية الشعور بالمسؤولية في سلوك الأفراد والمؤسسات والمجتمعات، تجاه البيئة، مما أدى إلى إشاعة الفاعلية الشعبية، فكونت على مستوى العالم أكثر من 2230 منظمة بيئية غير حكومية في البلدان النامية و13000 منظمة في البلدان المتقدمة.

وعقد أكثر من 30 اتفاقاً دولياً وإقليمياً لحماية البيئة، التزمت بموجبها الحكومات، بعض الإجراءات في شتى حقول البيئة، وقد تولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة[3].

أما من ناحية المخرجات، فان مؤتمر ريو دي جانيرو توصل إلى خمسة أطر مؤسساتية وهي :

*- الهيئة الدولية للبيئة والتنمية: تأسست هذه الهيئة بمبادرة يابانية إلى الأمم المتحدة عام 1983. ووضعت الأسس والتوجهات التي أعلنها في طوكيو عام 1987. وتبلورت في ثمانية مبادئ، استرشدت بها المؤتمرات اللاحقة التي سميت مؤتمرات قمة الأرض الأولى والثانية.

آ ــ تنشيط النمو الاقتصادي: رأت الهيئة أن الفقر مصدر رئيسي لتردي البيئة، لاسيما في البلدان النامية، وعليه لابد من إحياء النمو الاقتصادي في هذه البلدان. وعلى الدول الصناعية أن تسهم بقسط وافر في إحياء هذا النمو، والقيام بمبادرة عاجلة لحل أزمة الديون[4].

ب ــ تغيير نوعية النمو: يجب تغيير نوعية النمو، بحيث يمكن إدامته، فضلاً عن نشر المساواة والعدالة الاجتماعية والأمان، وتوفير الطاقة النظيفة من الناحية البيئية. وتحقيق توزيع أفضل للدخل.

ج ــ المحافظة على الموارد الأولية وتعزيزها: مثل الهواء النقي والمياه العذبة والغابات والتربة، والاستعمال الكفي للطاقة والمياه والمواد الأولية الأخرى، وتحسين كفاية الإنتاج وتقليل نسبة الاستهلاك الفردي للموارد الطبيعية، للحيلولة من تلوث البيئة وذلك بإدخال تقانات جديدة لا تنتج منها فضلات ضارة بالبيئة.

---

[1] - **المرجع نفسه**، ص.86.

[2] - **المرجع نفسه**، ص.99.

[3] - **المرجع نفسه**.

[4]- سالم الجمداني، **مؤتمر طوكيو بين الحقيقة والواقع**(منشورات دار السالمية، سوريا،2009)،ص.45.

د ــ ضمان مستوى سكاني يمكن إدامته: ودمج السياسات السكانية مع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومنها التعليم والعناية الصحية ورفع مستوى الحياة المعيشية للفقراء.

هـ ــ إعادة النظر في التقانة: وتفادي مخاطرها بالسيطرة على آثارها الضارة، وتغيير نوعيتها في جميع الأقطار[1].

و ــ إدماج البيئة والاقتصاد في اتخاذ القرارات: إن التوقع المسبق لحصول الأضرار البيئية ومنع وقوعها يتطلبان أن تكون الأبعاد البيئية، ماثلة للعيان حين اتخاذ القرارات المتعلقة بقضايا الاقتصاد والتجارة والطاقة والتصنيع والزراعة. وذلك أمام المسؤولين عن هذه القرارات في المؤسسات الوطنية والدولية على حد سواء.

ز ــ إصلاح العلاقات الاقتصادية الدولية: إن تدعيم النمو الذاتي للبلدان النامية، يتطلب إجراء تغييرات جذرية من أجل توفير مزيد من الإنتاج التجاري، ومزيد من رؤوس الأموال والتقانات لمواجهة متطلبات البيئة بصورة عادلة[2].

ج ــ تقوية التعاون الدولي: إن دمج الأبعاد البيئية في التنمية يتطلب إجراءً سريعاً لمواجهة مشكلة التفاعل بين تردي الموارد وازدياد الفقر، والتي تؤدي إلى حدوث مشكلة بيئية على نطاق عالمي[3].

***- إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية Rio Declaration**

انعقد هذا المؤتمر في البرازيل بحضور 150 من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم. وكانت غايته وضع استراتيجية عالمية تلتزم بموجبها الدول جميعها بحل مشكلة تلوث البيئة، واختلال التوازن البيئي ومخاطره الحاضرة والمستقبلية على البشرية، وتحديد الالتزامات والتعهدات الواجبة في ضوء المقترحات والتوصيات التي تقدمت بها هيئة الأمم المتحدة[4].

وتركزت المشكلة حول تحديد أسباب التلوث واستمرار تدفق الغازات في الغلاف الجوي، وتبين أن المسؤول الأول عن التلوث هو الدول الصناعية الكبرى، فالولايات المتحدة التي يبلغ عدد سكانها 4٪ من سكان الأرض، تسهم في نسبة 25٪ من التلوث، والدول الأوربية الصناعية بنسبة 13٪، كذلك فإن هذه الدول التي يبلغ عدد سكانها 20٪ من سكان العالم، يستهلكون 80٪ من موارد الأرض، في حين يحصل80 ٪ من سكان العالم على 20٪ من موارد الأرض.

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص.95.

[2] – **المرجع نفسه**.

[3] – **المرجع نفسه**، ص.99.

[4] – سورسي باركسي، **مرجع سابق ذكره**، ص.104.

برز التناقض بين مواقف البلدان النامية والدول الصناعية، حول الإسهام في الإقلال من التلوث ومواجهة مخاطره، ونجح المؤتمر في الخروج ببعض القرارات التي التزمتها الدول، ووقعت وثيقة سميت ميثاق الأرض، وكان من أهم ما تضمنته من التزامات:

آ ــ تعهد الدول الصناعية بتقديم مساعدات للدول النامية تبلغ 0.7٪ من الناتج القومي الإجمالي.

ب ــ تقديم تعهدات ملزمة من الدول، لاسيما الصناعية منها، بشأن انبعاث الغازات الضارة.

ج ــ حل مشكلة التناقض بين مجتمعات الدول الصناعية والدول النامية، وهي المشكلة الناجمة عن اختلال معدلات النمو واستهلاك الموارد الطبيعية، وذلك بالاتجاه نحو العدالة بين مجتمعات هذه الدول الصناعية بتقديم تقنيات البيئة إلى الدول النامية[1].

د ــ التزام الدول الصناعية تقديم تقانات البيئة إلى الدول النامية.

هـ ــ تحقيق تحولات في العقلية الاقتصادية للحكومات والشركات، لتكون سلامة البيئة عنصراً في القرار الاقتصادي.

و ــ الاتفاق على تقليص تلوث الهواء الكوني إلى مستويات 1990 بحلول عام 2000.

*- **مؤتمر قمة الأرض الثانية (نيويورك) 1997**: كشف هذا المؤتمر عن خلافات تبلورت في موقفين متباينين:

1ً ــ تناقض بين موقف البلدان النامية من جهة، والبلدان الصناعية من جهة أخرى بعدم وفاء الدول الصناعية بتعهداتها المتعلقة بمساعدة البلدان النامية، التي اتفق عليها في مؤتمر قمة الأرض الأولى.

2ً ــ تناقض بين الدول الأوربية الصناعية من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى يتعلق بعدم قبول الولايات المتحدة، تعيين مواعيد محددة لتقليص حجم الغازات المنبعثة، بذريعة تمويل تكاليف الإجراءات العملية لتنفيذ هذه العمليات، وإحجام الاحتكارات الرأسمالية الصناعية عن تقليص أرباحها، وتخصيص جزء منها لمصلحة مشروعات حماية البيئة. وقد خرج المؤتمر بوثيقة تتضمن توصيات أهمها:

آ ــ دعوة وفود الدول المتقدمة صناعياً، إلى

تنفيذ التزامها تقديم مساعدة تصل إلى 7 بالألف من ناتجها القومي.

ب ــ التحذير من نقص المياه العذبة خاصة لأن ما يزيد على خمس سكان الأرض لا يحصلون عليها.

[1] - **المرجع نفسه**، ص.105.

ج ــ الدعوة إلى التخلص بأقصى سرعة من البترين (الغازولين) المرصص، الذي يلوث الجو في معظم أنحاء العالم النامي[1].

هـــ التزامات غامضة بمكافحة الفقر وزيادة مساعدات الدول النامية.

ومن الواضح أن هذا المؤتمر سجل تراجعاً عن القمة الأولى، في ضوء تراجع الولايات المتحدة عن التزاماتها تجاه الدول النامية، وخلافها مع الدول الأوربية الصناعية حول التزام مواعيد محددة، لإنجاز الإجراءات الكفيلة بتخفيف نسبة التلوث، واتخاذ قرارات مبهمة وغير ملزمة[2].

*- جدول أعمال القرن 21 :

اعتمد المجتمع الدولي في مؤتمر ريو مفهوم التنمية المستدامة، وأبرز قيمتها في جدول أعمال القرن 21، كإطار شامل للسياسة العامة يمكن التصدي من خلاله للأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية، معترفا بذلك بأن البيئة مسألة لا تتجزأ من جدول الأعمال السياسي الدولي. وأكد مؤتمر ريو مجددا على دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه الجهاز الرئيس في منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة، وأوجز العناصر التي تسهم في صقل ولايته. وينص الفصل 38 من جدول أعمال القرن 21 على أن هناك حاجة إلى تحسين وتعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس إدارته، وأنه ينبغي لمجلس الإدارة أن يواصل في حدود ولايته القيام بدوره فيما يتعلق بتوجيه وتنسيق السياسة العامة في مجال البيئة آخذا المنظور الإنمائي في الاعتبار[3].

ويبرز الفصل 38 من جدول أعمال القرن 21 سلسلة من المجالات ذات الأولوية التي ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يركز عليها ومن بينها:

–تعزيز الدور الحفاز للبرنامج من أجل حث وتعزيز الأنشطة والاعتبارات البيئية على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

–تشجيع التعاون الدولي في المجال البيئي والتوصية باتباع سياسات لتحقيق هذه الغاية.

–تطوير وتعزيز استخدام محاسبات الموارد الطبيعية واقتصادات البيئة.

–رصد البيئة وتقييمها.

---

[1] – محمد ساعي القليلي، **مؤتمر قمة الأرض الثانية** (منشورات السورية،2005)،ص.46.

[2] – **المرجع نفسه**،ص.49.

[3]– المنتدى العالمي الوزاري للبيئة ، **جدول أعمال القرن 21**، 2002، ص.4.

–تعزيز وظيفة البرنامج فيما يتعلق بالإنذار المبكر.

–تنسيق وتعزيز الأبحاث العلمية ذات الصلة بهدف توفير أساس موحَّد لعملية اتخاذ القرار.

–توزيع المعلومات والبيانات البيئية[1].

–زيادة التوعية العامة وتعزيز الإجراءات المتخذة في مجال حماية البيئة عن طريق التعاون مع المجتمع المدني.

–زيادة تطوير القانون البيئي الدولي وتعزيز تنفيذه، وتنسيق المهام الناشئة عن تزايد عدد الاتفاقات القانونية الدولية.

–زيادة تطوير تقييمات الأثر البيئي وتعزيز استعمالها على أوسع نطاق ممكن.

–تيسير عمليات تبادل المعلومات والتدريب المتعلقة بالتكنولوجيات السليمة بيئيا.

–تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي ودعم الحماية البيئية.

–تقديم المشورة التقنية والقانونية والمؤسسية إلى الحكومات وتحسين أُطرها القانونية والمؤسسية الوطنية.

–تقديم الدعم إلى الحكومات وإلى الوكالات والأجهزة الإنمائية في إدماج الجوانب البيئية في سياساتها وبرامجها الإنمائية.

–زيادة تطوير التقييم وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ البيئية[2].

–وقد أنشأت الجمعية العامة على الصعيد المشترك بين الوكالات، لجنة التنمية المستدامة كلجنة وظيفية رفيعة المستوى تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما قامت لجنة التنسيق الإدارية بإنشاء اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة من أجل تحديد القضايا الرئيسية للسياسات المتصلة بمتابعة أعمال مؤتمر ريو، وتقديم المشورة بشأن طرق وسبل التصدي لها حرصا على فعالية التعاون والتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ جدول أعمال القرن 21.

–وأقامت الأمم المتحدة عن طريق اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة شبكة من الأجهزة المعنية بمجالات موضوعية محددة، تعرف باسم شبكة "مديري المهمات" من أجل تطوير مواقف منسقة فيما يتعلق بالسياسات وتقديم التقارير إلى لجنة التنمية المستدامة. وعُيِّن برنامج الأمم المتحدة للبيئة مدير مهمة معني بالمواد الكيميائية السامة، والنفايات الخطرة، والتصحر والجفاف، والتنوع البيولوجي، كما عُيِّن مدير مهمة مشترك معني بالغلاف الجوي والمحيطات والبحار والمعلومات الخاصة بصنع القرار. واتخذ

[1] – **المرجع نفسه**، ص. 6.

[2] – **المرجع نفسه**، ص.9.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة بهذه الصفة زمام المبادرة في إعداد تقارير محددة المواضيع للجنة تدخل في تلك المجالات، جرى ذلك عبر عمليات للتشاور وتبادل المعلومات بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والهيئات الحكومية المهتمة وطائفة من المؤسسات الأخرى والأفراد. واستعرضت تلك التقارير القضايا الناشئة والتقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة في معالجة ما أوصى به جدول أعمال القرن 21 في تلك المجالات البرنامجية.

–وساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا في إعداد التقارير التي يعمل بها شركاء الأمم المتحدة الآخرون و/أو الهيئات المشتركة بين الوكالات كمديري مهمات، والتي ينهض البرنامج فيها بدور بارز، وتشمل المياه العذبة وإدارة الأراضي والغابات والتجارة والتكنولوجيا الأحيائية. يضاف إلى ذلك أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ساهم إلى حد كبير في التقارير المعدة عن فصول جدول أعمال القرن 21 المتصلة بقطاعات متعددة مثل أنماط الاستهلاك والإنتاج والمستوطنات البشرية والعملية المتكاملة لصنع القرار والصحة والمجموعات الرئيسية والتمويل والتكنولوجيا والعلوم والتعليم والتوعية وبناء القدرات والترتيبات المؤسسية والصكوك القانونية الدولية، والمعلومات المتعلقة بصنع القرار والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولُفت انتباه اللجنة إلى التقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في جميع هذه المجالات. كذلك، ساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إعداد تقارير ووثائق إعلامية ومبادرات لتنظر فيها اللجنة، تتعلق بالمجموعات الرئيسية أو القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والسياحة والزراعة والنقل والطاقة.

–وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال ما أنجزه من أعمال هامة في تلك المجالات مساهمات بارزة لتنفيذ جدول أعمال القرن 21 كما قدم هذه المساهمات عن طريق برامج عمله المتعاقبة لفترات السنتين نظرا للتشديد الذي تضعه لجنة التنمية المستدامة على البُعد البيئي في عملية التنمية المستدامة. وأجرت الجمعية العامة استعراضا عاما لتلك المساهمات خلال دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة المعنية بالاستعراض الخمسي لجدول أعمال القرن 21، وذلك في إطار التقرير الذي قدم سردا لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمسؤوليات المنوطة به بموجب جدول أعمال القرن 21 (A/S—19/5 و Add.1.) وقدم المرفق الأول لهذا التقرير استعراضا عاما آخر لأحدث ما اضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة من الأنشطة المتعلقة بالقطاعات والأنشطة المشتركة بين القطاعات، إسهاما منه في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21[1].

[1] – **المرجع نفسه**، ص.13.

***- حفل توقيع اتفاقية تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي.**

في غضون العشرين سنة الماضية تراكمت دلالات قاطعة بأن ثمة مؤثرات بشرية أحدثت ضررا في المناخ، ومن المنتظر أن يستمر تغير المناخ فى المستقبل، ما يؤدي إلى تغيرات بيئية واجتماعية واقتصادية وسياسية وصحية عظيمة الشأن، مع تعرض البلدان والمجتمعات الفقيرة والتنوع البيولوجى للمخاطر بصفة خاصة ولمست هذه التغيرات درجات الحرارة بشكل كبير حيث أن المتوسط السنوي العالمي لدرجة الحرارة خلال السنوات 2005-2006 قد شهد ارتفاعاً قدره 5.74 درجة مئوية، وأن ارتفاع حرارة المناخ قد عم أنحاء الكرة الأرضية إلا أن نصف الكرة الشمالى قد اختص بنصيب أكبر من هذا الارتفاع حيث زاد المتوسط السنوى لدرجة حرارته فى الخمسين سنة الأخيرة عن أى خمسين سنة سابقة منذ نحو500.

وترتبط بارتفاع درجة الحرارة ظاهرة ارتفاع منسوب سطح البحار والمحيطات، بسبب التمدد الحراري لمياه المحيطات والبحار، بالإضافة إلى ذوبان بعض الثلوج والقمم الجليدية فى القارات وطبقا لبعض الدراسات والبيانات فى كانون الثاني 2007، فإن درجة الحرارة سوف تزداد فى السنوات العشر الأخيرة من القرن الواحد والعشرين بمتوسط يتراوح بين 1.8 درجة مئوية فى الحد الأدنى للانبعاثات ، و4 درجات مئوية فى الحد الأقصى للانبعاثات عما هي عليه في نهاية القرن العشرين هذه الزيادة التي تبدو محدودة تؤثر بشكل مباشر على الأنظمة البيئية الحساسة و النجاح في إبقاء الحرارة عند مستواها سيحمي من أخطار مدمرة مثل ذوبان القطب الشمالي أو تراجع تيار الخليج، وهو التيار المائي الذي يعبر المحيط الأطلنطي ويجلب معه الدفء إلى النصف الشمالي من الكرة الأرضية[1].

وفي اتفاقية جماعية للحفاظ على البيئة والحد من تلوثها والحفاظ على درجة حرارة الأرض تم اقرار اتفاقية كيوتو.

يقوم بروتوكول كيوتو على أساس اتفاقية قمة الأرض التي انعقدت في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992. وكان المجتمع الدولي، قد أجمع في تلك الإتفاقية على الحد من انبعاث الغازات الضارة بالبيئة لكي تتيح بذلك للنظام البيئي التكيف وبشكل طبيعي مع التغيرات التي تطرأ على المناخ وتضمن عدم تعرض انتاج الأغذية للخطر.

وفي 11 كانون الثاني عام 1997 تم اعتماد هذه الاتفاقية والتزمت الدول الصناعية في مدينة كيوتو اليابانية بخفض انبعاث الغازات الضارة بالبيئة في الفترة مابين عامي 2008 و 2012 بمعدل لا يقل عن 5

[1]- سالفث اورانت، **مخرجات مؤتمر كيوتو**، ص.18.

بالمئة مقارنة بمستويات عام 1990. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 16 شباط 2005 وفي تشرين الثاني 2009 وقعت 187 دولة وصدقت على البروتوكول.

التزامات الاتفاق: ويتضمن هذا الاتفاق مجموعتين من الالتزامات: المجموعة الأولى عبارة عن عدد من الالتزامات والتي تتكفل بها جميع دول الأعضاء، وأما المجموعة الثانية فتتحمل الدول المتقدمة عن الدول النامية هذه الالتزامات. وهي كالتالي:

1- قيام 38 دولة متقدمة بتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسب مختلفة (ويعتبرغاز ثاني أكسيد الكربون هو المسؤول الأول عن هذا التلوث المناخي بنسبة تقارب الخمسين بالمئة. وبالإضافة إلى كل من غاز الميثان وغاز النتروز (غاز الضحك) والهيدوركربونات المهلجنة وهيكسا فلوريدات الكبريت

2-المحافظة على المسطحات الخضراء وزيادتها كالغابات والتي تعد كمستودع لهذه الغازات، عن طريق امتصاصها وإخراج الأكسجين لأهل الأرض.

3-إقامة بحوث لدراسة نسب انبعاث هذه الغازات، وسلبياتها، ومشاكلها سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية.

4-التعاون في مجالات التطوير و التعليم لبرامج تدريب وتوعية الناس في مجال تغير المناخ بهدف التقليل من هذه الغازات الضارة.

5-العمل على إنتاج وتطوير تقنيات صديقة للبيئة.

6-تتعهد الدول المتقدمة بتمويل وتسهيل أنشطة نقل التكنولوجيا منها إلى الدول النامية والفقيرة.

7- تتعهد الدول المتقدمة بدعم جهود الدول النامية وبطيئة النمو في مجالات مواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي والتعايش معها، وقد أدخلت الاتفاقية آليات تهدف لربط التلوث البيئي بمرود اقتصادي:

1- حيث أن لكل منشأة صناعية الحق بحصة محددة من الغازات المنبعثة، فإذا تعدتها تحتم عليها شراء حصص إضافية من مصانع أخرى أطلقت غازات أقل مما يحق لها. وعليه يمكن للمنشات التي اقتصدت في كمية الغاز المسموح لها إطلاقها بيع الحصص التي لا تحتاجها وتحقيق أرباح من وراء ذلك(وقد بدأ الاتجار بحصص الانبعاث في دول الإتحاد الأوروبي). ما يؤدي بالتالي إلى عدم الزام الدولة المشترية بخفض كميات الغازات المنبعثة من أرضها.

2- تشجع الاتفاقية على إقامة مشاريع بيئية بين الدول الموقعة، فقد أوجدت آلية تدعى آلية النمو الصناعي النظيف.

3-استثمار الدول الصناعية أموالها في مشاريع بيئية داخل دولة نامية كمشاريع توليد الطاقة من مصادر متجددة، إضافة للترتيبات والتدابير المتعلقة بحماية الغابات في الدول النامي.

***- مؤتمر باريس :**

تتضمن اتفاقية باريس (المرفقة بـــ 16 (FCCC/CP/2015/L.9/Rev.1 بند تمهيدي و29 بند في منطوق الاتفاقية . يتناول التمهيد عدة موضوعات منها:

-إن الاتفاقية مبنية على مبادئ الاتفاقية الإطارية وتشمل مبدأ المساواة والمسئوليات المشتركة لكن المتفاوتة والقدرات ذات الصلة في ضوء الظروف الوطنية المختلفة .

-الحاجة إلى استجابة فعّالة ومتزايدة للتهديد الطارئ من تغيّر المناخ على أساس أفضل المعارف العلمية . الاحتياجات والظروف الخاصة للأطراف من الدول النامية وبصفة خاصة تلك المُعرضة لمخاطر آثار تغيّر المناخ، وتحديداً احتياجات أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بالتمويل ونقل التكنولوجيا. يمكن أيضاً أن تتأثر الأطراف بآثار التدابير المتخذة استجابة لتغيّر المناخ .

-العلاقة بين إجراءات واستجابات وأعمال تغيّر المناخ مع الفرصة المتساوية في الوصول إلى التنمية المستدامة .

-أولوية حماية الأمن الغذائي والقضاء على الفقر .

-ضرورة التحول أو النقل العادل للقوى العاملة .

-الحاجة إلى احترام وتعزيز والتعامل مع حقوق الإنسان والحق في الصحة وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمهاجرين والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والأفراد المُعرضين للمخاطر والحق في التنمية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والمساواة بين الأجيال عند اتخاذ إجراءات تغيّر المناخ . حماية وتعزيز بالوعات ومستودعات غازات الدفيئة .

-أهمية سُبُل الحياة المستدامة واستدامة الاستهلاك والإنتاج[1] .

- تسريع وتشجيع وتمكين الابتكار، من خلال الاستجابة الفعالة العالمية طويلة الأجل لتغير المناخ وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. حيث يجب أن يحظى هذا الجهد عند اللزوم بدعم آلية التكنولوجيا والآلية المالية للاتفاقية الإطارية، من خلال السبل المالية، لتحقيق النهج التعاونية للبحث والتطوير وتيسير وصول الأطراف من الدول النامية إلى التكنولوجيا، ولا سيما خلال المراحل الأولى لدورة التكنولوجيا .

[1] - **توصيات مؤتمر باريس للمناخ**، ص.02.

-يتعين تقديم الدعم، خاصة الدعم المالي، للأطراف من الدول النامية حتى تتمكن من تنفيذ هذه المادة وتعزيز العمل التعاوني الذي يهدف إلى تطوير ونقل التكنولوجيا في مراحل مختلفة من دورة التكنولوجيا، مع مراعاة تحقيق التوازن بين دعم التخفيف والتكيف. ويتعين أن يراعي التقييم العالمي المشار إليه في المادة 14 المعلومات المتاحة حول الجهود ذات الصلة بدعم تطوير ونقل التكنولوجيا للأطراف من الدول النامية[1].

فهذه الأنظمة المختلفة كما عبر عنها **ستيفن كراسنر"بأنها عبارة عن مجموعة من المعايير والمبادئ والقواعد والإجراءات التي تهدف إلى اتخاذ قرارات صريحة أو ضمنية، تتلاقى في هدفها إلى حماية البيئة** "، [2] ويفترض ستيفن بأن مثل هذه التجمعات تمكننا من التنبؤ بسلوك الدول اتجاه البيئة، والهدف منها هو كسب ضمان من الدول للحد من أنشطتها الضارة بيئيا من خلال القرارات اللازمة التي يمكن اتخاذها.[3]

أما **روبرت كيوهان يرى أن** التعاون البيئي، يتطلب أيضا أن يؤخذ إجراءات منفصلة من طرف الأفراد أو المنظمات بما يتفق مع بعضها البعض، وذلك من خلال عملية التفاوض التي غالبا ما يشار إليها بسياسات التنسيق. [4]

-3- المجتمعات المعرفية والأمن البيئي .

التعاون البسيط بين الدول لوحده لا يكف لتنفيذ الخطط المتفق عليها للحد من الأنشطة التي تهدد البيئة، فالتعاون البيئي يقتضي توفر مجموعات معرفية، وهي تتمثل في شبكة من المهنيين ذوي الخبرة والاختصاص في مجال معين، كما أن هذه المجتمعات يجب أن يكون لها القدرة على التأثير على القرارات السياسية من خلال تسليط الضوء على قضية معينة وجذب انتباه قادة الدول بشأن هذه المسألة، بالإضافة إلى ذلك، هؤلاء القادة أنفسهم، بدعم من الخبراء العلميين عادة يفتح لهم الطريق لإقناع الرأي العام لصالح حل معين[5]. ويمكن أيضا أن يحدث تأثير عكسي، نهيك على أن الخبراء يمكن أن يؤثروا على آراء الناس، والتي بدورها سوف تعمل على الضغط على القادة والرؤساء.

---

[1] - **المرجع نفسه**، ص.19-20.

[2] - Philippe Raynaud, '' Libéralisme », dans Raynaud el Rials'' (dir.), **op. cit**., p. 394.

[3] - Hampson, F "Climate change: building international coalitions of the like-minded", **International Journal**, . (1988–89), P. 36.

[4] - Milner, H, "International Theories of Cooperation Among Nations: Strengths and Weaknesses", **World Politics,** No.44, 1996.

[5] - Baldwin, David A. « The Concept of Security ». **Review ofInternational Studies**, vol. 23, no 1,1997, p. 5.

و يتألف المجتمع المعرفي من المتخصصين من حقول علمية مختلفة ومن خلفيات مختلفة، وهم يشتركون في أربع سمات مشتركة، و التي حددها هاس[1] في:

*- مجموعة المعتقدات والمبادئ المشتركة مع التركيز على العمل الاجتماعي من جانب أفراد.

*- المعتقدات المشتركة حول الأسباب (المعتقدات السببية المشتركة)، والتي هي مستمدة من تحليل الممارسات أو المساهمة في ايجاد الحلول المناسبة.

*- المفاهيم المشتركة للصحة، وهي المعايير الذاتية المشتركة المحددة داخليا.

*- سياسة المبادرات المشتركة، والتي هي عبارة عن مجموعة من الممارسات الشائعة المرتبطة مع مجموعة من المشاكل التي توجه مهاراتهم المهنية[2].

كما يشير هاس أيضا أن المجتمعات المعرفية لها القدرة على خلق والحفاظ على المؤسسات الاجتماعية التي توجه السلوك الدولي، بسبب استمرار تأثيرها على هذه المؤسسات، كما يمكنها أن تحافظ على العادات التعاونية. وأيضا وفقا لهاس، يمكن للمجتمعات المعرفية أن تسمح أيضا بإعادة تقييم المؤسسات السياسية.

ووفقا لنهج المجتمعات المعرفية، فإن لهذه الأخيرة دورا في تحديد، وتنسيق سياسات الدول لتيسير التعاون بينهما في القضايا المتعلقة بالبيئية والنزاعات، فهي لها القدرة على تحديد نماذج اللازمة لتشكيل نظام الأمن البيئي، كما يمكن للمجتمعات أن تساعد على تحديد المبادئ والقواعد والمعايير المتعلقة بالبيئة، ففي رأي بيتر هاس، **أن فهم المبادئ البيئية تتكامل على نحو متزايد بسبب الجهود المعرفية الذي توضع لحماية النظم الإيكولوجية، ويضيف بأن المجتمعات المعرفية تقدم المعلومات اللازمة حول المشاكل البيئية للدول[3].**

4- مقاربة السلام البيئي: تم انشاء برنامج أبحاث الأمن والبيئة بواسطة مركز وودرو ويلسون بقيادة لكين كونكا ، وهم يدعون إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن البيئي وحصره في سياق نهج التعاون والسلام، فبالنسبة لهم، أن التعاريف المتعمقة في مفهوم الأمن البيئي ليست على المسار الصحيح[4]، فمن وجهة نظرهم، ان مفهوم الأمن قد نسي العلاقة بين البيئة وعلاقته بظهور الصراعات العنيفة.

[1] - Baldwin, David A, **Neoliberalism, Neorealism, and World Politics dans Neorealism** , (New York: Columbia University Press.1999),P.22.
[2] -**Ibid.**p.30.
[3] - **Ibid.**
[4] - Conca Ken, **The Environment-Security Trap**,1998, p. 40.

كما يرى هذا الطرح بأنه يجب تحويل الموارد المخصصة عادة للجيش إلى التدابير الوقائية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فلكين كونكا، يعتقد بأننا نواجه معضلة، وأن الأمن البيئي يتحقق من ثنائية، تتجلى في التعاون والتنمية كإطار قوي لحماية البيئة.

كما يعتقد هذا النهج بأنه يجب التركيز على سؤال إلى أي مدى يشكل التعاون البيئي شكلا من أشكال السلام، بدلا من يسأل كيف يشكل التدهور البيئي شكلا من أشكال الصراع العنيف بين المجموعات، كما يضيف بأن بناء استراتيجية السلام البيئي يجب أن تتركز على خلق واستغلال أشكال إيجابية من الاعتماد المتبادل (العابر) الاجتماعي[1]، وعلى بناء شبكة عبر الوطنية من المجتمع المدني، نهيك عن تشجيع وضع معايير جديدة للمسؤولية البيئية وحل المنازعات سلميا . وأخيرا، وضع استراتيجية قوية لبناء السلام، والتي تتطلب العمل البيئي على مستويين.

أولا:يجب إنشاء حد أدنى من الثقة والشفافية وزيادة التعاون بين الحكومات التي تتأثر بشدة من منطق محصلتها الصفرية[2].

ثانيا: ثم أنه يجب التسليم بأسس التحول من الأمن نفسه، هذه الاستراتيجية في نظرهم، من شأنها أن توجه الموارد بشكل أكثر كفاءة، وتجنب الآثار السلبية على البيئة والرفاه الاجتماعي. عموما، أن هذا النهج للسلام البيئي والتعاون البيئي، في رأي كونكا تكون جزءا من "السياسة العليا"، بمعنى أن هذه المشاكل تتطلب اهتماما متواصلا في الجهات الحكومية.[3]

الفرع الثالث: البيئة من منظار النظرية الماركسية والنيوماركسية

ترتكز النظرية الماركسية بشقيها الكلاسيكية والجديدة في تحليلها للظواهر على المستوى الدولي على المتغير الإقتصادي، كما تعتبر تحليلاتها حجر الاساس للنظرية الغرامشية، فخلافا للنظريات التقليدية، نجد الاتجاه النظري الماركسي الوحيد الذي يركز على المتغير الاقتصادي، فهي ترى أن الإقتصاد هو المحرك الأساسي لأي سلوك في السياسات الدولية، وخاصة السلوك السياسي، فقد تم تفسير هذا في اطار علاقة التأثير والتأثر بين البنية التحتية، والبنية الفوقية، كما تتركز النظرية الماركسية الكلاسيكية على مبدأ جدلية الصراع بين الطبقة البرجوازية المالكة للثروة، وطبقة العبيد الكادحة، ومع مرور الزمن تم تطوير هذه الأفكار

[1] -Conca Kenk, **The Case for Environmental Peacemaking» dans Environmental Peacemaking**, (Washington D.C.: Woodrow Wilson Center Press, 2002),P.78.

[2] - **Ibid.**

[3] - Conca, Ken et Geoffrey D. Dabelko, « The Problems and Possibilities of Environmental Peamaking », dans **Environmental Peacemaking**, (Washington D.C.: Woodrow Wilson Center Press, 2002), p.98.

على يد مفكري ومنظري أمريكا اللاتنية في ما يسمى باتجاه التبعية والنظام العالمي، يقول " كاردوسو وFaletto : " **لايؤكد التحليل الماركسي باتجاهيه التاريخي والهيكلي على تكييف الهيكل الاجتماعي للحياة فقط، بل يؤكد أيضا على التحول التاريخي للهياكل بسبب الصراع بين الحركات الاجتماعية أو الصراع الطبقي**[1]. "

لذلك ينظر النهج الراديكالي للتدهور البيئي، كنتيجة لعمليات تراكم الإنتاج والاستنساخ المركزي للرأسمالية، وتنطلق تحليلاتهم من مشاكل أنظمة الحكم العالمية من خلال تحويل التركيز على قرارات المنظمات المتعددة الأطراف، ونتائجها إلى التركيز على الشروط الهيكلية الكامنة التي تؤدي إلى تدهور البيئة[2]، فالبنسبة لهم تعتبر الإدارة البيئية العالمية التي تجسدها هذه المنظمات فاشلة[3]، باعتبار أن سياساتها بعيدة البعد عن معالجة الأسباب الجذرية للأزمة البيئية، فالمنظمات المتعددة الأطراف هي مجرد تعزيز لإدارة وسيطرة هياكل السلطة القائمة[4] . وعلاوة على ذلك، بعض الكتاب المتطرفين والمحافظين الجدد للإتجاه الماركسي يميلون إلى القول بأن التسلسل الهرمي لهيكل السلطة الدولية، تهيمن عليه الدول المتقدمة في صنع قراراتها الدولية، وتعتبرها مجرد بيادق لاستغلال بلدان العالم الثالث، و ممارسات للاستعمار الجديد.

كما ذهب منظري نظرية التبعية إلى أكثر من ذلك، فتخلف دول الجنوب بالنسبة لنظرهم، يعتبرونه عملية (أو منهجية) لتهميش الجنوب في النظام الرأسمالي العالمي، التي تسيطر عليه دول الشمال، وبعض وكلاء ومتعاوني النخب الجنوبية، ومن ناحية أخرى، التنمية والتخلف هما نتائج عالمية لعملية تراكم رأس المال، والتي تعتبر حالتها أصلية في تطور عملية "التحديث"[5]. وعلاوة على ذلك، النقاد الراديكاليين يرون أن التناقض القائم بين أهداف التنمية المستدامة على النحو المحدد في النموذج التقليدي من جهة، والعلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من جهة أخرى معقدة، يقول Redclift " **أن التركيز**

---

[1] - Leff, E. "Marxism and the Environmental Question", **Capitalism, Nature, Socialism**, (1993) ,p.15.

[2] - Linklater, A ,**Beyond Realism and Marxism: Critical Theory and International Relations**, (London: Macmillan,1990),P.74.

[3] – والتي تتضح جليا في فشل عملية UNCED

[4] - T Benton ,"Marxism and Natural Limits: An Ecological Critique and Reconstruction", **New Left Review**, (1989) , 86.

[5] - **Ibid.**

على" النمو " قد أدى إلى إخفاء حقيقة استزاف الموارد، والتنمية الغير المستدامة هي نتيجة مباشرة للنمو نفسه "[1].

فتحقيق التنمية المستدامة في نظرهم يكون فقط إلا من خلال إعادة التفكير الجذري في مفهوم التنمية واستخدام الموارد التقليدية، ولتنفيذ هذا الهدف يجب إجراء تغييرات في إطار الهياكل القائمة للسلطة السياسية والاقتصادية[2].

كما أن هذا الاتجاه يرفض قضية ليبرالية التجارة الدولية الحرة، فهذه الأخيرة بالنسبة لهم مجرد آلية رئيسية في إنشاء وصيانة التدهور البيئي، فلانج وهايتر تؤكد:

" أن المزيد من التجارة الحرة سوف تزيد الطين بلة على البيئة، والتجارة لها أضرار مباشرة عليها، وزيادة تحريرها سوف يكون حافزا لضرر أكبر على البيئة[3].

بالاضافة إلى ذلك يزعم هذا الطرح أن التجارة الدولية تعزز من عدم المساواة ، مما يؤدي إلى إحداث أضرار بيئية، فعلى سبيل المثال إنتاج المواد الخام للتصدير بدلا من زراعة المحاصيل الغذائية للاستهلاك الداخلي، هو آلية واحدة تعزز عدم المساواة القائمة داخل البلد من خلال المشاركة في التجارة الدولية ، كما يضيف الريدكالبون ان مسألة التخصص من خلال التجارة التي يناظل بها الليبراليون، يمكن أن يؤدي انخفاض دخل المنتجين إلى التدهور البيئي، حيث أن أنماط التخصص القائمة بين الشمال والجنوب على سبيل المثال يحافظ على فقر الجنوب، إذ تراجع التجارة تؤدي إلى إنخفاض عائدات التصدير، وأنماط استخدام أراضي الكثيف تؤدي إلى تفاقم التدهور البيئي [4].

أما الحجة الأخرى الذي تطرق لها الريدكاليون، وهي ربطهم بين أسباب التلوث البيئي و نظام التجاري الحر، فهذا الأخير يشجع الشركات الكبرى عبر الوطنية على التمادي في إنتاج الصناعات الثقيلة التي تؤدي إلى التلوث في البلدان النامية، باعتبار أن هذه الشركات، تستثمر كثيرا في البلدان النامية نتيجة لطبيعة الضوابط البيئية الرخوة المتواجدة في هذه البلدان، مقارنة بالأنظمة البيئية الصارمة في بلدان الشمال[5].

---

[1] - Cardoso . and E. Faletto**, Dependency and Development in Latin America**,(Berkeley: University of Galifornia Press. 1979),P47.

[2]- S Amin , **Imperialism and Unequal Development**, (New York:Monthly Review ,1977) ,p.79.

[3] - F.H. Cardoso, "The Consumption of Dependency Theory in the United States"**, Latin American Research Review**,1984,P.86.

[4] - **Ibid.**,p.89.

[5] - **Ibid.**

وبصفة عامة، فالاتجاه الماركسي بشقيه يرى إلى أن الاقتصاد يقف في تناقض حاد مع البيئة، انطلاقا من فكرة الصراع بين النمو الاقتصادي من جهة، والحفاظ على البيئة من جهة أخرى، باعتبار أن ديناميكية المحيط البيئي يفرض قيودا، هذه الأخيرة تحد من نمو الإنتاج والاستهلاك وبعبارة أخرى، فإن القدرة الاستيعابية للأرض يمثل عائقا أمام تحقيق النمو الغير المحدود في الناتج القومي الإجمالي[1].

[1] - **Ibid.**,p.90..

المطلب الثاني: البيئة من منظار المدرسة النقدية و النظرية النسوية

الفرع الأول: البيئة من منظارالمدرسة النقدية

1 – مدرسة كوبنهاغن والبيئة:

تعتبر مدرسة كوبنهاغن من أهم المدارس التي عالجت مسألة البيئة، باعتبارها تشكل تهديدا للامن الفردي على مستوى الوطني والدولي، فهي خلقت أجندة جديدة في الخطاب في الدراسات الأمنية من خلال توسيع نطاق الأمن الدولي ليشمل التدهور البيئي والاحتباس الحراري وتغير المناخ. لذلك لفهم الأمن البيئي في ظل هذه المدرسة:

أولا، يتعين علينا أن نفهم التحولات في التطورات النظرية لمفهوم الأمن في ظل أجندة المدرسة.

ثانيا، ويتعين علينا أيضا أن نتصور العلاقة بين استراتيجيات التغيير، وسبل العيش البيئية للبشر على المستوى المحلي، والتأثير الأوسع للتغيرات البيئية على المجتمع. هذين البعدين يساعدانا على تحديد القضايا البيئية بوصفها عوامل هامة للأمن.

شهدت الدراسات الأمنية مع نهاية الحرب الباردة إضافة أبعاد جديدة لمفهوم الأمن ، ومفاهيم جديدة (مثل الأمن البشري)، باعتبار أن المفهوم التقليدي للأمن – مركزية الدولة– ، الذي يعرف عادة عن طريق الجوانب العسكرية، لم يعد كافيا لشرح التهديدات الناشئة – الفقر، والبيئة، والصراعات داخل الدول، نهيك عن الأخطار التي تهدد الفرد وهكذا، شهد الخطاب الأمني تحول من التقليدية إلى الأمن الغير التقليدي.

ولقد عرف كل من"باري بوزانّ و"أول وايفرّ الأمننة "كعمل خطابي ناجح"، الذي من خلاله يتم بناء فهم شخصي متبادل ضمن جماعة سياسية لمعالجة شيء ما،– كتهديد وجودي لهدف محدد– ويكون ذلك بالقيام بإجراءات استثنائية مستعجلة للتعامل مع هذا التهديد[1].

وقد حددت مدرسة كوبنهاكن خمسة (05) أصناف أساسية للأمن، وهي الأمن العسكري والبيئي والاقتصادي والاجتماعي والأمن سياسي، وتكون المسألة ذات طابع أمني اذا مست أي جانب من هذه الجوانب الخمسة، كالتهديد الذي يواجه وجود الدولة (تهديد عسكري)، أو السيادة الوطنية أو

[1] -**Ibid**.,p.358

الأيديولوجيا (الأمن السياسي)، أوالاقتصاد الوطني (الأمن الاقتصادي)، أو الهوية الجماعة (الأمن المجتمعي)، أوالأنواع والانتظام البيئيين (الأمن البيئي)[1].

فمنذ تاريخ انشاء معهد كوبنهاقن سنة 1985 حتى إغلاقه سنة 2004، كان منبرا نظريا رائدا في دراسة شؤون الامن والسلام،[2] وقد طور المركز من خلال نخبة من الباحثين فكرتين اساسيتين :

الأولى حول: الأمن المجتمعي

ويشار به لتلك المحاولات التي نشأت في السياق الأوروبي لتوسيع مفهوم الأمن على مستويين هما:

*-**على مستوى الفاعلين الأمنيين:** ويقصد بالفاعلين الأمنيين الأطراف التي يحتمل قدوم التهديد من طرفها، وكذا الجهة التي تتصدى للتهديد. فنجد أن المقترب التقليدي للأمن يركز على الدولة ومؤسساتها الحكومية سواء المحلية أو الدولية كفواعل أساسية في المسائل الأمنية، بينما المنظور الأمني الجديد يوسع دائرة الفاعلين الأمنيين لتشمل بالإضافة إلى الدولة فواعل غير حكومية كالجماعات والمنظمات الغير حكومية سواء منها المحلية أو الدولية.

*-**على مستوى طبيعة التهديد:** حيث كان ينظر تقليديا للمسالة الأمنية على أنها تفاعل بين الدول، أي أن مصدر التهديد يأتي من طرف دولة اتجاه دولة أخرى في شكل تهديد عسكري، غير أن الواقع الدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة غير هذا المفهوم بحكم بروز تهديدات أمنية جديدة بعضها يأتي من داخل الدولة ذاتها، كالصراعات الاثنية والهجرة الغير الشرعية، والإرهاب والبيئة والتهديدات الالكترونية والجريمة المنظمة والأوبئة والقرصنة البحرية وغيرها.

لذلك فالانطلاقة الأولى لتوسيع مفهوم الأمن كانت سنة 1983 مع كتاب باري بوزان تحت عنوان "**الشعب والدول والخوف**" الذي سجل بدايات التحول الأساسي في النقاشات الأكاديمية حول مفهوم الأمن، ثم تم تبني هذا المشروع من طرف "مدرسة كوبنهاكن" التي سميت كذلك بمركز أبحاث النزاع و السلام في كوبنهاكن، الذي انحدرت منه معظم الأبحاث الداعية إلى توسيع أجندة الأمن الأوروبي.[3]

*- **الثانية حول** فكرة **الأمننة:** فكرة "الأمننة" التي جاءت بها مدرسة كوبنهاكن تبرز مدى التأثير الواضح لعلم اللغة الاجتماعي على المنظورات الأوروبية في العلاقات الدولية، والذي أدى إلى بروز تشكيلة واسعة

[1] -Caballero Anthony and others, **a previous reference**, P.3.

[2]- سيد احمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعظلة التطبيق في العالم العربي**،(مركز الإمارت للبحوث والدراسات الإستراتيجية. الإمارات العربية المتحدة2012)، ص.25.

[3]- Mely Caballero Anthony and others,**Non-Taditional Security in Asia,**(England:Ashgate Publishing Limited,2006),PP.41-42.

من المنظورات البديلة في السياسة الدولية، ومن أهمها فكرة "الأمننة" التي يعتبر كل من "باري بوزانّ و"أول وايفرّ المنظران الأساسيان لها[1].

في هذا السياق يلخص كل من "ميلي كاباليرو" "أنتوني ورالف ايمارز" فلسفة مدرسة كوبنهاكن كالتالي: "باختصار فان مدرسة كوبنهاكن تطرح الأسئلة التالية:

*-من وما هي الأهداف المحددة -المهددة-؟ ويمكن أن تكون أشخاص أو مجموعات (اللاجئون، ضحايا انتهاكات حقوق الانسان،..الخ) بالإضافة إلى عدد من مجالات (السيادة الوطنية، البيئة،الاقتصاد،...الخ)، التي تمتلك الادعاء بحق البقاء ، والزعم بان وجودها مهدد .

*- من هم الأطراف المأمننين[2]؟ هؤلاء يمكن أن يكونوا عبارة عن حكومات أو نخب سياسية أو جيش أو مجتمع المدني، وهؤلاء الأطراف –أو الفاعلين- هم يأمننون بمسألة تفصيل وجود تهديد (أو تهديدات) لحياة وبقاء تلك الأهداف الخاصة المحددة.

*- بالمقابل من هم الفواعل الغير المؤمننين؟ هؤلاء الذين يعيدون تكوين قضية على أنها لم تعد تشكل تهديدا، بذلك ينقله من مجال الأمن إلى المجال العادي العام.

*-كيف يتم إكمال عملية الأمننة؟ هنا يتم التركيز على الكيفية استعمال الأطراف المأمننين للغة الأمن (العمل الخطابي) لإقناع جمهور محدد بالطبيعة الوجودية للتهديد، و فعل الأمننة يتم حينما يتم إقناع الجمهور المعني بالتهديد الوجودي للأهداف المعنية.[3]

بالنسبة لمدرسة كوبنهاقن النقاش السياسي حول البيئة يتميز بثلاث سمات:

السمة الأولى: وجود أجندتين، اجندة علمية وأخرى سياسية.

السمة الثانية: تعدد الأطراف المعنية بالأمن.

السمة الثالثة: المدى الذي تدفع به الحجج العلمية في نقاشات الامن البيئي، ويعتقد بوزان ان البيئة لم تدخل في خطاب الامن (الأمننة) بنجاح على الأقل في المستوى العالمي، لان استدعاء منطق الامن في مجال البيئة لم يتجاوز عالم السياسة العادية[4].

---

[1]- Holger Stritzel," Towards a Theory of Securitization:Copenhagen and Beyond" , **European Journal of International Relations**, (2007), PP. 357-358.

[2] – أي الذي يزعم بأن هدف محدد تحت طائلة التهديد.

[3] - Mely Caballero Anthony and others, a previous reference,PP.4-5.

[4] - **Ibid**.,p.9.

في حين ماريا جوليا ترومبيتا (Maria Julia Trombetta) من مدرسة كوبنهاقن، اكدت ان حركة الأمننة في المجال البيئي، كانت ناجحة لطالما أنها ادت الى تبلور سياسات بيئية، ولو لم تعرف طريقا الى التطبيق[1].

ويتميز هذا التطور بكونه خطوة ايجابية بدلا من نصفها" بأمننة فاشلة"، فقد أكدت أن مدرسة كوبنهاقن، ولو كانت غير قادرة على الإحاطة التامة بأمننة مسالة البيئة، فذلك يرجع الى النظرة التقليدية الواسعة للأمن[2].

في وجهة نظر مماثلة لريتا فلويد(Rita Floyd) بينت: انه ليست كل حركات الامننة، استندت الى منطق المجابهة، لكن بعضها أدى إلى حل سريع، وفعال في العملية السياسية. لذلك فانها ترى ان حركة امننة القطاع البيئي، ليست سلبية ولا ايجابية، ويجب ان تحاكم الى نتائجها[3]. في مجمل دراسات مدرسة كوبنهاقن يبدو لنا عكس موقف بوزان ، ان هناك مجهودات لأمننة البيئة، لكن جاءت من جهات مختلفة، وفي بعض الاحيان متنافسة.

***- كوبنهاقن والتغير المناخي والنزاع**

التغير المناخي سيؤدي الى تناقص المصادر الطبيعية، وإلى تصاعد الضغط البيئي مثل تقلبات الطقس الحادة، التي تأثر بصفة مباشرة على حياة الانسان و الأرض، في حين البعض الاخر لا يراع هذا الجانب المتعلق بطبيعة الحياة الهنيئة التي ينشدها الفرد كالاستقرار الإجتماعي، مما قد يؤدي إلى أشكال من النزاع على الماء، وندرة الغذاء ، والهجرة البيئية.

إذ أن الاحتباس الحراري يؤثر بدرجات متفاوتة على اقاليم العالم، فشمال إفريقيا و جنوب آسيا و امريكا اللاتينية، والشرق الاوسط من المناطق الأكثر تضررا وعرضة للصراع البيئي بسبب التغير المناخي وطبيعة الحكومات الضعيفة، وكذا ضعف النمو الإقتصادي و التدهور البيئي، وبطبيعة الحال فإن العديد من الدراسات، أكدت على العلاقة المتبادلة بين تلك المشاكل البيئية والنزاع[4].

---

[1] - **Ibid**.,p.15.

[2] - Baylis, John. « International and global security in the post-co Id war era », dans The Globalization of **World PoUtics; An introduction to international relations**, Oxford University Press, 2001,P.253.

[3] **-https://www.uni-tuebingen.de/en/faculties/economics-and-social-sciences/subjects/ifp/lehrende/ipol/research-projects/climasec/project-details/securitisation-and-the-environment.html**,(14/02/2014).

[4]- انظر مثلا الدراسة التي قما بها هومر ديكسن Homer-Dixon (1994-1999)

بالاضافة إلى ذلك أكدت دراسات لمجموعة من الباحثين حول البيئة والنزاع وبناء السلام، أن الصراع حول المصادر الطبيعية ستثار بدرجة عالية على المستوى الدولي، في حين يرى البعض أن الندرة ستكون سبب النزاع، فحين باحثين آخرين يرون أن الوفرة في الموارد هي التي ستكون سبب في النزاع مستقبلا (مثلا: لو بليون Le Billion (2001)..

في حين مركز هيدلبارق لأبحاث النزاع الدولي (Heidelberg Institute for International Conflict Research) وجد من خلال دراساته التي قام بها سنة 2008 ، ان ندرة الموارد لها دور أساسي في 71 من بين 345 نزاع.

الربط بين التغير المناخي والنزاع ليست حكرا على الأدبيات الأكاديمية فقط، فقد نوقشت المسالة بين القادة والسياسيين، فالأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون تحدث عن افتراض كون الإحتباس الحراري، سيشكل مصدرا رئيسيا للحروب والنزاعات الدولية، ففي 17 أفريل 2007 أقام مجلس الامن الدولي اولى جلساته حول التغير المناخي، كما أن السياسيون البريطانيون ركزت نقاشاتهم حول النتائج الأمنية للإحتباس الحراري، فمناقشاتهم تشير الى أن التغير المناخي له الأهمية الحيوية لتهديد الأمن الدولي من خلال تفاقم خطورة النزاعات الحدودية، وتناقص الموارد، والهجرة الغير شرعية، والمآسي الإنسانية، وهو ماذهب إليه مارقريت باكت Margaret Becket وزير الخرجية البريطاني انذاك للقول :

بأن الإحتباس الحراري يؤثر على الأمن الجماعي للدول، هذا التوصيف للتغير المناخي على المستوى الدولي، لم يبق خارج إطار اهتمامنا الامني. ليس المشكل في الاحتباس الحراري في ذاته ولكن"النموذج لإقتصادي الذي يجلب النمو والإستهلاك المسرف في الدول الغنية[1]"

على الرغم من أن الواقعيون الجدد ينظرون للتهديدات الأمنية الغير التقليدية كتهديدات من الدرجة الثانية، فان هناك تركيز كبير على أن التغير المناخي سيؤثر على الأمن القومي للدول مع الزمن أي أن هناك أيضا اتجاه لامننة التغير المناخي على الصعيدين الوطني والإقليمي من خلال تأثير الجماعات البيئية الضاغطة هذا ما أشارت إليه العديد من الدراسات التي قامت بها بعض مراكز الدراسات الأمنية والإستراتيجية. فهناك دراسات أمريكية اعتبرت أن:

"تغير المناخ يمكن أن يؤثر على أمن –أمريكا– على مدى 30 إلى 40 سنة المقبلة ، الإطار الزمني لتطوير قدرات عسكرية جديدة"[1]. وهناك تقرير رسمي آخر قامت به استخبارات الأمن الوطني

[1] -برنامج الامم المتدة للتنمية حول التغير المناخي،2008/2004،ص.15.

الأمريكية حول الآثار المترتبة على تغير المناخ العالمي لعام 2030 نصت على أن التغير المناخي العالمي ستكون له:

"آثار واسعة النطاق لمصالح الأمن القومي الأميركي على مدى السنوات الـ 20 المقبلة على الرغم من أن الولايات المتحدة سوف تكون أقل تأثرا، وأفضل تجهيزا من معظم الدول الأخرى للتعامل مع تغير المناخ[2]"

فالملاحظ أن هناك قدر متزايد من الإدراك الحكوماتي لحقيقة صعوبة إدارة القضايا البيئية، والتي كانت في وقت سابق يجري التعامل معا على أنها مسائل علمية وفنية، تقع خارج المسار الرئيسي للقنوات الدبلوماسية، وتتطلب حلولا محلية من منطلق أن " كل دولة مسؤولة عن ترتيب بيتها هي".

أما التعاون الدولي فلم يكون مطلوبا، إلا أن تفاقم هذه المسائل ومشاعيتها وارتباطها بالمسائل العالمية الأخرى، استلزم ضرورة إيجاد نوع من التكاتف والعمل الدولي المنسق لاحتوائها، الباعث وراء ارتقائها(المسائل) لاحتلال مواقع في أجندات المنظمات الدولية الحكومية وغير حكومية، وظهرت الاتفاقات الدولية التي تلزم الدول الموقعة باتخاذ إجراءات معينة من خلال التعاون في الجهود الدولية لتدعيم الأهداف البيئية العالمية في إطار دعم التنمية المستدامة Sustainable Development[3]، رغم أنها (الاتفاقات) تواجه إعراض الدول الكبرى التي تعتبرها تهديد لنمو الاقتصاد العالمي على أساس، أنها ستفرض تكاليف وأعباء إضافية على الاقتصاد الوطني مما يفقده الميزات التنافسية، وهذا ما يفسر تكتم الولايات المتحدة على بروتوكول كيوتو.

تحليلنا السابق لمختلف الادبيات والتقارير التي تناولت موضوع التغير المناخي بينت ان هناك توجه واضح لامننة التغير المناخي –و ادخاله في خطاب الامن–، ربما ليس كما تصورها بوزان (1998) أين يتم اتخاذ اجراءات عاجلة وواضحة، وغير تقليدية من خلال نقاش سياسي– العمل الخطابي– Speech Act– على خلفية وضعية سياسية متأزمة.

---

[1]– CNA, **national security and the threat of climate change**(FSC certified: verginia, 2007),p.04

[2] - **Ibid**.,p.15.

[3]– فوزية بهلولي، **دور المتغير البيئي في العلاقات الدولية: فحص لأهم المقاربات النظرية السائدة**، (مذكرة ليسانس في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية:جامعة باتنة)، ص.16.

2 - **مقاربة الأخضر**: ويرمز لها ب "G" تحليلها يستمد من الاتجاه الفلسفي المتطرف التي تتجسد في النهجين البيئيين - النسوية الإيكولوجية والايكولوجية الاجتماعية- هذا النهج الأخير، يفترض أن التدهور البيئي هو أفضل طريقة لفهم المشاكل البيئية، وأن السياسات البشرية القائمة على النفعية البشرية هي المسؤولة عن التدهور البيئي، وهذا يرتبط ارتباطا وثيقا بالتفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أن هذا الاتجاه النقدي، يؤكد أيضا أن التدهور البيئي له جانبان:

الاول، يكمل في أن هناك مشاكل تنشأ عندما تنخفض إمدادات الموارد الطبيعية التي يستخدمها البشر.

أما **الجانب الثاني**، فهو أكثر تعقيدا في التدهور البيئي، وهو ما يسمى (بمصارف الكواكب)[1].

هذا المفهوم يربط بتراكم النفايات المنبعثة من المصادر المختلفة، وبزيادة انخفاض قدرة المحيط الحيوي لاستيعاب هذه النفايات، إذ أن هذه النفايات تتراكم في الدورات الهيدرولوجية، مما تشكل أثار خطيرة على التربة والغذاء.

وباختصار هذا الاتجاه، يشير إلى علاقة السكان بالتدهورالبيئي، ومن خلاله يتم فهم انعدام الأمن البيئي كمشكلة اجتماعية، سواء بسبب الآثار التي يسببها على رفاه الإنسان، أولأن التدهور البيئي هو نتاج السلوك الإنساني، فبارنيت يتجه إلى القول **بأن إفراط البلدان الصناعية في استنفاد الموارد، يزيد في مصارف الكواكب**، كما أشار إلى أنه يجب تأمين الأمن البيئي من المفهوم التقليدي للأمن، الذي يركز على الدولة باعتباره يشكل مخاطر معينة، لذلك فهو يقترح بأن يوضع مفهوم الأمن البيئي في اطارمفهوم الأمن الإنساني من خلال حصره في الاحتياجات الانسانية لا في القضايا الأمنية والصراعات الوطنية[2].

3- مقاربة أنصار النظم الإيكولوجية:

يسعى النهج البيئي (أو أنصار النظم الإيكولوجية) إلى توسيع مفهوم الأمن البيئي من خلال تجاوز مشاكل التدهور البيئي، فاهتماماتهم الرئيسية تنصب على تغيير نمط العلاقات بين الكائنات الحية، وذلك نتيجة الأضرار التي لحقت بالبيئة وتأثيرها على الأمن الإنساني من جهة، ومن الأخطار المحتملة التي تشكله الكائنات الحية الدقيقة المسببة للكثير من الأمراض. ويستند هذا النهج البيئي في الواقع إلى أربعة أنواع من تتطور هذه العلاقات بينها، والتي تأخذ شكل:

---

[1]- ريتشارد وين جونز، " **التصور المفاهيمي للأمن": الأمن والنظرية النقدية**،(بولدر ولندن: لين راينر للنشر، 1999)، ص.74.

[2] - **المرجع نفسه**، ص.76.

1- بين البشر وقدراته في دعم البيئة المادية.

2- بين مختلف الجماعات البشرية.

3- بين البشر وغيره من الأنواع الكائنات.

4- بين البشر والمجموعة الواسعة من الكائنات الحية الدقيقة[1].

ويتحقق الأمن البيئي عن طريق دعم واحترام التوازن بين كل هذه العلاقات الأربعة، فووفقا لديبنيس Pirage : فإن جميع الأخطار التي تهدد الأمن البيئي تنبع من اختلال التوازن العالمي المتزايد بين الإنسان العاقل والكائنات الحية الدقيقة المسببة للأمراض[2]، حيث يرى أنه أعطت الاكتشافات الجديدة للإنسان أسلحة إضافية في حربه ضد الأمراض المعدية، ولكن التغيرات في السلوك البشري والحالة الإنسانية، أعطت فرص جديدة مفتوحة لتكاثر الكائنات الحية الدقيقة. من هذه، أشار إلى خمسة تغييرات في تجدد الميكروبيولوجية:

*- التحولات الديموغرافية الواسعة النطاق أثرت على انتشار الأمراض.

*- زيادة الفقر أدى إلى حرمان غالبية سكان العالم من إمكانية الحصول على الأدوية.

*- إنتشار الأمراض الجنسية عن طريق الدعارة.

*- تأثيرات الابتكار التكنولوجي[3].

*- أثار العولمة، والتي نبه إليها Pirage نظرا لسهولة الاتصال مع مختلف قطاعات السكان والأنواع الأخرى في جميع أنحاء العالم[4].

الفرع الثاني: البيئة من منظار النظرية النسوية

يعد تاريخ 1970 المنطلق الفعلي للربط بين الأفكار النسوية و البيئة من خلال مجموعة متنوعة من الأعمال، والتي أكدت على الارتباط الخاص بين النساء والعالم الطبيعي، هذه الأبحاث تدعمت بمؤتمر دولي للأمم المتحدة مابين (1975-1985)، تم التركيز فيه على الاهتمامات الخاصة لنشاط النساء بالعالم الثالث في ظل تزايد الآثار السلبية للتدهور البيئي، والتلوث على أعداد كبيرة من النساء في العالم الثالث.

---

[1] - مايكل شيهان، **الأمن الدولي: دراسة مسحية تحليلية**، (بولدر ولندن: لين راينر للنشر، 2005)، ص.12-13.

[2] - **المرجع نفسه**، ص.15.

[3] - **المرجع نفسه**، ص.18.

[4] - **المرجع نفسه**.

كما اعترف مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية المنعقد سنة 1992[1]، بالدور الحيوي للمرأة في إدارة وتنمية البيئة، عن طريق مشاركتها الكاملة والأساسية لتحقيق وتطوير التنمية المستدامة، بالإضافة إلى ذلك تدعمت هذه الأطروحات ببيان اجتماع أعمال القرن 21، والذي طالب الامم المتحدة، والوكلات المعنية بتنفيذ قرارات جدول أعمال الاجتماع من خلال ضرورة ضمان الاعتبارات، التي تؤكد على المساواة بين الجنسين في تنفيذ جميع السياسات والبرامج والأنشطة التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة المتفق عليها[2]. وعلاوة على ذلك، تم الإشارة في الاجتماع في بعض بنوده إلى موقف خاص للمرأة في ما لا يقل عن 147 بند من بنود أخرى على جدول الأعمال.

هذا التأسيس الشامل للمرأة وعلاقتها بالبيئة في جدول أعمال القرن 21، يعبر على نجاح نشاط المرأة منذ نهاية عقد مؤتمر الأمم المتحدة في عام 1985، والتي بلغت ذروتها في في اعلان قمة الأرض في ريو، كما يدل أيضا على تقدير أهمية القضايا الجنسانية في السياسة البيئية العالمية، باعتبارها أنها تميل إلى التركيز الإيجابي على الروابط بين المرأة والبيئة من جهة[3]، وعلى مساهمتها العملية في حمايتها، ومن الواضح أن هذه المقاربات المختلفة للنساء والبيئة، تستمد من أساليب مختلفة لتحليل الاجتماعي[4].

وتنطلق التصورات النسوية للبيئة من خلال ثلاثة افتراضات أساسية:

*- **الفرضية الأولى: المشكلة البيئية**

ترى التفسيرات النسوية أن احتمال حدوث الأزمة البيئية العالمية مرتبطة بزيادة التلوث واستنزاف الموارد، وهاتين المشكلتين ناتجتين عن الاستهلاك المفرط في البلدان المتقدمة من جهة، لذلك يدعو هذا الطرح إلى التصدي لهذا الاستهلاك من خلال تدعيم آلية الاستهلاك الأخضر، والتي تلعب فيه النساء دورا في خفض عملية الاستهلاك، كالحث على تسويق المنتجات الصديقة للبيئية[5]. ولمسألة النمو السكاني خاصة في العالم النامي من جهة ثانية، فعالم الأحياء آن وبول إرليخ يؤكد هذا الطرح:

---

[1] - J, Biehl, 'Ecofeminism and deep ecology: unresolvable conflict?', **Our Generation** No 19 , 1988, P.19.

[2] - Asian and Pacific Development Centre,'Women, environment, development', **Issues in Gender and Development** ,4 (September),1992.

[3] - G Ashworth ,**Women and the Environment: Crisis and Development in the Third World**, (London: Earthscan), p.54.

[4] - G Ashworth, 'An elf among the gnomes: a feminist in North-South relations', **Millennium: Journal of International Studies,**No 17, p.505.

[5] -P. H Hynes, '' The race to save the planet: will women lose?'', **Women's Studies International Forum** 14(5),1991,P.473.

'' إن الاحترار العالمي والمطر الحمضي، واستنزاف طبقة الأوزون، وانتشار الأوبئة، واستنفاد التربة والمياه الجوفية، هي كلها ذات صلة بحجم السكان .... فلا ينبغي لنا أن نخدع أنفسنا[1]. ''

كما يرى إرليخ، أن الحل الأفضل لمشكلة السكان، يجب أن تنطوي على استهداف نساء العالم الثالث من خلال برامج محو الأمية، والتي تهدف إلى تعزيز وقبول استخدام (النساء) لأساليب وتقنيات تحديد النسل الاصطناعي، ولقد تبنى البنك الدولي هذا الطرح في تقريره عن التنمية في العالم عام 1992، فهو دعا إلى تعزيز والتوسع في برامج التعليم للبنات للأسر أصغر حجما، فالاستثمار في تعليم الإناث لديه عوائد كبيرة للتنمية وللبيئة[2] ".

الفرضية الثانية: النساء كضحايا

تنطلق النسوية في الفرضية الثانية من خلال دراسة العلاقة بين الفقر و النساء من جهة ، وبين التدهور البيئي في البلدان المتقدمة والبلدان الأقل نموا من جهة ثانية، فالإحصاءات أغلبها تشير إلى أن الفقراء هم من النساء في العالم، والأسر التي ترأسها النساء تشكل المجموعة الأكثر فقرا في كل بلد[3].

وغالبا مانجد هذه المجموعات متمركزة في المدن الداخلية، وهي بذلك تكون معرضة إلى مختلف أشكال الأخطار البيئية، ففقراء الحضر في الولايات المتحدة وغالبيتهم من النساء ، على سبيل المثال، يعيشون بالقرب من مكب النفايات السامة[4]، فهن بالإضافة إلى معاناتهن، فهن معرضات للأخطار، خاصة الفئات المسؤولة عن رعايتهم، ولا سيما الأطفال، فهن يعتبرن ضحايا للتلوث، فهذا الفقر بالنسبة لهذا الطرح يؤدي إلى حرمانهن من الوصول إلى بيئات أكثر صحية.

بالاضافة إلى ذلك، تقع المرأة الحامل هي الأخرى ضحية للتلوث الجنين، نهيك عن الخطر التي تتعرض له في أمكنة العمل كالإشعاع و المواد الكيميائية، والتي انتبهت له دول الاتحاد الأوروبي، أيضا، فكانت هذه المسألة بالذات موضع نقاش لهم خلال صياغة سياسة الصحة والسلامة[5] ، كما أكدت البحوث التي أجريت في العالم الثالث في مجال دور المرأة في حركة التنمية هذه العلاقة بين الفقر والنساء، والتدهور البيئي

---

[1] - P. Ehrlich, and A Ehrlich, **The Population Explosion**,(New York: Simon & Schuster,1990),P.17.

[2] - **Ibid**.,p.45.

[3] - I. Dankelman, and J. Davison, **Women and Environment in the Third World**,(London: Earthscan,1991),P.18.

[4] - P.H Hynes, **The Recurring Silent Spring**, (New York: Pergamon,1989),P.73.

[5] - I. Dankelman, and J. Davison, **loc. cil.,** p.63.

بشكل واضح خاصة في مناطق الجنوب ، فالمرأة في الغالب تتحمل المسؤولية الكبيرة في جمع الحطب والمياه وما يصاحبها من تدابير تنقية مياه الصرف الصحي، فضلا عن الانتاج وإعداد الطعام.

فالتقديرات تشير إلى أن النساء ينتجن أكثر من 80 في المائة من المواد الغذائية في أفريقيا، وبين 50 و 60 في المائة من الغذاء في آسيا، كما أنها تشكل أغلبية المزارعين في العالم، وعلاوة على ذلك، يعتقد أن هذا الإسهام في إنتاج الغذاء يقلل من شأنها، هذه المسؤولية الساحقة للمرأة لتوفير الوقود والمياه والغذاء، قد تزيد معاناتها بشكل كبير نتيجة التغير البيئي، فإزالة الغابات، والتصحر، وتلوث إمدادات المياه، تأثر سلبيا على النساء.

كما أن تناقص الغابات وإمدادات المياه بسبب الجفاف، يلزم النساء على قطع مسافات أطول لجلب الماء والوقود، هذا التدهور لا يؤثر على المرأة من حيث زيادة المشقة فقط، ولكن يؤثر أيضا من حيث الوضع الاجتماعي ، فغالبا يتم تهميش المرأة في الحصول على الأراضي والمياه، وهذا ما تطرق إليه فاندانا شيفا في قوله:''

'' أن التدهور البيئي، يرتبط ارتباطا وثيقا بانتقاص في وضع المرأة من خلال تعرضها للعنف المتزايد ، والحرمان، كما يزيد من أعباء العمل الإضافية والضرر الصحي للمرأة، في حين تشمل أشكال العنف المباشر ضد المرأة القتل والإجهاض الانتقائي للأجنة الإناث ووأد البنات[1]''.

وتشير التقديرات إلى أنه في حالة عدم وجود انخفاض منتظم في نسبة عمليات القتل أو إهمال الأطفال، لما كان هناك ما يقرب من 30 مليون من النساء على قيد الحياة في الهند[2]، وهذا دليل آخر على أن النساء يعانين أكثر من غيرهن من التدهور البيئي.

من خلال الفرضية الثانية، نستنج أن التفسيرات النسوية في ظل تواجد إختلافات تبريراتها، فقد حددت بوضوح مسألة المرأة والبيئة كضحايا، مع التركيز على الربط بين الاستغلال الاقتصادي والقمع السياسي الذي هو متأصل في مفهوم النظام الأبوي. وثمة ، من النماذج المعاصرة للنمو الاقتصادي والتنمية، تأسست على الهيمنة واستغلال كل من العالم الطبيعي والنساء، في نفس السياق يشير باتريشيا هايتر[3]، بشكل واضح بشأن قضية التلوث البيئي:

---

[1] - R .Wiltshire, **Environment and Development: Grass Roots Women's Perspectives**, (Kingston: DAWN, 1992), P.78.

[2] - Womankind Worldwide, 'We and the land are one: women and the environment',- **Women's Lives** , (Kingston: DAWN, (1992), P.41.

[3]– باتريشيا هاينز، هو مسؤول سابق في وكالة حماية البيئة الأمريكية.

'' حصريا و تقريبا، كل الملوثين والمجرمين البيئيين هم من الرجال، باعتبار أن النساء لا تشغلن مناصب سلطوية، لاتخاذ وتنفيذ تلك القرارات المتعلقة بالحفاظ على البيئة ... فالنفايات الخطرة تبقى موجودة لطالما أن الرجال، لم يتعلموا بعد كيفية تنظيف أنفسهم''[1].

كما تأكد بأن التدخل التكنولوجي والعلمي المكثف في الزراعة التجارية، تؤدي إلى تهميش صغار المنتجين، والتي غالبيتهم من النساء وتسميه 'سوء الإنماء "[2] .

***– الفرضية الثالثة: النساء كمنقذ للبيئة**

كثيرا من التصورات الفكرية تميل إلى الربط بين الفكر النسوي والبيئية، من خلال النظرة الإجابية للمرأة، ككونها منقذ للبيئة وحامي فعال للبيئة، فهناك أمثلة كثيرة من النساء في أجزاء كثيرة من العالم، على استعداد التام لتحمل هذا العبء. وبذلك، فليس هناك شك في أن المرأة، قد ساهمت إلى حد كبير في تفعيل الأنشطة الخاصة بحماية البيئة، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تظهر الحركات النسوية البيئية انعكاسا لمبادئ العقلانية المجتمعية والنظرة الإيكولوجية الكلية، ولقد تبنت مفهوم مسؤولية المرأة خاصة في العالم المتقدم، حيث لاتزال المرأة تلعب دورا بارزا في التحريض من خلال الحملات الدعائية على مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك إلقاء النفايات الخطرة و استخدام المواد الكيميائية السامة في الزراعة والكلور في المنتجات الصحية، باعتبار أن جميع هذه القضايا لها ربط بشكل مباشر على صحة الإنسان، خاصة في مايتعق بعملية التغييرات الجينية للمنتجات.

فلنكولن مديرة مجلس البحوث الطبية الإنجابية وحدة البيولوجيا تذكرنا، باقتضاب إلى حد ما، أن مراكز البحث المهتمة بأبحاث الوراثة أثبتت أن أسباب سقوط 50 في المائة في عدد الحيوانات المنوية البشرية في العالم المتقدم، الذي تأثر على عملية الخصوبة، تعود إلى المطبخ[3].

و لم تنحصر هذه الحركات النسوية البيئية على الدول المتقدمة فقط، بل شملت أيضا العالم النامي ففي الهند، كان نشاط المرأة واضح بشكل خاص، ومرتبط بوجه التحديد من النظرة العالمية للطبيعة والعملية الإبداعية[4] ، وأفضل مثال معروف لنشاط المرأة الهندية هي حركة شيبكو أندولان (حركة عناق الأشجار) التي تنطوي على إحياء فكرة الصلة القديمة بين المرأة و الأشجار المقدسة. وهكذا، فقد عرفت ولاية اوتار

---

[1] –J Davison,'Restoring women's link with nature', **Earthwatch** ,1989.

[2] - **Ibid**.

[3] - D . Lincoln,''Reproductive health: a key to sustainable development'', **The Globe ,**No (15) (October),1993,P. 2–4.

[4] - S.J.B ,Cox ,'No tragedy on the commons', **Environmental Ethics** (1985),pp.49–61.

براديش (UP) في عام 1973 احتجاجات كبيرة لمجموعة من النساء المنتميات لهذه الحركة تنديدا على نية السلطات المحلية على قطع ثلاثمائة شجرة من أشجار الدردار، هذه الاحتجاجات انتشرت فيما بعد على مستوى تراب الهند، مما دفعت السلطات الهند إلى سن قانون يحضر قطع الأشجار في مساحة الغابات ريني لمدة عشر سنوات، ولقد أعتبرت هذه الاستجابة انتصارا للحركة النسوية.

وهذه الحركة ليست الوحيدة في الهند، فهناك حركات نسوية أخرى مثل (التحمع النسوي من أجل حفظ التربة)، وهي تمثل حركة مقاومة شعبية مكرسة لحماية المشاعات القرية، كما أنها تشارك في غرس شتلات شجرة الكينا، وهناك مثال آخر من العمل المباشر بقيادة النساء الهنديات هي حركة نارمادا باتشاو أندلان (حركة انقاذ-نارمادا)، وقد قامت هذه الحركة سنة 1993 باحتجاجات ضد بناء سلسلة من السدود على نهر نارمادا الذي يمكن أن يتسبب بفيضانات وانجرافات للأراضي الزراعية في ثلاثة ولايات ، بالإضافة إلى الحفاظ على النظم الايكولوجية الحساسة[1].

كما تعد حركة الحزام الأخضر في كينيا على سبيل المثال من الأعمال الناجحة التي تقوم بها النساء لصالح المرأة والبيئة، ولقد وضعت هذه الحركة تحت رعاية المجلس القومي للمرأة في كينيا، وتتبنى هذه الحركة فلسفة شمولية واعية للذات، تهدف من خلالها إلى لم شمل الجذور الثقافية للأفراد مع الطبيعة، وإلى تشجيع انتشارها خارج كينيا، كما تهدف أيضا إلى ربط التجربة الكينية مع قضايا التغير البيئي العالمي على نطاق واسع، كما تم اسناد للحركة عملية غرس الأشجار باعتبارها محورا للمشاركة الشعبية الفعالة، و محفز للوعي البيئي على مستوى القاعدة العريضة للشعب. علاوة على ذلك تمتلك الحركة أكثر من ألف من مشاتل الأشجار، تعمل فيها أكثر من حوالي 50 ألف امرأة، و التي تقوم بتوزيعها على صغار المزارعين، والمنظمات الطوعية[2] .

و تعد هذه الحركات النسوية المنتشرة في الهند وكينيا أمثلة على دور المرأة في القضايا البيئية. بالإضافة إلى ذلك فهناك، العديد من الأمثلة على الجماعات المحلية والمنظمات الغير الحكومية المحلية التي تنشط على المستوى المحلي، سواء في العالمين المتقدم والنامي. ولقد رصدت UNEP من خلال تقريرها اكثر من 200 قصص نجاح لنشاط المرأة في المجال البيئي.[3]

---

[1] - **Ibid**.

[2] – المجلس الوطني للمرأة في كينيا غير مؤرخ.

[3] - UNEP , 1991.

اذن النسوية الإيكولوجية، في تفسيرها للأمن البيئي، تنطلق من خلال الربط بين الفكر النسوي والبيئية، حيث تنظر إلى المرأة كعامل فعال في التصدي للتهديدات البيئية من خلال مختلف السياسات والإجراءات اللازمة، في حين تنظر أيضا للمرأة والبيئة كاهتمامات تكميلية، أين تتنافس فيها النساء على الاهتمام بالبيئة.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات البيئية

المطلب الأول: النزاع البيئي من منظور مقاربة المالتوسية البيئية الجديدة ومقاربة ''ENCOP''

أصبح الحديث عن البيئة في الأونة الأخير مقترنا بالنزاعات الدولية، والانعكاسات الناتجة عنه، فالتحليلات الحديثة في هذا المستوى نقلت الدراسات من الحديث عن النزاعات الدولية الذات الطابع الثنائي دولة/ دولة مثل النزاع على الحدود، أو نزاع داخلي دولة / جماعة (نزاع عرقي، نزاع ديني..الخ)، إلى نزاعات بيئية بسبب نقص الموارد البيئية كالنزاع على المياه، والنزاع على الموارد الطبيعية في ظل عالم يسوده الفقر والمجاعة و التغيرات المناخية... الخ.

يركزون الباحثون في هذا النوع من الدراسات على أسباب النزاعات على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي من خلال تبنيهم لمشاريع بحثية حول البيئة ومستقبلها في ظل التغيرات والتحوليات التي تشهدها البيئة الأمنية.

وتعد بداية التسعينات نقطة البداية في ظهور مشاريع بحثية كبيرة على البيئة والنزاعات، وهذا في ضمن برنامج البحوث المتزايد على البيئة والأمن بينهم اثنان من الجهود العلمية الرئيسية التي تركز على التحقيق في الآثار المترتبة على ندرة البيئية والصراعات العنيفة التي اشتركت في تنظيمها برنامج دراسات الصراع السلام في جامعة تورنتو، والأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم (AAAS) من جهة، و مشروع المؤسسة السويسرية للنزاعات و السلام (ENCOP) من جهة أخرى، ثم تطورت الدراسات في مابعد على يد المفكر ''بول كولير''.

إلا أنه الملاحظ لهذه الدراسات حول النزاعات والبيئة، يجد لها جذور نجدها في دراسات المفكرين في ظل المدرسة المالتوسية الجديدة، حيث حاولت هذه الدراسة دراسة العلاقة بين أثر المتغير البيئي مثل تدهور الاراضي و فقدان التنوع البيولوجي، وعلاقته مع توفير خدمات النظم الإيكولوجية، لذلك سوف تتطرق الدراسة إلى النظرية المالتوسية البيئية، ومن ثم نتناول الدراسات البحثية في ظل المدارس الحديثة.

الفرع الأول: النظرية المالتوسية البيئية الجديدة

كما قلنا سابقا أن هذه النظرية انطلقت في تحليلاتها من خلال دراسة العلاقة بين أثر المتغير البيئي مثل تدهور الاراضي و فقدان التنوع البيولوجي، وعلاقته مع توفير خدمات النظم الإيكولوجية إما

بالتجميد أو الإنخفاض، و الذي يؤدي إلى تدهور البيئة وتقويض قدرة الأرض على التجدد، والتي تخلق فيما بعد نزاعات في ظل تناقض هذه الموارد البيئية.[1]

وتعد افتراضات نظرية '' توماس مالتوس'' الأساس الذي قامت عليه هذه النظرية، إذ ينطلق مالتوس في دراسته من خلال العلاقة بين السكان و الغذاء، ففي كتابه الأول عن السكان في عام 1789، يرى بأنه بينما يزيد السكان بصورة أقرب إلى متتالية هندسية، فإن الموارد الغذائية تزيد بمتتالية عددية[2]، أراد مالتوس من هذه المقارنة إظهار و جه الخطورة من زيادة السكان بنسبة تفوق زيادة المواد الغذائية، معتبرا أن حدوث الاختلال بين السكان والغذاء هو أمر مؤكد، ويضيف مالتوس أن تناقص الغلة في القطاع الزراعي هو بسبب ندرة الموارد الأراضي الزراعية، وضآلة معدل زيادتها مقارنة بعدد السكان، فغذاء الفرد الواحد ينكمش في ظل نقص إمدادات الغذاء، وهذا يؤدي إلى وقوع المجاعة والنزاعات والحروب[3].

فحين يذهب مؤيدوا النظرية المالتوسية البيئة الجديدة إلى أبعد ذلك من خلال تشاؤمهم حول مستقبل البيئة وكفاية موارده التي تضمها، فبالنسبة للموارد الغير المتجددة يشير

الشكل رقم02: يشرح تحليل متغيرات النظرية المالتوسية البيئية الجديدة بتصرف

المشككون في مستقبل الموارد إلى المقادير الإحتياطية الثابتة والمحتملة التي تحويها القشرة الأرضية من هذه الثروات[4]، ويرى مؤيدو هذه النظرية أن العالم شهد فقدان ما يزيد على 20بالمئة من التربة الزراعية، وفقدان خمس الغابات الاستوائية، وانقراض عشرات الألاف من أنواع الحيوانات والنباتات، كما زادت

[1] - M. Wackernagel, W. E Rees, **Our ecological footprint: Reducing human impact on earth** . (Gabriola Island: New Society.1996),p45.

[2] - T . Malthus, **An essay on the principle of population, as it affects the future improvement of society** (London: J. Johnson.1798),p68.

[3] -**Ibid.**

[4] – يعد معدن الحديد أطول المعادن الذي سيتمر دوامه لحوالي 170 سنة، بينما سيتعرض الذهب للنضوب خلال 29 عاما.

معدلات ثاني أكسيد الكربون في الجو بنسبة أكثر من 13 بالمئة مما أثر سلبيا على المناخ والتي ستكون نتائجها وخيمة.[1]

لذلك مؤيدو هذا الطرح، يرون أن الحل يكمن في اعادة التوازن للنظام الإيكولوجي من خلال عملية التوازن بين الأثر البيئي مع قدرة الطبيعة على توفير خدمات النظم الإيكولوجية، لأن استمرار الوضع على ماهو يؤدي إلى حدوث الهجرة والحروب والنزاعات[2].

الشكل رقم 03: يبين تأثير التغيرات المناخية وفق النظرية المالتوسية البيئية الجديدة من اعداد الباحث

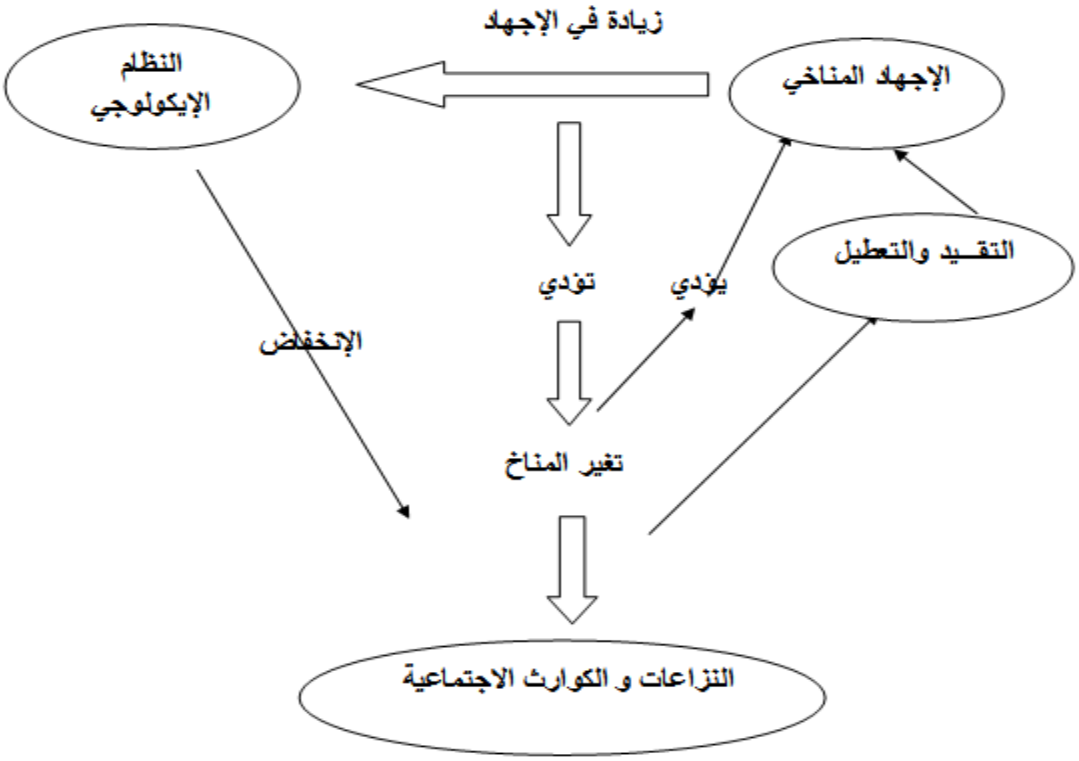

كما تعد مدرسة ''طورنوطو'' Toronto من أهم المدارس التي تنتمي إلى المدرسة المالتوسية الجديدة، ولقد درست العلاقة بين البيئة والنزاعات من خلال الأبحاث التي أجرتها بين الاجتهاد البيئي والنزاعات من جهة، وندرة الموارد البيئة والنزاعات العنيفة من جهة أخرى، أبحاثها شارك فيها أكثر من 100 باحث يترأسهم '' هومر ديكسون'' Homer Dixon'، وتنطلق هذه الدراسة من ثلاثة فرضيا أساسية:

[1]- M. R Chertow, '' The IPAT equation and its variants: Changing views of technology and environmental impact'', **Journal of Industrial Ecology**, *4* (4),pp 13–29

[2]- **Ibid.**

*- **الفرضية الاولى**: تنطلق من أن تناقص إمدادت الموارد البيئية مثل المياه النظيفة و الأراضي الزراعية الجيدة، يمكن أن تثير الصراعات.

*- **الفرضية الثانية** : تقوم على أساس افتراض أن التحركات السكانية الكبيرة الناجمة عن الإجهاد البيئي '' جماعة الهوية '' من شأنه ان يخلق صراعات ونزاعات كالصراعات العرقية.

*- أما **الفرضية الثالثة**: تنطلق من أن ندرة الموارد البيئية و الحرمان الإقتصادي '' لا مساواة في التوزيع'' من شأنه أن يؤدي إلى الحروب الأهلية، و قيام ثورات ضد المؤسسات الحاكمة[1].

1- استنزاف الموارد وتدهور البيئي

يرى ''هومر ديكسون'' أن التغيرات البيئية الرئيسية التي تواجه البشرية من استنزاف الأراضي الزراعية والغابات والمياه والأسماك، ستساهم أكثر في الاضطرابات الاجتماعية في العقود القادمة، فالمحللين وصناع السياسات في البلدان المتقدمة يركزون بصورة كبيرة على التغير البيئي '' تغير المناخ وتآكل طبقة الأمازون'' والآثار الإجتماعية المترتبة عنه، خاصة في العالم النامي الذين يعانون بالفعل من النقص في الأراضي الجيدة والمياه والغابات والأسماك، في المقابل الآثار الاجتماعية المترتبة على تغير المناخ فإنها على الأرجح تتفاعل مع الضغوط الديموغرافية والاقتصادية، فالمكسيك على سبيل المثال هي عرضة لمثل تلك التفاعلات، فالناس في بعض المناطق المكسيكية يغادرون مناطقهم إلى مناطق أخرى بسبب الجفاف وتعرية التربة، فالباحثون يقدرون أن الاحترار العالمي في المستقبل يمكن أن يخفض إنتاج الذرة المكسيكية إلى أربعين في المائة من الإنتاج الحالي، هذا التغيير يمكن بدوره أن يتفاعل مع تدهور الأراضي المستمر، والتجارة الحرة (لأن الميزة النسبية التجارية للمكسيك هي في انتاج الذرة والفواكه التي تستخمد المياه والخضار بصورة كبيرة)[2].

2 - نزاعات الندرة البيئية :مفهوم الندرة البيئية يشمل ثلاثة عناصر أساسية و هي التغير البيئي و النمو السكاني و التوزيع الإجتماعي الغير العادل للموارد البيئية، هذه الأخيرة يمكن تقسيمها إلى مجموعتين، الموارد المتجددة مثل النفط و الحديد الخام، والطاقة المتجددة مثل المياه العذبة والغابات والتربة الخصبة، الأسماك و الأخشاب، فالتغير البيئي يشير إلى انخفاض في كمية أو نوعية الموارد المتجددة الناتجة عن الأنشطة البشرية التي تحدث بشكل أسرع مما هو متجدد في الطبيعة، وقد تم تحليل ثلاثة أنواع من عمليات الندرة:

[1] -T. Homer-Dixon, **Environment,Scarcity and Violence** (NJ: Princeton Univ. Press,1999), P41.
[2] - **Ibid.**,P131.

شكل رقم 04: يمثل كيف يؤدي التغير البيئي إلى الاضطرابات الإجتماعية من إعداد الباحث

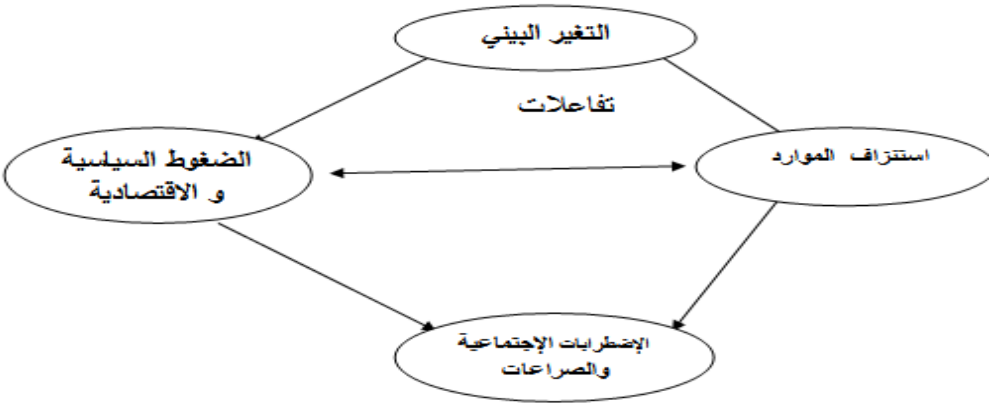

*– **الندرة بسبب الطلب:** تكون بسبب النمو السكاني وتزايد عملية استهلاك الأفراد.

*– **الندرة الهيكلية:** تكون بسبب التوزيع الغير العادل للموارد البيئية بين الفئات الإجتماعية.

*– **الندرة بسبب العرض:** ويكون ذلك عندما تكون نسبة التناقص في الموارد الطبيعية أكثر من نسبة زيادة وتجدد في نفس الموارد. هذه الأنواع المختلفة من الندرة غالبا ما تتفاعل تجريبيا مع بعضها البعض في الحالات الفعلية[1].

3– نزاعات الحرمان النسبي:

ويقصد بالحرمان النسبي – كما يشير تيد جير – الحالة التي يحرم فيها شخص أو جماعة من أمور يعتقدون أنهم أحق بها، في حين أن شخصا آخر أو مجموعة أخري تمتلك هذه الأمور. إذن، فالحرمان هو نسبي بين طرفين يمكن استشعاره عبر آليتين، هما التوقعات والإمكانيات، فعادة ما تمر المجتمعات بمراحل ترتفع فيها مستويات التوقعات بعد أي تغيير اجتماعي كالثورات، كما يمكن أن تنخفض التطلعات بعد المرور بكارثة في الوقت نفسه، فإن كل مجتمع لديه إمكانيات لتحقيق تلك التوقعات، وهي تتفاوت بناء علي عوامل كثيرة من مرحلة إلي أخرئ، فما دام مستوى الإمكانيات المتاحة للأفراد والجماعات يسمح لهم بتحقيق التطلعات المناسبة، فإن مستوي الإحساس بالحرمان يكون منخفضا، بدرجة لا يتوقع معها حدوث صراعات داخل المجتمع. ولكن عندما تتزايد الهوة بين الأمرين، تتزايد الصراعات[2]، وإذا أردنا أن نسقط ذلك على دراستنا، فإننا نجد بأن حرمان الأفراد من تحقيق توقعاتهم في العيش بالرفاه، مقارنة بالكمية

[1] - **Ibid.**,P134
[2] - Ted Gurr ،''Psychological Factors in Civil Violence'',**World Politics** ،Vol. 20 ،No. 2 ، (Jan ،1968), p.132.

القليلة من الثروات التي تقوم الدول بانتاجها بسبب المشاكل البيئية، تؤدي إلى قيام نزاعـــات وصـــراعات داخل الدولة.

إضافة إلى ذلك وأمام قلة الموارد والثروات، تقوم مجموعة من الأفراد باستغلال قوتهم لفرض الأرض الواقـــع على الفئات الأخرى الضعيفة، ونتيجة لذلك تقوم النزاعات والحروب بسبب تهميش تلك الفئات، وهـــذا مايطلق عليه مصطلح '' التهميش البيئي''.

إذ يري جيمس ديفيز في **نظريته ''أن الصراعات الداخلية تعبر عن حالة إحباط جمعـــي في المجتمعـــات، فهو تباين بين ما تريده الجماعة، وماتراه من حقها والواقع الفعلي، فهو متغير وسيط يعقـــب الشـــعور بالحرمان، وقد يؤدي إلي الصراعات عندما يكون هناك محفز**[1]''.

شكل رقم 05 : يبين تفاعلات مصادر الندرة عند 'هومر ديكسون'' (بتصرف)

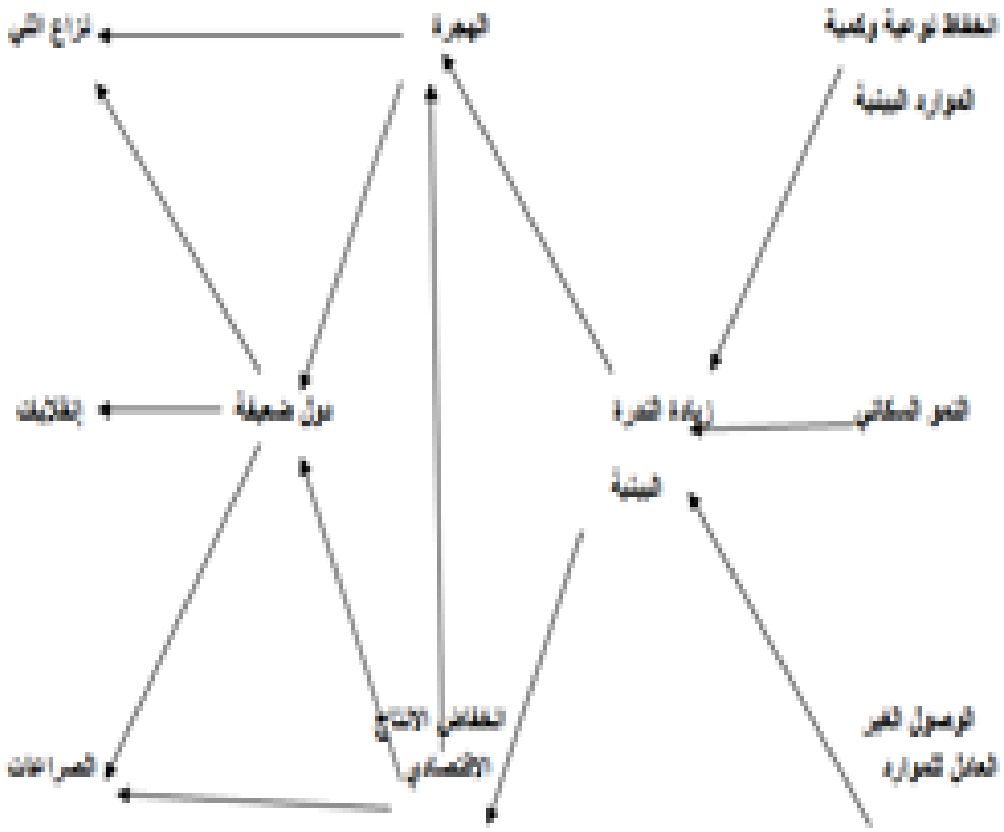

[1] - John W. Burton ،**Violence Explained: The Sources of Conflict ،Violence and Crime and Their Prevention** (Manchester and New York: Manchester University Press ،1997) ، p.82.

ويضيف هومر- ديكسون بأن تقليص الكعكعة الإقتصادية سوف تؤدي إلى أعمال عنف من طرف جماعات ضد جماعات أخرى، بسبب التوزيع الغير العادل للسلع الاقتصادية في المجتمع[1].

4- نزاعات بسبب مجموعات الهوية:

يقوم هذا النوع من النزاعات على نظرية ''مجموعات الهوية ،'' فأي نزاع سوف يقوم فإنه يكون بسبب التحركات الواسعة للسكان '' اللاجئين البيئيين'' إلى المناطق الأخرى بسبب التغير البيئي، وهذا ما يخلق توترات بين الفئات المختلفة خاصة اذا كانت هناك بين مختلف الفئات عداوات وضغائن، ويعتبر عامل الهوية هو واحد من أهم الاحتياجات التي حددتها مدرسة طورنيطو، لأنها حافز قوي للغاية للتعبئة الاجتماعية، فكثير من العلماء يؤكدون بروز الهوية باعتبارها عاملا أساسيا في مفهوم الصراع.

ووفقا لدانيال روثبارت وروز، فإن الهوية تعتمد على مجموعة مشتركة من التقاليد والعادات المشتركة، فهي تعبرعن كيان اجتماعي وعملية ديناميكية، وشعور مشترك بين المجموعة، لذلك الصراعات تقوم بسبب التمييز بين " نحن "و" هم" ، والنزاع هو نتاج لمنافسة قوية بين لاعبين مختلفيين، وغالبا مايستعمله القادة أو زعماء الحرب للوصول إلى تحقيق أهدافهم المختلفة، من خلال حشد السكان، لأنهم غير قادرين عن البقاء خارج اللعبة، إما لأن لديهم شعور قوي بالانتماء إلى جماعة عرقية، أو لأنه ينظر إلى الجماعة الأخرى باعتبارها مجموعة العدو.

شكل رقم 06: يبين شرح تيبولوجيا 'هومر ديكسون' (من اعداد الباحث)

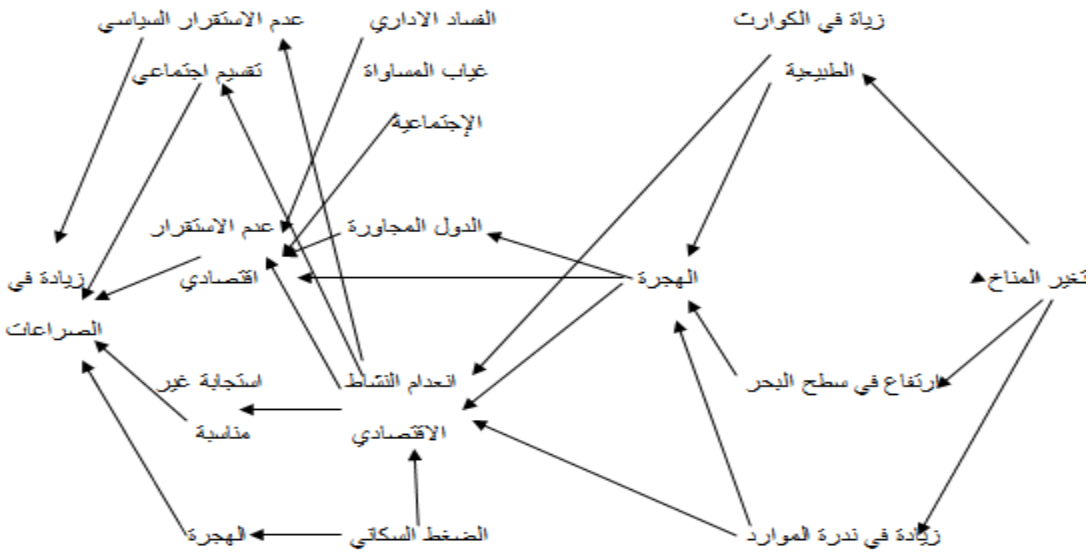

[1] - T. Homer-Dixon, **Op. cit**., p69.

الفرع الثاني: المقاربة الثانية ''ENCOP'' Environmental Conflicts Project

جسدت من خلال مشروع التزاع البيئي Environmental Conflicts Proecjt – التي ترأسها الباحث ''بيشلر'' Gunther Baechler، وتنطلق هذه الدراسة من خلال دراسة العلاقة السببية للتغير البيئي والصراعات العنيفة، وهذا بتحليل الدور الحاسم الذي تلعبه التغيرات البيئية في مناطق معينة من البلدان النامية، ومن ثم استنتاج الأنماط المختلفة لهذا النوع من العلاقة السببية، بهدف تحديد أنواع الصراعات البيئية من حيث مساراتها المختلفة التي تؤدي إلى العنف، فضلا عن التأكيد على الخصائص الاجتماعية والسياسية للصراعات البيئية[1]، وقد ركز هذا المشروع البحثي الدولي على الترابط بين التدهور البيئي، و سوء التنمية، وقد تم تعريف التزاعات البيئية

''على أنها الصراع على الموارد أو المصالح الوطنية، و هي تأخذ صور، وتعبر عن كونها نزاعات سياسية، اجتماعية، اقتصادية أو عرقية أو دينية أو الإقليمية.'' وبذلك فالتزاعات البيئية تتميز بالتدهور الحاصل في الحقول التالية:

*- الإفراط في استخدام الموارد المتجددة.

*- الإفراط في تلويث البيئة.

*- إفقار مساحة العيش[2].

لذلك فتعريف التزاعات البيئية يتركز على مفهومين:

المفهوم الأول: يقوم على أن المجموعة البحثية للدراسة تفترض أنه هناك تفاعل بين الهياكل وبين الجهات الفاعلة، وهي تلعب أدوار إذا مكانت البيئية هي سبب التزاع.

أما **المفهوم الثاني**: فهو يقوم على التركيز على الموارد المتجددة، مستبعدين في ذلك المعادن والموارد الغير المتجددة، ومع ذلك فإن التعدين وبناء السدود، أو الأنشطة الصناعية أدت بطريقة مباشرة وغير مباشرة إلى اضطراب واسع النطاق في المناظر الطبيعية.

وتنطلق المجموعة البحثية لمشروع ENCOP في تحليلها للتزاعات البيئية على الإعتماد على دراسة الفاعلين و مصالحهم و السلوك المتبع، و النتائج والأهداف التي يريدون تحقيقها. والدراسة تقوم على فرضية

[1] - Gunther Baechler, « why Environmental transformation causes violence: A synthesis », **Environmental change and security project Report,** N-4, p24.

[2] - Stephan Libiszewski, **What is an Environmental Conflict**? ENCOP, Occasional Paper No. 1,1992,p13.

بنيت على أساس أن تدهور المواد المتجددة كالمياه والأراضي والغابات والغطاء النباتي عموما، يعبر عنها في شكل أزمات إجتماعية واقتصادية في المناطق النامية والمجتمعات الإنتقالية، وذلك من شانه أن يتلاعب بها من قبل الجهات الفاعلة في الصراعات الاجتماعية والثقافية والسياسية والصراع على السلطة[1].

ولقد حدد المشروع عدة مناطق من شأنها أن تتحول الأزمات فيها إلى نزاع:

*-1- السهول القاحلة وشبه القاحلة (الجافة)

*-2- المناطق الجبلية (المرتفعات والأراضي المنخفظة).

*-3- المناطق التي تحتوي على أحواض و أنهار فرعية مقسمة على عدة دول.

*-4- المناطق التي تدهورت نتيجة التعدين وبناء السدود.

*-5- الغابات الاستوائية.

*-6- المناطق التي تتميز بالفقر الشديد.

ولقد أكد الباحثون على أن هذه المناطق وجدت في أفريقيا، و أمريكا اللاتينية، ووسط وجنوب شرق آسيا، وكذلك أوقيانوسيا، ''فبيشلر'' يرى بأن العلاقات الإجتماعية التي تربط بين مختلف الفئات المجتمع التي تعيش في هذه المناطق هي علاقة تقليدية، تنظم وفق مقاربات ثقافية محددة[2]، وغالبا ما تتفاعل مع المشاكل البيئية وتتحول إلى نزاعات بيئية عنيفة.

و يضيف ''بيشلر'' نوع أخر من التراعات وهو التراع القائم على التهميش، فهو يرى بأن هذه التراعات تشترك في ظاهرة واحدة وهي ظاهرة التهميش، من خلال تهميش طرف أوعدة أطراف فاعلة، وهذا النوع من التهميش نجده بصورة كثيرة في الصراع على الأنهار التي تمر بعددة دول مثل الصراع بين تركيا و سوريا والعراق على نهر دجلة والفرات، والصراع على المياه الإقليمية في الشرق الأوسط.

ومع ذلك، فالصراعات الناجمة عن تهميش مجموعات معينة تشترك في مشكلة التمييز في الحصول على الموارد الطبيعية، وهكذا فإن مفهوم التمييز البيئي أمر حاسم لجميع الصراعات، و يحدث التمييز البيئي عندما تستند الجهات الفاعلة على الموقف الدولي من قضية ما، و / أو على الصعيد الاجتماعي الجهات أو الإثني أو اللغوي أو دينية أو إقليمي للوصول إلى رأس مال الطبيعي (الموارد القابلة للتجديد)[3].

---

[1]- **Ibid.**,P14.

[2]-Günther Baechler, and Spillmann Kurt R. , ed., **Environmental Degradation as a Cause of War**, Vols.2 ,(Zürich: Verlag Rüegger,1996),p45.

[3] -**Ibid.**,47.

***- أشكال النزاعات البيئية حسب ENCOP:**

حدد مشروع ENOPC سبعة اشكال من النزاعات البيئية:

الشكل الأول: النزاع السسيو-سياسي

يحصل هذا النوع من النزاعات في الحالات التي تتزامن مع التمييز البيئي والعرقي وهي تنحصر في حالتيين: **الحالة الأولى** تبرز فيها النزاعات حينما تتشارك مجموعتين عرقيتين أو أكثر في منطقة بيئية تتميز بموارد بيئية متدهورة و غير منتجة، ففي هذه الحالة تقوم النزاعات بسبب تهميش المجموعات العرقية الأخرى.

أما الحالة الثانية : فهي تكون عندما تقوم مجموعة اثنية تعاني من تهميش بيئي على غزو مناطق جيرانها، الذي تتميز مناطقهم بجودة مواردها البيئية، مثال مايحدث في بنلغلاداش و رواندا[1].

الشكل الثاني: نزاعات المركز- المحيط

هذا الشكل من النزاعات غالبا مايحدث عند حدوث عدم الاستقرار في العلاقة بين أعضاء المركز والمحيط بسبب التغير البيئي، فالنخب الوطنية، والمستثمرين الدوليين يستحوضون على الموارد والسلطة، فحين نجد المناطق المؤهولة من قبل السكان الفقراء متدهورة بيئيا، مما نتج عنه تقييد القدرة الإنتاجية، ففي هذه الحالة تتميز بسيطرة أعضاء المركز على القدرة الأنتاجية لاعضاء المحيط، هذه الأخيرة نتيجة لهذا الوضع يدفعها لأن تقوم بأفعال عدائية ضد أعضاء المركز بهدف تغيير الوضع القائم وتوفير الموارد البيئة الضرورية للمعيشة[2].

الشكل الثالث: نزاعات الهجرة الداخلية تقوم النزاعات الهجرة الداخلية من خلال الهجرة القيسرية أو التطوعية للسكان من منطقة إلى أخرى داخل البلد الواحد نتيجة الجفاف وانجراف التربة إلى مناطق أخرى أكثر ملائمة للعيش وأكثر خصوبة، وهذا يؤدي إلى وقوع توترات ونزاعات بين السكان الأصليين والسكان المهاجرين، قد يصل في بعض الحالات إلى نزاعات عنيفة، فمثلا في القرن الإفريقي والسودان بالضبط يقوم بعض الرعاة من الهجرة من مناطقهم التي أصابها الجفاف إلى مناطق أخرى تكثر فيها المساحات الرعوية، مما يؤدي إلى وقوع مشادات بينهم وبين الرعاة الأصليين.[3]

---

[1]- Gunther Baechler, why Environmental transformation causes violence: Asynthesis, **op-cit.**, P 27.

[2]-**Ibid.**,28.

[3]-**Ibid.**,.29

الشكل الرابع: نزاعات الهجرة عبر الحدود

تقوم هذه النزاعات بسبب استطان المهاجرين أو اللاجئين عبر الحدود الوطنية في مناطق أخرى وغالبا ماتكون قرب حدود بلدهم ''اللاجئين البيئيين'' ، فقد ربط مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين '' ساداكو أوغاتا'' بين الهجرة و التمييز البيئي، حينما عبر عن قلقه الشديد عن الاختلال البيئي نتيجة تحركات اللاجئيين البيئيين في مخيماتهم، فتحركاتهم هذه قد تؤدي إلى نزاعات، خاصة إذا رفض السكان المقيمين هؤلاء اللاجئيين.

الشكل الخامس: نزاعات الهجرة الناتجة عن الزيادة الديمغرافية

تحدث هذه النزاعات نتيجة الضغط السكاني المرتفع في المناطق الاقتصادية التي تتميز بالإنتاجية المنخفضة، ولقد حاول بيشلر أن يشرح هذا النوع من النزاعات من خلال الربط بين كثافة السكان وبين الموارد المتاحة من جهة، ومعدل النمو الديمغرافي وإعادة توزيع الموارد من جهة أخرى. وهذا مقارنة بالتغير البيئي الذي يؤدي إلى نزاعات بيئية، مثل النزاعات في اقليم آسام في الهند[1].

الشكل السادس: النزاعات الدولية حول المياه

تحدث هذه النزاعات بسبب التناقض الواضح بين الحدود السياسية و الطبيعة الإيكولوجية، فالتهميش أو التمييز في استخدام واستفادة من مياه هذه الأنهار على الصعيد الدولي بين مختلف الدول، قد يؤدي إلى توترات سياسية وإقتصادية وإلى استخدام القوة العسكرية.

الشكل السابع: النزاعات البيئية الدولية

يؤدّي العامل المناخي دورًا رئيسًا في انعدام التوازن البشري، فالتصحّر، والفيضانات والنقص في المساحات المزروعة أو المسكونة، تساهم في زيادة الاختلال في التوازن، وتولّد المزيد من اللاجئين أو ما يسمى '' باللاجئين البيئيين'' لذا يشكّل التغيّر المناخي مصدرًا للتنافس القوي والخطير بين الدول من أجل الحصول على حاجات الإنسان الأساسية، ومن المتوقّع أيضًا أن تؤدّي هذه المتغيرات البيئية إلى مواجهات أو صدامات داخلية بين مختلف مكوّنات المجتمع الواحد، وخصوصًا بين الجماعات الإثنية أو القومية أو الدينية، كما يمكن أن تؤدي إلى نزاعات بين الدول[2].

[1]-**Ibid.**
[2]-**Ibid.**,p30.

المطلب الثاني: النزاع البيئي من منظور مقاربات الناتو و''مايكل كولير'' و اللجنة الدولية لبناء السلام

الفرع الأول : مقاربة الناتو لجنة تحديات المجتمع الحديث (CCMS)

سلط المجتمعون خلال اجتماع حلف شمال الاطلسي الذي جرى في واشنطن يوم 14 نوفمبر 1995 الضوء على أهمية العلاقة بين البيئة والأمن في اطار السياق الدولي، حيث أشار الملاحظين أن هناك علاقة مطردة بين البيئة والقضايا الأمنية، أول اجتماع للمجموعة للمرة الأولى كان ذلك في الفترة من 17 الى 18 ابريل 1996 بألمانيا، واعتمدت على الدراسة التجريبية، وتم نشر النتائج في عدة تقارير.

و تقوم مقاربة الناتو في تعريفها للأمن على أساس أنه يشير عادة إلى عدم وجود نزاعات عنيفة، وعلى غياب التهديدات التي تهدد بقاء الدولة وإلى التعايش السلمي بين الافراد في اطار النظام الدولي، من خلال هذه التعريف نلاحظ أن المقاربة الأمنية للناتو شملت مستووين (مستوى الدولة – الأمن القومي، مستوى الفرد – الأمن العالمي)، وتضيف المقاربة أنه منذ أعقاب الأزمة البيترولية 1970، زاد الوعي بضرورة دمج القطاع الإقتصادي في مفهوم الأمن، وعلى نحو مماثل بدأت القضايا البيئية العالمية في الصعود في جدول أعمال السياسة الدولية، إذ أصبحت العلاقة بين البيئة والأمن موضوعا رئيسيا على الساحة الدولية، وفي هذا السياق فإن مصطلح "البيئة" بالنسبة لهم يتعلق بالمشاكل البيئية مثل الهواء أو الماء أو التلوث والكوارث الطبيعية مثل العواصف الكبرى[1]. لذلك فالمقاربة تعالج العلاقة بين البيئة والأمن في عدد من الأبحاث من خلال لجنة CCMS).

وتنطلق الدراسة من معالجة الأسباب والمتغيرات المتحكمة في التغير البيئي و وعلاقتها بالنزاعات، فهي تعتبر محاولة لتأسيس علاقة سببية بين العوامل البيئية و بين العوامل الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى، فقد توصلت الدراسة في نهاية أعمالها، إلى أن المشاكل البيئية يمكن أن يكون لها تأثير سلبي دائم و خطير و على مدى أعوام طويلة على الظروف المعيشية للشعوب.

كما يمكن أن تؤدي كذلك إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية مثل الفقر والغذاء و انعدام الأمن وسوء الأحوال الصحية، والهجرة، كما ترى بأنها أصبحت هذه التحديات البيئية مصدر قلق رئيسي لصناع السياسات، ولكن حتى الآن، على الرغم من اعتراف العالم بالتنمية المستدامة، فالتقارير تشير إلى أن

[1] -Günther Baechler, and Spillmann Kurt R. , ed, **Environment and Conflict Project (ENCOP) Occasional Paper** , No. 14,(Zurich: Swiss Peace Foundation Berne and Center for Security Studies and Conflict Research of the ETH Zurich,1995),p45.

القضايا البيئية من التدهور البيئي وندرة الموارد، لم تحصل على الاعتراف اللازم من قبل الجهات السياسية الفاعلة على مختلف المستويات، فعلى سبيل المثال، فإن عواقب تغير المناخ العالمي لها آثار على المستوى الإقليمي والمحلي، مثل الدول الجزرية الصغيرة والمناطق الساحلية والبلدان المنخفضة، والجفاف في المناطق المنكوبة، مما تؤدي إلى التأثير على النمو الاقتصادي.

كما توصلت اللجنة إلى أن المشاكل البيئية مثل تغير المناخ لها تأثير عبر الحدود (عبر- وطني)، فهي تتجاوز قدرات الدول في التعامل معها بطريقة شاملة. وعلاوة على ذلك، فإن العلاقة المباشرة بين البيئة والتزاع تعيق العمل السياسي على الصعيد الدولي[1].

كما أشارت الأبحاث إلى أن التغير البيئي العالمي من المحتمل أن يزداد حدة في المستقبل خاصة مع تفاعلها مع القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي، فإن هذه التحديات تستدعي إجراء مساعي تعاونية على المستوى الدولي، و على دمج العناصر الفاعلة في مختلف المجالات السياسة بما في ذلك المجالات البيئية، والتنمية، و السياسة الأمنية الخارجية.

التهديدات البيئية في أبحاث الناتو:

1*- المسائل البيئية و المشاكل الإجتماعية

تؤثر المشاكل البيئية على المجال الاجتماعي من خلال الهجرة، فمشاكل الهجرة من الريف إلى الحضر في البلدان النامية، تساهم بدورها إلى عدم الاستقرار السياسي في المناطق الحضرية، ففقدان المراعي، و تآكل التربة تدفع سكان البدو إلى الهجرة إلى مناطق أخرى يسكنها مزارعون تتميز أراضيهم بالجودة، وبالتالي ينتج عنه خلافات ونزاعات حول تلك الأراضي، لذلك فالتغيرات في توافر المياه، تدهور الأراضي، والكوارث الطبيعية، وما إلى ذلك، تسبب أو تساهم في الهجرة.

و قد تصبح الهجرة قضية أكثر خطورة، إذا كانت مرتبطة بما وراء الحدود الوطنية، كما أنها قد لا تكون نتيجة فقط للمشاكل البيئية، ولكن قد تكون أيضا سببا في مشاكل بيئية جديدة.

كما أن التدهور البيئي أو ملوحة التربة، قد يؤدي إلى قلة الغذاء و إلى مجاعات، والتي بدورها تساهم في عدم الاستقرار السياسي، ومن الأمثلة على ذلك المشاكل البيئية في الساحل الصحراوي الإفريقي حيث الرعي الجائر، فقد تسببت حالات الجفاف، وتآكل التربة والمجاعات في عدة نزاعات بين مختلف القبائل.

[1] - **Ibid.,**p48.

كما أن الأحداث الناتجة عن الإفراط في استخدام بعض الموارد الطبيعية، و التغير البيئي العالمي قد يؤدي أيضا إلى المشاكل اجتماعية عن طريق تحويل الرصيد بين البشر وبيئتهم[1].

بالإضافة إلى ذلك فإن التغيرات في البيئة والسلوك البشري يمكن أن تساهم في زيادة المشاكل الصحية خصوصا الأوبئة، كما أن تغير المناخ العالمي والتغيرات في دورة المياه ربما تتسبب في هجرة الكائنات الحية الدقيقة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية مما يؤدي إلى نزاعات عنيفة[2] .

شكل رقم 07: يوضح العلاقة بين المشاكل البيئية والمشاكل الاجتماعية من اعداد الباحث

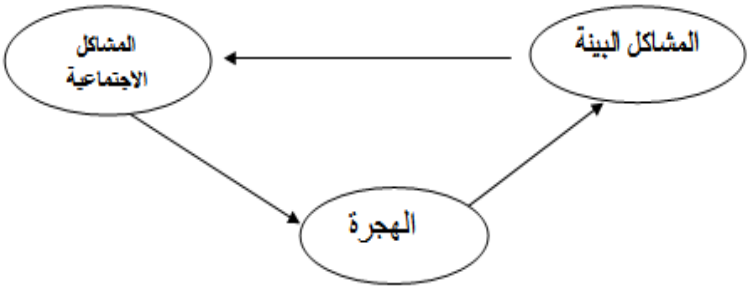

***-2- القضايا البيئية العالمية:**

يمكن اعتبار تغير المناخ أكبر تهديد للأمن العالمي، فزيادة ثقب الأزون وارتفاع درجات الحرارة، وفقدان التنوع البيولوجي، و التغيرات في مستويات هطول الأمطار والتصحر نتيجة لتغير المناخ العالمي قد، على سبيل المثال، تؤثر على توافر المياه العذبة والقدرة على النمو النباتي، وتغيير تيارات المحيطات قد يؤدي إلى تغيير أو فقدان الصيد في مناطق معينة، وارتفاع مستوى سطح البحر يؤدي إلى فقدان المزيد من الأراضي، الأمر الذي أدى إلى مشكلة الهجرة والشيء نفسه يمكن أن ينطبق على المناطق المتضررة من زيادة تواتر و شدة الظروف الجوية القاسية، مثل الفيضانات، الأعاصير والجفاف والحرائق، وذلك بسبب تغير المناخ العالمي.

ومع ذلك، فالتدهور البيئي المحلي والإقليمي، خصوصا تآكل الأراضي الصالحة للزراعة والرعي [3]، أظهرت قدرة عالية على وجه الخصوص في اثارة النزاعات.(مثل القرن الأفريقي، إيران والعراق والهند ومنغوليا والصين، وأمريكا الوسطى، و حوض الأمازون)، وهي واحدة من النزاعات البيئية الكبرى.

---

[1]-**Ibid.,**pp.49-50.
[2]-**Ibid**.,p.53
[3]-**Ibid.**

كما أن التلوث يعد مشكلة بيئية أخرى تؤدي عموما إلى احتمال نشوب نزاعات مثل النزاع في دلتا النيجر، على سبيل المثال، كما تساهم الكوارث الطبيعية، مثل ثوران البركاين، والعواصف الكبرى والفيضانات والجفاف والحرائق والزلازل إلى عدم الاستقرار السياسي[1] .

***-3- ندرة الموارد البيئية:**

ندرة الموارد الطبيعية المتجددة والغير المتجددة على حد سواء قد تصبح قضايا للنزاع، وتكون هناك ندرة للموارد حينما يكون هناك انخفاض في العرض، وزيادة في الطلب أو عن طريق التوزيع الغير المتكافئ لهذه الموارد، هذه الندرة تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في اندلاع نزاعات عنيفة، فالمياه العذبة، والأسماك، والغابات تعتبر من الموارد البيئية المتجددة التي تثير قلقا في المستقبل، فنقص المياه بشكل عام ينظر إليه على أنه أكثر مشكلة بيئية تؤدي إلى نزاعات عنيفة، فالأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أكد على أن الماء هو العامل الحاسم الذي سوف يهدد العالم في المستقبل، فالصراع على المياه في الشرق الأوسط مثال عن الصراع، و النزاع الأخير بين كندا واسبانيا على مصائد الأسماك هو نوع آخر من الصراع على الطاقة المتجددة. كما ترتبط ندرة الموارد البيئية المتجددة في كثير من الحالات ارتباطا وثيقا بتدهور البيئة، لأن هذه الأخيرة يمكن أن تكون سببا في الندرة عن طريق إتلاف أو تغيير عمليات التجدد[2].

الفرع الثاني: مقاربة ''مايكل كولير'' Michael Klare: الموارد البيئية والنزاعات

ينطلق 'مايكل كولير'' في دراسته في العلاقة بين البيئة والنزاعات الدولية من تحليلاته للعلاقة التي تربط بين الموارد البيئية والنزاعات، ويعود 'مايكل كولير'' إلى الجيوبلتيك الكلاسيكية، فهو يرى بأن القرن واحد والعشرون يواجه مجموعة متنوعة من الضغوط السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تهدد الاستقرار في مناطق كثيرة من العالم.

وتتجسد في العديد من النزاعات العنيفة، هذه الأخيرة تشكل تهديدات للإستقرار الإقليمي و الدولي، ففي الماضي كانت مصادر النزاعات الدولية منحصرة في الأسباب العرقية والدينية، ومن المرجح، مع ذلك، أن مصادر إضافية من الاحتكاك وعدم الاستقرار سوف تنشأ في هذا القرن، الذي من سماته

[1] -**Ibid**.
[2]-Günther Baechler, and Spillmann Kurt R. , ed, Environment and Conflict Project (ENCOP) Occasional Paper, **Op. cit**.,p.47.

المميزة له، هو أن المنافسة سوف تكون عالمية من أجل الوصول إلى الموارد الحيوية أو الإمـــدادات الحيويـــة النادرة مثل المياه، النفط والغاز الطبيعي والأراضي الصالحة للزراعة مصدرا للتراعات[1].

فالمنافسة على هذه الموارد سوف تلعب دورا كبيرا في هذه التراعات، ففي الكثير مـــن المنـــاطق كان هذا التنافس سببا في تفشي التراعات المسلحة العنيفة، مثل تلك الموجودة في آتشيه، أنغـــولا، تشـــاد والشيشان، وتشياباس، كولومبيا، الكونغو، الكونغو برازافيل والعراق وليبيريـــا وســـيراليون والصـــومال والسودان، وهذه الاضطرابات لديها أكثر من سبب واحد لقيامها. ومع ذلك، تبقي الموارد البيئية أوالموارد القيمة هي التي تحركها بدرجة كبيرة، فالتراعات في أنغولا وليبيريا وسيراليون كانت بسسب الماس، أمـــا في حالة اتشيه والشيشان وكولومبيا،الكونغو برازافيل والعراق والسودان كانت بسبب النفط[2].

ولذلك فإن العديد من الحروب التي حدثت بداية من القرن 16 حتى أوائل القرن 20 انـــدلعت بســـبب المنافسة بين القوى الأوروبية الكبرى للسيطرة على المستعمرات الغنية بالموارد الطبيعية في افريقيا وآســـيا و جزر الهند الشرقية والعالم الجديد.

ولقد بلغت هذه الصراعات على الموارد ذروتها في الحرب العالمية الأولى، وفي حقبة الحرب الباردة في اطار الصراع الأديولوجي بين الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية التي ألقت بظلالهـــا علـــى هـــذه الحرب[3].

بالاضافة إلى ذلك أشار كولير إلى أن المعضلة التي تواجه العالم، هـــو حقيقـــة أن الإنســـان قـــام باستهلاك ما يقرب من جميع أنواع المواد بمعدل متزايد من أي وقت مضى، وربما وصل إلى درجة لا تطاق مما انعكس بصورة سلبية على المخزون الموجود في العالم مصادر طبيعية. حتى الآن، وعلى الرغم مـــن أن البشر لديهم من الوسائل التي تمكنها من التخفيف على هذه الضغوط من خلال تطوير مصـــادر جديـــدة للامدادات – على سبيل المثال، عن طريق حفر أبار عميقة في باطن الأرض لإستخراج المعادن والـــنفط أو عن طريق اختراع بديل عن المواد، ومع ذلك، فإن الطلب يزيد يوم بعد يوم، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة نقص في عرض الموارد في السوق، وإلى خلخلة النسيج الاجتماعي، كنتيجة لغياب عدالـــة توزيـــع الموارد بين مختلف فئات المجتمع .

---

[1] - Michael T. Klare,**Resource Wars: The new landscape of global,conflict**,(New York: Metropolitan Books,2001),p42.

[2] - **Ibid.**

[3]-Michael T. Klare,**Resource Wars: The new landscape of global,conflict**,(New York: Metropolitan Books,2001),p42.

ولقد ربط 'مايكل كولير في تحليلاته بين النمو السكاني وندرة الموارد البيئية، فارتفاع عدد السكان وزيادة الطلب على الموارد البيئية، فوفقا لمعهد الموارد العالمية فإن عدد سكان العالم سوف يبلغ حوالي8 مليارات نسمة في عام 2025، بزيادة تقدر أكثر من مليارين بما كان عليه في عام 2000، وهذا مايؤدي إلى الزيادة الكبيرة على الموارد البيئية، كما أن الناس يتحركون من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بصورة كبيرة، فوفقا لمعهد الموارد العالمية، فإن عدد سكان الحضر، قد زاد في العالم من 1.5 م ليار شخص في 1975 حتي 2600 مليون في عام 1995، ومن المتوقع أن يقفز مرة أخرى إلى 5.1 مليار بحلول عام 2025[1]، وهذه التحركات لها أثار سوف تنعكس سلبا على مخزونات الموارد العالمية، وهذه التحليلات لاتختلف عن تحليلات مدرسة طورنيطو.

كما تطرق 'مايكل كولير'' كذلك إلى مسألة القضايا المناخية العالمية، كالاحتباس الحراري والفيضانات وفقدان التنوع البيولوجي، من خلال اعتبارها أن لها انعكاسات خطيرة على الأمن العالمي، ومن الواضح، إذن، حسب تحليلات مايكل أن التنافس على الموارد سوف تلعب دورا متزايد الأهمية في الشؤون العالمية، نتيجة تطور أنماط الاستهلاك البشري وتزايد معدلات الطلب العالمي عليها. فعلى مستوى الطلب العالمي تزايد وتيرة التصنيع العالمي في اطار العولمة، أدى إلى الزيادة في طلب الموارد البيئية وفي مقدمتها الطلب على مواد الطاقة، والمعادن وغيرها من السلع الأساسية، وهذه الطفرة تظهر بالخصوص في الصناعية الجديدة للبلدان الأسيوية، والتي من المتوقع أن تواصل نموها بوتيرة سريعة في العقود المقبلة.

ووفقا لتقديرات وزارة الطاقة الأمريكية، أكدت أن إستهلاك البلدان النامية في آسيا (بما في ذلك الصين، والهند وكوريا الجنوبية وتايوان) للموارد البيئية تقدر بـــ 3.2 في المائة سنويا خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن الواحد والعشرين، فالزيادة في الطلب بلغت أكثر من 215 في المائة خلال هذه الفترة، أما معدل الطلب على النفط، في الاستهلاك الكلي في آسيا النامية سوف يقفز من 14 مليون برميل يوميا في عام 2001 إلى 30 مليون برميل سنة 2030، وهو نمط مماثل وواضح فيما يتعلق باستهلاك الغاز الطبيعي والفحم – وكلاهما من المتوقع أن تواجه زيادة كبيرة في الطلب في هذه المنطقة في العقود المقبلة[2]. ويصل مايكل إلى نتيجة وهي أنه من المرجح أن يترتب عن هذه التناقضات، تنافس كبير على الموارد البيئية بهدف الوصول او السيطرة على المصادر الرئيسية للمواد الحيوية كما أنها يمكن أن تؤدي الى أبعد الحدود

[1] - World Resources Institute, **World Resources 2000-2025** ,(New York and Oxford: Oxford University Press,1996), p 150.

[2] - US Department of Energy, '' Energy Information Administration (DoE/EIA)'', **International Energy Outlook 2007**, (Washington, D.C.: DoE/EIA, 2007), p83.

إلى نشوب العنف المسلح.

و يصنف مايكل التراعات على الموارد إلى أربعة أشكال:

*-1- التراعات الإقليمية بين الدول المتنافسة على ملكية مناطق الحدود المتنازع عليها أو على المناطق الغنية بالثراوات.

*-2- التراعات الناشئة عن جهود قوة خارجية أجنبية لكسب أو الحفاظ أو الوصول إلى مصدر المـــوراد الثمينة.

*-3- التراعات الناشئة عن خلافات حول توزيع الإمدادات من مصدر مورد مشترك (مثل نظـــام النـــهر المتعددة الجنسيات)؛

*-4- النازعات الناشئة عن الصراع على العائدات بين المتنازعين او الفصائل، بهدف احتكـــار الأربـــاح الناتجة عن السيطرة على المصدر المورد الثمين، مثل حقل نفطي أو منجم للنحاس، أو الاتجار غير المشـــروع للسلع، مثل الماس أو الأخشاب القديمة، فمعظم التراعات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تجســـد هـــذه الأنواع من التراعات[1].

الفرع الثالث: مقاربة اللجنة الدولية لبناء السلام UNEP

أشارت لجنة الدولية لبناء السلام UNEP من خلال توصياتها المقدمة لهيأة الأمم المتحدة إلى العلاقة بين الموارد البيئية و قضية بناء السلام، حيث أكدت على ضرورة إدماج البيئة والموارد البيئية في عملية بناء السلام، فلم يعد خيارا فقط. بل أصبح حتمية أمنية، وفرصة هامة لتصدي للمخاطر البيئية والاستفادة مـــن الإمكانات بطريقة أكثر اتساقا وتماسكا، فمن خلال الأبحاث التي قامت بها، وجدت بأن المـــوارد البيئيـــة لعبت دورا كبيرا في أكثر من ثماني عشرة نزاعا عنيفا منذ عام 1990، من خلال تغذيتـــها و الاســـتغلال الغير المشروع لهذه الموارد، كما أن أكثر من أربعين في المائة من جميع التراعات و الحروب الأهلية داخـــل الدول لديها صلة بالموارد الطبيعية والسيطرة على الموارد النادرة مثل الأراضي الخصبة والمياه، مثـــل تلـــك الموجودة في ليبيريا، أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. و هذه التراعات تتركز على الموارد "ذات القيمة العالية" مثل الأخشاب والماس، الذهب والمعادن والنفط ،فهيك عن استغلال الموارد الطبيعيـــة، فالضـــغوط البيئية ذات الصلة يمكن أن تكون متورطة في جميع مراحل دورة الصراع، من المساهمة في اندلاع واستمرار العنف إلى تقويض آفاق السلام.

[1] - Michael T. Klare, **Op. cit**.,p.65.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبيئة نفسها أن تقع ضحية للتزاع، إلى جانب انهيار المؤسسات، وقد تؤدي المخاطر البيئية إلى تهديد صحة السكان، و تهديد سبل عيشهم.

كما أن الطريقة التي تدار بها البيئة و الموارد البيئية، لديها تأثير حاسم على السلم والأمن، فهي قد تساهم أيضا في العودة إلى الصراع، إذا لم تتم إدارتها بشكل صحيح في حالات ما بعد الصراع[1].

وفي الواقع، تشير النتائج الأولية من تحليل التزاعات داخل الدول إلى أن الصراعات المرتبطة بالموارد البيئية هي ضعف احتمال للانتكاس خاصة في السنوات الخمس الأولى.

ولذلك فالتقرير استخلص ثلاث مسارات متعددة في العلاقة بين البيئة والتزاعات:

أ) **المساهمة في اندلاع الصراع:** من خلال محاولات السيطرة على الموارد البيئية الناجمة عن غياب عدالة التوزيع عند تقاسم الثروة، كما يمكن للتدهور البيئي أن يساهم في اندلاع العنف.

ب)- **تمويل التزاع:** إن استخراج الموارد البيئية "ذات القيمة العالية" تستغل لتمويل القوات المسلحة، وتساهم أيضا في تمديد مدة الصراع من خلال توفير مصادر جديدة للتمويل، أو تعقيد الجهود للسيطرة على المناطق الغنية بالموارد. على سبيل المثال استغلال المعادن والكاكاو لتمويل المجموعات المسلحة في كل من ليبريا وسيراليون.

ج) **تقويض عملية السلام:** في كثير من الحالات، ساهمت الموارد البيئية في تقويض عمليات السلام، من خلال عرقلة الاصلاحات السياسية، وتهديد المصالحة، وإلى تعزيز الانقسامات السياسية والاجتماعية.[2]

من خلال التقرير الذي قدمته اللجنة، يمكن استخلاص نتائج رئيسية من الحالات الواردة في هذا التقرير:

*- الموارد الطبيعية والبيئة في جميع مراحل دورة الصراع، تساهم في اندلاع واستمرار العنف وتقويض آفاق السلام في البلدان التي تعرضت للتزاع، كما أنها يمكن أن تساهم أيضا في انتكاس عمليات السلام، إذا لم تتمكنت بشكل صحيح من البداية في الاعتماد على طريقة صحيحة في تقاسم الموارد البيئة.

*- يمكن أن تكون البيئة نفسها ضحية للتزاعات والصراعات، بطريقة مباشرة وغير مباشرة، إلى جانب انهيار المؤسسات، كما يمكن أن يؤدي إلى مخاطر بيئية تهدد صحة السكان، لذلك فهذه المخاطر ينبغي أن تعالج كجزء من عملية الاسترداد.

---

[1]-**S** Dalby**,** "Security and ecology in the age of globalization." **Environmental Change and Security Report**, No8,2002, p. 95.

[2] - **Ibid.**,P.96.

*- الموارد الطبيعية والبيئة يمكن أن تساهم في عملية بناء السلام عن طريق التنمية الاقتصادية، و توليد فرص العمل وسبل العيش المستدامة، فالتعاون على إدارة الموارد الطبيعية، يوفر فرصة جديدة لبناء السلام.

جدول رقم3 : يمثل النزاعات والاضطرابات الداخلية حول الموارد البيئية في العالم

الدولة	تاريخ النزاع	الموارد البيئية المتنازع عليها
أفغنستان	2001-1978	الأحجار الكريمة والأخشاب والأفيون
أنغولا	1975-2002	النفط والماس
بورما	1949	الأخشاب، والقصدير، والأحجار الكريمة والأفيون
كمبوديا	1997-1978	الأخشاب والأحجار الكريمة
كولومبيا	1984	النفط والذهب والكوكا والأخشاب والزمرد
جمهورية الكونغو دي م.	1998-1996، 1998-2003، 2003، 2008-2003	النحاس والكولتان والماس والذهب والكوبالت والأخشاب، والقصدير
الكونغو	1997-	النفط
كوديفوار	2007-2002	الماس والكاكاو والقطن
اندونيسيا - اتشيه	2006-1975	الأخشاب والغاز الطبيعي
اندونيسيا - بابوا الغربية	1969	النحاس والذهب والأخشاب
ليبيريا	2003-1989	الأخشاب والماس والحديد وزيت النخيل والكاكاو والبن والمطاط والذهب
نيبال	2007 -1996	الذهب المطاط
PNG – Bougainville	1998-1989	النحاس والذهب
بيرو	1995-1980	كوكاو
السنغال	1982	الأخشاب، والكاجو
سيراليون	2000-1991	الماس، والكاكاو، والبن
الصومال	1991	الفحم
السودان	2005	النفط

الفصل الثالث : آليات إدارة النزاعات البيئية

المبحث الأول: إدارة هيأة الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي للنزاعات البيئية

المطلب الأول: إدارة هيأة الأمم المتحدة

لعبت الهيأة الأممية من نشأتها سنة 1945 دورا بارزا في إدارة مختلف النزاعات الدولية، ويعد مجلس الأمن الدولي أحد الأجهزة الهامة التي أسندت لها هذا النوع من الإدارة، وذلك باستخدام مختلف الأساليب والوسائل المختلفة.

الفرع الأول: إدارة النزاعات الدولية من خلال نشر بعثات السلام

نشرت هيأة الأمم المتحدة ثمانية عشر بعثة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم بداية من ربيع عام 2009، ويعمل فيها ما يقرب من ثمانية وسبعون ألف جندي، واحدى عشرة ألف شرطي[1] ، وخمسمئة مراقبا عسكريا، إلى جانب 5800 مدني دولي و ثلاثة عشرة ألف موظفا محليا ينتمون إلى 120 دولة، وتقدر الميزانية السنوية للبعثات حوالي 7.1 مليار دولار أمريكي، منذ أول بعثة في عام 1948.وتشارك الهيأة في إدارة عمليات حفظ السلام في ثلاثة أنواع من العمليات، النوعين الأول والثاني أكثر تقليدية – بعثات المراقبين، ويهدف النوع الأول أساسا إلى تحقيق الاستقرار في النزاعات بالإعتماد على الوسائل السلمية، وبموافقة الأطراف المتحاربة، ويتميز هذا في النوع الأول بأنه يشمل:

:*–المراقبة والرصد والإبلاغ – باستخدام المشاركات الثابتة، والدوريات، أو غيرها من الوسائل التقنية.

*– الإشراف على تنفيذ الاتفاقات، ودعم آليات بناء الثقة.

*–انشاء منطقة عازلة بين الطرفين[2].

وعادة تكون بعثات المراقبين مسلحة، ومحدودة في ولايتها وفي استخدام القوة، إلى جانب عدد محدود من المراقبين.

وتنطوي غالبا مهمات بعثات المراقبين للامم المتحدة على مراقبة ورصد مدى تنفيذ الاتفاقات، كما أنها تقوم بتقديم التقارير، اذا وجدت انتهاكات بشأن الاتفاقات، كما أنها تعمل على تسهيل، وعقد لقاءات بين الطرفين، وذلك بتوفير ضمانات للأطراف المتنازعة، بهدف إقناعهم للجلوس إلى طاولة المفاوضات.

---

[1]- Archer C, **International Organizations** (London and New York, 2001),p 21.

[2] - **Ibid.**,p25.

لذلك فإن الحلول السياسية يمكن أن تؤدي بالأمم المتحدة إلى المزيد من عمليات نشر المراقبين بصورة دائمة، وغالبا ما تتمركز في مراكز المراقبة على خطوط متقدمة، أو في مناطق المسرحة، ويشرف على العملية هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، الذي بلغ عددهم باستمرار نحو 150 مراقبا عسكريا و 200 مدنيا دوليا ومحليا، ولا تزال الأمم المتحدة تستخدم هذا النوع من المراقبين، مثل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، و الهند وباكستان[1].

أما النوع الثاني من البعثة – فهي بعثات حفظ السلام – وعادة ما تكون البعثات مسلحة تسليحا خفيفا، وهي غالبا ما تعمل على الفصل بين الطرفين عندما تكون هناك بوادر الشك، وغياب الثقة بين الطرفين، ويتم تزويد هذا النوع بموظفين وجنود، ويكون عددهم أكبر من جنود بعثات المراقبين، ويتم تنفيذ هذه المهمات بشكل عام بموافقة الطرفين، كما يمكن للامم المتحدة استخدام القوة بفضل الفصل السادس من ميثاق الهيأة.

أما النوع الثالث من البعثات – هي بعثات متعددة الأبعاد[2]، وهي معقدة في إدارة عمليات حفظ السلام، ويوصف هذا النوع من البعثة كنوع جديد، لانه يتجاوز الدور التقليدي للبعثات حفظ السلام والمراقبة السابقة، وتشارك هذه البعثات في المهام الأساسية التالية:

*-خلق بيئة آمنة ومستقرة مع تعزيز قدرة الدولة على توفير الأمن، مع الاحترام الكامل لسيادة القانون وحقوق الإنسان.

*-تسهيل العملية السياسية من خلال تشجيع الحوار والمصالحة، ودعم إنشاء مؤسسات شرعية وفعالة لإدارة الحكم.

---

[1] - **Ibid.**,p28.

[2]- ظهرت هناك تقارير تدعو إلى اصلاح عمليات حفظ السلام، ويعد تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، أو "التقرير الإبراهيمي" كما يسمى الذي نشر عام 2000 في 500 صفحة، من أهم التقارير الاصلاحية، فهو يدعو إلى الاستفادة من تجربة البعثات منذ 1990، ولقد تم وضعها كتوصيات لاجراء تغييرا في هياكل عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، وعلى الخصوص في نقطة العلاقة بين الولايات و البعثات – العملية المختلطة في دارفور (يوناميد)، الذي يعمل أيضا تحت الفصل السابع، ويتم تنفيذه من قبل الاتحاد الأفريقي، حيث العلاقة بين ولاية والموارد المرتبطة بها ليست داعمة للطرفين.، كما أشار التقرير إلى أهم التحديات، والتي يجب أن تتطلب تغييرات على الالتزام الخارجي للبعثات في المستقبل لإنجاز مهامها، مثل دعم نزع السلاح، وتسهيل العودة الطوعية، ونزع سلاح المقاتلين الأجانب، والمساهمة في العمليات الانتخابية، أو المساعدة في تعزيز حقوق الإنسان.

*- توفير إطار لضمان أن تكون جميع الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات، تتابع أنشطتها بشكل مناسب ومنسق على المستوى القطري، وكلفت هذه البعثات على نحو متزايد لتقديم الدعم لمجموعة واسعة من المهام بهدف بناء الدولة.[1]

كما بذلت الأمم المتحدة على مدى العقدين الماضيين جهدا متواصلا لتعزيز قدرتها على تنسيق عملياتها مع المنظمات الاقليمية الأخرى، ومع الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى مثل المؤسسات المالية الدولية (الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك التنمية المختلفة) في إدارة النزاعات، فهي تكمل جهود التعاون الأمني التي تقوم بها مع المنظمات الدولية الأخرى.

لذلك سعت الأمم المتحدة على المستوى الاستراتيجي إلى تعزيز التنسيق الداخلي من خلال اللجان التنفيذية الأربعة، التي تغطي السلام والأمن والاقتصاد والشؤون الاجتماعية، والعمليات الإنمائية، والشؤون الإنسانية، وقد صممت هذه اللجان التنفيذية كأدوات لوضع السياسات وصنع القرار، وكهيئات استشارية في المقام الأول.

كما تسعى إلى تحديد واستغلال سبل تجميع الموارد وتجنب الازدواجية في عملها، وبشكل أعم فتهدف إلى تيسير التخطيط الاستراتيجي المشترك واتخاذ القرارات.

وتعتبر هذه اللجان التنفيذية مكملة للهيئات الأخرى التي تعمل خارج الأمم المتحدة، و من بين هذه اللجان التي تعمل في الميدان توجد لجنة الشؤون الإنسانية، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) التي أنشئت في عام 1992، وهي تجمع بين وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، والشركاء الرئيسيين خارج أسرة الأمم المتحدة.

و في مجالات السلم والأمن، أنشئت لجنة بناء السلام (PBC) في عام 2005 للمساعدة في تعبئة الموارد، وتسهيل الحوار، وتعزيز التنسيق واقتراح استراتيجيات متكاملة لبناء السلام في البلدان التي مزقتها الحروب، وتتألف اللجنة من اللجنة التنظيمية من 31 عضوا، وهي تتألف كذلك من سبع دول من داخل المجلس الأمن الدولي، وسبعة دول من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

أما على المستوى العملي، فقد اعتمدت الأمم المتحدة نهجين متميزين لتعزيز التنسيق،

*- **النهج الأول** هو النهج المتكامل للبعثات في ميدان ادارة عمليات السلام.

[1]- هذا الحدث يعتبر تطور بارز، لأنه لم تجر في العادة في بعثات حفظ السلام أن أشرفت على هذا النوع من المهام.

*- **والنهج الثاني**: العنقودي في الميدان الإنساني.

أولا: **النهج الأول** يعتمد على عمليات السلام المتعددة، وهي تنطوي على العناصر المدنية والعسكرية، وهو يهدف إلى تطوير الوظائف السياسية والأمنية والتنموية، وحقوق الإنسان، وعادة ما يرأس عملية متعددة الأبعاد للأمم المتحدة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة مع إعطائه السلطة المطلقة، في تنسيق أنشطة جميع الجهات الفاعلة للأمم المتحدة المعنية، كما أنه مسؤول عن التنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى الموجودة في مهمة.

ثانيا: **النهج الثاني** في الميداني الإنساني، فقد بدأ العمل به منذ عام 2005، والذي يعتمد على النهج العنقودي، وهو يهدف إلى تعزيز وتنسيق الاستجابات الدولية لحالات الطوارئ الإنسانية الكبرى التي لا تنطوي على نشر قوات عسكرية، وغالبا ما تعمل الأمم المتحدة بالنهجين بشكل موازي ومتوافق، وذلك عندما تجرى عملية حفظ السلام والعمليات الإنسانية في وقت واحد في نفس المنطقة، ويتم تعيين منسق الأمم المتحدة في الميدان الإنساني في منصب نائب الممثل الخاص للهيأة، وهو بمثابة الواجهة الرئيسية بين عملية حفظ السلام والعملية الإنمائية والإنساني[1].

جدول رقم 4: **يمثل مهام وأنشطة الأمم المتحدة في ميدان السلام والأمن**[2]

العمليات	التدابير المتخذة
منع النزاع	منع النزاعات تنطوي على تطبيق التدابير الدبلوماسية للحفاظ على العلاقات بين الأطراف المتنازعة التي تريد الدخول إلى النزاعات سواء كان داخل الدول أو بين الدول، هذه التوترات والنزاعات العنيفة من الناحية المثالية، تبني على أساس الإنذار المبكر، من خلال جمع المعلومات وتحليلها بشكل دقيق انطلاقا من العوامل المحركة لها، ويمكن أن تشمل أيضا الأنشطة الوقاية باستخدام "الانتشار الوقائي أو تدابير بناء الثقة.
صنع السلام	تشمل عملية السلام عموما تدابير لمعالجة الصراعات، وهي تتضمن عموما تدابير لمعالجة الصراعات في مرحلة متقدمة، وتنطوي العملية على العمل الدبلوماسي من خلال اقناع الأطراف المتنازعة إلى ضرورة الاتفاق عن طريق التفاوض وعادة يشرف على هذه العملية الأمين العام للأمم المتحدة، بناء على طلب من مجلس الأمن أو الجمعية العامة أو بناء على مبادرة منه، كما يمكن أن يشرف عليها المبعوثين الدوليين، والحكومات، ومجموعات من الدول والمنظمات

[1] - Sriram, C.L., and Wermester, K. (eds.), **From Promise to Practice: Strengthening the UN Capabilities for the Prevention of Violent Conflict**,(Boulder, London,2003) ,p.78.
[2] - Source: **Undpko 2008**, pp. 17-18.

	الإقليمية أو من قبل جماعات غير رسمية وغير حكومية، أو من قبل شخصية بارزة تعمل بشكل مستقل.
حفظ السلام	حفظ السلام هي تقنية تهدف إلى الحفاظ على السلام، مهما كان صغيرا، وهي عملية تتم بعد وقف اطلاق النار، وهي تعتبر وسيلة مساعدة في تنفيذ الاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف المتنازعة، وتقوم عميلية حفظ السلام على النموذج العسكري في المقام الأول من مراقبة وقف إطلاق، والفصل بين القوات المتنازعة بعد الحروب، إلى نموذج مركب من عناصر عديدة – العسكرية والشرطة و الموظفين المدنيين، كما أنها تعمل للمساعدة في إرساء اسس السلام المستدام.
فرض السلام	تتضمن عملية تطبيق فرض السلام من خلال تفويض من مجلس الأمن الدولي، وهي تشمل مجموعة التدابير القسرية، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية، فأذن هذه الإجراءات تهدف إلى استعادة السلام والأمن الدوليين في الحالات التي يقرر مجلس الأمن بوجود تهديد للسلم، أو خرق للسلام أو عمل من أعمال العدوان، و يجوز لمجلس الأمن أن يستعين بالمنظمات والوكالات.
بناء السلام	تتضمن عملية بناء السلام مجموعة من التدابير التي تستهدف الحد من مخاطر الانتكاس أو الارتداد إلى النزاعات، من خلال تعزيز القدرات الوطنية على جميع المستويات لإدارة النزاع، وإرساء أسس السلام والتنمية المستدامين، و بناء السلام هو عملية معقدة وطويلة الأجل لتهيئة الظروف اللازمة للسلام الدائم، كما أنه يعمل عن طريق معالجة الأسباب العميقة و جذور النزاعات العنيفة بطريقة شاملة، وتتناول تدابير بناء السلام القضايا الجوهرية التي تؤثر على سير المجتمع والدولة، وتسعى إلى تعزيز قدرة الدولة على نحو فعال وشرعي لتنفيذ وظائفها الأساسية.

الفرع الثاني: مبادرات هيأة الأمم المتحدة لإدارة الموارد البيئية

مبادرات الأمم المتحدة لمعالجة الروابط بين الموارد الطبيعية ذات القيمة العالية، و النزاعات المسلحة، شملت العقوبات الاقتصادية، من خلال التدابير المتخذة كجزء من صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، أو نفذت المهام من قبل الأمم المتحدة " بعثات"، أو القرارات التي صدرت في مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة.

شكل رقم 08 : خريطة تمثل بعثات حفظ السلام في العالم

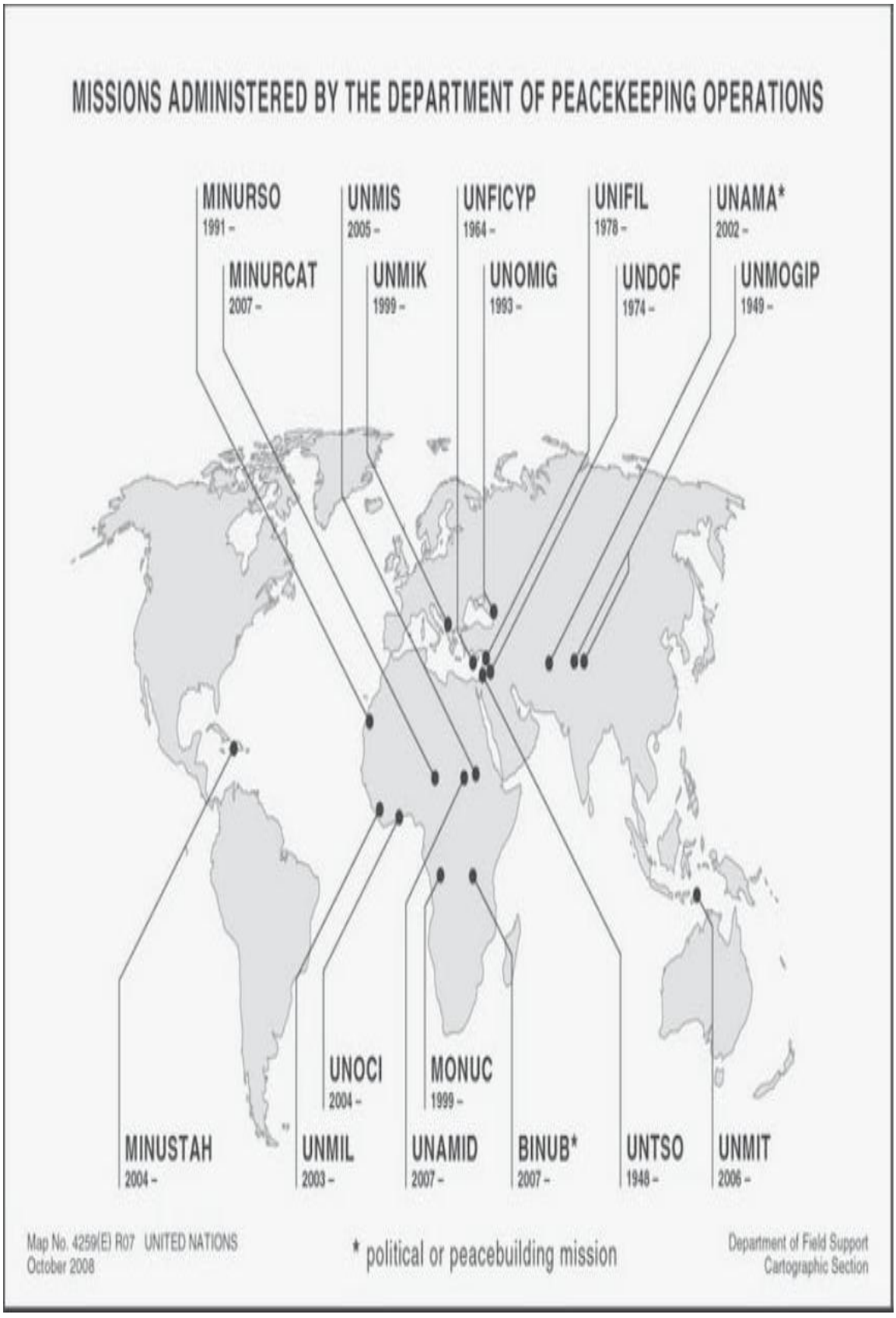

ولقد دعمت الأمم المتحدة أيضا العديد من المبادرات الأخرى، مثل عملية ''كيمبرلي'' ، الذي تهدف إلى وقف الاتجار الغير المشروع بالماس، كما نص الميثاق العالمي لإنشاء هيأة الأمم على اعتبار الهيأة شريك أساسي في دعم المسؤولية الاجتماعية للشركات، ولا سيما من خلال رفع مستوى الوعي ومعايير الممارسة بين الشركات الاستخراجية العاملة في مناطق الصراع.

كما قامت بفرض عقوبات على الجماعات المتمردة التي تقوم بالاتجار الغير الشرعي بالموارد البيئية عن طريق تقليص فرص حصولهم على إيرادات بيعها؛ ومن الأمثلة على ذلك، فرض عقوبات على(الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، في أنغولا (تجارة الماس)، الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون (الماس)؛ حركة طالبان، في أفغانستان (إنتاج الأفيون)؛ والقوات الجديدة في كوت ديفوار (الماس). واستهدفت العقوبات أيضا الحكومات مثل ليبيريا.[1]

ولقد ارتبطت هذه العقوبات مع التحقيقات التي قام بها خبراء و الاستشاريين المعينين من قبل الأمانة العامة للأمم المتحدة للتحقيق في اقتصادات الحرب والعقوبات[2]، وتعتبر هذه التحقيقات مفيدة، في فرض عقوبات على المتورطين في النزاعات البيئية، كما شاركت الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة أيضا في الأنشطة الأخرى التي ترتبط بموارد النزاع، بما في ذلك الشراكة مع السلطات الوطنية، والوكالات الدولية المعونة بإصلاح قطاعات الموارد البيئية ، الوطنية، بإصلاح قطاعات الموارد البيئية[3]، مثل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا من خلال برنامج الإدارة الاقتصادية (GEMAP) في ليبيريا[4].

بالإضافة إلى ذلك أدارت بعثات الأمم المتحدة أيضا النزاعات البيئية عن طريق نشر مراقبي الحدود وقوات الشرطة (على سبيل المثال، نشر الامم المتحدة قوات احتياطية، كمسؤولون في إدارة الموارد)؛ والتي تعمل على توفير المساعدة التقنية و الإشراف على الإصلاحات الاقتصادية وإدارة الموارد.

---

[1] - D ortright, and G. A. Lopez, **Sanctions and the search for security: Challenges to UN action**,(Boulder, CO: Lynne Rienner. 2002),p55.

[2]– وقد أطلق هذا الفريق الأول في عام 1994 من خلال لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في رواندا، ولجنة ثانية يقودها روبرت فاولر، في تقصي الحقائق في أنغولا.

[3]– من بين وكالات الأمم المتحدة المشاركة في هذه الجهود: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[4]– GEMAP هي مبادرة يقودها البنك الدولي وهو اتفاق شبه الوصاية التي تسمح بالإشراف الدولي على معظم العمليات المالية للحكومة الليبيرية.

وأخيرا،عن طريق برامج نزع السلاح والتسريح.[1] وعموما، يعد مجلس الأمن أكثر الاجهزة الاممية إشرافا على هذا النوع من العمليات من خلال توفير الإمكانيات و الجهود اللازمة لمعالجة العلاقة بين الموارد البيئية ذات القيمة العالية والصراعات المسلحة، ليس من خلال فرض العقوبات الاقتصادية وتعيين الخبراء فقط،، بل يقرر أيضا حجم وولاية بعثة الأمم المتحدة في البلدان المتأثرة بالصراعات[2].

و استخدم مجلس الأمن الدولي العقوبات على الاتجار بالموارد البيئية في حوالي ثلث النزاعات التي تنطوي على النزاع على الموارد.[3]

الفرع الثالث: استراتيجيات هيأة الأمم المتحدة لمراقبة الاتجار بالموارد البيئية

تعمل لجان خبراء النزاعات والمنظمات الغير الحكومية على معالجة النزاعات على الموارد من خلال التحقيقات التي تقوم بها، وهي تهدف إلى تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة الصلات بين الموارد الطبيعية ذات القيمة العالية، و تدعيم المسلحين، حيث ترى في تقريرها أن معالجة وإدارة النزاعات تكون أكثر فعالية إذا تم التعرف على جميع جوانب النزاع، ويتم ذلك بطريقتين :

*- **الطريقة الأولى** من خلال دراسة العوامل التالية:

- خصائص الموارد (الشرعية، سهولة الوصول إليها، التوزيع الجغرافي).
- هيكل الصناعة والسلسلة السلعية (أي، سلسلة العرض بين الإنتاج والاستهلاك).
- طرق النقل، و مواقع التحويل، والاحتكار النسبي في القطاع، ومستوى التركيز، ووعي المستهلك.
- قدرة الوسطاء والسلطات على السيطرة على مواقع الموارد البيئية (على سبيل المثال المحلية والإقليمية والمؤسسات التجارية).
- نوع النزاع وأنواع الجماعات المسلحة التي يراد استهدافهم.

لأن السيطرة المباشرة على مواقع الإنتاج، يسمح لقوات حفظ السلام على العمل بأكثر سهولة في منع الجماعات المسلحة من التمويل بارادات بيع الموارد.

---

[1]- تدخل الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ويعود إلى سنة 1990 ، من خلال بعثة الامم المتحدة لحفظ السلام متعددة الأبعاد الرئيسية في كمبوديا.

[2]- كان مجلس الأمن الدولي يعمل من الناحية النظرية أكثر حرية لفرض عقوبات والتدابير اللازمة مقارنة بمرحلة الحرب الباردة ، لأنه في هذه المرحلة كان أعضاء مجلس الأمن أكثر ميلا على الاعتراض على مثل من هذه الخطوات وذلك بهدف دعم حلفائهم.

[3]- P. Le Billon,**Fuelling war: Natural resources and armed conflict. Adelphi Paper**.No. 373. London: Routledge.

أما **الطريقة الثانية**، فتتمثل في التركيز على السيطرة على النقاط الرئيسية للتجارة، ووسائل و طرق النقل، ومواقع التخزين؛ والطرق الرئيسية كالجسور، الأنهار، والمطارات، وعلى الرغم من فعالية هذه الطريقة، لكن تواجهها صعوبات، من خلال عدم القدرة على تحديد مصدر هذه الموارد من حيث كونها مشروعة أو غير مشروعة[1].

شكل رقم 09: يبين استراتيجيات الأمم المتحدة للوقاية من النزاعات على الموارد الطبيعية (من إعـــداد الباحث)

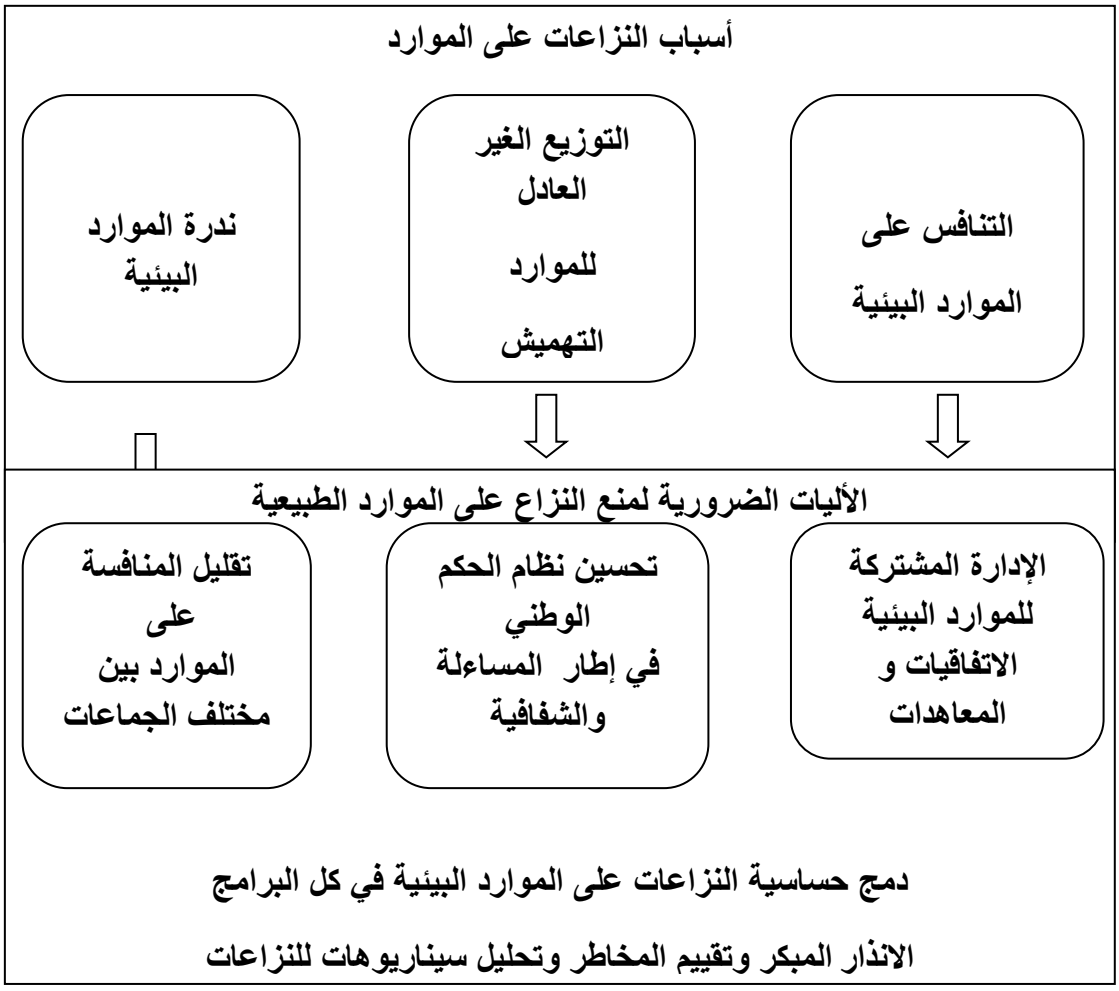

كما أكد الخبراء على ضرورة اعطاء المزيد من السلطات اللازمة لبعثات حفظ السلام، لأن ذلك يساعدها في تحديد واعتقال التجار، الذين يتاجرون بالموارد البيئية الغير المشروعة، وذلك عن طريق وضع ضوابط

[1] - C, Crossin,G. Hayman, and S. Taylor, **Where did it come from? Commodity tracking systems. In Natural resources and violent conflict: Options and actions** (Washington, D.C.: World Bank.2003),p15.

للتجارة على الحدود الوطنية، على وجه الخصوص، لأنها تساهم في وقف تدفق الإيرادات إلى الجماعات المسلحة، و كذا مساعدة الحكومة على تحسين تحصيل الإيرادات.

كما ترى اللجنة بأن نشر قوات حفظ السلام في نقاط المراقبة يدعم استراتيجية العقوبات والتدابير السارية المفعول. كما لاحظت اللجنة، أن معظم ولايات بعثات الأمم المتحدة محدودة ونطاق عملياتها يقتصر على الرقابة على الحدود، على سبيل المثال، قد ركزت في معظمها على السيطرة على الواردات (مثل الأسلحة)، بدلا من الصادرات (مثل الموارد البيئية المهربة)، وإن كانت هناك بعض الاستثناءات، وعلى الأخص في حالة البعثات التي تقوم بتنظيم الوظائف، بما في ذلك توفير أمن الحدود[1].

وإذا عدنا إلى الطريقة الأولى والثانية، فإن السيطرة على مواقع الإنتاج، ونقاط طرق التجارة- يؤدي إلى السيطرة المباشرة على الموارد الطبيعية، فحين أكدت اللجنة أنه ينبغي النظر كذلك إلى الطرق الغير المباشر للسيطرة على الموارد الطبيعية،على سبيل المثال، قد تقوم بعض الجماعات المسلحة بفرض "الضرائب" على الإمدادات الموجهة لمواقع التعدين؛ من خلال ابتزاز أموال البلديات التي تستفيد من عائدات الموارد البيئية أو الانخراط في أشكال أخرى من الابتزاز والكسب الغير المشروع، في مثل هذه الحالات، هناك حاجة إلى قوات حفظ السلام لتحسين الوضع الأمني، بهدف السيطرة على الطرق الغير المباشرة لتمويل الجماعات المسلحة بصورة مطلقة، أو التقليل من فرص المتحاربين في تهديد وتهويل، أو إيذاء المدنيين، أو ابتزاز الشركات أو المؤسسات الحكومية، لذلك ينبغي على قوات حفظ السلام أن تتدخل أيضا في مساعدة وتطوير قدرات قوات الشرطة المحلية عندما يكون ذلك ضروريا في الميدان.

وقد كشفت التحقيقات أيضا التواطؤ بين الجماعات المسلحة وبين المسؤولين المحليين، التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في عملية بناء السلام (على سبيل المثال، فرض عقوبات على المسؤولين المحليين الذين يقومون بتوفير الموارد للجماعات المسلحة).

بالإضافة إلى ذلك هناك الحاجة إلى التنسيق مع الدول المستوردة للموارد البيئية، بهدف تنفيذ تدابير السيطرة على الموارد مثل فرض عقوبات أو الشهادات و عادة، تشمل آليات التنفيذ من جانب الطلب عقوبات على سلع محددة من بلدان معينة (على سبيل المثال، الأخشاب من ليبريا)، وتقاسم المعلومات بين قوات حفظ السلام ومكاتب الجمارك والحكومات المستوردة، وبعثات الأمم المتحدة، لهيك عن رصد كل

[1] - Witness Global , **Open statement to the Security Council details the critical need for the maintenance of sanctions on Liberian diamonds and renewal and extension of the mandate of MONUC**, (March 18,2005),p.13.

عمليات التنقيب والتعدين، لتحديد مشروعية الاستخراج، على أساس تقرير هذه اللجنة، ولقد وضعت هياة الامم المتحدة استراتيجية ممكنة للسيطرة على وصول إلى موارد التزاع والذي ينطوي على المبادرات التالية:

1- التحقيق من قبل فريق من الخبراء.

2- فرض عقوبات على السلع المستهدفة.

3- إنشاء بعثات حفظ السلام للسيطرة والإشراف على الموارد البيئية.

4- إذا لزم الأمر، فرض عقوبات على من يخرق هذه العقوبات.

فهذه الاستراتجيات و المبادرات من شأنها أن تؤدي إلى المزيد من التعاون بين لجان الخبراء وبعثات حفظ السلام، فتعزيز الجهود المبذولة من شأنها كذلك أن تقوم بالحد من الوصول إلى موارد التزاع، ودعم جهود السلطات المحلية لاسترداد الأصول المنهوبة وإعادة التفاوض على العقود الموقعة على الموارد[1].

جدول رقم 05: يمثل أهم بعثات حفظ السلام في العالم المتعلقة بالتزاعات البيئية[2]

البعثة	نوع الولاية	التدابير	النتائج
انغولا: UNAVEM (1988–1997), MONUAb (1997–1999)	ملاحظة	حظر صادرات الماس	– كانت تلك البعثات محدودة للغاية كان هدفها منع تمويل حركة يونيتا عن طريق الاتجار بالماس، ولكن عملية الحظر كانت فعاليتها جزئية، بسبب الضغط العسكري على يونيتا من الحكومة الأنغولية من جهة، و تقديم الحكومات في كينشاسا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) وبرازافيل (جمهورية الكونغو) مساعدات لتهريب الماس لحركة يونيتا من جهة ثانية. *– قدمت قوات حفظ السلام بعض المساعدات اللوجستكية للحكومة الأنغولية عن طريق خبراء الامم المتحدة.
كمبوديا: UNTAC (1992 –1993)	سلطة انتقالية	فرض حظر على صادرات الأخشاب والأحجار الكريمة	*– قدمت بعثة الامم المتحدة بعض المساعدات كسلطة انتقالية في مجال إدارة البيئة والموارد. *– تقديم بعض التوجيهات للسلطات المحلية في إدارة البيئة والموارد. لم تقم بعثة الأمم المتحدة بالعمل المطلوب، وذلك راجع إلى قصر مدة ولايتها.

[1] - **Ibid.**,p15.

[2] - Philippe Le Billona, **High-value natural resources and post-conflict peacebuilding**(University of British Colombia,2012),p.32.

كرواتيا UNTAESd (1998-1996)	سلطة انتقالية	مراقبة الحدود	دعم محدود لقوات الشرطة المحلية.
سيراليون UNAMSIL (2005-1999)	سلطة انتقالية	فرض حظر على صادرات الماس	*- قدمت قوات حفظ السلام بعض المساعدة في مجال رصد وتسوية النزاعات في قطاع الماس.
أفغانستان: UNAMAh 2002- إلى يومنا هذا	المساعدة على مكافحة المخدرات	العمليات المختلفة	*- تنسيق السياسات والتعاون التقني بين البعثة و الحكومة الأفغانية؛ تشتكي البعثة من عدم وجود جيش أفغاني.
ليبيريا: UNMILi 2003- الى يومنا هذا	مساعدة	الحظر على تصديرالأخشاب و صادرات الماس	*- مساعدات محدودة في المناطق الرئيسية؛ كما تحافظ البعثة على البيئة و الموارد البيئية.
كوت ديفوار: MINUCI (2004-2003) UNOCI 2004- الى يومنا هذا	مساعدة	فرض حظر على صادرات الماس	*- تعمل البعثة عن طريق وحدة الرصد. *- تهدف لمعالجة قطاعات الموارد الرئيسية مثل الكاكاو التي من خلالها يتم الحصول على تمويل المتمردين.

الفرع الرابع: التحكيم الدولي

يعود تاريخ التقاضي في المسائل البيئية إلى عام 1893 أين عرضت أول قضية في الموضوع، والتي كانت متعلقة بأنشطة الصيد في أعالي البحار بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وأغلب القضايا التي عرضت في هذه الفترة كانت تدور حول الحفاظ على مصالح الاستغلال الاقتصادي، وبعد نصف قرن أعطت هيئة التحكيم حكمها النهائي في قضية التحكيم الشهيرة بين الولايات المتحدة وكندا في قضية التلوث العابر للحدود بسبب التلوثات الناتجة عن مصانع الكبريت القادمة من كندا على أراضي الولايات المتحدة، وفي الآونة الأخيرة، في ظل تزايد الإهتمام الدولي بهذا النوع من المسائل على الصعيدين الوطني والدولي، كان هناك وعي متزايد بالحاجة إلى حماية البيئة والموارد البيئية،

وقد رافق هذا الوعي اعتماد عدد كبير من القوانين البيئية، سواء على المستوى الوطني (القوانين الوطنية) أومستوى الدولي في شكل معاهدات، هذه الأخيرة تعتبر من الميزات التي تميز المسائل البيئية عن المجالات الأخرى.

*- **ميزات التقاضي في المجال البيئي:**

أولا: الميزة الأولى للمجال البيئي هو أن المحاكم والهيئات القضائية الدولية على وجه الخصوص تواجهها صعوبات، وهي غالبا ما تعكس تطور القانون البيئي الدولي في المعاهدات الدولية التي تنطوي على درجة عالية من التوافق، أو بعبارة أخرى، قدمت الهيئة التشريعية (القضاء الدولي) مجموعة من القواعد والمبادئ التي يمكن أن تكون غامضة نوعا ما في تفسيرها، فالمحكمة الدولية تواجهها صعوبات حقيقية عندما يطلب منها تطبيق القانون الدولي على وقائع قضية معينة، لذلك تعتبر مهمة محكمة العدل الدولية في معالجة هذا النوع من القضايا من المهام الغير السهلة[1].

و**ثانيا** :هو أن القضايا البيئية هي نادرا ما تثار بمعزل عن الحجج القانونية الدولية الأخرى، وبعبارة أخرى، فإن حجج قانون البيئة ينطوي دائما وتقريبا على المجالات الفنية الأخرى للقانون، كما تشمل مجالات أخرى مثل الاتفاقات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية، معايير حقوق الإنسان أمام محاكم حقوق الإنسان، وقضايا القانون الدولي العام، مثل العلاقات بين المعاهدات والعرف، أو قانون البيئة وقانون مسؤولية الدولة .

يوحي هذا المزيج بشدة أن محكمة دولية تتألف فقط من الخبراء في القانون البيئي الدولي قد لا تبلي بلاء حسنا في جذب الحالات .لذلك، ما هو مطلوب هو هيئة من القضاة مع مزيج من الخبرة العامة والمتخصصة [2].

المطلب الثاني: دور الإتحاد الأوربي في إدارة النزاعات البيئية

وضع الاتحاد الأوربي وفق معاهدة " ماستريخت " ، التي وقعت في اليوم السابع من شهر فيفري من عام 1992[3] الدعامة الثانية للاتحاد الأوروبي، و ذلك من خلال خلق سياسة خارجية وأمنية مشتركة (سياسة خارجية موحدة) ، للتعبير عن موقفه بحرية و باستقلالية عن مختلف القضايا الدولية المطروحة في السياسة الدولية ومن بين تلك القضايا الدولية قضية النزاعات البيئية المسلحة، والتي اعتبرت من بين القضايا التي طرحت على أجندة الإتحاد الأوروبي محاولة منه لإدارتها بالتنسيق مع الأطراف الدولية الأخرى، وقبل التطرق إلى وسائل إدارة الاتحاد الأوروبي للنزاع لابد من العودة إلى تحديد أهداف السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي و معرفة وسائل التي يستعملها الإتحاد الأوروبي لإدارة النزاع.

---

[1]- تعتبر قضية ''غابشيكوفو ناغيماروس'' من القضايا الصعبة التي واجهت محكمة العدل الدولية.

[2] -**Ibid.**,pp.34-36.

[3]- دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من شهر نوفمبر من عام 1993.

الفرع الأول: أهداف السياسة الخارجية الأروبية

حددت المادة الحادي عشر من معاهدة " ماستريخت " أهداف السياسة الخارجة الأوروبية في خمسة نقاط رئيسية:

*- حماية القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد.

*- تعزيز الأمن والسلم في دول الإتحاد.

*- الحفاظ على السلام وتعزيز الأمن الدولي.

*- تشجيع التعاون الدولي[1].

وتشمل المعاهدة المبادرات العسكرية لإتحاد غرب أوروبا التي أنشئت بموجب معاهدة 1948[2] ، ولقد حددت المنظمة الأوروبية الحالية في اليوم التاسع عشر من شهر جوان من عام 1992 وفقا لاجتماع مجلس الوزراء في إطار اجتماع " بيترسبرغ " التدخلات المستقبلية للبعثات لحفظ السلام الأوروبية، وتم تعزيز هذه التوجهات بموجب معاهدة " أمستردام " التي أضفت الطبيعة التنفيذية للسياسة الخارجية عن طريق تطوير آليات صنع القرار أكثر فاعلية لتحقيق سياسة أمنية مشتركة للأمن والدفاع المشترك، كما تم تنصيب ممثل سامي للسياسة الخارجية الأوروبية[3]، و بموجب اجتماع مجلس الوزراء في مدينة " كولونيا " في ماي عام 1999، تم نقل صلاحيات اتحاد غرب أوروبا في إدارة التزاع إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

يعكس تحديد مهام التدخلات المستقبلية للبعثات لحفظ السلام الأوروبية في إطار اجتماع "بيترسبرغ "، استجابة لمختلف الصراعات المحلية التي تحمل مخاطر حقيقية للأمن الأوروبي[4]، كما أنها تعكس الإرادة المشتركة للدول الأعضاء لضمان سلامتهم من خلال المهام المشتركة التالية:

*- مهام الإنقاذ والأعمال الإنسانية[5].

*- مهام حفظ السلام.

*- مهام عمليات السلام وإدارة التزاعات.

---

[1] -Félix Nkundabagenz, « Le dialogue politique entre l'union européenne et l'Organisation de l'unité africaine » ,**ECDPM**, Maastricht,1998.

[2] - عدلت المعاهدة في عام 1954.

[3] - تم تعيين خافير سولانا ممثلا للسياسة الخارجة الأوروبية، الأمين العام السابق لحلف شمال الأطلسي.

[4]- على سبيل المثال الصراعات في يوغوسلافيا السابقة.

[5]- المهام الإنسانية تشير إلى بعثات لتوريد أو حماية السكان المحليين في حالات الطوارئ، حيث استخدام القوة المسلحة ليس أكثر من خيار احتياطي.

و منذ قمة " غوتنبرغ " المنعقدة في يومين الخامس عشر والسادس عشرة من شهر جوان 2001، أعطى المجلس الأوروبي للمفوضية الأوروبية القدرة الذاتية للعمل في إدارة النزاعات الدولية مع احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و التنسيق مع مجلس الأمن الدولي على النحو المحدد في الفصل الثامن من الميثاق الخاص بالجهات الفاعلة إقليميا.

كما قام الاتحاد الأوروبي بتطويرعلاقات تعاون وثيقة مع الأمم المتحدة في إدارة الأزمات، وهذا ما عبر عنه الأمين العام السابق كوفي عنان مرارا وتكرارا أن احتياجات الأمم المتحدة للمنظمات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي تعتبر لازمة لتوفير السلم والأمن'' فعملية أرتميس (2003)، على سبيل المثال، جاءت بناء على طلب من الأمم المتحدة، نتيجة الوضع المتدهور في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أن هذه العلاقة تم تعزيزها في 16 يوليو 2007، حينما اعتمدت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بيانا مشتركا على التعاون في إدارة الأزمات، واقتراح المزيد من التعاون، على سبيل المثال، بناء القدرات من أجل حفظ السلام في أفريقيا، والتعاون في جوانب مثل حفظ السلام ، وسيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني.

وبصرف النظر عن الأمم المتحدة، فالاتحاد الأوروبي يجري حوارا هاما مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) و الاتحاد الإفريقي، هذا الأخير عقد مع الاتحاد الأروبي اتفاقية في ديسمبر 2007 أدت إلى وضع خارطة طريق لتعزيز قدرات حفظ السلام الأفريقية لتشمل السلام والشراكة الأمنية من خلال خطة العمل، التي من المفترض أن تقوم بتعزيز قدرات الإفريقية لمنع وإدارة النزاعات[1].

الفرع الثاني: إستراتيجية إدارة النزاع

يستند الإتحاد الأوروبي في إدارة النزاع على عنصرين أساسيين هما:

أولا: أعتمد العنصر العسكري من طرف المجلس الأوروبي بعد مشاورات في قمتي "هلسنكي "وقمة " نيس"، واللتين تم فيهما الاعتماد على نشر قوة عسكرية في غضون ستون يوما، وقوة الرد السريع التي تضم ما يصل إلى 600 ألف عسكري قادرة على تنفيذ جميع المهام على النحو المحدد لها في معاهدة" أمستردام"[2].

كما تم الاتفاق في قمة " نيس " على إنشاء هياكل جديدة وهما " اللجنة السياسية و الأمنية" بموجب قرار المجلس المؤرخ في الثاني والعشرين من شهر جانفي عام 2001، و مجلس السلم والأمن في أعقاب تطور الوضع الدولي، والغرض من إنشائهما هي مساعدة المؤسسات الأوروبية الأخرى على تحديد السياسات

[1] - **Ibid**.
[2] - **Ibid**.

ومراقبتها على النحو المتفق عليها، كما يسمح مجلس السلم والأمن في اتخاذ القرارات المناسبة في إطار الدعامة الثانية، و ذلك لضمان السيطرة السياسية والتوجيه الاستراتيجي لعمليات إدارة التراع.

1- العنـــــصر المـــدني:

وضع المجلس الأوروبي العنصر المدني في إدارة التراعات وفقا لقمة " هونتبرغ " وذلك من أجل تحسين عمليات السلام، بالإضافة إلى إعطاء قيمة مضافة للإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي في حفظ السلام.

وبالتالي أنشئ الإتحاد الأوروبي أربعة مؤسسات مدنية ذات صلة وهي:

*- **جـــــهاز الشرطة:** من خلال توفير ما يصل إلى خمسة ألاف من رجال الشرطة في غضون ثلاثون يوما للبعثات، وذلك لغرض استعادة النظام مع البعثة العسكرية من جهة، و لتدريب الشرطة المحلية من جهة أخرى.

*- **جـــــهاز القضاء:** من خلال إمكانية توفير ما يصل إلى 200 من القضاة والمدعين العامين وغيرهم من الخبراء القانونيين، و ذلك لتعزيز سيادة القانون.

*- **جهاز الإدارة المدنية:** وذلك من خلال إنشاء فرق لمراقبة الانتخابات وتسيير مختلف المرافق الخدماتية.

*- **جهاز الحماية المدنية:** وذلك لمساعدة جهود الإغاثة الإنسانية، وتتكون من فرق التقييم والتي تحتوي على عشرة خبراء وألفين رجل إطفائي[1].

و بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء لجنة الجوانب المدنية لإدارة الأزمات و التراعات، وذلك لتحسين العلاقات بين العناصر العسكرية والمدنية.

ولا يزال الإتحاد الأوربي يقوم بتطوير وتحسين إستراتيجيته في إدارة التراعات والأزمات الدولية، لا سيمى مع المجتمع الدولي، ففي يوم السادس عشرة من شهر ديسمبر من عام 2002 ، وقع شراكة إستراتيجية لإدارة الأزمات والتراعات مع نظيره الحلف الأطلسي، تضمنت خمسة عشر اتفاقا تخص طرق الإمداد والتخطيط والتدخل السريع بما في ذلك وسائل تحقيقه، نهيك عن إجراء بعثات حفظ السلام والمساعدات الإنسانية.

كما دعى المجلس الأوروبي في اجتماعه في قمة " تسالونيكي " في اليونان في جوان 2003 إلى توسيع نطاق مهام هذه القوات بإنشاء وكالة الأسلحة الأوروبية وتنمية قدراتها على الرد السريع.

[1] -The Military Balance 2007-2008, **International Institute For Strategic Studies**, (Londres ,2008),p.203.

جدول رقم 06: إدارة الاتحاد الأوروبي للأزمات المدنية عبر ثلاث ركائز[1]

الاساس الاول	الاساس الثاني	الاساس الثالث
*- مؤسسات المجتمع المدني العابرة للحدود الوطنية، و الجماعة الأوروبية. *- منع النزاعات على المدى الطويل. *- المساعدة الإنمائية، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، و المساعدات الإنسانية. *- إدارة الأزمة على المدى القصير : الحماية المدنية والتدريب و السياسة التمويلية.	*- المنظمات الحكومية الدولية CFSPوESDP *- إدارة الأزمات على المدى القصير. *- إنشاء وإدارة قوات الرد السريع. وجميع المؤسسات ESDP جديدة.	*- المنظمات الحكومية الدولية. *- الشرطة والتعاون القضائي في المسائل الجنائية.

كما تم تلاوة إعلان مشترك حول التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في إدارة الأزمات و النزاعات في نيويورك في اليوم الثالث والعشرين من شهر سبتمبر 2003 على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الثامن والخمسين، والغرض من هذا البيان المشترك هو توفير إطارا لتطوير المبادرات العملية لتسهيل الاتصال بين المنظمتين من خلال إنشاء آليات للحصول على المعلومات والحصول على الدعم الفعال للإتحاد الأوروبي لسياسته الأمنية والدفاعية.

كما اعتمد المجلس الأوروبي في اجتماعه في بروكسل في الثاني عشر من شهر ديسمبر من عام 2003 إستراتيجية تحت عنوان "**أوروبا آمنة في عالم أفضل**" والذي ينص على أن:

" **أوروبا يجب أن تكون مستعدة لتحمل نصيبها من المسؤولية عن الأمن الدولي، وذلك من خلال تطوير ثقافة الإستراتيجية التي تعزز التدخل السريع في وقت مبكر وعند الضرورة، وكذا تعزيز القدرة على تعبئة جميع الموارد اللازمة لإدارة أزمة من الأزمات**"[2].

بالإضافة إلى ذلك اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي في قراره المشترك رقم CFSP/551/2004 الصادر في يوم الثاني عشر من شهر جوان من عام 2004 إنشاء وكالة الدفاع الأوروبية، وتعتبر تطوير قدرات إدارة

[1] - Source: Jakobsen, P.V, the emerging EU Civilian Crisis Management Capacity: A 'real added value' for the UN?, **http://www.um.dk/NR/rdonlyres/5BC4E781-AEC8-4A5D-BBAB8780ED673EA5/0/TheEmergingEUCivilianCrisisManagementCapacityArealaddedvaluefortheUN**.pdf.

[2] - **Ibid**.

الأزمات و النزاعات واحدة من أهدافها[1]، كما وافق وزراء دفاع الاتحاد الاوروبي المجتمعين في مدينة Noordwik بهولندا على إنشاء قوة الدرك الأوروبية لإدارة مخرجات الصراع ومقرها في " **فيتشترا** " بإيطاليا[2]، كما جعلها الاتحاد الأوروبي تحت تصرف المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي في إدارة عمليات حفظ السلام، وخصوصا خلال المرحلة الدقيقة عموما بين التدخل العسكري و إعادة بناء السلام.

و كجزء من القدرة العسكرية على الاستجابة السريعة في حالة حدوث أزمة ناشئة، قرر الاتحاد الأوروبي في نوفمبر من عام 2004 تطوير تدريجي للمجموعات القتالية، تتألف كل منها من 1500 عسكري، والتي يتم تحويلها في غضون بضعة أيام في أي مكان من العالم.

جدول رقم 07 : أهم بعثات الأروبية[3]

البعثة	تاريخ	الاهداف
بعثة الشرطة الأوروبية في البوسنة والهرسك. EUPM	1 يناير 2003 إلى يومنا هذا	لدعم الشرطة المحلية في المنطقة ضد الجريمة المنظمة و تدعيم عمليات الشرطة من تفتيش ومراقبة، ودعم تنفيذ إصلاح جهاز الشرطة
عملية عسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك EUFOR ALTHEA	2 ديسمبر 2004 إلى يومنا هذا	للحفاظ على بيئة سليمة وآمنة في البوسنة والهرسك، وضمان استمرار الامتثال لاتفاق دايتون /باريس، ودعم الممثل الخاص الممثل السامي للإتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي والسلطات المحلية.
البعثة القضائية في العراق EUJUST LEX	1يوليو 2005 إلى يومنا هذا	لتلبية الاحتياجات العاجلة لنظام القضاء الجنائي العراقي كما تحتوي على سلسلة من الأنشطة التدريبية المتكاملة تجري في الاتحاد الأوروبي يستفيد منها القضاة العراقيين ،

[1]- دخلت مرحلة التشغيل الكامل بحلول نهاية عام 2004.

[2]- تشمل القوة 800 27 من الضباط وجنود الدول الأعضاء في الاتحاد.

[3] -" Data obtained from Council of the European Union, European Securityand Defence Policy '': **http://www.consilium.europa.eu/cms3_fo/showPage.asp?id=268&lang=EN**, (14/09/2014).

بعثة المساعدة الحدودية للاتحاد الأوروبيفي معبر رفح بين إسرائيل وفلسطين EUBAM RAFAH	2005 إلى يومنا هذا	تعمل البعثة كطرف ثالث في رفح البعثة تعمل على المساهمة في فتح نقطة عبور، وبناء الثقة بين إسرائيل وفلسطين، بالتعاون مع جهود مؤسسات الاتحاد الأوروبي.
EUPOL COPPS: مكتب تنسيق شرطة الاتحاد الاوروبي لدعم الشرطة الفلسطيني	1يناير 2006 إلى يومنا هذا	لدعم السلطة الفلسطينية في تأهيل مؤسسة الشرطة بشكل مستدام وفعال، ووفقا لأفضل المعايير الدولية.
بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في أفغانستان EUPOL Afghanistan	15 يونيو 2007 إلى يومنا هذا	المساهمة في إقامة ترتيبات شرطية مدنية مستدامة وفعالة من شأنها أن تضمن التفاعل المناسب مع نظام العدالة الجنائية تحت ملكية الأفغانية
EUFOR Tchad/ RCA: العمليات العسكرية للاتحاد الأوروبي في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى.	سبتمبر 2008	للمساهمة في حماية المدنيين المعرضين للخطر، و لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية وحرية تنقل الخدمات الإنسانية لتحسين الأمن في منطقة العمليات.
دور بعثات الاتحاد الأوروبي القضائي في كوسوفو EULEX KOSOVO	16فبراير 2008	لتقديم دعم للسلطات كوسوفو من خلال رصد والتوجيه وتقديم المشورة بشأن جميع المجالات المتصلة بسيادة القانون، وخاصة الشرطة والقضاء والجمارك والخدمات الإصلاحية، أما الأولويات الرئيسية للبعثات هي معالجة المخاوف الفورية المتعلقة بحماية الأقليات والفساد و لمكافحة الجريمة المنظمة.
بعثة الاتحاد الأوروبي في دعم إصلاح القطاع الأمني (SSR) في جمهورية غينيا بيساو EU SSR Guinea-Bissu	يونيو 2008	مساعدة السلطات المحلية بلصلاح القطاع الأمني و من خلال تقديم المشورة، كما تهدف إلى المساهمة في إنشاء استراتيجية أمنية وطنية، من خلال عملية التنفيذ وتطوير وصياغة احتياجات بناء القدرات التدريب والمعدات، والتعبئة، كما تهدف إلى إشراك الجهات المانحة.
بعثة المراقبة للاتحاد الأوروبي في جورجيا EUMM Georgia	1أكتوبر 2008	لتقديم المساهمة في الاستقرار والأمن في جميع أنحاء جورجيا، والمنطقة المحيطة بها وفقا لنقاط الستة في الاتفاق، بما في ذلك انسحاب القوات المسلحة الروسية والجورجية، كم أنها تقوم بالإشراف على إعادة نشر قوات الشرطة الجورجية، ومراقبة امتثال جميع الأطراف لحقوق الإنسان والقانون

		الإنساني، نهيك عن الإشراف على عودة النازحين.
عملية عسكرية للاتحاد الأوروبي في الصومال EU NAVFOR Somalia	8 ديسمبر 2008	لتوفير الحماية للسفن المبحرة في المياه الصومالية، من خلال ردع أعمال القرصنة والسطو المسلح.

المبحث الثاني: دور المنظمات الإقليمية الإفريقية و دور الآليات الوطنية في إدارة النزاعات البيئية.

المطلب الأول: دور المنظمات الإقليمية الإفريقية.

الفرع الأول: دور الاتحاد الإفريقي

الاتحاد الأفريقي (AU) هي منظمة إقليمية ، تأسست في 2002، وهي لا تزال في طـــور إنشـــاء مؤسساتها المختلفة، وقد وجدت لمواجهة التحديات الجديدة التي تمر بها القارة الإفريقية، مثـــل الحـــروب الأهلية، والانقلابات العسكرية التي تورطت فيها الدول الأعضاء فيها، و الاتحاد الإفريقي يهدف إلى تحقيق الأمن الأفريقي، وهو يسعى إليه من خلال نشر البعثات المختلفة وعن طريق تفعيل مؤسسات المعنية بالسلم والأمن.

– آليات إدارة النزاعات:

1– حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

أقر الإتحاد الإفريقي حق التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء[1]، وفى الوقت نفسه، يؤكـــد القانون التأسيسى المذكور على مبدأ حق الدول الأعضاء فى طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن فيها، كما نصت المادة الرابعة من القانون على وضع سياسة دفاعية وأمنية مشتركة.

2 – نشر بعثات السلام

يعد نشر بعثة الإتحاد الإفريقي AMIB في بوروندي عام 2003 أول بعثة أو مهمة للإتحاد الإفريقي بثوبه الجديد، وقد تم نشر هذه البعثة في أعقاب توقيع اتفاق السلام في أروشا 2000، والـــتي تهـــدف إلى توفير وحدة حماية خاصة للشخصيات المهمة، وقد تم تدعيم هذه البعثة ببعثة أخرى، تهدف إلى دعم عملية السلام (البعثة الأفريقية في بوروندي)، وصلت قوامها إلى 3500 جندي لفترة أولية مدتها سنة واحدة، و وضعت هذه البعثة الأفريقية في بوروندي تحت قيادة جنوب افريقيا[2]، وقد وصفت هذه البعثة الأفريقية بأنها نموذج لعمليات مستقبلية للإتحاد الإفريقي.

وكان الهدف الأساسي لهذه البعثات هي دعم عمليات السلام في المستقبل بالتنسيق مـــع الأمـــم المتحدة، وكذا الإشراف على تنفيذ اتفاقيات السلام ، ونزع السلاح، وإعادة إدماج مختلف الفصائل.

---

[1]– تنص المادة الرابعة من ميثاق الاتحاد على مبدأ حق الاتحاد فى التدخل فى دولة عضو، طبقاً لما يقرره مؤتمر الاتحاد فى ظل ظروف خطيرة تتمثل فى: جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية.

[2]– تعد جنوب أفريقيا المساهم في الجزء الأكبر من القوة نفسها.

كما لعب الإتحاد الإفريقي دور الوسيط في أعقاب اندلاع الحرب الاهلية في دارفور (السودان) في عام 2003، بين الحكومة السودانية والحركات المتمردة في دارفو، حيث أشرف على مهمة تنفيذ ومراقبة تنفيذ القرار الموقع بينهما، فقد أرسل وحدات صغيرة قوامها 300 جندي، وتم تدعيمها بـــ3000 جندي و 596 مراقبا عسكريا في ظل استمرار جرائم القتل أو التهجير القسري للمدنيين، كما نشر الاتحاد الافريقي في عام 2007 بعثة AMISOM في الصومال في أعقاب الغزو الإثيوبي للصومال، وكانت تهدف إلى استبدال القوات الاثيوبية في حماية الحكومة الاتحادية الانتقالية، وبعثة أخرى لمراقبة الإنتخابات إلى جزر القمر مع بداية أكتوبر2005.[1]

3-رعاية اتفاقات السلام:

يعمل الإتحاد الإفريقي على احتواء الصراع، وذلك عن طريق الوساطة والتي تهدف لإيجاد حل دائم للصراع المستمر، فالجهود الأفريقية تمتد حتى توقيع اتفاقات السلام، والامتثال لها، والتي يمكن أن تكرس في نهاية المطاف العودة إلى الحياة الطبيعية، مثال على ذلك، إشراف الإتحاد الإفريقي علـــى توقيـــع اتفاقيـــات السلام في التراع في ليبيريا و التراع في سيراليون، وهناك نوعان من الاتفاقيات الرئيسية التي وقعتها مختلـــف الجهات الفاعلة في الصراع تحت رعاية الاتحاد الإفريقي اتفاقية احلال السلام في روانـــدا، وكـــذا توقيـــع اتفاقات صن سيتي بجنوب إفريقيا في عام 2002 بين الفرقاء في التراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. –

4-آلية الإنذار المبكر :

بعد قرار منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1993 إنشاء "آلية إدارة وتسوية التراعات''، تم دمـــج هذه الآلية في الاتحاد الإفريقي، وتم تعزيزها بإنشاء مجلس السلم والأمن، والذي اسندت له مهمـــة تســـيير جميع المسائل المتعلقة بالسلم والأمن، كما أنه تم منح له سلطة واسعة النطاق، فهو يعتبر الجهـــاز المســـؤول على صنع القرار، وإدارة التراعات، والتي تقوم على ترتيبات الإنذار المبكر لتسهيل الاســـتجابة في الوقـــت المناسب.

ولقد بدأ العمل بهذه الآلية منذ عام 2004، وهي تهدف إلى الإستجابة المبكرة للتراعـــات، مـــن خلال التعامل مع مختلف التراعات قبل بدايتها و تفاقمها، كما تقوم على تحليل الأزمات الوشيكة حدوثها، عن طريق جمع البيانات في مكاتب، ومن ثم تجميعها في قاعدة بيانات مركزية.

[1] -Report of the UN Secretary-General, Support to African Union peacekeeping operations authorized by the United Nations, A/65/510-S/2010/514, October 14, 2010, paragraph 49.

جدول رقم 08 : بعثات الإتحاد الإفريقي في إفريقيا[1]

البلد	البعثة	فترة	القوات المساهمين
بوروندي	AMIB	أبريل 2003 – مايو 2004	جنوب أفريقيا وإثيوبيا و موزمبيق. بوركينا فاسو، غابون، مالي وتوغو وتونس.
السودان –دارفور–	AMIS	جوان 2004– ديسمبر 2007	نجيريا– رواندا إثيوبيا– مصر– إثيوبيا– مصر– فريقيا الوسطى– غانا– كينيا
	UNAMID	2008	
الصومال	AMISOM	2007	أوغندا– بورندي
جزر القمر	AMISEC	2006	رواندا جنوب إفريقيا
		2008	تترانيا – السودان

فهي إذن "ترتيب أمني جماعي، يعمل على تسهيل الاستجابة في الوقت المناسب، بشكل فعال لحالات الصراع والأزمات في أفريقيا"، وتتمثل أهدافه في تعزيز السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا، من خلال توقع ومنع النزاعات، نهيك عن تعزيز وتنفيذ الأنشطة المتعلقة ببناء السلام، وكذا تنسيق الجهود المختلفة الرامية إلى منع ومكافحة الأنشطة المهددة للسلام والأمن في إفريقيا، وذلك عن طريق وضع سياسة دفاعية مشتركة، وتشجيع الممارسات الديمقراطية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، فضلا عن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية[2].

5– مجلس السلم والأمن الأفريقي

يعمل المجلس على أساس مبدأ التسوية السلمية للنزاعات، والاستجابة المبكرة لاحتواء الأوضاع الصراعية التي يمكن أن تتطور إلى أزمات، ويتم ذلك من خلال تحديد السياسة الامنية والدفاعية طبقا لنصوص ميثاق الاتحاد، ويساعد عمل المجلس كلا من هيئة حكماء افريقيا المكونة من الرؤساء والشخصيات الافريقية[3].

أهم أهدافه

*– القيام بعمليات صنع السلام، وبناء السلام، وكذا تسوية النزاعات حيثما تحدث.

*– التصريح بتشكيل ونشر بعثات دعم السلام

[1] -**Ibid.**

[2] - AU Commission, Strategic Plan 2009/2012, **AU document EX.CL/501 (XV) Rev.2** ,(May 19, 2009), p. 11.

[3]– المادة 2 (1) من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي– بروتوكول PSC

*- التدخل في صراع دولة عضو في ظل الظروف الخطيرة.[1]

*- فرض عقوبات.

*- تنفيذ سياسة الدفاع المشترك للاتحاد الأفريقي.

*- متابعة التقدم المحرز نحو تعزيز الممارسات الديمقراطية، وحسن الحكم، وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واحترام قدسية الحياة البشرية.

*- دعم وتسهيل العمل الإنساني في حالات النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية.

كما تم منح المجلس السلطة لاتخاذ قرارات من تلقاء نفسه على مجموعة واسعة من القضايا الأمنية ذات الصلة في أفريقيا، تتراوح بين الدبلوماسية الوقائية إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع[2].

6- لجنة الحكماء

أنشأ الاتحاد الافريقي هيئة الحكماء في ديسمبر 2007 بموجب المادة 11 من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ودخلت حيز التنفيذ في 2002، وهي تتكون من خمسة أعضاء يتمتعون بالخبرة الكافية من خلال الإسهامات السابقة لهم في مجال السلام والأمن، والتنمية، ولذلك تم تكليف أعضائها باستخدام الخبراء والمعرفة والسلطة الأخلاقية التي يتمتعون بها لتسوية النزاعات سلميا، وعن طريق دعم مبادرات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، وكذا تسهيل الاتصالات بفتح قنوات إتصال بين أطراف النزاع[3].

7- القوة الإفريقية الجاهزة : ASF

تعتبر أداة حاسمة في الاستجابة لمختلف الصراعات المسلحة، انشئت في ماي 2003 ، وهي تتكون من خمسة ألوية إقليمية، كل لواء يتكون من ما يقارب 4300 جندي، ونحو 500 مركبة خفيفة[4]، وتكمن وظائف القوة على ثلاثة مستويات وهي مترابطة: على الصعيد القاري (عنصر التخطيط مفوضية الاتحاد الأفريقي)، ودون الإقليمي مستوى (الألوية الخمسة)، وعلى مستوى الدولة (الدول المساهمة)، وتهدف

---

[1]- وهي تلك التي تنطوي على جرائم الحرب والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، على النحو المحدد في الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة.

[2]- **المرجع نفسه**.

[3]-لوري ناثان، "الوساطة وفريق الاتحاد الأفريقي للحكماء" **تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا**، 15 يوليو 2004.

[4]- جاكي سيليرز، **القوة الإفريقية الجاهزة**، (معهد الدراسات الأمنية، مارس 2008)، ص10 .

ASF للرد على ستة سيناريوهات لإدارة الأزمات بدءا من مراقبة صغيرة الحجم إلى التدخل العسكري القسري.

الجدول رقم 09: سيناريوهات تصميم القوة الإفريقية الجاهزة[1]

السيناريو	وصف المهام	الولاية
01	تقديم المشورة العسكرية الإقليمية للبعثة السياسية.	30 يوما
02	نشر المشترك لبعثة المراقبة الإقليمية مع الأمم المتحدة	30 يوما
30	قائمة بذاتها بعثة المراقبة الإقليمية	30 يوما
04	قوة حفظ السلام الإقليمية و نشرالبعثات الوقائية وبناء السلام.	30 يوما
05	قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الافريقي لمجمع متعدد الأبعاد. بعثات حفظ السلام، بما في ذلك التي تنطوي على مستوى منخفض.	تسعين يوما مع القدرة على نشر عناصر من الجيش في ثلاثين يوما.
06	تدخل الاتحاد الافريقي، على سبيل المثال، في حالات الإبادة الجماعية	أربعة عشر يوما

الفرع الثاني: السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)

لقد حرصت منظمة الكوميسا على إقرار السلم والأمن بين أعضائها في مستويات عدة، أولها كان واضحاً في الهدف الرابع الذي تبنته الكوميسا، والذي انصب على التعاون من أجل تشجيع السلم والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة على أساس أن إقرار الأمن والاستقرار، يمثل المقدمة الأولى والبيئة المناسبة لقيام تنمية اقتصادية حقيقية، وقد رأت الدول الأعضاء أن السبيل إلى تحقيق ذلك يمكن أن يكون من خلال التعاون والمشاورات المستمرة حول الأحداث المتعلقة بسلم وأمن واستقرار الدول الأعضاء من أجل منع وحسن إدارة وحل الصراعات فيما بينها وبين الدول الأخرى، وكذلك تشجيع والمحافظة على حسن الجوار وعدم الاعتداء، وأن يتم حل المنازعات بطرق سلمية. ومن هنا نصل إلى المستوى الثاني للترتيبات التي اتخذتها الكوميسا لإقرار السلم والأمن بين أعضائها الذي يمثله المبدأ الرابع من المبادئ التي قامت عليها الكوميسا، وهو مبدأ عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء، ويعد هذا المبدأ قاعدة أساسية يمكن من خلالها تحقيق السلم والأمن والاستقرار، وعلى العكس من ذلك فإن حدوث حالة أو أكثر من حالات الاعتداء بين الدول الأعضاء أو بداخلها، يعد البداية لتقويض جهودها

[1] - **Source**: Roadmap for the Operationalization of the African Standby Force (AU doc. EXP/AU-RECs/ASF/4(I), Addis Ababa, March 22– 23, 2005), section A-1.

نحو تحقيق أي تعاون أو تضامن، وقد جاء المبدأ التاسع والعاشر ليؤكدا على ما نص عليه المبـــدأ الرابـــع، حيث ينص التاسع على ضرورة صيانة السلم والاستقرار الإقليمي من خلال تشجيع وتقوية حسن الجوار، وينص المبدأ العاشر على التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء، مما يعني أن المنظمة قد آلت على نفسها أن تزود الدول بالأداة التي يمكن الالتجاء إليها لفض المنازعات بالطرق السلمية[1] .

الفرع الثالث :الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس)

بالرغم من أن منظمة الإيكواس هي منظمة اقتصادية بالأساس تهدف إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية لدول الإقليم، إلا أن قادة المنظمة أدركوا مدى الترابط بين البعد الاقتصادي من ناحية، والبعدين السياسي والأمني من ناحية أخرى، ولهذا فقد اتفقت الدول الأعضاء في الإيكواس على تأسيس ميثاقاً للتضامن بـــين دول غرب أفريقيا لحمايتها ضد العدوان الخارجي وذلك خلال القمة الرابعة للمنظمة التي عقدت بـــداكار في مايو 1979، والتي دخلت حيز التنفيذ، حيث تم تأسيس الميثاق الدفاعي للمنظمـــة في مـــايو 1980، ليكون بذلك أول نموذج للأمن الجماعي الأفريقي في إطار إقليمي فرعي، ولقد حددت نصـــوص الميثـــاق الإطار العام الحاكم لعمله، ومن أهمها ذلك النص الذي يشير إلى أن كل دولة عضو في الإيكواس، تعتبر أن أي تهديد أو عدوان ضد أي دولة عضو، يمثل تهديداً أو عدواناً ضد دول الجماعة ككل[2].

الفرع الرابع: الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (السادك)

لقد تضمنت أهداف السادك هدفاً أساسياً يشير إلى ضرورة دعم السلم والأمن والدفاع عنـــهما، كما تضمن الهيكل التنظيمي للسادك من بين أجهزته الأساسية جهازاً سياسياً ودفاعياً وأمنياً، حيث أنشىء هذا الجهاز عام 1996 استناداً إلى نص المادة الرابعة من معاهدة إنشاء السادك، والذي جاء فيه: ضـــرورة دعم الدول الأعضاء وتشجيعهم على التضامن من أجل تعزيز السلم والأمن في المنطقة، ونص المادة الخامسة من المعاهدة ذاتها، الذي أقر أن أحد أهداف السادك تحقيق السلم والأمن والدفاع عنهما، كمـــا أن المـــادة الحادية والعشرين من المعاهدة، تلزم الدول الأعضاء بالتعاون في المجالات السياسية والدبلوماسية، والعلاقات الدولية والسلم والأمن[3].

1- عبير الفقى بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية، '' دور الامم المتحدة و المؤسسات الأفريقية فى تحقيق السلم والامن الافريقى''ص.48. **(2014/05/12)**.http://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=D14156

2- **المرجع نفسه**

3- **المرجع نفسه**، ص.49.

الفرع الخامس: الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا(الايكاس)

يعد إقليم وسط أفريقيا من أكثر أقاليم القارة توتراً وعدم استقراراً، وقد تجلت رغبة الإيكاس في تعزيز السلم والأمن بالإقليم من خلال إقرار العديد من الترتيبات المؤسسية التي تساعد في تحقيق هذا الغرض ومن أهمها:

*- **ميثاق عدم الاعتداء:** التوقيع على هذا الميثاق في بورندي في 8 يوليو عام 1996 من قبل تسع دول من أعضاء الإيكاس، ويعد الميثاق واحداً من الأعمدة الرئيسية الثلاثة للتعاون لتحقيق السلم والأمن فيما بين دول الإقليم، ويؤكد الميثاق على الالتزام بالتعاون في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن، حيث أخذ أعضاء الإيكاس على عاتقهم مسئولية الامتناع عن كل ما من شأنه التهديد باستخدام القوة، أو استخدامها، أو اللجوء إلى العدوان لتهديد السلامة الإقليمية.

*- **آلية الإنذار المبكر:** لقد قامت دول الإيكاس بالتوقيع على إنشاء آلية الإنذار المبكر في مؤتمر القمة الذي عقد في بورندي في 8 أكتوبر 1996 وتم تحديد مقرها في الجابون، وقد خصصت حكومة الجابون مقراً لها بالعاصمة وقامت بتأمين وتمويل هذه الآلية[1].

وقد تحدد للآلية ثلاث مهام هي:

1- الإشراف على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الإقليم.

2- تحديد مصادر التوترات والتعامل مع التوترات التي تظهر قبل تحولها إلى صراعات سياسية.

3- التنبؤ بالصراعات وتنبيه القادة السياسيين بالمصادر المحتملة للنزاعات ومساعدتهم في اتباع الأدوات المانعة لها والتي تم إقرارها بواسطة هؤلاء القادة.

الفرع السادس: المجلس الأعلى للسلم والأمن في أفريقيا الوسطى

لقد تم إنشاء المجلس بناءً على قرار اتخذه رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الإيكاس، حيث نص القرار على إنشاء إطار قانوني ومؤسس لتعزيز السلم والأمن في الإقليم الفرعي، وذلك في قمة ياوندي في فبراير 1999، ليكون المجلس بناءً على ذلك آلية أمنية تقوم بمهمة مزدوجة هي:

1- منع وإدارة وحل النزاعات في إقليم وسط أفريقيا.

2- اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية للتعامل بفاعلية مع الصراعات السياسية بما في ذلك تشجيع، والحفاظ على تعزيز السلم والأمن في الإقليم الفرعي[1].

[1]- **المرجع نفسه.**

المطلب الثاني: الآليات الوطنية لإدارة التراعات البيئية

منذ أوائل 1970، تم التركيز في الدراسات المتعلقة بالتراعات الدولية على آفاق الديمقراطية وإحتمالات نشرها في المجتمعات المنقسمة حول العالم، بإعتبار أن الديمقراطية أفضل الفرص لإدارة الانقسامات المجتمعية العميقة.

وتعزز هذا الرأي مع موجة الديمقراطية التي اكتسبت وتيرة كبيرة مع نهاية الحرب الباردة وبداية 1990، والتي شهدت زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف عدد الحكومات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. هذا التوسع الغير المسبوق للحكومة الديمقراطية، تركز بشكل خاص في العالم النامي، مما أدى إلى تجدد التركيز على مسألة الترتيبات المؤسسية التي هي الأكثر احتمالا لتأمين الاستقرار والشرعية الديمقراطية للحكومة في المجتمعات المنقسمة أو ما بعد الصراع، هذا خلق إعترافا متزايدا بأن تصميم المؤسسات السياسية أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على احتمال نجاح أو توحيد وإستقرار الدولة.

وقد تلقت ثلاثة مجالات واسعة من تصميم الدستوري اهتمام خاص في هذا الصدد: هيكل مؤسسات الدولة، وشكل مهامها التشريعية والتنفيذية وطبيعتها، وهيكل قواعد التمثيل السياسي، وهذا يعني دراسة متأنية للمنافسة وأشكال تقاسم السلطة، والفيدرالية، وكذا موقع البرلمان مقابل المؤسسة الرئاسية، ويشمل كذلك استخدام آليات العدالة الانتقالية مثل المصالحة، ومحاكم جرائم الحرب.

إذن فحكم الديمقراطية في حد ذاتها ركيزة أساسية لبناء واستدام أي تسوية صراع عنيف، فهي النظام التي يسمح بإدارة المجتمعات المنقسمة بطريقة مستدامة، عبر وسائل المؤسسية، مثل الأحزاب السياسية والبرلمانات التمثيلية، فهي على حد قول '' آدم برجيفورسكي''، '' **نظام لإدارة ومعالجة الصراعات**''، وعلاوة على ذلك، فإن التجربة النسبية حتى الآن تشير بقوة إلى أن الإجراءات الديمقراطية، تحمي الحقوق الجماعية والفردية، وتقوم بتشجيع المساومة السياسية، وعلى تصور مشترك بالالتزام بـ"سيادة القانون " على الأقل في جزء منه بـ"**سيادة القانون** " على الأقل في جزء منه، فهي تحمي كل الأطراف السياسية والمجتمع المدني على نطاق أوسع، فالممارسات والقيم الديمقراطية تصبح منضوية في أعمال المجتمع في نهاية المطاف.

[1]–Lijphart Arend, **Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration** (New Haven: Yale University Press: 1977),p.24.

الفرع الأول: آلية تقاسم السلطة

يحدث تقاسم السلطة في صنع القرار من الناحية الميثالية في الأنظمة السياسية بتوافق آراء جميع المجموعات العرقية الرئيسية في البلاد المشكلة للحكومة، وخاصة في صنع السياسات العامة المتعلقة بالقضايا الحساسة مثل استخدام اللغة والتعليم، فتقاسم السلطة هي غالبا ما يتناقض مع حكم الأغلبية، باعتباره يعتبر طريق قابل للتطبيق، وكعلاج للنزاعات العنيفة، كما ينظر إلى تقاسم السلطة أيضا كوسيلة لإنهاء الحروب الأهلية، وللحصول على تسوية تفاوضية – وبناء أكثر شرعية ديمقراطية للمؤسسات – مثل الصراع في سريلانكا، السودان وطاجيكستان، أنغولا وسيراليون أو كمبوديا[1].

1- خيارات تقاسم السلطة:

على الرغم من تعدد الخيارات السياسية لتسوية النزاعات في جوهرها من حيث الأهداف، والهياكل، والآثار، إلا أنها تهدف إلى تعزيز السلام المشترك بين مختلف المجموعات المتصارعة، والتي تتجلى في مايلي:

*- **الحكم الذاتي:** بالنسبة للعديد من النزاعات الحالية، مثل أذربيجان (كاراباخ) أو السودان أو سري لانكا، غالبا ما ينظر إلى الحكم الذاتي باعتباره وسيلة معقولة لتحقيق التوازن بين مطالب حكومات الدول لسلامة أراضيها من جهة، وبين القوات المتمردة لصالح الانفصال من جهة ثانية، فالحكم الذاتي في نظر الباحث البارز '' ياشغاي'' يعتبره جهاز يسمح لمجموعة عرقية أو مجموعات أخرى تدعي هوية مميزة بممارسة السيطرة المباشرة على الشؤون الهامة التي تهمهم، بينما يسمح للكيان الأكبر ممارسة تلك الصلاحيات التي هي تعتبر مصالح مشتركة لكلا القسمين " ومن بين أشكال الحكم الذاتي: الفيدرالية المتناظرة، حيث تتمتع جميع الوحدات بسلطات مماثلة، والفيدرالية الغير المتكافئة، التي قد توفر سلطات معززة في منطقة معينة[2].

*- **النموذج التوافقي:** يعتبر هذا خيار آخر محتمل، وهو يعتبر شكل اكثر مرونة من الحكم الذاتي، فهو في جوهره خيار يبنى على كتلة المجموعة التي تعتمد على قادة مجموعة عرقية في المركز، والضمانات السياسية للحكم الذاتي الجماعي وحقوق الأقليات، كما أنه يشجع على صنع القرار التعاوني من قبل أطراف النزاع، فالمؤسسات الرئيسية هي الفيدرالية والتي تتميز بنقل السلطة إلى المجموعات العرقية في المنطقة

[1] -Sisk Timothy, **Power Sharing and International Mediation in Ethnic Conflicts,**1995, p14.

[2] - Harris Peter and Reilly Ben Eds, **Democracy and Deep-Rooted Conflict: Options for Negotiators**, (1998),p56.

التي يسيطرون عليها، كما تمتع الأقلية في هذا الخيار بحق النقض في قضايا الخاصة ذات الأهمية لهم، فهي موسعة في إطار برلماني[1].

ومن السمات الرئيسية لتقاسم السلطة التوافقية هي الفيتو المتبادل، حيث يتم اتخاذ القرارات إلا بموافقة أكبر قدر ممكن وفقط مع شبه إجماع. ومع ذلك، فهذا غالبا ما يؤدي إلى استخدام "ابتزاز سياسي " مما يتعذر الحصول على توافق في الآراء، وركود الحكم و عجز في صنع السياسات، والنتيجة هي "السلام البارد"، حيث تمتنع الأطراف عن العنف، ولكن لم تشرع في عملية جادة للمصالحة، في نواح كثيرة، مثل الذي حدث في البوسنة، وقد يتسبب هذا في انشقاق في اتفاق السلام، والذي يؤدي بدوره إلى الحرب من جديد، فإندلاع الحروب الأهلية في أنغولا، قبرص، لبنان، وسيراليون، والسودان، كانت كلها نتيجة لاتفاقات تقاسم السلطة المكسورة التي أدت إلى تجدد العنف فيها.

جدول رقم10 : النموذج التوافقي لتقسيم السلطة[2]

المشاكل	الممارسات	المبادئ
الصراع بين مختلف النخب لتعزيز قوتهم في المركز.	حكومات ائتلافية موسعة	تحالفات على نطاق واسع بين الأحزاب السياسية.
تعزيز الانقسامات العرقية في المجتمع بدلا من تعزيز التفاهم بين الثقافات.	ضمان الحقوق الدستورية لمجموعات العرقية أو الدينية أو الثقافية	تمتع الأقليات بالفيتو وحق النقض في المسائل التي تهم الجماعة.
عدم توفر حوافز لبناء الجسور بين مختلف الجماعات المشكلة للمجتمع.	التمثيل النسبي و تخصيص النسبي من فرص العمل، والإنفاق، والتمثيل، والمشاركة من قبل قادة المجموعة العرقية.	التناسب
قد لا تحتوي على متطلبات العيش بسلام بين مختلف الجماعات.	الفيدرالية والإقليمية.	الحكم الذاتي للمجموعة

*–**النموذج التكاملي**: على النقيض من ذلك، فإن النهج التكاملي يتجنب لبنات الجماعات العرقية كمجموعة متميزة في بناء مجتمع مشترك، فهذا النهج يسعى عمدا إلى دمج المجتمع على غرار التقسيم، كما يسعى هذا النهج التكاملي إلى بناء تحالفات سياسية متعددة الأعراق (الأحزاب السياسية)، وذلك لخلق حوافز للقادة السياسيين وكذا القضاء على نفوذ الأقلية في اتخاذ القرارات بالأغلبية[3].

[1] - Schneckener Ulrich, **Making Power Sharing Work: Lessons from Successes and Failures in Ethnic Conflict Regulation**, (Institut fur Interkultrelle und Internationale Studien, University of Bremen Working Paper Nr. 19/2000).

[2]- **Ibid.**

[3] -Horowitz Donald, **Ethnic Groups in Conflict** (Los Angeles and Berkeley: University of California Press, 1985).p26.

بالإضافة إلى ذلك فالنهج التكاملي يشمل على الأنظمة الانتخابية التي تشجع اتفاقيات ما قبل الانتخابات عبر الفيدرالية الغير العرقية، والسياسات العامة التي تعزز الولاءات السياسية التي تتجاوز المجموعات، ويرى البعض أن تقاسم السلطة التكاملي هو الافضل من الناحية النظرية، لأنه يسعى إلى دعم المصالحة العرقية من خلال تعزيز المصالح المتداخلة مع الآخرين، ويعتبر النموذج التكاملي في تقاسم السلطة أنجح نموذج باعتبار أنه هندسة التماس والاعتدال، ولأنه يتجاوز انقسامات الصراع في المجتمعات التي مزقتها الحروب، فهو إذن تصميم ذكي للمؤسسات[1].

إذن فتقاسم السلطة هو في أحسن الأحوال جهاز انتقالي، وهذا الاستنتاج يطرح مسألة أخرى، وهي أنواع المؤسسات السياسية التي يسمح لها أن تزدهر في بيئات ما بعد الحرب في ظل الانقسام العميق في صنع القرار.

جدول رقم11 : النموذج التكاملي لتقسيم السلطة[2]:

المشاكل	الممارسات	المبادئ
عدم العثور على قادة باعتبار وجود خلافات وعداوات بين مختلف المجموعات.	الإعتماد على القادة الذين يتصفون بالاعتدال والمصالحة مثل مانديلا.	حوافز للاعتدال النخبة والجماهير على المواضيع الإثنية أو العرقية.
عدم توفر استعداد الناس للتصويت للمرشحين الذين ليسوا من جماعتهم.	استخدام نظم انتخابية تقوم على تجميع الأصوات، وتحويل التصويت.	تشجيع الاعتدال في المنافسات الانتخابية بين مختلف الجماعات
القادة السياسيين وكبار الشخصيات العامة، قد لا يكونوا على استعداد للرد على حوافز اللاعتدال.	الفيدرالية هي وسيلة لإعطاء كل الاقليات فرصة للوصول إلى السلطة في مختلف المناطق.	تأثير الأقلية، وليس مجرد تمثيل

كما تتميز الصراعات المستعصية في جزء منها في عجز الأطراف فيها على عدم اللجوء للتصعيد، وذلك عندما تصل إلى طريق مسدود، فالتوفيق من الضرورات الفورية على استدامة السلام مع مرور الوقت، باعتبار أن تقاسم السلطة يعمل بشكل أفضل عندما يمكن ذلك، على مر الزمن، مثل ما حدث في جنوب افريقيا، ايرلندا الشمالية، أو لبنان، في المدى القريب، كما أن تقاسم السلطة رسميا وسيلة فعالة لبناء الثقة، وكذا ضمان لجميع الجماعات التي لديها القدرة على إفساد التسوية السلمية من خلال ادراجها في المؤسسات.

[1] -**Ibid.**,p.29.
[2] -**Ibid.**

2- آلية تقاسم السلطة الاقتصادية:

يجب أن يكون هناك تقاسم للسلطة الإقتصادية، باعتبارها عنصر مهم في التسوية، وكذلك باعتبار أن المظالم الاقتصادية غالبا ما تلعب دورا محوريا في تحفيز الصراع، فتقاسم السلطة الاقتصادية، قد يستغرق شكل تدخلات مثل توزيع الدخل أو تعيين السيطرة على الموارد البيئية وتقاسم ريعها، والتوقع على أن هذه الإجراءات سوف يكون لها أثر تضييق الفجوة بين المجتمعات المتنازعة، فتقاسم السلطة الإقتصـــادية هـــو تكتيك ينعكس في اتفاقات وضع حد للحروب الأهلية، كما يتضمن التزام الحكومة بتقديم المساعدات إلى كل المسرحين من المتمردين، فضلا على منح رواتب خاصة لعائلات المتمردين الذين ليس لهم معيل[1].

الفرع الثاني: آلية الحكم الراشد في إدارة الحكم

الحكم الرشيد[2]، وسيلة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك هدف في حد ذاته، فمعظم المراقبين وصناع السياسة يعتقدون أن التنمية تعتمد على الحكم الرشيد، وتبين التجربة أن الحكم الرشيد أكثر موثوقية على العكس من ذلك، سوء الحكم قد قوض بشكل منتظم العديد من وصفات السياسات والبرامج المصممة من أجل التنمية، فالحكم الراشد يوفر فرصة منتظمة للشعب لتأكيد وجهة نظرهم من خلال حقوق التصويت والانتخابات النزيهة و المسائلة، وينص الحكم الرشيد أيضا على الهياكل والإجراءات، والمواقف التي تحمل جميع المواطنين والمؤسسات للمساءلة أمام سيادة القانون داخل الدولة،

---

[1] - Harris Peter and Reilly Ben Eds, **op-cit**, p66.

[2] - **الحكم الراشد:** يعرف كذلك بـــ(الرشادة/ الحاكمية /الحكم العقلاني / الحكم الصالح / الحكم الجيد) ، بالإنجليزية "Good Governance "، بالنسبة لأصل الكلمة ، نجد أن هناك تباين في انتساب أصل مصطلح الحكم إلا أن هناك تقارب كبير في تعريفه من بين هذه التعاريف ما يلي:

– ظهر مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح "الحكومة" ثم كمصطلح قانوني (1978) ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن "تكاليف التسيير" (1679) (charge de gouvernance) و بناء على أساس هذا التعريف، ليس هناك شك أو اختلاف حول الأصل الفرنسي للكلمة.

– كلمة الحاكمية أصلها إنجليزي فهو مصطلح قديم، أعيد استعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات حيث أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية و خاصة في معاجم تحاليل التنمية، و يمكن شرحه بأنه " طريقة تسيير سياسة، أعمال و شؤون الدولة". وهناك تعريف آخر ينصب في نفس الاتجاه يعرف على أنه '' أسلوب وطريقة الحكم و القيادة، تسيير شؤون منظمة قد تكون دولة، مجموعة من الدول، منطقة، مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة، فالحاكمية ترتكز على أشكال التنسيق، التشاور، المشاركة و الشفافية في القرار.''

وقد تبين أن الحكم الرشيد، يهدف إلى تعزيز قدرة البلدان المنهارة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحفيز التنمية الاقتصادية على نطاق واسع[1].

شكل رقم10: يمثل أسس الحكم الراشد (من اعداد الباحث)

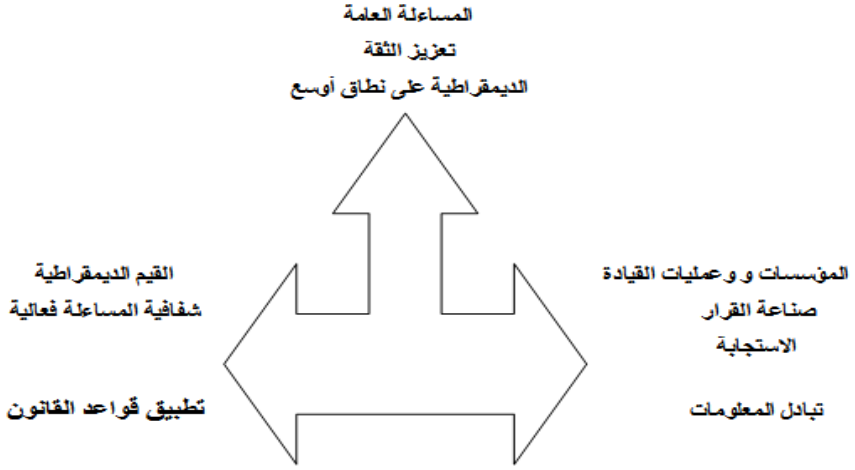

وبشكل عام يشير الحكم الرشيد لكيفية اتخاذ القرارات، وتنفيذها داخل قطاع معين، وكذلك كيفية حل النزاعات، ويعني أيضا إلى جانب مبادئ المساءلة والشفافية المزيد من المشاركة، والتي تشمل مجموعة من اللاعبين : منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص.

الفرع الثالث: دور المجتمع المدني

المجتمع المدني هو مجال التفاعل الاجتماعي بين المجتمع والدولة، والذي يتجلى في القواعد التعاونية للمجتمع، وفي شبكة الاتصالات العامة، فهيكل تكوين المجتمع المدني يشير إلى مجموعة كاملة من التنظيم الرسمي والغير الرسمي، ويهدف المواطنون من خلاله إلى تحقيق المصالح المشتركة، وإلى مراقبة الخدمات العامة، وشجب الرشوة، وذلك عن طريق رفع الوعي في جميع الفعاليات الاقتصادية والسياسية، فمنظمات المجتمع المدني تساهم مساهمة كبيرة في مكافحة الفساد ، وكذا تعزيز النزاهة في توزيع الموارد وعائداتها على السكان، فهي تعتمد على النفوذ والضغوط التي تمارسها على الحكومات.

ولقد تم تعزيز دورها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) والذي يعترف بدور المجتمع المدني في مكافحة الفساد المنصوص عليها في المادة 13 منه، والتي تدعو الحكومات إلى زيادة

[1]- الأخضر عزي و جلطي غالم ، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 21، 2005،

الشفافية، وتحسين وصول الجمهور إلى المعلومات، وكذلك لتعزيز مساهمة عامة لعمليات صنع القرار الحكومي'' فالاتفاقية تعزز قدرة المجتمع المدني، ولا سيما في البلدان النامية.

ويلعب المجتمع المدني دور هام من خلال مساهمته في القضاء على الفقر وتشجيع المبادرات الشبانية، فهو يحدث بصفة عامة إلى تحقيق تنمية مستدامة في المجتمعات خاصة المجتمعات التي مزقتها الحروب والنزاعات[1].

جدول رقم 12: يمثل أدوار المجنمع المدني[2]

خدمة التوصيل و الرعاية	التعبئة	تعزيز الحكم الرشيد
– منظمات المجتمع المدني توفر الأساس المؤسسي اللازم لتقديم الخدمات عندما تنشأ مسائل الفعالية والاستجابة للدولة. على المستوى المحلي، ويمكن للمنظمات القاعدية تعزيز العمل الجماعي لتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية – على سبيل المثال، الصحة والتعليم–	*– يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دورا في الحياة السياسية *– المجتمع المدني يساعد في حشد الناس و تشجيع مختلف الجماعات المهمشة سابقا للدخول إلى الساحة السياسية. *– منظمات المجتمع المدني هي وسائل فعالة لتمثيل والتفاوض على مصالح المواطنين وجها لوجه مع الدولة.	*– تقوم منظمات المجتمع المدني بتعزيز الحكم الرشيد، والعدالة الاجتماعية من خلال رصد كل من آداء الدولة والسوق. *– المنظمات الغير الحكومية تستخدم بشكل متزايد نشر المعلومات – على التشريعات الحالية، والإنفاق العام، وتنفيذ السياسات والإنجازات والسلبيات وذلك بتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان – كأداة لمراقبة أداء الدولة.

جدول رقم13: دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية المحلية والتخفيف من حدة الفقر[3]

الأدوار	الأنشطة
تحسين مناخ العمل و الإستثمار المحلي	
1– توفير البنية التحتية الاقتصادية والصيانة 2– تحسين قطاع الأعمال 3– تحسين الحوكمة	•تنفيذ البرامج على إمدادات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والتخلص من القمامة. •إدارة مياه الري. •برنامج تطوير الإسكان.

[1] - UNCTAD, Handbook of International Trade and Development Statistics 1998 Supplement (New York: 1985).

[2]– سايفر ارلمون، **النزاعات و المدخل الدمقراطي(باريس، 2012)، ص.45.**

[3] – **المرجع نفسه**، ص.47.

4- تشجيع الاستثمار والتسويق	•تشجيع وتوسيع مصدر بديل للطاقة. •الدعوة إلى تحسين السياسات التشريعية والمالية. •الدعوة إلى الحد من الفساد وعدم الكفاءة. •تحسين تدفق المعلومات والشبكات من أجل زيادة المساءلة. •الشروع في تدابير منع الجريمة. •تحسين تدفق المعلومات لتحسين الوعي
تشجيع برامج سبل العيش	
1- تمويل المشاريع 2- تنظيم التعاونيات	• مساعدة وتمويل المشاريع الصغيرة لفئات المجتمع و الأفراد. •منح الائتمان والقروض للمشاريع المجدية والأعمال التجارية الصغيرة بشكل فردي أو جماعي. •تقديم المشورة بشأن التمويل، وتخطيط الأعمال، والتسويق، والقوانين إلخ. •مساعدة المجتمعات والقطاعات في تأسيس التعاونيات، مثل في الزراعة، والإسكان، الخ
تقديم الخدمات الاجتماعية	
1- التعليم 2- الرعاية الاجتماعية والقطاع الاجتماعي الأخرى 3- الصحة 4- دمج منخفضة الدخل ورئيس إلى توظيف العمال	•برامج محو الأمية. •توفير المزيد من الأعمال التعليم. •تنفيذ البرامج الصحية. •تنظيم معايير الصحة المهنية. •تنفيذ برامج ومشاريع لعمالة الأطفال، ورعاية الأطفال، المسنين ..الخ •تنفيذ ودعم التخطيط للقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية /الأسرة AID، •برامج مهارات التوظيف ولا سيما بالنسبة للأقليات والفئات المهمشة الأخرى
التدريب وبناء القدرات	
1- تنظيم المشاريع 2- الجانب المهني /الفني	•توفير التدريب لبناء المشاريع. •توفير التدريب على المهارات الخاصة

3- بناء القدرات المؤسسية	•تقديم ورش عمل وحلقات دراسية مثل المحاسبة والإدارة وما إلى ذلك.
الإغاثة وإعادة التأهيل	
1- إغاثة وإعادة التأهيل	•توفير خدمات الطوارئ مثل المأوى المؤقت و المواد الغذائية وغيرها بعد الكوارث أو النزاعات. •تعزيز التأهب للكوارث الطبيعية المجتمع و غيرها من الكوارث. •تنظيم الجماعة لإعادة التأهيل. •تسليم شبكات الأمان للفئات المهمشة إجتماعية كالمحتاجين.

الفرع الرابع: التنمية المستدامة: تم تعريف التنمية المستدامة في نواح كثيرة، ولكن التعريف الأكثر رواجا هو تقرير مستقبلنا المشترك، المعروف أيضا باسم تقرير برونتلاند، والذي عرفها بأنها هي ''التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة''[1]، ويحتوي داخله مفهومين أساسيين:

*- مفهوم الاحتياجات، ولا سيما الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم، والتي ينبغي أن تعطى لها الأولوية القصوى.

*- فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية".

لكن التركيز على التنمية المستدامة هو أوسع بكثير من مجرد الحديث عن البيئة، فهي تشمل أيضا ضمان مجتمع قوي وصحي وعادل، وهذا يعني تلبية الاحتياجات المتنوعة لجميع الناس في المجتمعات الحالية والمستقبلية، وتعزيز الرفاهية الشخصية، والتماسك والاندماج الاجتماعي، وخلق تكافؤ الفرص، فإشباع الحاجات والتطلعات الإنسانية هي الهدف الرئيسي للتنمية، باعتبار أن السكان لديهم تطلعات مشروعة لتحسين نوعية الحياة – الاحتياجات الأساسية للأعداد الهائلة من الناس في البلدان التي مزقتها الحروب من أجل الغذاء والكساء والمأوى، وفرص العمل.

وتلبية هذه الاحتياجات الأساسية، يعتمد في جزء منه على تحقيق إمكانات النمو الكامل، وتتطلب بشكل واضح النمو الاقتصادي في الأماكن التي لا يتم فيها تلبية هذه الاحتياجات، ولكن النمو في حد

[1]- Orld Commission on Environment and Development (WCED), **Our common future** (Oxford: Oxford University Press, 1987),p. 43.

ذاته ليس كافيا، وبالتالي تتطلب التنمية المستدامة على المجتمعات أن تلبي احتياجات الإنسان سواء من خلال زيادة الطاقات الإنتاجية ، وضمان فرص متساوية للجميع.

- مجالات التنمية المستدامة

*- يجب أن لا تشكل التنمية المستدامة خطرا على النظم الطبيعية التي تدعم الحياة على الأرض: مثل الغلاف الجوي، والمياه، والتربة، والكائنات الحية، فالزراعة المستقرة، وتحويل المجاري المائية، واستخراج المعادن، وانبعاث الحرارة والغازات الضارة في الغلاف الجوي، والغابات التجارية، والتلاعب الجيني كلها أمثلة عن التدخل البشري في النظم الطبيعية خلال مسار التنمية، ففي وقت قريب، كانت هذه التدخلات أكثر تهديدا للأنظمة دعم الحياة على حد سواء محليا وعالميا[1].

*- تتطلب الاستدامة ضمان الوصول العادل إلى الموارد المقيدة، وإعادة توجيه الجهود التكنولوجية للتخفيف من استغلالها المفرط، باعتبار أن النمو لا حدود له من حيث استخدام عدد من السكان للموارد.

*- تطلب الاستدامة إدراك أن الفقر[2] والتدهور البيئي، والنمو السكاني هي عوامل مترابطة، ولا يمكن معالجتها إلى على نحو متكامل، ومترابط، باعتبار أن العدد الكبير من السكان الذين يعيشون في فقر مدقع - لا يستطيعون تلبية حتى أبسط احتياجاتهم، وبالتالي من شأنه أن يقلل من قدرة الناس على استخدام الموارد بطريقة مستدامة، مما يزيد ذلك من حدة الضغط على البيئة[3].

*- التنمية المستدامة تشمل أكثر من النمو، وذلك يتطلب تغييرا في محتوى النمو في حد ذاته، بجعله أكثر إنصافا في أثره، والتي تلزم تغييرات، وحزمة من الإجراءات للحفاظ على مخزون رأس المال البيئي، ومن أجل تحسين توزيع الدخل، والحد من درجة التعرض للأزمات الاقتصادية[4].

*- عملية التنمية الاقتصادية يجب أن تستند أكثر على نحو سليم على واقع مخزون رأس المال التي تدعمها، فنادرا ما يتم ذلك في أي من البلدان المتقدمة أو النامية. على سبيل المثال، يتم قياس الدخل من العمليات الناتجة من حيث قيمة الأخشاب وغيرها من المنتجات المستخرجة ناقص تكاليف الاستخراج، هنا لا تؤخذ

---

[1] - UNCTAD, Handbook of International Trade and Development Statistics 1998 Supplement (New York: 1985).

[2]- خط الفقر هو أن مستوى دخل الفرد لا يكف لتلبية جميع متطلبات الحياة.

[3] -**Ibid**.

[4]-Department of International Economic and Social Affairs (DIESA), Doubling Development Finance, Meeting a Global Challenge, **Views and Recommendations of the Committee for Development Planning** (New York: UN, 1996).p.45.

تكاليف تحديد الغابات بعين الاعتبار، إذا يجب في التنمية الاقتصادية أن تأخذ في الاعتبار الكامل قياس نمو وتحسن أو تدهور في المخزون من الموارد الطبيعية[1].

*- يعتبر توزيع الدخل جانبا واحدا من نوعية النمو، والنمو السريع جنبا إلى جنب مع تدهور توزيع الدخل، قد يكون أسوأ من تباطؤ النمو جنبا إلى جنب مع إعادة توزيع لصالح الفقراء. على سبيل المثال، في العديد من البلدان النامية إدخال الزراعة التجارية على نطاق واسع قد تحقق إيرادات بسرعة، ولكن يمكن أيضا أن تقوم بتجريد عدد كبير من صغار المزارعين من دخلهم، مما يجعل توزيع الدخل أقل عدلا.

ومع ذلك، فالاستدامة ليست كافية لتوسيع نطاق المتغيرات الاقتصادية فقط بل يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار احتياجات الإنسان ورفاهه، والتي تتضمن متغيرات غير اقتصادية مثل التعليم والصحة، وذلك عن طريق تعزيز وتوفير فرص الفئات المحرومة أو عن طريق نشر التعليم.

لأن إنفاق المال على التعليم والصحة يمكن أن يرفع من إنتاجية الإنسان[2].

شكل رقم 12: يمثل مجالات التنمية المستدامة

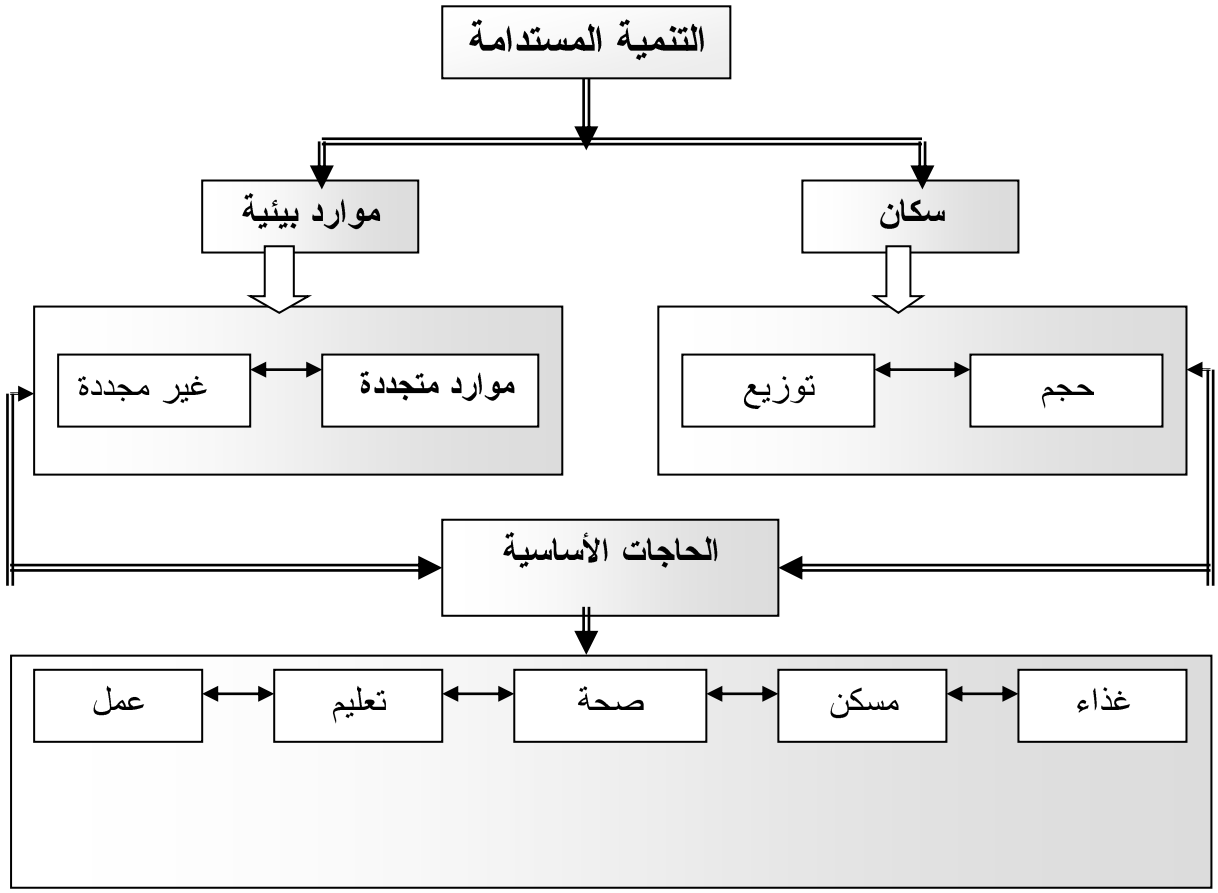

[1] - **Ibid**,.p.99.
[2] - **Ibid**.

التزاع البيئي في منطقة البحيرات الكبرى ومستقبل التزاع

المبحث الأول: دور المتغير البيئي في النزاع منطقة البحيرات الكبرى

تعكس خريطة الصراعات البيئية في منطقة البحيرات العظمى تداخلا واضحا فى التفاعلات والأحداث على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وما يزيد الأمر تعقيداً أن تطور الأحداث والأفعال ورود الأفعال من جراء تدخل الأصدقاء وأصحاب المصالح على المستويين الإقليمي والعالمي، قد أفضى إلى تعدد الأطراف وتداخل القضايا والمشكلات وانقطاع السبل أمام فرص التسوية السلمية والسياسية.

وقبل تحليل خريطة الصراعات السياسية والاجتماعية في منطقة البحيرات العظمى، تجدر الإشارة إلى عدد من الملاحظات المهمة التي تعين على فهم ما يجري هناك، والتنبؤ بسيناريوهات المستقبل بعد تغير القيادة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية:

أولاً :تمتاز منطقة البحيرات العظمى بأهمية استراتيجية بالغة، ومن ثم فإن طبيعة الترتيبات الإقليمية السائدة في المنطقة تعكس دائما مصالح القوى الإقليمية والدولية الفاعلة.

ثانياً :منطقة البحيرات العظمى غنية بثرواتها الطبيعية، فثمة مخزون هائل من المعادن ذات الأهمية الاستراتيجية، مثل اليورانيوم، والكوبالت، والنحاس، والماس، والذهب، والأحجار الكريمة، وفوق ذلك كله خزانها المائي الضخم. وعلى صعيد الطاقة الكهربائية الهيدروليكية فإنه يمكن القول بأن شلالات إنجا (Inga Fall) تكفي لسد احتياجات القارة الأفريقية بأسرها.

ثالثاً: ارتباط الصراع في المنطقة بالتفاعلات العدائية بين الهوتو والتوتسي، وهو الأمر الذي أفضى إلى تحالفات وارتباطات إقليمية على أساس إثني قبلي مثل الارتباط بين نظام حكم الرئيس يوري موسوفيني في أوغندا وحكم الأقلية من التوتسي في كل من رواندا وبوروندي.

وسنحاول هنا التركيز على خريطة الصراعات البيئية في منطقة البحيرات بالتركيز على النزاع البيئي في منطقة الكونغو الديمقراطية، بإعتبار أن جوهر النزاع البيئي في المنطقة يحدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

المطلب الاول: تطور النزاع في الكونغو الديمقراطية

الفرع الأول: االكونغو الديمقراطية (دراسة جيوبليتيكية)

1- الموقع الجغرافي:

جمهورية الكونغو الديمقراطية عاصمتها كينشاسا[1]، وهي منطقة تقع في إفريقيا، تشمل مساحة واسعة تقدر بـــــ 2.3 مليون كلم مربع ، أي حوالي ثلاث وثلاثين مرة من مساحة دول" البنيلوكس" ، **وأربع**

[1] – كانت تسمى الزائير سابقا .

مرات من مساحة فرنسا، و أكثر مرتين من كيبيك (كندا) ، أي ما يعادل أوروبا بأسرها، وسميت بجمهورية الكونغو الديمقراطية لتمييزها عن الكونغو الذي عاصمته برازافيل أو (جمهورية الكونغو)، وهي تعد ثاني أكبر مساحة في إفريقيا بعد والجزائر ، يحدها من الغرب الكونغو- برازافيل - ، ومن الشمال جمهورية إفريقيا الوسطى والسودان ، ومن الشرق أوغندا، رواندا، بوراندي ، تترانيا وجنوبا زامبيا أنغولا، وهي منطقة مغلقة باستثناء بعض الكيلومترات من السواحل المطلة على المحيط الأطلسي [1].

2-الوضع الديموغرافي:

الوضع الديموغرافي في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال غير واضح بسبب الحروب، يتشكل المجتمع الكونغولي من أكثر من 500 قبيلة، وأكثر من 200 جماعة عرقية، وهي في معظمها من البانتو.

بالإضافة إلى ذلك توجد جماعات من الإثنيات الصغيرة ومنها: بانزا، لوندا، كبا، البنغالا, النانديي، النهاوند، تيكي ، هيما .....الخ.

جدول رقم14 : يمثل تصنيف أهم المجموعات الأثنية الكبيرة في الكونغو الديمقراطية

المـــــــجموعة الإثنية	نســـــــــبتها
البـــــــــانتو	% 80
لـــــــــوبا	% 18
مـــــــــونغو	% 17
كـــــــــونغو	% 12
النـــــــــاندي	% 10

وتصنف هذه الجماعات الصغيرة إلى أربعة مجموعات وهي: مجموعة السوداني، مجموعة النيلية، مجموعة هاميتي، مجموعة الأقزام[2]، ومعظم سكان الكونغو الديمقراطية يتبنون المسيحية، إذ تقدر نسبتهم سبعين بالمائة، مقارنة بـــعشرين بالمائة من الذين يتبنون المعتقدات الأخرى[3].

3- الموارد البيئية: تتمتع جمهورية الكونغو الديمقراطية، بموارد بيئية هائلة مثل الكوبالت والذهب والنفط والماس والفضة والزنك واليورانيوم والمنجنيز، والقصدير، الجرمانيوم، الراديوم، البوكسيت، خام الحديد والفحم والطاقة الكهرومائية، والأخشاب الخ.

[1] - "Congo-Kinshasa", <www.TLFq.ulaval.,Ca/axl/Afrique/czaire.htm.>, (2015/8/11).

[2] - **Ibid.**

[3] - مسيحيون (كاثوليك 50 %، بروتستانت 20 %)، مسلمون 10 %، المعتقدات بدائية 10 %.

لقد عانى هذا البلد الكوارث الطبيعية والمشاكل البيئية، مثل الجفاف في الجنوب، النشاط البركاني في الشرق، وإزالة الغابات وتآكل التربة، وفقدان الحياة البرية وتلوث المياه.

الفرع الثاني: التطور التاريخي لجمهورية الكونغو الديمقراطية

كانت الكونغو الديمقراطية تابعة لمملكة الكونغو الكبيرة، التي كانت تحكم المناطق الساحلية أين أقامت علاقات دبلوماسية مع العديد من الدول الأوربية كالبرتغال، وفي عام 1883 خضعت مملكة الكونغو لحكم الملك " ليوبولد الثاني " [1] ملك بلجيكا والذي أطلق عليها اسم دولة الكونغو الحرة.

جدول 15: يمثل مقارنة بين معدلات الإنتاج في الصناعات الإستخراجية بين عامين2008 و 2009[2].

المعـــــدن	الفترة المرجعية	الإ نتـــــــــ	ج التراكمي	فعالية الإنتاج
الســـــــنة	-	2008 A	2009 B	-
الـــــنحـــــاس	SPT	249.738	164.726	66 %
الكوبالت (طن)	SPT	32.706	63.163	110 %
الزنك (طن)	SPT	10.506	15.097	143.7 %
الماس (قيرات)	AUG	16.006	10.628	66.4 %
الذهـــــب (كلغ)	AUG	104	15	120 %
النفـــط (برميل)	AUG	5.541.932	6.322.392	114.1 %

وفي إطار إدارة الملك " ليوبولد الثاني " للكونغو الجديدة اتبع سياسات استعبادية ، وعنصرية ضد سكان الكونغو مما أدى إلى إثارة الكثير من الاحتجاجات خاصة من طرف الانجليز والولايات المتحدة الأمريكية ، مما دفع بالحكومة البلجيكية إلى الاستيلاء على الحكم في دولة الكونغو الحرة عام 1908، والتي بدورها استبدلت تسميتها من دولة الكونغو الحرة إلى الكونغو البلجيكية ، وقد تبنت بلجيكا اتجاهها سياسات لا تختلف عن سياسات الدول الاستعمارية الأخرى ، وعن سياسات الملك من ليوبولد الثاني من استغلال واستعباد، ففي المجال الاقتصادي سيطرت بلجيكا على الثروات الطبيعية لما يقارب ستة عقود ، و لم ينخفض معدل الاستغلال إلا إبان الكساد الاقتصادي العالمي مابين **1929-1933.**

[1]– ليوبولد الثاني، ثاني ملوك بلجيكا حكم بين عامي (1865–1909)، اسمه الكامل ليوبولد لويس فيليب ماري فيكتور ، ولد سنة 1835.

[2] - World Bank , **Democratic Republic of Congo Spring 2009 Economic Report,** (Washington, DC: World Ban,2009).

شكل رقم13 : خريطة توزيع الموارد المعدنية و الطاقوية في الكونغو الديمقراطية[1]

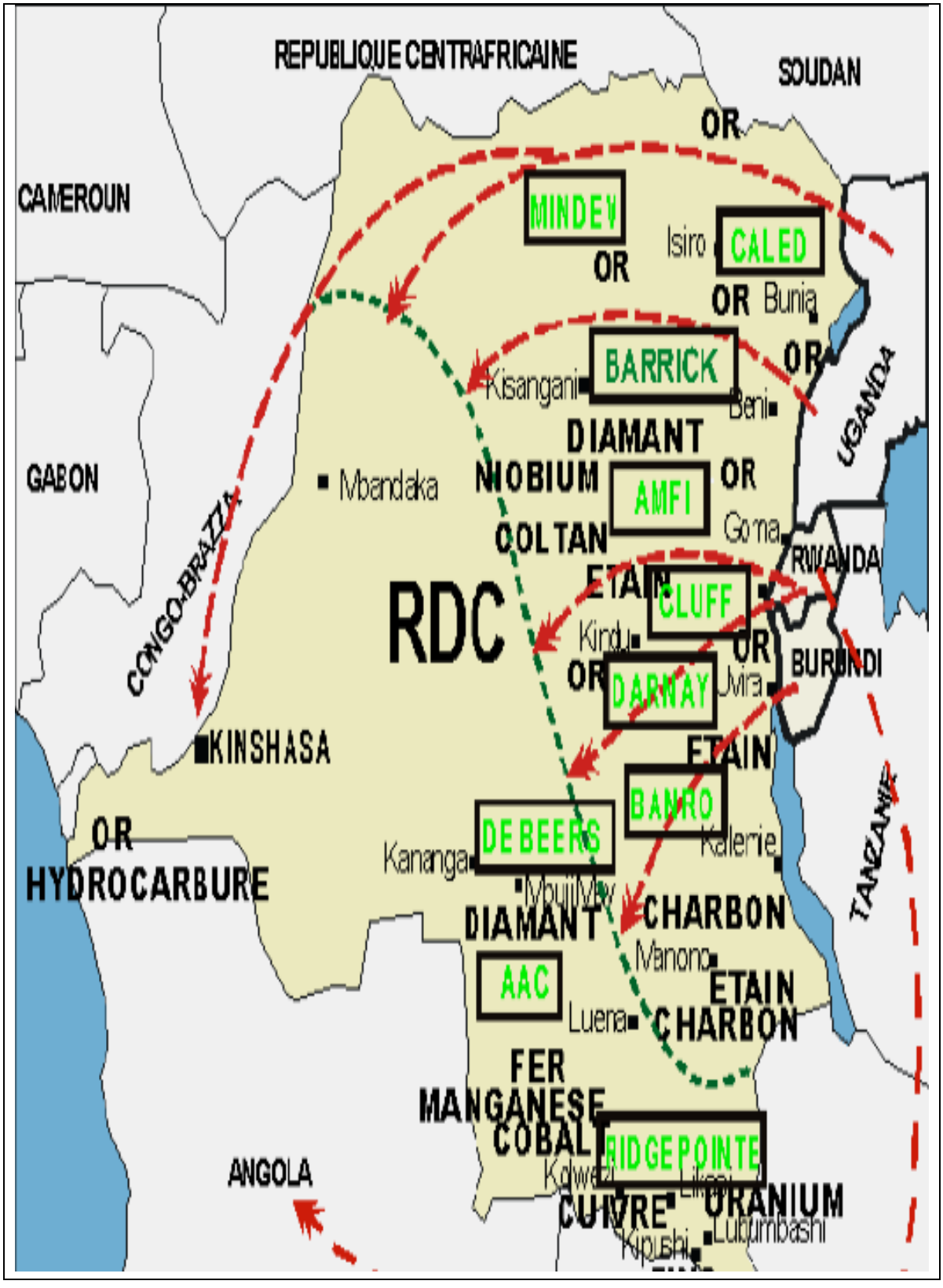

[1] - **Source** : **www.alliance21.org/caravan/fr/pg17.htm**.(2015/08/15).

وفي جوان 1960 نالت استقلالها على بلجيكا ليصبح بذلك " جوزيف كازافوبو" رئيسا و " باتريس لومومبا " رئيسا لحكومته.

بعد خمسة أيام من الإعلان عن استقلال الكونغو استقل "مويس تشومبي" بدعم من بلجيكا بإقليم "كاتنغا"، كما أن مقاطعة "كازائي" بقيادة "ألبير كالونغي" أعلنت استقلالها لتنحو طريق سابقتها "كاتنغا"، ونتيجة لهذه الأوضاع قاد رئيس هيئة الأركان الجنرال "موبوتو سي سيكو"[1] انقلابا عسكريا على حكومة لومومبا لمدة ثلاثة أشهر سيطر من خلاله على البلاد، وتم اعتقال رئيس الوزراء و قتله على يد "تشومبي" عام 1961.

في هذه المرحلة دخلت جمهورية الكونغو في مرحلة تسودها الفوضى استمرت خمس سنوات، تم خلالها تقسيم البلاد إلى ثلاثة أقاليم حكم يتلقى كل واحد منها دعما من جهة معينة. وعلى إثر هذه الأوضاع قام " موبوتو " بتعليق الدستور وإعلانه عن دستور جديد بالإضافة إلى حله للبرلمان وتجميده لنشاط الأحزاب، كما قام بتقليص عدد المحافظات من واحد وعشرون محافظة إلى ثماني محافظات، ناهيك عن استعانته بالجيش في ترتيب أمور البيت، وأسس موبوتو " الحركة الشعبية للثور- الحزب الوحيد في الكونغو- عام 1967، ثم أعلن ولادة جمهورية الكونغو الثانية في الرابع والعشرين من شهر مارس 1967، ووضع دستور جديد يعطي السلطة لرئيس الدولة بدلا من رئيس الحكومة، عكس ما نص عليه الدستور القديم، وانتخب هذا الأخير رئيسا للبلاد بناءا على الدستور الجديد فحصل على نسبة 100% من الأصوات، وغير اسم الكونغو إلى زائير.

واجه موبوتو عدة ثورات ضده كان أبرزها سنة 1977 مدعومة من طرف أطراف خارجية ، فلم يتمكن من القضاء على التمرد فاستعان بقوات أجنبية، مما زاد من حدة التمرد والاضطراب خاصة في السنوات الموالية، فحاول " موبوتو" السيطرة على الأوضاع بإعلانه عن قيام نظام ديمقراطي في أفريل 1990، لتدخل بذلك الكونغو الديمقراطية مرحلة وحقبة جديدة .

الفرع الثالث: تطور النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية في اطار حكم موبوتو اضطرابات عديدة ضد حكم هذا الأخير، بالاضافة إلى ذلك تأزم الأوضاع في الجارتين رواندا وبوراندي والتي عرفتا عمليات تطهير كبيرة، انعكست سلبا على جمهورية الكونغو، وذلك من خلال الأعداد الهائلة التي هربت إليها خوفا من الإبادة، نتج عن ذلك

[1]- موبوتو سي سيكو: ولد في 4 أكتوبر 1930 بمدينة ليسالا ، وهو ينتمي إلى اثنيه " النغباندي" Ngbandi التي تقطن الحدود مع جمهورية إفريقيا الوسطى ،عينه باتريس لومومبا رئيسا لمكتب الحركة الوطنية الكونغولية، وفيما بعد عين قائدا للأركان بمرحلة لاحقة.

استقرار "الهوتو " بمليشياتهم المسلحة في منطقة "كيفو" الجنوبية ، أما التوتسي فقد لجئوا إلى شرق الكونغو الديمقراطية [1].

وأمام هذا النزوح الكبير إلى الكونغو الديمقراطية، أصبحت حكومة موبوتو غير قادرة على مواجهة هذا الموقف على الإطلاق، باعتبار أن هذه الجماعات تقوم بعمليات عدائية ضد الجارتين، مما دفع بالقوات الرواندية تدعمها وحدات من الجيش الأوغندي إلى التدخل ومطاردة اللاجئين الهوتو، في الوقت نفسه تمكنت مجموعة من المرتزقة السودانيين من التوغل داخل الكونغو الديمقراطية، أما على المستوى الداخلي، فقد شهدت الكونغو تمردات داخلية تدعوا إلى اسقاط نظام موبوتو بقيادة كابيلا[2] عام 1997، وفعلا استطاع هذا الأخير شن حرب ضده بمساعدة وحدات من جيوش رواند وأوغندا وبورندى، فتمكن من السيطرة على العاصمة، و أعلن نفسه رئيسا لجمهورية الكونغو الديمقراطية بموافقة من مؤيديه الروانديين والأوغنديين.

وغير اسم الدول من الزائير إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكن سرعان ما انقلب على حلفائه السابقين، وقاد ضدهم حرب ثانية بداية من 1999، بتحالفه مع أعدائه التقليديين الحكومات الأنجولية و النامبية والزيمبابوية، كما تلقى مساعدة من السودانيين والتشاديين لفترة بسيطة "تمثلت في قوات مساعدة لنظامه المنهار، واستمر القتال في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية في بداية المرحلة الأولى، تمكنت القوات المتحالفة ضد كابيلا من السيطرة على الجزء الشرقي، أما المناطق الغربية و الجنوبية فآلت إلى حلفاء كابيلا.

جعلت هذه الحرب الكونغو الديمقراطية تتحول إلى مجال حرب إفريقية شاملة، اشتركت فيه جيوش ستة دول أجنبية، و مع بداية عام 2001 عرفت الكونغو الديمقراطية وصول جوزيف ابن كابيلا للسلطة، بعد ماتم اغتيال كابيلا الأب على أيدي حارسه الشخصي ، وأصبح بذلك أصغر رئيس جمهورية في العالم في دولة تسودها الفوضى الكاملة، تبنى خلالها تصورا آخر، من خلال إدراكه أن الاستقرار في بلد غني لا يكون إلا من خلال تهدئة الوضع مع جاراتها الثلاث –رواندا وأوغندا وبوراندي–، والأخذ بمصالح القوى الأخرى – الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبلجيكا–، إلا أن الإجراءات التي اتبعها هذا الأخير لم تجد نفعا، من حيث إعادة الاستقرار إلى الكونغو الديمقراطية، فلم تلبث هذه الأخيرة حتى وجدت نفسها من جديد في مواجهات مسلحة بين الحكومة الكونغولية والمتمردين في كل من إقليم كيفو وايتوري.

---

[1]- David Birmingham , **Kwame Nkrumah : The Father of African Nationalisme**, (London ,1998) ,p.45.

[2]– كان كابيلا مساعدا سابقا للرئيس باتريس لومومبا وقائدا عسكريا للثورة الماوية.

الفرع الرابع:-أطراف النزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تعددت أطراف النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتعدد عدد الدول المشاركة، والحركات والفصائل الأخرى سواء كانت كنغولية الأصل أو إقليمية المنشأ.

لذلك سنحاول أن نتطرق إلى أهم الاطراف المتورطة في النزاع:

1- الأطراف الداخلية:

1 -1المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب: CNDP

تستمد شرعية هذه الحركة السياسية والعسكرية من سكان ''للبانيارواندا'' وتحديدا من عنصر التوتسي ''بانيامولينغي ''زعيمها الجنرال ''لوران نكوندا''، وتنطلق شرع تمرده من حماية اللاجئين التوتسين في الكونغو، بما في ذلك المصالح الأمنية والاقتصادية، ويقع مقره السياسي في إقليم ''ماسيسي'' جناحها العسكري.

1-2- جبهة تحرير شرق الكونغو Le front de libération de l'est du cong :

هذا الفصيل المسلح هو عبارة عن جماعة مسلحة تحت قيادة الجنرال ''بوسكو تاكوندا ' الملقب بالمدمر، قاد تمرد ضد القوات المسلحة الكونغولية بـــــ600 جندي، وجاء تمرده بسبب سوء أحوالهم المعيشية، وكذا تدني رواتبهم، ويقدر عدد عناصره حوالي 40 ألف مقاتل، وقد وجهت لهذا الجنرال تهمة ارتكاب جرائم حرب من قبل المحكمة الجنائية الدولية (ICC) في عام 2006.

1-3- الجبهة الديمقراطية لتحرير رواندا :

تتألف هذه القوة من الناجين من عمليات التطهير التي قامت بها القوات المسلحة الرواندية، وميليشيات إنتراهاموي خلال الفترة التي سيطر فيها التوتسي على السلطة، تهدف هذه القوة لحماية مخيمات اللاجئين الهوتو قي غابات كيفو، تواجد هذه القوة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اتخذت كذريعة مريحة لإضفاء الشرعية على مختلف أشكال التدخل الرواندي في كيفو، يأتي تمويل هذه الجبهة الديمقراطية لتحرير رواندا أساسا من استغلال الموارد المعدنية في المناطق التي تسيطر عليها في شمال وجنوب كيفو.

1-4- ميليشيات الماي الماي:

ظهرت هذه الميليشيات خلال التمرد الذي عرفته شرق الكونغو في عام 1964، عادت إلى الظهور خلال الحرب الأولى 1996، والمجموعات المدرجة تحت اسم "ماي ماي"، تشمل القوات المسلحة التي يقودها

شكل رقم **14**: خريطة تبين المناطق التي يسيطر عليها المتمردون في الكونغو الديمقراطية.[1]

[1] - Source: **http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/Africa/573051..stm.**(14/11/2015).

أمراء الحرب وزعماء القبائل التقليدية، ورؤساء القرى والزعماء السياسيين المحليين ، وهي عبارة عن حركة عفوية بدون تنظيم، تتكون من الشباب ، وتهدف إلى مقاومت التدخلات الخارجية وعلى رأسها الجبهة الديمقراطية لتحرير رواندا، وروندا والتي تتهمها بإرتكاب جرائم الذبح والاغتصاب وحرق المنازل، و الماي الماي يرون أنفسهم على أنهم السكان الأصليين في الكونغو والورثة الشرعيين للأراضي، وتشير التقديرات في عام 2009 على أنها تتألف من 22 مجموعة مختلفة، مع ما مجموعه يتراوح ما بين 8 ألاف و 12 ألف مقاتل، وهذه الجماعات على حد سواء مستقلة جدا،

وتستغل بسهولة من قبل أصحاب المشاريع السياسية وقادة الحرب الآخرين، وتحالفاتها تتغير حسب مصالحها، كما أنها تفتقر إلى التماسك والرؤية تجاه العالم الخارجي، تتمركز أنشطتها في شمال كيفو وجنوبه، وكذا في مناطق ''الونغو وبونياكير جنوب بحيرة كيفو، و قرب أوفيرا وموينغا في الطرف[1].

1-5- جيش الرب للمقاومة:

جيش الرب للمقاومة هي حركة تمردية ضد حكومة أوغندا، أنشئت في 1988 بعد عامين من اندلاع الحرب الأهلية الأوغندية يترأسه ''جوزيف كوني''، وهي تهدف إلى إسقاط النظام الاوغندي، وإقامة نظام قائم على الوصايا العشر للكتاب المقدس.[2]

اتهمت هذه المجموعة بارتكاب مجازر ضد المواطنين الكونغوليين، وتتشكل 80٪ من القوى العاملة من جيش الرب للمقاومة من الأطفال، و 40٪ من هؤلاء الأطفال فتيات.

1 -**6- الحركة الثورية الكونغولية: Mouvement Révalutionnaire Congalais**

تتكون من تحالف محاربين كونغوليين، ويضم مختلف ميليشيات الـHema و Lend بهدف الدفاع عن محافظة[3] Ituri

1-7- القوات الشعبية الديمقراطية في الكونغو Les forces populaires pour la démocratie du congo" مكونة من الجماعة الإثنية Allur والجماعة Lugbara مدعومة من أوغندا ومسؤولها هو Hunenchan-

1-8- **فصيل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية –غوما–**: ويرأسه ''أدولف أونانسومبا''(Adolf Onansomba) وترتكز قوات التجمع في غوما وتدعمها حكومة رواندا، وهذا الدعم جعلها طرفا دائما في

---

[1] - **Ibid.,p.49.**

[2] – أدرجت هذه المنظمة قي القائمة الرسمية للمنظمات الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية.

[3] - **Ibid.**

أزمات الكونغو، وسيطر التجمع خلال فترات تمرده على أجزاء كبيرة من شرق الكونغو، وتقدر عدد قواته فيما بين عشرة إلى خمس عشرة ألف جندي.[1]

1-9- **اتحاد الوطنيين الكونغوليين: L'union des patriotescongolais**

منظمة سياسية مسلحة مكونة من إثنية ألـــHema الشمالية وهي مدعومة من رواندا.

1-10- **حزب وحدة وحماية الكونغو: Le pour l'unité et la sauvegarde du congo parti** ميليشيا مسلحة مكونة من إثنية ألـHema الجنوبية وهي بقيادة القائد Kahwa حتى عام 2004.

1-11-**القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية:**

تتألف من قوات الجيش الكونغولي، وهي تحت قيادة رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجهت لها إتيهامات بارتكاب مجازر ضد المدنيين في اطار الحربين[2].

2- **الأطراف الخارجية:**

وتضم كل من رواندا، بوراندي، أنغولا، تشاد، ناميبيا، أوغندا، زامبابوي، بالإضافة إلى السودان.

الفرع الخامس: الآثار المترتبة على النزاع

نتيجة للحربين الأهليتين التي عرفتهما الكونغو الديمقراطية، انهارت دولة الكونغو الديمقراطية بمختلف أبنيتها السياسية و الاجتماعية، حيث ساهمت في تعطيل وظائف الدولة في مختلف المجالات، و لم تقصر فقد على جانب الدولة بل امتدت إلى الجوانب الإنسانية، فقد أشارت منظمة هيومن رايتس ووتش لحقوق الإنسان الأمريكية، في تقرير لها نشر في شهر يوليو عام 2003 ، بأن معدل 3.3 مليون مدني، لقي مصرعه بسبب الحربين سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو رقم قياسي، منذ الحرب العالمية الثانية، ومعظم الضحايا قتلوا في الأراضي الواقعة تحت سيطرة البلدان المعتدية وحلفائها المتمردين، كما حصل في مذبحتا ''كاسيكا'' ، و''ماكوبولا'' 1998، نهيك عن جنوب – كيفو، والتي أسفرت عن مقتل 1099 ضحية، ومجزرة كينشاسا 2002 أكثر من 160 قتيل.

أما بالنسبة إيتوري فقد عرفت حربا عرقية، وتقدر منظمة هيومن رايتس ووتش عدد الضحايا في مارس 2003 إلى 50 ألف قتيل، كما أن هيأة الأمم المتحدة في عام 2009 أصدرت تقريرا يفيد بأن 15000 من

[1] - Gilbert M. Khadiagala, **Foreign Policy Decisionmaking in Southern Africa's Fading Frontline**, (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2001), p.132.
[2] - **Ibid.,**p.136.

النساء في شرق الكونغو الديمقراطية كن عرضة لحالات الاغتصاب[1]. و من خلال سلوك القوات المتحاربة، أسفرت الحرب في نهب المنازل وقرى بأكملها، وتم سلب الممتلكات الأخرى التي تنتمي إلى المدنيين[2] .ومع ذلك، فإن النهب المنظم للموارد البيئية لهذا البلد كان السبب الرئيسي للحربين، فمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أنه – أعرب عن قلقه العميق "إزاء التقارير التي تشير إلى الإستغلال الغير المشروع للموارد البيئية والثروات الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية بصورة غير قانونية، بما في ذلك انتهاكا لسيادة البلاد، وبعد ذلك أشار أيضا لسياسة النهب الممنهجة، وهذا هو تعبير عن المنطق الاقتصادي للصراع.

المطلب الثاني: دور المتغير البيئي في التزاع

الفرع الأول : الهجرة البيئية والتزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

يعود أسباب عدم الاستقرار واستمرار التزاع عبر الحدود في منطقة البحيرات العظمى بصفة عامة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية على وجه الخصوص، إلى ظاهرة الهجرة البيئية الطوعية أو القسرية، والتي ساهمت في قلب الصراعات في المنطقة، فجميع التزاعات في المنطقة تشمل على نطاق واسع على سكان أصليين أغلبية وسكان غير أصليين أقلية، وترتبط هذه الهجرة أساسا بهجرة الروانديين و البوراندیين (التوتسي، والهوتو) إلى الكونغو الديمقراطية. لذلك سنحاول في هذا العنصر التطرق إلى دور الهجرة البيئية في تأجيج التزاع في جمهورية الكونغو الديمراطية.

1- سياسة الاستعمار والهجرة:

ارتبطت الهجرة بهجرة الهوتو والتوتسي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولقد لعب الاستعمار دورا بارزا فيها، حيث اتبع في اطار احتلاله للمنطقة على سياسة قائمة على أساس الفجوة في التقسيم الإجتماعي-الاقتصادي، فالهوتو(كانو يشتغيلون في المزارع) والتوتسي (مالكي الأراضي)، والذي انعكس سلبا على المنطقة، كما قام الاستعمار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في اطار السياسات الاستعمارية، وخاصة في ظل إحتياجات العمل، على استقطاب بعض السكان الروانديين في العمل في مزارع و مناجم الكونغولية خاصة في شمال وجنوب مقاطعة كيفو، كما ساهمت أسباب أخرى في تشكيل هذا الحراك الإقليمي، والتي حددها هنري في ثلاثة أسباب رئيسية، **الأول** فترات المجاعة التي اجتاحت رواندا في عام 1905، 1928 و 1929، 1940-

---

[1] – **المرجع نفسه**.

[2] - أنظر التقرير الخاص بشأن انتهاكات أخطر لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت بين مارس 1993 ويونيو 2003 في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة " ، أغسطس 2010.

1943، 1950- 1952 و بسبب فيضان مياه المجاري الأنهار، **والثانية** الزيادة السكانية في رواندا، **والثالثة** الحاجة إلى العمل في المزارع والمناجم في الكونغو الديمقراطية[1]، وهذه الموجات الضخمة من الهجرة، ساعدت في خلق أو تعزيز تجمعات غير متجانسة على المجتمعات الكونغولية، والتي أدت إلى توترات كثيرة خاصة بين البانيا رواندا والسكان المحليين، وفي الوقت نفسه، قامت الحكومات المتعاقبة في رواندا في تحريك المئات الآلاف من التوتسي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وتترانيا.

جدول رقم17: يمثل عدد اللاجئين من الإثنيات إلى الكونغو الديمقراطية – شرق البلاد[2]

السنة	الإثنية	عدد اللاجئين إلي الكونغو
قبل 1973	التوتسي	لجوء أكثر من مليون إلى الكونغو.
1973	الهوتو	30 ألف لاجئ فروا من بوراندي.
1978	عودة اللاجئون الكونغوليين	150 ألف لاجئ، الذين فروا من الكونغو.
1992	اللاجئون الأوغانديين	57 ألف لاجئ نتيجة الأحداث الدامية في أوغندا.
1993	الهوتو	لجوء أكثر من مليونيين من الهوتو، بما فيهم جيش رواند السابق ex+far.

2-سياسة الحكام في اطار ادارة ورقة اللاجئيين البيئين

إذا عدنا لسياسات الحكام في استغلال ورقة اللاجئين، لنجدها استغلت في إدارة الحروب، فمنذ استقلال الكونغو تعاقب على الحكم فيها ثلاثة رؤساء هم جوزيف كازافوبو(Kazafobo Joseph) وموبوتو (Mobutou) ولوران كابيلا(Kabila Loren) عملوا على التلاعب بالورقة الإثنية، وتم تسيير الحكم على هذا الأساس، لذلك الدراسة، ستتناول هذه السياسة انطلاقا من سياسة كل حاكم.

2-1-سياسة حكم موبوتو في اطار الهجرة :

تعد منطقة شرق الكونغو الديمقراطية، بؤرة لهذا الصراع بين مختلف الإثنيات المهاجرة المختلفة، وهذه المشكلة تعود إلى الخمسينيات، وذلك عقب نزوح اللاجئين من دول الجوار بسبب المشاكل السياسية والبيئية،حيث كانت الموجة الأولى من أنجولا بسبب النزاع بين الحركات التحررية والقوات البرتغالية، حتى قدر

[1] - Wingula B. Cosma, '' Fizi 1967-1986. Le maquis de Kabila'', **In Cahiers Africains**, n° 26, (Paris, l'Harmattan, 1997), p. 50.

[2] - Jennifer A. Widner, "States and Statelessness in Late Twentieth-Century Africa," **Daedalus** 124, no. 3 (summer 1995),P156.

عدد الأنجوليين في عام 1995 بأكثر من مليون ونصف[1]، أما الموجة الثانية فكانت من خلال التدفقات الكبيرة من التوتسي إلى الكونغو خلال الفترة من 1959-1961. بعد فرارهم من رواندا، أما الموجة الثالثة فكانت من بوراندي، وذلك من خلال نزوح الآلاف من الهوتو إلى الكونغو الديمقراطية[2].

ولقد عالجت الحكومة الموبوتية هذه الموجات بترحاب، إذ أصدر الرئيس " موبوتو "عام 1972 مرسوما عاما يمنح بذلك الجنسية لجميع المقيمين من أصول روندية أو بوروندية الذين استقروا في البلاد قبل .1950[3]

وأمام هذه الهجرات المختلفة للإثنيات، واستقرارها في شرق الكونغو الديمقراطية، خاصة بعد ازدياد عدد التوتسيين في شرق الكونغو الديمقراطية، ورغبتهم في الحصول على المزيد من المكاسب، جعلت موبوتو يصدر قرار عكسيا عام 1981، يحدد المواطنة على الأساس الانتماء إلى الجماعات الاثنية التي كانت موجودة داخل حدود الكونغو عام 1885م[4]، مما يعني حرمان أقلية التوتسي من أصل رواندي من حق الجنسية، وهذا ما أدى لإعلان الحرب من طرف التوتسي ضد الحكومة الموبوتية وذلك من خلال تنظيم شباب " **البانيا مولينغي** " molenge Panya أنفسهم في مليشيات مسلحة للدفاع عن المكاسب التي حققوها منذ تهجيرهم من رواندا. أضف إلى ذلك التدفقات الكثيرة للإثنيات التي شاهدتها شرق الكونغو الديمقراطية.

وبذلك أصبحت شرق الكونغو الديمقراطية بؤرة للصراع بين مختلف الإثنيات، ولتدارك الأمر من طرف حكومة موبوتو أصدر أمر في عام 1996 بتهجير " **البانيا مولينغي** " molenge Panya التوتسيين من الكونغو، إلا أن التوتسيين رفضوا ودخلوا مرة ثانية ضد حكومة موبوتو إلى جانب مقاتلي " الماي ماي "، باعتلاء " لوران كابيلا " Kabila Loren الحكم في الكونغو الديمقراطية[5].

جدول يمثل 18: مجموعات الصراع بين الإثنيات في شرق الكونغو الديمقراطية :

الإثـــــــنيـــة	الصـــــراع ضـــــد
التوتـــــــــسي	الحكومة الموبوتية.
التوتـــــــــسي و .and,Tembo ,Nande ,Nyanga الكونغولية.	الهوتو و جيش .EX-FAR وميليشيات " الأنترهامواي".

[1]-Gérard Prunier, L'Ouganda et les guerres congolaises, **In Politique Africaine**, n° 75, (Paris, Kartala), p. 46.
[2]- **Ibid.**,p.60.
[3]-Wingula B. Cosma, **op-cit**.,p.54.

[5]-**Ibid.**,p63.

2-3-سياسة حكم لوران كابيلا في اطار الهجرة

كما أشارت الدراسة سابقا، أنه بعد استيلاء " لوران كابيلا " على الحكم في الكونغو الديمقراطية ، منح حلفائه من التوتسيين الذين ساعدوه على الإطاحة بنظام موبوتو امتيازات في السلطة كمكافئة لهم، ولكن بعد محاولة إحداث انقلابين فاشلين، تم سحب الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها، وقام بتغيير إستراتيجيته من خلال تحالفه مع ميلشيات الهوتو، وجنرالات السابقين لموبوتو، بالإضافة إلى مقاتلي "الماي ماي" ومتمردي تحالف القوى الديمقراطية المعارضة لنظام " موسيفيني " Mussivii في أوغندا ومتمردي بوروندي.[1]

هذه التوترات الأولية، والنتائج المترتبة على الهجرة السابقة، والمزيد من الهجرة الأخيرة بسبب الضغط الديمغرافي، أدت إلى حدوث نزاعات على الأراضي الزراعية على نحو متكرر و متزايد بين الزعماء المحليين والسكان المستوطنين.

الفرع الثاني: النزاع على الموارد البيئية

جمهورية الكونغو الديمقراطية غنية جدا بالموارد المعدنية لدرجة أنها أسالت لعاب الدول الأخرى، فهي تمتلك الماس والذهب والكوبالت والنحاس والقصدير والبوكسيت والحديد والغاز والصخر الزيتي، الفحم والنفط، والكولتان هذا الأخير النادر جدا في العالم يقع في شمال وجنوب كيفو شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وهي تملك أكبر احتياطي حيث يتم استخراج حوالي 80٪ من الاحتياطيات العالمية من هذا المعدن[2] .و على الرغم من هذه الثروات والإمكانيات، فالشعب الكونغولي يعيش في وضع مؤلم للغاية وفقر مدقع، فحسب الشاهد العالمي، في تقريره أكد أن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي دولة تتمتع بالثروات الطبيعية الغير العادية، وسكانها لم يستفيدوا منها، ويضيف التقرير بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت مركزا لظاهرة وصفها بـ "الحرب العالمية الافريقية "، وتشير تحليلاته إلا أن دوافع هذه الحرب، لم تكن سياسية و / أو إثنية فقط، ولكن أيضا اقتصادية[3]. ثم يبين التقرير أن المعارك الرئيسية كانت متمركزة في منطقة كيسانغاني الغنية بالماس، كما أشار التقرير إلى أن جميع المتورطين في نهب الموارد البيئية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تستغل بشكل غير قانوني الموارد البيئية لتغذية مجهودها الحربي، مما يجعل عملية البحث عن حل سلمي صعب،

---

[1] – تشترك هذه القوى جميعا في معارضتها لنظم الحكم القائمة في كل من رواندا وبوروندي وأوغندا.

[2]– التنتالوم هو مادة أساسية لصناعة الطيران والفضاء والدفاع (المفاعلات والصواريخ والأقمار الصناعية.

[3] - J.C. Willame et P. Mathieu, ‘’ Le conflit et guerre au Kivu et dans la région des Grands Lacs ‘’, **in Cahiers Africains du CEDAF**, n° 39-40,(Paris, Harmattan, 1999), p. 135.

كما أن '' لاكست'' LACOSTE ، في كتابها "الجغرافيا من المشهد " تؤكد حقيقة أن البيئة بكل أبعادها هي الوعي الاستراتيجي بحدود موارد الكوكب، ولكنها ترى أن هيكلها يؤدي إلى تضارب المواقف من جانب بعض الدول. وذلك ما تشهده الكونغو الديمقراطية، أما LEAD يرى على ان عواقب التعدين والحروب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، انعكست سلبا على النساء و السكان، كما أكد هو الآخر أن التعدين، قد تسبب أيضا بأضرار بيئية واسعة النطاق، لذلك فقد كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ فترة طويلة موضوع التهريب والاتجار بهذه المعادن من طرف الطبقة الحاكمة، أو من خلال دول الجوار[1].

***- ديناميكيات النزاع والاستغلال الغير المشروع للموارد البيئية:**

الحرب أدت إلى نهب غير المشروع للموارد البيئية والمعدنية، وانتشار الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، وانتشار الأسلحة الصغيرة وتفاقم الصراعات الهوية العرقية. ومع ذلك، فقد بلغ نهب مصادر الكونغو من قبل قوات الاحتلال في رواندا أو أوغندا بعدا اقتصادي هي الأخرى، حيث أصبح الصراع على مسألة الوصول إلى الموارد المعدنية الرئيسية: الكولتان وحجر القصدير والماس والكوبالت والذهب هي الهدف الرئيسي. و بدأ الاستغلال الغير القانوني لهذه الموارد بداية من "الحرب الأولى" في عام 1996، فخلال هذه الحرب، دخل التحالف في عقود التعدين مع بعض الشركات الأجنبية، فقبل شهر أبريل 1997 من دخول قوات كابيلا في كينشاسا، وقعت قوات التحالف ثلاث اتفاقيات مع الشركة الأمريكي(AMF) ، وتشير التقارير إلى أنه في عام 2003، تم التوصل إلى اتفاق بين قوات الماي ماي و RCD-G من أجل السيطرة على الموارد الكولتان حجر القصدير في منطقة واليكالي وعلى منجم في[2] Bisie ، كما كانت أهداف الدول المشاركة والحركات المتورطة في الحرب تنصب على الموارد لذلك سنحاول أن نتطرق إلى هذا الاستغلال من خلال تطرق إلى استغلال كل دولة وحركة متمردة في النزاع.

ذلك فتاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية ما هو إلا سلسلة طويلة من النهب بما في ذلك الموارد الطبيعية ورأس المال البشري، مهما كان نوع النظام أو الحكومة، فمنذ مصادرة حوض الكونغو من قبل الملك البلجيكي ليوبولد الثاني، مع نظامها أو من خلال نظام المافيا موبوتو، والآن رواندا وأوغندا وبوروندي فقد قامتا بسياسة استغلال الثروات بشكل غير قانوني. هذا الاستغلال، بدعم عادة عن طريق القوة الغاشمة، ، فقد عرف الاقتصاد الغير الرسمي المقايضة والتهريب والاتجار في المواد الخام، وبدأت تزدهر لتصبح الوسيلة الوحيدة

[1] - **Ibid.,**p.136.

[2] - Peter J. Schraeder, '' Finie la Rhétorique, vive la géopolitique '','' premières tendances de la politique africaine de l'Administration BUSH '', **In Politique Africaine**, n° 82,(Paris, Karthala, 2001), p. 133.

شكل رقم 15:خريطـــــة تبيـــــــن مواقع الجمـــــاعات المسلحـــة العاملة في شرق الكونـــغو[1]

[1] - source :**Oxford economic atlas of the world ,** 2006, P.44 .

لكسب العيش لمزيد من من السكان والحركات، ولقد عزز هذا الاقتصاد الروابط العرقية والتقليدية والهياكل الاستعمارية بين مختلف المحافظات وخاصة في شمال كيفو والدول المجاورة، ومن بين هذه الدول، ونحن سوف نذكر رواندا وأوغندا التي ركزت هذا النهب في شكل المصادرة والاستغلال المباشر، والاحتكار القسري وتحديد الأسعار. أما بالنسبة للحركات الداخلية سوف نركز على فصيلين من خلال التسليط الضوء على حركتا RCD / غوما، RCD / ML الماي ماي.

1-استغلال رواندا للموارد البيئية لجمهورية الكونغو:

طوال فترة الحرب، استفادت رواندا مباشرة من الموارد البيئية خاصة معدن الكولتان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أن ما بين أواخر عام 1999 وأواخر عام 2000، والجيش الرواندي وحده قد استفاد من الإيرادات الاستغلال الغير المشروع ما لا يقل عن 20 مليون دولار، وهذا عن طريق ثلاثة طرق:

*- **الطريقة الأولى**: عن طريق مجمع الأعمال الرواندي الذي ينشط في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

*- **الطريقة الثانية** :عن طريق علاقتها برجال الأعمال[1] الذين لديهم سمة مشتركة: انهم يشاركون مباشرة في استغلال الموارد الطبيعية في المناطق الخاضعة لسيطرة رواندا، كما أن الرئيس الرواندي أنذاك '' كاغامي'' متورط في هذا الاستغلال.

*- **الطريقة الثالثة**: من خلال تورط المواطنين الروانديين في تسيير الأنشطة التجارية الخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أن الجيش الرواندي أستفاد هو الآخر، إذ أنه استخدم خمس طرق:- المشاركة المباشرة في الأنشطة التجارية.- المشاركة في أسهم بعض الشركات.- التسيير المباشر للمناجم والشركات- عن طريق الضرائب التي يجمعها "مكتب الكونغو" منذ عام 1998، فإدارة العلاقات الخارجية الرواندية تلقت من خلال "مكتب الكونغو" كميات كبيرة من مختلف عائدات استغلال الماس في غوما والمناطق المحيطة بها.

ووفقا لبعض التقارير تقدر الرسوم بحوالي أربعة ملايين دولارأمريكي في الشهر[2]، كما قام بعض المسؤولين المحليين من الجيش الرواندي بشحن كميات كبيرة من الكولتان عن طريق شركة في رواندا متخصصة في المعادن خاصة في ظل إرتفاع أسعار الكولتان خاصة مع نهاية عام 1999 ونهاية 2000. [3]

2- استغلال أوغندا :

[1]- مثل '' ألفريد'' Khalissa مؤسس البنك التجاري والتنمية والصناعة (BCDI) والمدير السابق لمصرف التجارة والتنمية (BCD).

[2]- تقرير الفريق المعني بنهب الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ص.40 .

[3]- يتحصل الجيش الرواندي من استغلال الغير المشروع للكولتان حوالي 20 مليون $في الشهر.

بعد توقيع أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية على بروتوكول في أفريل عام 1998، والتي بموجبه تم السماح لكتيبتين من كل بلد لعبور الحدود لملاحقة الحركات المتمردة التي تقوم بأعمال إرهابية ضد البلدين، هذا الظرف استغلته الشركات الثالوث و شركة فيكتوريا الأوغاندية في الاستمرار في استغلال الماس والذهب والبن والأخشاب، حيث فرض اللواء كازيني سيطرة كاملة على المناطق الخاضعة لولايته، وقد استخدم اللواء كازيني جهاز سلامة لتعزيز مصالحه التجارية.

وقد قامت أوغندا بإعادة تصدير الموارد البيئية الكونغولية التي سيطرت عليها.وذلك عن طريق ثلاثة طرق:

1- بالسماح لبعض رجال الأعمال والتجار والمتعاملين الرئيسيين لزيادة دخلهم في قطاع البن، حيث يقوم التجار باستيراد القهوة الكونغولية من مناطق كيفو بأثمان زهيدة ، ومن ثم يتم تصديرها بأثمان كبيرة على أساس أنها قهوة محلية الإنتاج عن طريق خلطها بالبن المحلي.[1].

2- استغلال الذهب بصورة غير قانونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهذا أدى إلى تحسن كبير في ميزان المدفوعات في أوغندا .وقد عززت هذه الممارسة ثقة الجهات المانحة المتعددة الأطراف، ولا سيما صندوق النقد الدولي[2]، فقد زادت إيرادات الخزينة في شكل ضرائب على السلع والخدمات والتجارة الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن إحصائيات صندوق النقد الدولي عن الوضع المالي في أوغندا، تؤكد هذا التطور الإيجابي على مدى السنوات 2001، 2002،2003، والتي تكشف تحليل مفصل لهيكل وتطور العمليات المالية لبعض القطاعات المرتبطة بالزراعة والغابات في جمهورية الكونغو الديمقراطيةالاستفادة من عائدات الرسوم الجمركية، فأوغندا تطبق الرسوم الجمركية على واردات الأشجار والأخشاب بما في ذلك عندما كانت معدة للتصدير إلى كينيا أو خارج أفريقيا.

ويمكن تلخيص استفادة أوغندي على النحو التالي: أدت الصادرات إلى زيادة في الإيرادات الضريبية، وبالتالي زيادة في السيولة من وزارة الخزانة، وقد ساهمت الشركات التي يديرها الأوغنديون في الكونغو الديمقراطية إلى حد ما في تطوير النشاط الاقتصادي في قطاعات مثل نشاط تعدين (الذهب والماس)، وهذا النمو في هذه القطاعات أثر إيجابيا على الاقتصاد ككل، لذلك أن الناتج المحلي الإجمالي نما في أوغندا بداية من عام 1998، تقريبا في نفس المستوى في عام 1999 ، كما أن عائلة الرئيس الرواندي أنذاك'' موسيفيني'' قد شاركت في الأنشطة التجارية في المناطق التي تسيطر عليها أوغندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

[1]- يعد البن الأغندي أغلى بن في العالم.

[2] – **Ibid**.,p64.

جدول رقم 19: يمثل كميات تصدير دولة أوغندا مادة الذهب إلى الأسواق العالمية (بكلغ)[1]:

السنة	1994	1996	2000	2004	2006	2007
الكمية	225	3206	7303	5465	6937	3556
المرتبة –عالميا–	2	3	3	4	2	5

3–البلدان الأخرى:

أدارت جنوب أفريقيا على الصعيد التجاري العديد من الأنشطة التجارية المتعلق بالاستغلال الغير المشروع للموارد البيئية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك عن طريق شحن النحاس والكوبالت عبر شاحنات كبيرة ويتم نقلها إلى جنوب إفريقيا أين تتم معالجة المعادن ومن ثم شحنها إلى وجهات مختلفة من مينائي ديربان ونيلسون مانديلا.

كما ساهمت زامبيا في تهريب كميات كبيرة من النحاس من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تعد حدوده شريانا حيويا لعبور مناطق كاساي وكاتانغا. وعلاوة على ذلك، شهدت مؤخرا العلاقات التجارية البينية بين زامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية تطوا كبيرا، حيث أضحت جمهورية الكونغو الديمقراطية سوقا كبيرا للصادرات الزامبية.[2]

4– الحركات المتمردة:

4–1– التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية ''غوما ''

تقوم ميزانية التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أساسا على قطاع الصناعة الاستخراجية، فاستنادا إلى الإحصاءات الرسمية ، ووفقا لاستطلاعات الخبراء، يستخلص أن إنتاج الذهب في المناطق التي يسيطر عليها حزب التجمع الدستوري الديمقراطي غوما بلغ متوسط 60 كيلو في الشهر أو 720 كم سنويا في عام 1999، و 100 كيلوغراما في الشهر في عام 2000، أما بالنسبة الكولتان، بلغ الإنتاج إلى 27 ألف طن شهريا في عام 1999 وإلى 29 طنا شهريا في عام 2000. كما أشار الخبراء إلى أن الحركة تستفيد من عائدات الضرائب بنسبة كبيرة جدا، بالإضافة إلى ذلك يتحصل التجمع على الإيرادات المحصلة من قبل الأسهم التي يملكها في بنك ''سوسيتيه''، فهو يتلقى مليون دولار شهريا.

[1] - L'économie minière au Kivu et ses implications régionales, **loc.cit** ,p.77.
[2] - **Ibid.**,p66.

جدول20: يمثل طرق تهريب التجمع للموارد البيئية[1]

المعادن	طرق التهريب	يهرب إلى
الذهب والماس	عن طريق مطار دار السلام	سيريلانكا وجنوب أسيا
الخشب	عن طريق القوارب إلى دار السلام	اليونان وبلجيكا

في مقابل إحتكار شركة SOMIG استغلال الكولتان، فهذا المورد الأخير يتحصل التجمع على إرادات 400 ألف دولار كضريبة للإستغلال أي ما قيمة 8 بالمئة من قيمة المبيعات وذلك بشمال كيفو، و لم يقتصر النهب على الموارد فقط. بل حتى الماشية لم تسلم من الاتجار بها.

كما أن معظم المعلومات المتوفرة في الوثائق المتعلقة بمتابعة نشاطات ''غوما'' توضح أن التجمع وغيره من التجار ساهموا في نهب الموارد البيئية لجمهورية الكونغو الديمقراطية بطريقة مباشرة أوغير مباشرة، أين يتم بيعها في السوق الدولية من خلال الشبكات المالية والخدمات اللوجستية باستخدام أسماء مستعارة[2].

جدول21 رقم: يمثل نهب الماشية في شمال كيفو من طرف التجمع في جوان[3]2003.

Nom de la Ferme pillée	Nombre de vaches pillées	Situation géographique
Mission catholique	95	Mbingi
Ferme Kirivutsi	200	Mambasa
Ferme de Kikwera	56	Mbingi
Ferme Mwami Stuka	159	Mbingi
Ferme Mbanga	60	Mbingi
Axe Kisingiri	75	Mbingi
Ferme de Kalira	11	Mbingi
Ferme Sunguya	56	Mambasa
Ferme Kipese	63	Mbingi
Ferme de Kisya	35	Mbingi
Ferme Mukokovya	80	Mbingi
Ferme Kasingiri	55	Mbingi
Ferme Kasuo	322	Mbingi
Ferme Miriki	455	Mbingi
Ferme Vutsorovya	125	Mbingi

[1]– تقرير فريق الخبراء بتكليف من الأمم المتحدة للتحقيق في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والثروات الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

[2]– **المرجع نفسه**.

[3] - **Source :** Bureau Acogenoki, Butembo.

4-2- مشاركة الماي ماي في نهب الموارد في شمال كيفو:

يميز **فرانك Vanacker وكوين Vlassenroot** الجماعات المسلحة التي تحمل التسمية الماي الماي ليست كل الحركات، حيث يتم التمييز بين الماي ماي / كحركة اجتماعية وكحركة سياسية، فالأولى هي المجموعات التي، في جوهرها تقوم بالدفاع عن النفس وحماية الفضاء السياسي الكونغولي ضد الاحتلال الأجنبي، خاصة الغزو الرواندي الأول في عام 1996، وهذه المجموعة هي أكثر أو أقل تنظيما لأنهم يرفضون الهيمنة الأجنبية وترغب في المشاركة في إدارة البلاد.

وترتبط ''الماي الماي'' بقوة القمع والانتقام التي يعاني منها الناس بسبب خيارات السياسة السيئة للحكومة في إدارة النظام، أما الفئة الثانية هي الجماعات المسلحة دون عقيدة سياسية، وتتكون من الشباب المتورطين في السرقة والاغتصاب والابتزاز والقتل وأحيانا من أجل الحصول على الملكية فهي يمكن اعتبارها منظمة إجرامية، وأقلية صغيرة وهي على استعداد لجميع أنواع التحالفات لتحقيق أهدافهم، وتستمر هذه المجموعة في نهب الأبقار والأغنام والماعز، في إقليم '' لوبيرو وبيني[1]'' ، وتشير التقارير إلى أنه في عام 2003، تم التوصل إلى اتفاق بين قوات الماي الماي و RCD-G من أجل السيطرة على الموارد الكولتان و حجر القصدير في منطقة ' واليكالي[2]''

.

4-3- الانتيراهاموي:

تقوم ميليشيات'' إنتراهاموي''بالتنسيق مع القوات المسلحة الرواندية السابقة باستغلال بشكل منهجي للمناجم والمعادن، وحتى الغابات الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية دون النظر في تأثير هذه العمليات على البيئة، كما تقوم الجماعة بفرض ضرائب على عمال المناجم الحرفيين في استخراج الخام.

5-الموارد البيئية وتوريد الأسلحة

وفقا لدراسة أجرتها "لجنة الإنقاذ " الأمريكية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها، قد زاد العنف في هذه المنطقة وذلك في أعقاب عسكرة المنطقة من خلال تهريب الأسلحة التي تنظمها المجتمعات الصناعية العسكرية، كما أشارت مختلف التقارير من أن معظم مشتريات الأسلحة مصدرها جنوب أفريقيا و ألمانيا، سواء كانت من قبل المسؤولين السابقين في النظام الكونغولي – موبوتو- أو رواندا من أجل إسقاط

[1]- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، **الوثيقةS / 2001/357** ، 12أبريل 2001.

[2]- قامت حركة الماي ماي بتسليم منجم Bisie إلى التجمع مقابل الحصول على إيرادات البيع الغير المشروع وكذا الأسلحة

الرئيس كابيلا في شمال كيفو، و هذا التمرد يتألف أساسا من مجموعتين، الأول التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية ، و تحرير كيسانغاني حركة RCD بقيادة مبوسا نياموسي، وكانت عمليات نقل الأسلحة إلى التمرد في كل من ''كيغالي '' و''كمبالا'' واسعة النطاق في بداية الحرب فب عام 1998، وعلى الرغم من

جدول 22:يمثل نهب الماشية في شمال كيفو من طرف مجموعة الماي الماي في2003[1]

Année	Effectif bovins	Bovins pillés	Effectif ovins	Ovins pillés	Effectif caprins	Caprins pillés	Observation
1998	350	-	-	-	-	-	Pillé par le groupe Mayi-Mayi du commandant MUDOHU KUKUMANA
1999	400	40	1500	120	1300	102	
2000	400	56	1700	60	1500	76	
2001	350	48	1500	105	800	85	

أنه كان في كثير من الأحيان من الصعب تحديد أي فصيل كان المستفيد، أو إذا كانت معدة للجيوش الرواندية والأوغندية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالتالي، فوفقا لمنظمة العفو الدولية، أن هناك حوالي عشرون طائرة مجهولة الهوية نزلت في مطار غوما لتفريغ الأسلحة، بالإضافة إلى المعدات العسكرية للقوات الرواندية والأوغندية ، بما في ذلك الدبابات والأسلحة الثقيلة، كما تعد البلدان الأسيوية مصدرا لاستيراد هذه الأسلحة، كما أن الثوار تمكنوا من تحويل المعدات العسكرية المخصصة للحكومة الكونفولية، كما أن المتمردين الكونغوليين تستخدم أيضا شبكات مهربي الأسلحة.

وأخيرا، ''الماي الماي'' أيضا كانت تقوم بعمليات بيع الغير المشروع الأسلحة في المنطقة مقابل الحصول على ضد الموارد الثمينة. ونلاحظ أن توريد هذه الأسلحة كانت تقوم من خلال البيع الغير المشروع للموارد البيئية، وذلك من خلال العقود التي كانت تقوم بها مع الشركات الإقليمية و الشركات المتعددة الجنسيات، مثل شركة الغابات الأوغندية– التايلاندية التي كانت تستثمر في منطقة إيتوري في نهاية عام 1997، وفي مارس 1998، إذ طلبت الشركة منح امتياز الغابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية مقابل توفير الأسلحة لنظام الكونغولي، كما يظهر أيضا أنه في أوقات النزاع المسلح، من هم في السلطة غالبا ما يكونوا في حاجة ملحة للحصول على دخل لتمويل أنشطتها العسكرية، فتحول نظرها إلى استخراج الموارد الطبيعية مثل الخشب والعاج والماس لتمويل أنشطتها.

[1] - **Source :** Acogenoki/Butembo

شكل رقم 16: خريطة تبين الطرق الجوية لتهريب المعادن في جمهورية الكونغو الديمقراطية[1].

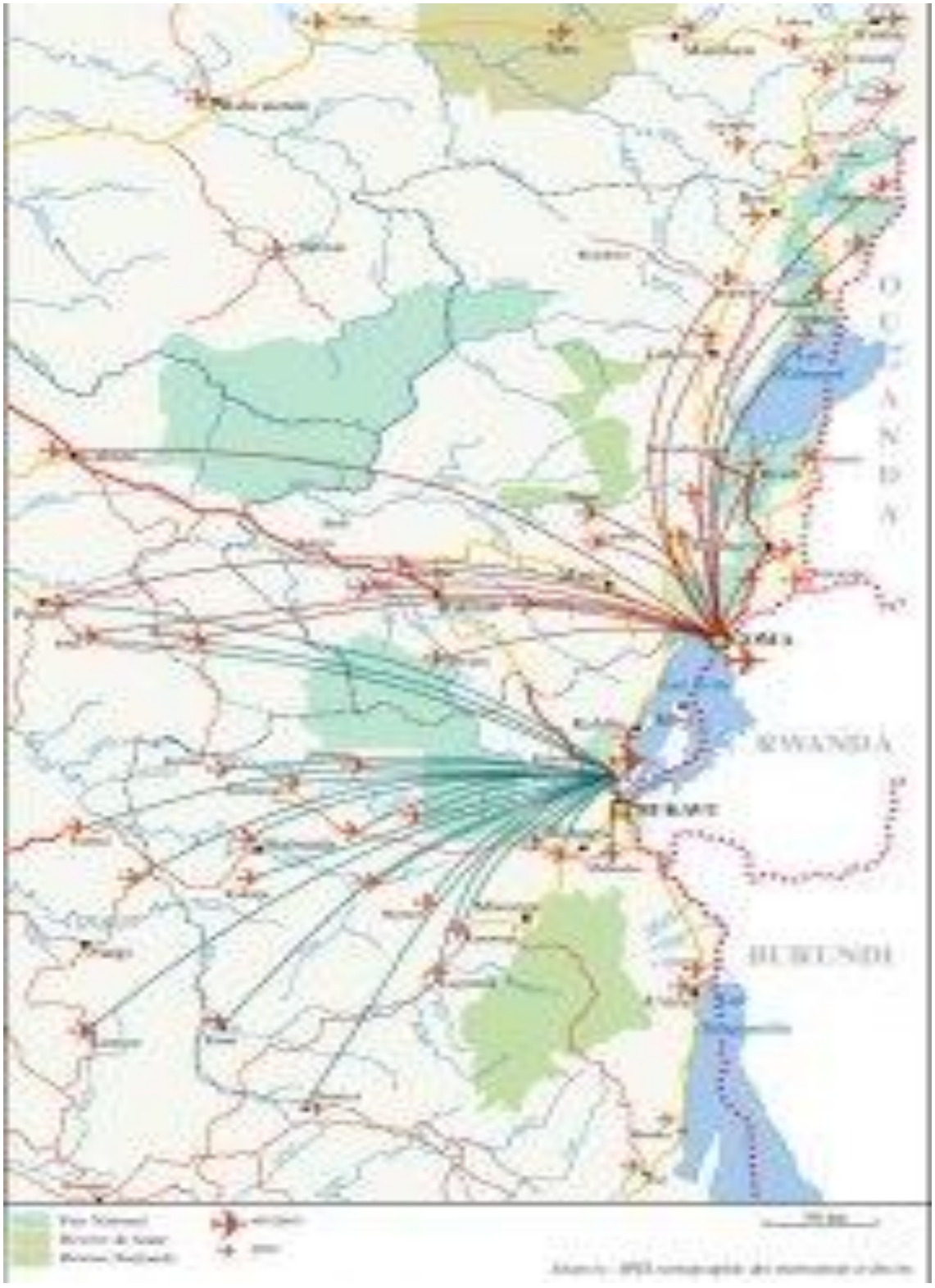

[1] - source :**Oxford economic atlas of the world ,** 2006, P.46.

الجدول رقم **23**: يمثل أهم الشركات المستوردة المعادن من جمهورية الكونغو الديمقراطية[1]

SOCIÉTÉ	PAYS DE DESTINATION	MINERAIS
COGEM	Belgique	Cassitérites
MUKA-ENTREPRISE	Belgique	Cassitérites
ISSA	Allemagne	Cassitérites
CHPISTOPA FLOSS	Allemagne	Cassitérites
REDEMI	Rwanda	Cassitérites
BANRO-RESSOURCES	Malaisie	Cassitérites
BHARAT	Tanzanie	Cassitérites
EXTANO-OFFICE	Rwanda	Colombotantalite
COOPIMAR	Rwanda	Colombotantalite
GEOLOGISTICS HANOVER	Allemagne	Colombotantalite
RWASIBO-BUTERA	Suisse	Colombotantalite
EAGLES WINGS	Pays-Bas	Colombotantalite
VEEN	Pays-Bas	Colombotantalite
COGER	Belgique	Colombotantalite
PATEL WAREHOUSE	Pays-Bas	Colombotantalite
AFRIMEX	Royaume-Uni	Colombotantalite
CHIMIE PHARMACIE	Pays-Bas	Colombotantalite
SOGEM	Belgique	Colombotantalite
COGECOM	Belgique	Colombotantalite
COGEA	Belgique	Colombotantalite
PANALPINA	Kenya	Colombotantalite
TRADEMENT	Belgique	Colombotantalite
VENTRO STAR	Royaume- Uni	Cassitérite
RAREMENT	Inde	Colombotantalite
FINCONCORE	Russie	Cassiterite
PATEL	Inde	Cassiterite
CICLE INTERNATIONAL	Belgique	Colombotantalite
MASINGIRO	Allemagne	Colombotantalite
UNION- TRANSPORT	Allemagne	Colombotantalite
SPECIALTY MENTAL	Belgique	Cassiterite

[1] −Source : **Administration fiscale du Rwanda**

الفرع الرابع: البيئة ضحية للنزاع

سوف يركز هذا العنصر على تأثير النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية على البيئة، ومما لاشك فيه أن النزاع كان له تأثير سلبي على البيئة والتي ساهمت في تأجيج النزاع بدورها.

1- تدمير النظام الإيكولوجي وفقدان الحياة البرية:

إن تدمير النظام الإيكيلوجي وفقدان الحياة البرية الناتجة عن النزاعات المسلحة من بين الآثار الأكثر شيوعا والأكثر خطورة على البيئة . على سبيل المثال، يمكن خفض الغطاء النباتي، عن طريق الحرق وتدميره بغرض توفير راحة للقوات المتحاربة من خلال توفير لها سهولة النقل والتدعيم اللوجستيكي لها، كما أن توطين المشردين واللاجئين مؤقتا يساهم في هذا التأثير، إذ أنهم غالبا ما يعملون على قطع الغطاء النباتي للأغراض الزراعية أو لجمع الحطب لتوقيد النار، وهذه الممارسات تؤدي إلى إزالة الغابات وتآكل السريع لها، والغطاء النباتي في جمهورية الكونغو الديمقراطية من بين ضحايا هذا النزاع ، حيث أسفرت المعارك نزوحا جماعيا للسكان وذلك هروبا من المعارك، مما أدى ذلك إلى قطع الغطاء النباتي للأغراض الزراعية أو للتدفئة والطهي، وتعد المناطق المحمية أكثر المناطق المعرضة للتدمير، كما حدث ذلك في منتزهات الوطنية ''فيرونغا'' و''كاهوزي بيغا'' و''فيرونغا''، كما أن هذا النزوح كانت له انعكاسا في الزيادة السريعة في الصيد الجائر[1].

بالإضافة إلى ذلك أن الاستغلال الغير المشروع لمناجم الكولتان في الغابات كان لها أضرار بيئية كبيرة، حيث عرفت المحميات والغابات أكثر من 12 ألف حفارات محلية واجنبية، والتي تشتغل بشكل غير قانوني في هذه المحميات، كما تسبب الصيد الجائر في وفاة عدد كبير من الغوريلا سيلفرباك الشهيرة من قبل الصيادين، كما يشير أحد تقارير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالاستغلال الغير القانوني للموارد البيئية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن ما يقرب من 4000 من الفيلة قتلوا في حديقة ''جارامبا '' الوطنية و أن ثلثي أفراس النهر تعرضت إلى الصيد ، كما سجل إعلام اليونسكو في ديسمبر 2007، بأن هناك مذبحة وقعت كانت ضحيتها الغوريلا، وذلك نتيجة استمرار القتال بين الجيش وقوات المتمردين الكونغوليين بقيادة الجنرال ''نكوندا'' في شمال كيفو، القريبة من الحديقة الوطنية ''فيرونغا'' القطاع، وتجدد القتال يعتبر تهديدا جديدا لبقاء الغوريلا الجبلية، والأنواع الحيوانات الرئيسية لهذا الموقع التراث العالمي[2].

[1]- أكد لبرنارد أنه تم تدمير 3500 هكتار من الغابات.

[2] - Colette Braeckman, **Les nouveaux prédateurs, politiques des puissances en Afrique Centrale**, (Paris, Fayard), 2003, p. 63.

2- التلوث البيئي:

التلوث هو من الآثار الخطيرة الناتجة عن الصراع المسلح، وهو يكون بأشكال مختلفة، فقد يكون نتيجة مباشرة للعمليات العسكرية أو التدخلات من الجماعات المسلحة أخرى، أو بشكل غير مباشر من الأزمات الإنسانية والاقتصادية الناجمة عن الصراع، فخلال النزاعات الأخيرة، كان في كثير من الأحيان التلوث من أحد الإشكاليات المطروحة في أوقات الأزمات الإنسانية، فغالبا ما يعيش اللاجئون والمشردون داخليا في ظروف مكتظة فإنها تصبح مصدرا لا يمكن إنكاره للتلوث المحتمل، إذ يمكن للنازحين تلويث المياه السطحية باعتبار أنها تكافح من أجل البقاء على قيد الحياة، وأنها يمكن أن تنتشر الأمراض المعدية عند فرارهم، هذه الحقيقة الأخيرة لا يهدد فقط على الصحة العامة للسكان البشري، ولكن أيضا على صحة الحياة البرية الوطنية.

وهذا ما تؤكده الوكالات الإنسانية العاملة على الأرض في أوقات الأزمات الإنسانية، كما أن تلوث الغلاف الجوي، وتلوث الأنهار والتربة نتيجة مباشرة للعمليات العسكرية أو الأزمات الإنسانية والاقتصادية غير المباشرة بسبب النزاع ، كما أن غياب المراحيض وغيرها من البنى التحتية في مخيمات اللاجئين، قد تؤدي إلى انتشار الجسيمات الصلبة والغازات.

كما أن اشعال النار في الحرب، من بين العوامل الرئيسية التي تسبب الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي والأمطار الحمضية، فالأنهار التي تعبر عددة مقاطعات متعددة قبل أن تصب في نهر الكونغو لا يتم حفظها وتصفيتها مما تؤدي إلى انتشار الامراض بين السكان، باعتبار أن الغالبية من السكان المحليين يستخدمون هذه المياه للشرب، فوباء الكوليرا انتشر على طول النهر بداية من ''كيسانغاني'' إلى كينشاسا ففي شهرين يونيو-يوليو 2011 أصيب 1783 شخصا بهذا الوباء، وتتسبب في وفاة 116 شخصا بسبب تلوث المياه[1]، كما أن جبهة تحرير رواندا تستخدم المتفجرات لصيد الأسماك مما أدى إلى انتشار المواد السامة وبالتالي تلوث الأنهار، بالإضافة إلى ذلك أن إزالة الغابات واحدة من الآثار الأكثر وضوحا في أزمة اللاجئين والتي تكون سببا أخر للتلوث، وتشير التقديرات أن إستمرار إزالة الغابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية بحلول عام 2050 يمكن أن تطلق سراح ما يصل 34.4 مليار طن من CO2، أي ما يعادل تقريبا انبعاثات CO2 في بريطانيا[2].

[1] - **Ibid.**,p69.

[2] - Christian P. Scherrer, **Genocide and Crisis in Central Africa: Conflict Roots, Mass Violence, and Regional War** (Westport, CT: Praeger, 2002) , p.26.

إن استتراف التنوع البيولوجي وقاعدة الموارد البيئية بسبب التراع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قد يؤثر سلبا على السلم والأمن في المنطقة، وكذا سبل العيش المستدام للسكان الذين يعيشون في المناطق المتضررة من الحرب لفترة طويلة، فالتراع تسبب في استتراف الموارد كما أدى إلى حلقة مفرغة مثل الفقر، وزيادة عدم الاستقرار السياسي، فتكثيف التراع المسلح في شمال كيفو وجنوبها و باقي المقاطعات الشرقية كما رأينا، أدى إلى زيادة التدهور البيئي وزيادة الفقر في هذه الأخيرة.

شكل رقم17 : يبين الحلقة المفرغة بين التراع والبيئية والفقر في جمهورية الكونغو الديمقراطية من (إعداد الباحث).

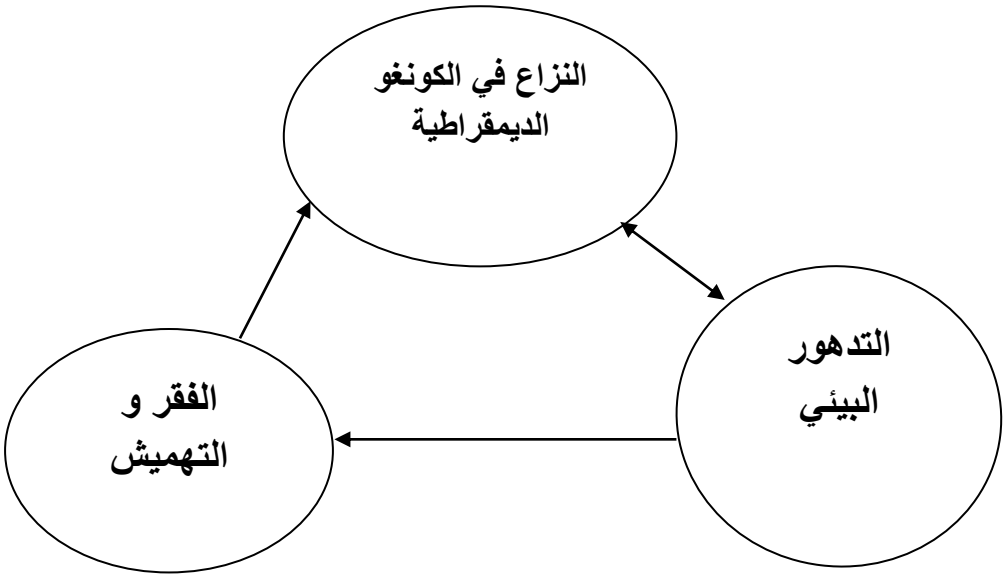

المبحث الثاني: آليات إدارة النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومستقبل النزاع في المنطقة:

المطلب الأول: الآليات الوطنية و الإقليمية لإدارة النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

الفرع الأول: الآليات الوطنية

للخروج من الأزمة والحربين الأهليتين التي شهدتهما الكونغو الديمقراطية، والتي آتت على اليابس والأخضر، تم تشكيل آلية وطنية بين مختلف الأطراف المتصارعة، التي من خلالها تم تقسيم السلطة بينهم، والتي أسفرت عن بروز اتفاقيتي " لوساكا " محادثات " غابورون " صن " و " اجتماع بريتوريا".

1- اتفاقية لوساكا:

يعتبر اتفاق لوساكا بجنوب إفريقيا في عام1999 حجر الزاوية في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد نص على وقف إطلاق النار، كما أنه وضع المبادئ الأساسية المطبقة في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

جدول رقم 24: يمثل الأطراف المتحاورة في الكونغو الديمقراطية.

الأطـــــــراف	رئيـــــــسها
حكومة الكونغو الديمقراطية	كابلان كابيلا
الـــتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية –غوما–	Azarias Ruberwa Manya
حـــــــركة تحرير الكونغو	Jean pierre Bemba
حزب التجمع الدستوري الديمقراطي	/
حزب وحدة وحماية الكونغو	Kahw

ديباجة الاتفاقية:

نحن أطراف هذا الاتفاق؛ نظرا لما تنص عليه المادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة بشأن الترتيبات الإقليمية والتعامل مع المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين ؛ نؤكد من جديد أحكام المادة 3 من ميثاق المنظمة جملة جملة، مع ضمان حق جميع الدول الأعضاء في السيادة الداخلية؛ كما نؤكد القرار AHG/16/1 الذي اعتمدته الجمعية العامة للمنظمة لرؤساء الدول والحكومات عام 1964 في إعلان القاهرة الذي نص على حرمة الحدود الوطنية الموروثة عند الاستقلال.....وإذ نؤكد من جديد أن جميع الجماعات العرقية والقوميات وأراضيها، تشكل ما أصبح يسمى بجمهورية الكونغو الديمقراطية و أنها تتمتع على قدم المساواة في الحقوق والحماية بموجب القانون كمواطنين، عاقدة العزم على ضمان احترام من قبل جميع الأطراف الموقعة على هذا الاتفاق.

جدول رقم 25 يمثل: الأطراف الموقعة على اتفاقية لوساكا[1]

الأطراف الموقعة على اتفاقية لوساكا
جـــــــمهورية أنـــــغولا
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جـــمهورية نامـــــــــــيبيا
جـــمهورية روانـــــــــدا
جمهورية أوغنـــــــــــدا
جمهورية زيـــــــــمبابوي
التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية
حـــركة تحرير الكونـــــغو
حزب التجمع الدستوري الديمقراطي
حـــــزب وحدة وحماية الكونغو
الشـــــــــــهـــــود
منـــظمة الوحدة الأفريقية
جـــمهورية زامـــــــــبيا
الأمـــم المـــــــــتحدة
الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

***- نـــــقاط الاتـــــفاق :**

دعى الاتفاق إلى مايلي :

1- وقف إطلاق النار :

ويعني ذلك وقف الأعمال العدائية بين مختلف القوات المتحاربة في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية بم في ذلك التحركات العسكرية والدعاية العدائية، ويكون ذلك في غضون أربعة وعشرون ساعة من التوقيع على وقف إطلاق النار. و وقف إطلاق النار يتطلب وقف كل الهجمات سواء كانت في الجو والبر أو البحر، كما يتضمن وقف جميع أعمال العنف ضد السكان المدنيين من خلال احترام و حماية حقوق الإنسان وتشمل التعذيب و المضايقة والاحتجاز وإعدام المدنيين على أساس الأصل العرقي ؛ الدعاية

[1] - Tatiana Carayannis, "The complex wars of the Congo: towards a new analytic approach," **Journal of Asian and African Studies**, (1, 2003),p.45.

والتحريض على الكراهية العرقية والقبلية ؛ تسليح المدنيين ؛ نهيك عن إيقاف جميع الأعمال التي تعيق عملية وقف إطلاق النار .

2- الأمور الأمنية:

بعد بداية سريان الاتفاق تلتزم الأطراف على الفور معالجة الأمور الأمنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية و لبلدان الدول المجاورة لها، و لا تمنع الاتفاقية على تموين مختلف القوات العسكرية في الميدان بالمواد الغذائية، الملابس والدعم الطبي، بما في ذلك ضمان حرية تنقل الأشخاص والبضائع في جميع أنحاء الإقليم الوطني لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

بعد بدء سريان الاتفاق تقوم جميع الأطراف بإطلاق جميع الأشخاص المحتجزين كرهائن، ويجب منحهم حرية التصرف للانتقال إلى أي محافظة من محافظات جمهورية الكونغو الديمقراطية أو بلد حيث سيتم ضمان أمنهم ويكون ذلك بالتنسيق مع الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين ،كما

تقوم الأطراف بتقديم المساعدات الإنسانية من خلال فتح ممرات إنسانية وخلق الظروف المواتي لتوفير المساعدات الإنسانية العاجلة للمشردين و اللاجئين المتضررين.

كما تم الاتفاق على إنشاء اللجنة العسكرية المشتركة وذلك للإشراف على تنظيم ومراقبة وقف الأعمال العدائية ونزع أسلحة مختلف الجماعات المسلحة، و تأمين الحدود بين مختلف الأطراف تمهيدا لنشر قوة حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويشمل الاتفاق الانسحاب النهائي لجميع القوات الأجنبية من الأراضي الوطنية للكونغو الديمقراطية[1] .

3- الحوار والمصالحة الوطنية:

تتفق الأطراف الكونغولية على بذل قصارى جهدها لتسهيل المفاوضات السياسية بينها، والتي ينبغي أن تؤدي إلى نظام سياسي جديد والمصالحة الوطنية تبنى على المبادئ التالية :

–إلزام الأطراف الكونغولية بعملية المفاوضات السياسية والتي تشمل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وحركة حرير الكونغو، نهيك عن المعارضة السياسية فضلا عن ممثلين من قوات " فيفيس ."

–يتمتع جميع المشاركين في المفاوضات السياسية بين الأطراف الكونغولية بوضع مساو.

–تكون القرارات الناتجة عن المفاوضات السياسية بين الأطراف الكونغولية ملزمة على جميع المشاركين.

[1] - World Investment News, “Congo (DRC): Paving the reconstruction”, **http://www.winne.com/congo/bf06.h6tml**, (11/01/2015).

– ·توافق الأطراف على أن منظمة الوحدة الأفريقية يجب عليها مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنظيم المفاوضات السياسية بين الأطراف الكونغولية، والتي تكون تحت رعاية وسيط محايد تختاره الأطراف بموجب تمتعه بسلطة معنوية، مصداقية دولية ، و لنجاح المفاوضات السياسية الشاملة بين الكونغوليين مما يؤدي إلى مصالحة وطنية، يجب أن تكون مسؤولة عن إجراء الاتصالات اللازمة المتعلقة بتنظيم المفاوضات السياسية بين الأطراف الكونغولية ضمن بيئة جيدة بالإضافة إلي ذلك التنسيق مع الأطراف الكونغولية ومختلف المنظمات فضلا عن الممثلين الرئيسيين

من القوى الفاعلة.

4- بناء الدولة:

يكون ذلك من خلال تشكيل جيش وطني كونغولي جديد، يتكون من القوات المسلحة للحكومة الكونغولية و القوات المسلحة التابعة لحركة تحرير الكونغو، بالإضافة إلي ذلك يكون التوجه السياسي لجمهورية الكونغو الديمقراطية مبني على مؤسسات الحكم الرشيد و على دستور جديد بعد إجراء انتخابات حرة وديمقراطية وشفافة .

ومع تصاعد العمليات العسكرية وأعمال العنف بين مختلف الأطراف المتصارعة في الكونغو الديمقراطية، والتي تزامنت مع اغتيال " كابلان كابيلا " وتسلم ابنه السلطة هذا الأخير الذي أكد التزامه بالحوار والمصالحة الوطنية مع الأطراف الكونغولية ، إذ نشر بيان مؤرخ في اليوم الرابع من شهر ماي من عام ألفين و واحد والذي أعلن فيه مايلي:

- السيادة والسلامة الكاملة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.
- إشراك جميع الأطراف الكونغولية بما فيها المجتمع المدني في الحوار السياسي.
- حرية الأطراف الكونغولية في اختيار وانتخاب ممثلين عنهم في الحوار الوطني.

ويعد هذا اللقاء أول حوار بين المتمردين من حزب التجمع الدستوري الديمقراطي وحركة تحرير الكونغو مع النظام كينشاسا من جهة، وبين الدول الأخرى المتنازعة (أنغولا وناميبيا ورواندا وأوغندا وزيمبابوي) ونظام كينشاسا من جهة أخرى، تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة والسادك[1].

ولقد نص الاتفاق على وقف اطلاق النار بجميع أشكاله المباشرة أو غير المباشرة بما في ذلك الدعاية والتحريض على الكراهية.

[1] - **Ibid**.

الجدول رقم26 يمثل: الجدول الزمني لتطبيق اتفاق وقف إطلاق النار[1]:

الاتـــــــــــــــــفاق	مدة ســـــــريان مفـــــــعوله إلى
وقف إطلاق النار	أربعة وعشرون ساعة على التوقيع
إعلان ونشر الاتفاق	أربعة وعشرون ساعة على التوقيع
وقف الأعمال العدائية	أربعة وعشرون ساعة على التوقيع
الإفراج عن الرهائن	ثـــــلاثة أيام بعد الـــتوقيع
إنشاء اللجنة العسكرية المشتركة	ســـبعة أيام بعد الاتفـــــــاق
فض الاشتباك بين القوات	أربـــعة عشرة يوم بعد الاتفاق
اختيار رئيس للجنة	خـــمسة عشرة يوم بعد الاتفاق
إعادة نشر قوات اللجنة العسكرية المشتركة	ثـــــلاثون يوما بعد الاتفاق
تقديم معلومات إلى اللجنة العسكرية المشتركة	واحد وعشرين يوما بعد الاتفاق
نشر مراقبي اللجنة العسكرية المشتركة	ثـــــــلاثون يوما بعد الاتفاق
الإفراج عن / وتبادل أسرى الحرب	ثـــــــلاثون يوما بعد الاتفاق
الموعد النهائي لانتهاء الحوار	تســـــــعون يوما بعد الحوار
إنشاء مؤسسات جديدة	واحد و تسعين يوما بعد الاتفاق
نشر قوات لحفظ السلام للأمم المتحدة	مائة وعشرين يوما بعد الاتفاق
نزع سلاح الجماعات المسلحة	مائة و عشرين يوما بعد الاتفاق
انسحاب القوات الأجنبية	مائة وثمانين يوما بعد الاتفاق
التحقق والرصد	مائة وثمانين يوما بعد الاتفاق قابلة للتجديد
إعادة إنشاء إدارة الدولة	تـــــــسعون يوما بعد الاتفاق
نزع السلاح من الأفراد غير العسكريين	ثلاثمائة وستين يوما بعد الاتفاق
تدابير تطبيع الأمن في الكونغو الديمقراطية	ثـــــــلاثون يوما بعد الاتفاق
تطبيع الأمن على الحدود الدولية	ثلاثمائة وستين يوما بعد الاتفاق

كما نصت الإتفاقية:

*- وقف الأعمال العدائية.

[1] - Africa News Service, "The Systematic Looting of the Congo," **Africa News Service**, vol.66,no.77(April 19, 2001),p.33.

*- والانسحاب النهائي للقوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

*- ونشر قوة لحفظ السلام من أجل نشر السلم والأمن وضمان تنفيذ الاتفاق.

*- والحفاظ على السيادة و السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

*- بدء المفاوضات السياسية الكونغولية المشتركة التي أدت إلى إنشاء المصالحة السياسية والوطنية الجديدة، وتعيين ميسر محايد.

*- ونزع سلاح المجموعات المسلحة وتشكيل الجيش الجمهوري[1].

*- كما نص التفاق على اطلاق جميع المحتجزين وكذا حرية تنقل الأشخاص.

*- بالإضافة إلى ذلك تتعهد الأطراف بتقديم وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية للمناطق المتضررة نتيجة التزاع.

*- تتعهد الأطراف الخارجية بالانسحاب الفوري والنهائي من أراضي الكونغو الديمقراطية، كما اتفقت الأطراف الداخلية في الإسراع في تنظيم مفاوضات بغية تسيير المرحلة الانتقالية.

كما أعطى الاتفاق للمجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، مهمة إنشاء، في أقرب وقت ممكن، قواة حفظ للسلام، وقد عهد إلى منظمة الوحدة الأفريقية أيضا إدارة اللجنة العسكرية المشتركة، وكذا مراقبة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

هذا الاتفاق كان فرصة للمجتمع الدولي للعودة الى المشهد في منطقة البحيرات العظمى من خلال الجهود الرامية إلى حل التراعات الإقليمية، والتي ظلت على الهامش منذ زمن بعيد، وعلى الرغم من هذه الحلول الممكنة يبدو واضحا، ان اتفاق لوساكا بقي طويلا حبرا على ورق، بإعتبار أن الرئيس السابق لوران كابيلا رفض تنفيذ قراراته، بإعتبار أن الاتفاق أعطي نوعا من الشرعية على التمرد ، نهيك عن رفضه التفاوض على قدم المساواة مع الجماعات المتمردة على النحو الذي دعا إليه اتفاق، وقال انه لن يقبل مبدأ تطبيقه، مفضلا الإستمرار في الحرب. رفض كابلان، تفسره كوليت على أن لوران كابيلا لو ذهب عمليا للتوقيع على هذا الاتفاق، فالجيش الرواندي سوف يقوم باتخاذ مدينة ''مبوجي مايي ''عاصمة لاقليم كاساي، الغنية بالماس، حيث انه كان قد حاول الالتفاف على الأحكام التي كانت غير مواتية له.

لذلك اعتبرت إدارة كلينتون موقف لوران كابيلا ونظامه هو العقبة الرئيسية أمام السلام في منطقة البحيرات العظمى، وتمنع مجلس الأمن للأمم المتحدة للاعتراف رسميا بوجود الجيوش الرواندية والأوغندية في

[1] - Rigobert Minani `Les accords de Lusaka et leurs implications', www.grandslacss.net/doc/32249.pdf (12/06/2015).

جمهورية الكونغو، ولكن مع بداية 2001 بعد اغتيال كابلان كابيلا، ووصول جوزيف كابيلا الإبن، إلتزم هذا الأخير بقوة في تنفيذ اتفاق لوساكا بالكامل وتنظيم حوار سياسي الذي يدعو للخروج من المستنقع دون فقدان ماء الوجه، وبالتالي دخلت عملية السلام في مرحلة جديدة تميزت بالتزام الجهات المعنية في الكونغو والمجتمع الدولي في حل سلمي للأزمة، وهو ما ترجم في اجتـــماع بريتوريا في ديسمبر 2002 بمدينة بريتوريا بجنوب إفريقيا.

*-**اتفاق " صن سيتي** " the sun city agreement:

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في اليوم الثاني عشرة من شهر أفريل من عام ألفين و اثنين، وتضمن الاتفاق على تشكيل مؤسسات سياسية للدولة الكونغولية، والذي التزم فيه المشاركين على إنشاء خمسة مؤسسات سياسية التي من شأنها أن تسهل عملية التحول الديمقراطي، وتتمثل هذه المؤسسات في اللجنة الانتخابية المستقلة و لجنة حقوق الإنسان و الهيئة العليا للإعلام والاتصال و لجنة المصالحة ولجنة مكافحة الفساد .

– **اجتـــماع بريتوريا:** سبق هذا الإجتماع محادثات " غابورون " والتي نصت على ضرورة الإسراع في وضع دستور جديد، واجراء انتخابات بعد ثلاثة سنوات، كما انبثق عليه تشكيل عدة لجان مهمتها إعداد خطة لإعداد معالم الدولة الكونغولية الجديدة، وتلته اتفاق " صن سيتي " THE SUN CITY AGREEMENT الذي وقع في أفريل 2002، والذي أكد على ماجاء في محادثات " غابورون ".

لقد مكنت اتفاقية بريتوريا على تشكيل حكومة انتقالية في 30 فيفري من العام التالي، وتم الإعـــلان عن النهاية الرسمية للحرب في الكونغو.

كما أكدت الإتفاقية على دور المجتمع الدولي، باعتباره المسؤول الأول عن الإشراف على العمليـــة السياسية الجارية، بالتنسيق مع اللجنة الدولية لمرافقة العملية الانتقالية، التي تتألف من ممثلين عن الدول الخمـــس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، بالإضافة إلى أنغولا، بلجيكا، غابون، كندا، زامبيا والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة، كما وصل الاجتماع على تعيين " جوزيف كابيلا " رئيسا للـــبلاد و اعتبـــاره القائد الأعلى للقوات المسلحة شرط أن يكون له أربعة نواب، وتشكيل حكومة من ستة وثلاثـــين وزيـــرا وخمسة وعشرين نائبا للوزير، و ينص الاتفاق أيضا على تشكيل برلمان يتكون من مجلسين:

- الجمعية العامة: والتي تتألف من خمسمائة عضو.
- مجلس الشيوخ: والذي يتألف من مائة وخمسين عضوا. [1]

[1]-**Ibid.**,p.45.

أما في نهاية الإجتماع، فقد تعهدت الأطراف على الإلتزام بمبادئ اتفاق لوساكا وهو ماجاءت به ديباجة الإتفاق

" نحن مختلف العناصر والكيانات المشاركة في اجتماع الحوار بين الكونغوليين، علما من مسؤولياتنا اتجاه الشعب الكونغولي و إفريقيا و المجتمع الدولي ؛ ونظرا لاتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي وقعت عليه الأطراف الكونغولية في لوساكا في 30 و 10 و 31 يوليو 1999، ونظرا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بشأن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ؛ وبعد الاطلاع على قرارات الحوار بين الأطراف الكونغولية التي وقعت في صن سيتي (جنوب أفريقيا) في الفترة من 25 شباط / 12 أبريل2002 .....نتفق على إبرام هذا الاتفاق العالمي و الشامل بشأن المرحلة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية....[1]".

وشمل الاتفاق النقاط التالية:

1- وقف إطلاق النار:

تجديد مختلف أطراف القوات المسلحة في الكونغو الديمقراطية التزامها وفقا لاتفاق لوساكا والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن المتعلقة بوقف الأعمال العدائية بينها والسعي قدما لحل سلمي وعادل للأزمة التي تواجهها البلاد، و توحيد جهودها لتطبيق قرارات المجلس الأمن المتعلق بانسحاب جميع القوات الأجنبية في الكونغو الديمقراطية ، ونزع أسلحة مختلف الجماعات المسلحة والحفاظ على سلامة الوحدة الوطنية والإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية .

2- أهداف المرحلة الانتقالية :

- إعادة توحيد و بناء البلاد على أساس السلم والأمن، من خلال استعادة السيادة الوطنية والإقليمية في كامل التراب الوطني.
- التمسك بالمصالحة الوطنية.
- إنشاء جيش جديد .
- تنظيم انتخابات حرة وشفافة.
- إقامة هياكل ومؤسسات جديدة من شأنها أن تؤدي إلى بناء نظام سياسي جديد.

3- مبادئ المرحلة الانتقالية:

[1]-**Ibid.,**p.48.

-التمثيل العادل لمختلف المحافظات في المؤسسات الانتقالية.

-تمثيل المرأة في جميع مستويات مؤسسات الدولة.

-احترام حقوق الإنسان و قيم الديمقراطية الأساسية .

-تبني مبدأ الفصل بين السلطات في إدارة المؤسسات الانتقالية.

-توزيع المسؤوليات داخل المؤسسات الانتقالية في مختلف مستويات الدولة يتم على أساس مبدأ الشمولية والتقاسم العادل بين مختلف العناصر والكيانات المشاركة في الحوار بين الأطراف الكونغولية .

4- مؤسسات المرحلة الانتقالية:

تم تعيين " جوزيف كابيلا " رئيسا للبلاد و اعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة شرط أن يكون له أربعة نواب

كما تتألف الحكومة من ستة وثلاثين وزيرا وخمسة وعشرين نائبا للوزير، و ينص الاتفاق أيضا على تشكيل برلمان يتكون من مجلسين:

-الجمعية العامة: والتي تتألف من خمسمائة عضو.

-مجلس الشيوخ: والذي يتألف من مائة وخمسين عضوا.

جدول رقم 27 يمثل: تقسيم المناصب الحكومية على الأطراف الكونغولية[1].

المناصب	الأطراف المعنية
تخصيص سبعة وزارات و أربعة وظائف لنواب الرئيس.	الحكومة والتجمع RCD وحركة تحرير الكونغو والمعارضة السياسية.
تخصيص وزارتين و ثلاثة وظائف لنواب الوزير.	المجتمع المدني
خصيص وزارتين و وظيفتين لنواب الوزير.	تجمع حركة التحريرRCD-M ،التجمع الكونغولي RCD-N والماي ماي.

5- المسائل الأمنية: ضرورة توفير حراسة شخصية لمختلف الزعماء السياسيين، كما يمكن تعزيز أية قوة إضافية لتأمين الأمن في العاصمة كينشاسا وذلك لمنع أي احتمال لمواجهات مسلحة، كما يجوز لمختلف الأطراف الكونغولية اقتراح تدابير أمنية إضافية لبعض القادة وفقا لمتطلباتهم .

[1] - **Ibid.**

- **جدول رقم28: يمثل تقسيم مقاعد الجمعية العامة على الأطراف الكونغولية.**[1]

الأطراف المعنية	عدد المقاعد
التجمع الدستوري الديمقراطي RCD	94
حركة تحرير الكونغو	94
الحكومة الكونغولية	94
المعارضة السياسية	94
المجتمع المدني	94
التجمع RCD-ML	15
التجمع RCD-N	05
المـــــاي المـــــأي	10
المـــــــجموع	500

- **جدول رقم29: يمثل تقسيم مكتب إدارة الجمعية العامة على الأطراف الكونغولية.**[2]

المـــــنصب	**الطرف المستفيد**
الـــــــرئيس	حركة تحرير الكونغو
نائب رئيس مجلس الإدارة الأول	الحكومة الكونغولية
نائب رئيس مجلس الإدارة الثاني	التجمع الدستوري الديمقراطي RCD
نائب رئيس مجلس الإدارة الثالث	المعارضة السياسية
المـــــــــقرر	المـــــاي المـــــأي
مساعد الأول للمقرر	المجتمع المدني
مساعد الثاني للمقرر	التجمع RCD-N
مساعد الثالث للمقرر	التجمع RCD-ML

[1] - **Ibid.**
[2] - **Ibid**.

جدول رقم 30: يمثل تقسيم مقاعد الجمعية العامة على الأطراف الكونغولية.[1]

الأطراف المعنية	عدد المقاعد
التجمع الدستوري الديمقراطي RCD	22
حركة تحرير الكونغو	22
الحكومة الكونغولية	22
المعارضة السياسية	22
المجتمع المدني	22
التجمع RCD-ML	04
التجمع RCD-N	02
المـــــاي المـــــأي	04
المـــــــجموع	150

-جدول رقم 31: يمثل تقسيم مكتب إدارة مجلس الشيوخ على الأطراف الكونغولية[2]

المـــــنصب	**الطرف المستفيد**
الـــــــرئيس	المجتمع المدني
نائب رئيس مجلس الإدارة الأول	التجمع الدستوري الديمقراطي RCD
نائب رئيس مجلس الإدارة الثاني	المعارضة السياسية
نائب رئيس مجلس الإدارة الثالث	الحكومة الكونغولية
المـــــــــقرر	التجمع RCD-ML
مساعد الأول للمقرر	التجمع RCD-N
مساعد الثاني للمقرر	حركة تحرير الكونغو
مساعد الثالث للمقرر	المـــــاي المـــــأي

[1] - **Ibid.**
[2] - **Ibid.**

الفرع الثاني: الآليات الإقليمية

دعما للجهود المبذولة داخل الكونغو الديمقراطية، ومنطقة البحيرات الكبرى بصفة عامة تم تطوير آليات إقليمية لنشر السلام والأمن في المنطقة كلها، والتي تجلت في النقاط التالية:

1- إعلان دار السلام بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات العظمى:

وقع الإعلان في 20 نوفمبر 2004، في ختام مؤتمر القمة الأولى لرؤساء الدول والحكومات منطقة البحيرات الكبرى، وهو أول مبادرة إقليمية لإعادة إطلاق الحوار السياسي بين الدول التي اشتبكت في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويعد هذا خطوة هامة في عملية الحد الذي يثير خيارات السياسات ذات الأولوية والمبادئ التوجيهية التي تحكم ذلك، ويمثل التزام 11 دولة أساسية في منطقة البحيرات العظمى لمواجهة مصيرهم المشترك وتوحيد جهودهم من أجل التنمية المشتركة في المنطقة.

ولقد تمحور البيان الختامي للإجتماع حول 4 خيارات ذات أولوية خاصة ومستعجلة:

1- محور السلم والأمن، بما في ذلك عن طريق تشجيع اعتماد وتنفيذ عدم الاعتداء والدفاع المشترك، وإنشاء إطار أمني إقليمي لمنع وإدارة وحل الصراعات بالطرق السلمية.

2- **محور الديمقراطية والحكم الرشيد**، بما في ذلك تعزيز ثقافة السلام والحوار والتسامح وترسيخ سيادة القانون، وبناء القدرات القيادية، وشفافية العمليات الانتخابية و فعالية الخدمات القضائية[1].

3- التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي: بتشجيع التكامل الإقليمي، وانشاء منطقة التبادل الحر وتشجيع الإستثمارات الإقليمية.

4- **القضايا الإنسانية والاجتماعية**: بما في ذلك تسوية قضية اللاجئين، وحماية المدنيين، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والقضاء على الفقر.

ولقد أضفى البيان لأول مرة مبدأ إضفاء الطابع الرسمي على إلتزامات الدول الموقعة باعتماد اتفاق على الأمن والاستقرار والتنمية[2].

2- ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات العظمى "اتفاقية نيروبي"

وقعت في نيروبي في ديسمبر 2006، يؤكد الميثاق من جديد التزام دول المنطقة على العمل من أجل السلام والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، وهي تحدد خيارات السياسات ذات الأولوية والمبادئ

[1]- من جدول أعمال القمة الأولى للمؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات العظمى، دار السلام، 2004.

[2]- **المرجع نفسه**.

التوجيهية التي اتخذت في دار السلام في عام 2004، وتلزم الدول الأعضاء لإجراء علاقاتها البينية على مبادئ السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الأخرى وعدم الاعتداء والتعاون وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

هذا الاتفاق تم إثراؤه بـــ 10 بروتوكولات وهي مستمدة من الخيارات الواردة في إعلان دار السلام، هذه البروتوكولات في مجملها تناولت النقاط التالية:

*- عدم الاعتداء والدفاع المشترك في منطقة البحيرات الكبرى.

*- الديمقراطية والحكم الرشيد.

*-التعاون القضائي.

*- محاربة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجميع أشكال التمييز.

*- مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

*- إعادة إعمار وتنمية المناطق المتضررة.

*- محاربة العنف الجنسي ضد النساء والأطفال.

*- حماية ومساعدة للنازحين[1].

تسعى هذه البروتوكولات للقضاء على الأسباب التي تؤدي إلى التراع، على نحو مستدام، ولمعالجة عواقب التراعات الدورية التي قضت على المنطقة، والفساد الاقتصادي، ومصادرة الممتلكات، وبصفة عامة فالموقعون يعتزمون على حل القضايا الشائكة للاجئين، مثل الحصول على الأراضي، وحماية الأقليات وحق العودة، ويمثل الاتفاق نيروبي خطوة هامة إلى الأمام في السياق الراهن في المنطقة، ولكن يتم ذلك من خلال توفير أداة تستطيع فرضها على الجميع والتي تمثلت في اللجنة العسكرية المشتركة (JMC) .

1-اللجنة العسكرية المشتركة (JMC):

تم إنشاء هذه اللجنة بموجب اتفاق لوساكا التي تنص على أن "تقوم الأطراف المختلفة بإنشاء اللجنة العسكرية المشتركة (JMC)، والتي تكون مسؤولة عن تنفيذ ومباشرة الاجراءات المتفقة عليها بعد بدء نفاذ هذا الاتفاق، وذلك بالتعاون مع مجموعة من مراقبي الأمم المتحدة الاتحاد الإفريقي وقوة حفظ السلام الدولية"، وتتألف هذه اللجنة من رئيس محايد يعينه الإتحاد الإفريقي ، بالتشاور مع الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا، كما كانت تتألف أيضا من ممثلين اثنين من كل طرف في هذه الاتفاقية، تكمن مهمتها في تنفيذ

[1]- من جدول أعمال القمة الثانية للمؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات العظمى، نيروبي، 2006.

عمليات حفظ السلام، بما في ذلك الإشراف على مواقف الوحدات في وقت وقف اطلاق النار، وتسهيل الاتصال بين مختلف الأطراف لتنفيذ وقف – النار –، التحقيق في أي انتهاك لوقف إطلاق النار، وإعداد آلية نزع السلاح من الجماعات المسلحة ومراقبة والتحقق من انسحاب منظم للقوات الأجنبية[1].

3- تدخل السادك والاتحاد الافريقي في إبرام اتفاقات سلام

اتخذت مبادرات السلام الأولى في السياق الإقليمي الأفريقي إلى الدعوة لتسوية سلمية دائمة للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فكل الدول المعنية مباشرة في الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قد تخلت عن عضويتها في الاتحاد الأفريقي، واستخدمت القوة المسلحة كوسيلة لسياساتها الوطنية، وهذا يعني في الوقت نفسه التزامها حل خلافاتهم بالوسائل السلمية والتزام المجتمع الدولي لتشجيعهم على القيام بعمل ما.

وتعد قمة فيكتوريا (زيمبابوي) الفترة من 7 إلى 8 أغسطس 1998 ، التي كانت تحت رعاية الاتحاد الإفريقي أول مبادرة تجمع بين ممثلين من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وناميبيا ورواندا وتترانيا وزامبيا وزيمبابوي، والتي أعطت أيضا لوزراء الدفاع والمسؤولين الحاضرين ضوءا أخضرا للتعاون الوثيق لتنفيذ وقف – النار، وإنشاء آلية لرصد الامتثال لأحكام وقف إطلاق النار .

كما أن قمة السادك التي انعقدت في موريشيوس 14 سبتمبر 1998 ألحت على ضرورة تغليب المصالح، وتم تكليف زامبيا لإجراء محادثات السلام في الصراع الدائر، والتي تمخض عليها اتفاق لوساكا في 1999، تحت رعاية زامبيا بالنيابة عن منظمة السادك.

كما قرر الاتحاد الأفريقي في 24 مارس 2012 نشر قوة متعددة الجنسيات تعداده 5 ألاف جندي لوقف الانتهاكات التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة، وتتألف من جنود أوغنديين، ومن جنوب السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، ويقع مقرها في يامبيو بجنوب السودان على بلدة قرب الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية[2].

كما أعرب الإتحاد الإفريقي عزمه على مساعدة الدول في عملية نزع سلاح مختلف الجماعات المسلحة، كما حدده اجتماع في دولة " الغابون " في العاشر من شهر جانفي من 2005، أين قرر الاتحاد الإفريقي على المضي قدما في نزع السلاح بالقوة من مختلف الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو

---

[1] – **المرجع نفسه**.

[2] – ويتهم جيش الرب للمقاومة أيضا بإحداث أضرار كبيرة بالبيئية، إذ يشارك جنوده في الصيد الغير المشروع، وقتل الحيوانات، فقد أصبحت البيئية هدفا عسكريا.

الديمقراطية، وتدعيما لجهودها أرسلت فريقا للتقييم الأولي مابين السابع من شهر فيفري والثامن من شهر مارس من نفس العام[1]، وتم تأكيده في إجتماع" أديس أبابا " الذي جمع بين الخبراء العسكريين ووفود من رواندا وبوروندي وأوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية[2].

جدول رقم 32 يمثل: الفئات الأربعة المستهدفة لنزع سلاحها.[3]

الفـــــــــئة	الحـــــــركات المستهدفة
الفـــــــئة الأولى	تتكون من قوات الإبادة الجماعية وتتمثل في: ex– Far/Interhamwe/ALIR/ FDLR/FOCA
الفـــــــئة الثانية	تتكون من جيش الرب للمقاومة وجيش الخلاص الشعبي ، تحالف القوى الديمقراطية والجيش الوطني لتحرير أوغندا (NALU)
الفـــــــئة الثالثة	تشمل أي مجموعة / الميليشيات التي تهدد أمن واستقرار أي طرف في الاتفاق الثلاثي.
الفـــــــئة الرابعة	تتعلق ميليشيات الدفاع المحلية المعارضة للسلطة المركزية والجماعات المسلحة المنشقة.

المطلب الثاني: الآليات الدولية ومستقبل النزاع

الفرع الأول : تدخل الإتحاد الأروبي

أطلق الاتحاد الأوروبي في اليوم الخامس من شهر جوان عام 2003 عملية " أرتميس "[4] في جمهورية الكونغو الديمقراطية عملا بالقرار 1484 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي يأذن بإنشاء قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات في " بونيا " بمقاطعة " إيتوري "، فضلا عن قرار المجلس الأوروبي بإرسال بعثة

[1]– بما في ذلك الجهود الحالية التي يتم دعمها بالفعل من خلال المجتمع الدولي ، بما في ذلك المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج (البرنامج المتعدد الأقطار) ، ولكن أيضا مبادرات جديدة مثل الدعم الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي، كما اقترح في اجتماع مجموعة الاتصال في واشنطن والاجتماع الثلاثي التي جرت سواء في سبتمبر 2005 بالسماح بعودة المقاتلين السابقين إلى أوطانهم الأصلية.

[2]– انظر : تقرير عن الاجتماع 54 للمجلس من أجل السلام والأمن التابع للاتحاد الافريقي في أديس أبابا في حزيران / يونيو 2006.

[3] - **Ibid.**

[4] –D écision 2003/ 432/ PESC du Conseil.

للمساهمة في تحقيق الأمن وتحسين الوضع الإنساني[1]. وتعتبر هذه العملية أول عملية عسكرية من جانب الاتحاد الأوروبي خارج أوروبا، ودون اللجوء إلى حلف شمال الأطلسي، وكانت العملية تحت قيادة فرنسية مع قوة عاملة تتألف من 1500 رجل، وكانت تشمل هذه البعثة بعثتين الاولى عسكرية والثانية مدنية. .

1-1- البـــــعثة العسكرية:

جاءت عملية " أرتميس " تعبيرا عن دعم الاتحاد الأوروبي لجهود تنفيذ وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أنها جاءت استجابة لطلب مجلس الأمن الدولي للدول الأعضاء الصادر في يوم الثالث والعشرين من شهر ماي عام 2003 لتوفير قوة تثبيت متعددة الجنسيات في منطقة " ايتوري "[2]، والهدف من العملية هو إعادة الأمن إلى هذه المنطقة نتيجة تصاعد أعمال العنف والتوتر السائد بين مختلف المجموعات العرقية، فمنطقة " ايتوري " لها رصيد وتاريخ طويل من الصراع العرقي لاسيما بين جماعتي العرقية " هيما " و " ليندو "، والقائم على الصراع على الموارد البيئية، و الاستحواذ على الأراضي الزراعية.

العملية بدأت في يوم الثامن من جوان بعد نشر 400 جندي على أرض في مدينة "بونيا " فحين تمركز 500 آخرين في مركز قيادة قوة (أوغندا) و وظيفة هذه القوة هو تقديم الدعم اللوجستيكي في الميدان[3].

2- البـــــعثة المـــــــــــــدنية:

تمثلت هذه البعثة في بعثة الشرطة الأوربية، وتم نشر هذه البعثة بموجب قرار المجلس الأوروبي المشترك تحت رقم CFSP/847/2004 الصادر في اليوم التاسع من شهر ديسمبر من عام 2004، وتكمن وظيفة هذه البعثة المدنية في تقديم المشورة للشرطة الكونغولية بالإضافة إلى ضمان وحماية المؤسسات الدولة، وتعزيز الأمن الداخلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

---

[1] – François Grignon, » the Atemis Operation in the DRG.Lessons Learned For the Future of EU Peacekeeping in Africa »,***CIG***, document présenté lors de la Conférence internationale de l'IEEI inttulée « Challenges of Europe-Africa Relations ; an agenda of Priorities », tenue a Lisbonne les 2003.

[2] – للحصول على معلومات مفصلة وتحليلات حول النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي مقاطعة " إيتوري" ، انظر التقرير الثاني الخاص الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، ومجلس الأمن الدولي ، 27 مايو 2003 ، و تقرير مجموعة الأزمات الدولية ، "أزمة الكونغو : التدخل العسكري في " إيتوري " ،" تقرير اللجنة رقم أفريقيا 64 ، نيروبي / نيويورك / بروكسل 13 يونيو 2003.

[3] -François Grignon, « The Artemis Operation in the DRC. Lessons Learned for the Future of EU Peacekeeping in Africa », **CIG**, document présenté lors de la Conférence internationale de l'IEEI intitulée « Challenges of Europe-Africa Relations: an Agenda of Priorities », tenue à Lisbonne les 23 et 24 octobre 2003.

جدول رقم33 : يمثل توزيع القوات البعثة على مقاطعة " بونيا ".

عـــــدد القـــــوات	تمـــــــــركزها
1100 عسكري	**مدينة بونيا**
750 عسكري	**قاعدة أوغندا**
100 عسكري	**مدينة كمبالا**

أطلقت العملية في البداية لمدة اثني عشرة شهرا، وضمت البعثة ثلاثين شرطي، ثم تم تعزيز هذه البعثة المدنية بعد قرار مجلس الاتحاد الأوروبي الصادر تحت رقم CFSP/355/2005 المؤرخ في اليوم الثالث والعشرين من شهر ماي عام 2005، الذي يقر بتقديم المساعدة في إصلاح القطاع الأمني في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتعاون الوثيق والتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع الدولي، هدف هذه المهمة هي توفير الدعم الملموس لسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية[1].

الفرع الثاني: تدخل الامم المتحدة

اعتمدت هيأة الامم المتحدة خمسة قرارات بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية منـــذ إبـــرام اتفـــاق لوساكا، كما أصدر مجلس الأمن – أكثر من عشرين قرارا، وكانت تعبر هذه الأخيرة عن الاهتمام الخاص التي توليه الهيئة الهامة للأمم المتحدة في دفع عملية السلام في ذلك البلد، بإعتباره الضامن لتطبيق القانون الإنســـاني وقانون حقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف المتنازعة، فقد سن مجلس الأمن عدد من القـــرارات بخصـــوص أطراف النزاع، والتي تدعوهم عن الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يقوض عملية السلام (قـــرار 1468) أو تؤدي إلى تفاقم الوضع على الأرض، على وجه الخصوص، وتقديم المساعدة للفئات المدرجة في المرفق ألـــف، الفصل 9.1، واتفاق وقف إطلاق النار (القرار 1304، و1355 ؛ و 1445) أوعلى التعاون فيما بينهم ومع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتنفيذ هذه الاتفاقية (القرار 1258، 1279، 1291).

كما يشكل المجلس سلطته باستعمال التهديد بفرض عقوبات ضد أولئك الذين لا يمتثلون لقراراته، كما هو الحال في قراريه 1304 من 16 يونيو 2000 و 1332 الصادر في 14 ديسمبر 2003[2].

[1] – ضمت البعثة المدنية – الشرطة الأوروبية – ثلاث بعثات.

[2] – انظر القرارين 1304 من 16 يونيو 2000 و 1332 الصادر في 14 ديسمبر 2003.

ولقد اتخذت الهيأة الأممية بعض الإجراءات لتشجيع عودة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثل مساهمة الأمين العام للأمم المتحدة ، ومساهمة لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان و اللجنة الدولية للمساعدة على العملية الانتقاليةCIAT ، ودور فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالاستغلال الغير القانوني للموارد البيئية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأخيرا البعثة.

-1- مساهمة الأمين العام:

مساهمة الأمين العام للأمم المتحدة في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية تشير إلى ثلاثة اعتبارات.

أولا: تعيينه للممثلين الشخصيين والمبعوثين الخاصين، في جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان إدارة البعثة، والآخرى لمنطقة البحيرات العظمى، أين تنظم الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي مؤتمرا دولي للسماح بعودة السلام الدائم في هذا الجزء من أفريقيا، وتم تعيين المبعوث الخاص الثالث للحوار بين الأطراف الكونغولية.

ثانيا: من خلال التقارير المختلفة للأمين العام لمجلس الأمن، بناء على طلب من إحدى الأطراف، فعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. هناك، حتى الآن، أكثر من ثمانية عشر تقرير كانت تدعو إلى إستخدام القوة بموجب المادة 99 من الميثاق، بمعنى أن الأمين العام يستطيع جذب انتباه المجلس إلى أية مسألة، يرى أنها قد تهدد عملية حفظ السلام والأمن الدوليين. في هذا الصدد، يقوم أيضا بتقديم توصيات إلى المجلس .

ثالثا: الزيارات الدبلوماسية التي يقوم بها الأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبلدان أخرى في منطقة البحيرات العظمى من شأنها تشجيعهم على مواصلة التعاون لحل المشاكل بينهم، ولتوحيد جهودهم من أجل السلام.

2- مساهمة لجنة حقوق الإنسان ONU: تقوم اللجنة بالتوصيف القانوني للوقائع، وتعيين كاتب لها، وهذا هو جوهر المادة 39 من 8، في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدانة اللجنة رواندا وأوغندا بإعتبارها دول معتدية، كما أن لها القدرة على تقديم التوصيات و / أو يقرر الإجراءات التي يتعين اتخاذها، على دفعات، لاستعادة والحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

في هذه الحالة، مارست لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان السيطرة على احترام حقوق الإنسان من قبل جميع أطراف النزاع جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما انها عينت مقررا خاصا للتحقيق علنا، وتقديم تقييم نقدي لحالة حقوق الإنسان في البلاد، عندما كان الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية في جدول أعمال

مجلس الأمن، أرسلت اللجنة تقارير إلى المقرر الخاص، كما كان الحال في غاريتون 1999، هـذه المشـاركة تكون بالتنسيق مع مجلس الأمن من خلال رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وبمعنى آخر تقوم اللجنة بحماية حقوق الإنسان، من حيث المبدأ، وردع السلوك العنيف للأطراف النزاع، وهكذا فقد أدان المجلس جميع عمليات القتل في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أنه دعى إلى تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة، و إجراء تحقيق دولي في هذه الأحداث، وخاصة المجازر في محافظة جنوب كيفو[1] .

3- تأسيس اللجنة الدولية للمساعدة على العملية الانتقاليةCIAT :

تأسست هذه اللجنة وفقا للملحق الرابع من الاتفاق العالمي الشامل، وهو يتألف من خمسـة أعضـاء دائمين في مجلس الأمن (الصين والدولة – الولايات المتحدة وفرنسا و بريطانيا وروسيا) بالإضـافة إلى ذلـك بلجيكا، وكندا، وجنوب أفريقيا، أنغولا، الغابون، زامبيا، والاتحاد الأوروبي (المفوضية والرئاسـة) والاتحـاد الأفريقي (لجنة والرئاسة) والبعثة.

ويتركز دور CIAT في ضمان التنفيذ السليم لاتفاق العالمي الشامل، وكذا دعم البرنامج الانتقالي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكانت تعتمد اللجنة CIAT في أداء عملها على ممارسة الضغط على الأطـراف المتورطة في النزاع، وكذا تقديم الوساطة بينهم، كالتسهيل التي قامت به مفاوضـات 2003 حـول توزيـع المناصب داخل الدولة – بين مختلف الاطراف الكونغولية، وتعمل هذه اللجنة بالتنسيق مع البعثة[2].

كما أن اللجنة تعقد اجتماعات شهرية مع رئيس الجمهورية لتقييم التقدم المحرز في إدارة المرحلة الانتقالية، وتحديد المجالات التي يجب على الحكومة التحرك فيها بسرعة للحفاظ على العملية.

3 - فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية:

أثبتت الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية أعمال النهب المنظم للموارد البيئية، وغيرها من أشكال الثروة في البلاد، لذلك أكد مجلس الأمن أن الموارد البيئية في البلاد لا ينبغي أن تستخدم لتمويل النزاع، وأعرب عن قلقه العميق إزاء قطع الأشجار الغير القانوني، وأثره على الأمن واستمرار الأعمال العدائية.

لذلك، عملا بقراره 1291 من 24 فبراير 2000، طلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا في غضون 90 يوما، ومن ثم اتخذ مجلس الأمن بناء على توصية من الأمين العام إلى إنشاء فريق من الخبراء الأمم المتحدة

[1] – انظر تقرير الأمين العام 2003.

[2]– انظر الملحق الرابع من الاتفاق العالمي الشامل في منطقة البحيرات الكبري.

المعني بالاستغلال الغير القانوني للموارد الطبيعية، وغيرها من الثروات في الكونغو الديمقراطية، كجزء من ولايته.

كما كان الفريق يقوم بتقديم العديد من التقارير التي بنى عليها مجلس الأمن قراراته، وهذه تعبر على الأهمية السياسية لنشر هذه التقارير، بالإضافة إلى كونها تساهم في زيادة الضغوط السياسية الضرورية، التي يتم بذلها في وقت لاحق على جميع أطراف النزاع، في هذا المعنى، فإن فريق الخبراء هو أداة لحفظ السلام، ولقد جددت ولاية هذا الفريق بموجب القرار 1457 في 24 يناير 2003، وتم تمديده من قبل المجلس بموجب قراره 1533 في 11 مارس 2004.وتكمن وظيفة هذا الفريق في التحقق في الاستغلال الغير المشروع للموارد البيئية[1]، وانتهاك الحظر المفروض على الأسلحة من قبل مجلس الأمن ضد الجماعات المسلحة التي تعمل في شرق الكونغو الديمقراطية، وفي هذا الصدد، كلف الفريق بتزويد المجلس بتقارير عن الأطراف التي تنتهك التدابير المفروضة في المادة20 من القرار 1493[2].

4- بعثة MONUSC: هي بعثة تابعة للأمم المتحدة، أرسلت إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية للمساهمة في استعادة السلام والأمن الوطني في أعقاب الصراعات المسلحة، التي تنتشر فيها منذ 1998[3] وهذه الأخيرة لديها تفويض، وتتطور وفق القرارات المختلفة لمجلس الأمن الأمم المتحدة[4]، تم إنشاء البعثة بموجب قراره 1279 (1999).

وتعتمد في أعمالها على مختلف قرارات مجلس الأمن، وتكمن وظيفتها في إقامة اتصالات مع مختلف الأطراف الموقعة على وقف إطلاق النار في المقر وفي عواصم الدول الموقعة، كما أنها تهدف إلى تأسيس اتصال مع اللجنة العسكرية المشتركة، وتقديم المساعدة التقنية لها في أداء مهامها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار، بما

---

[1]- من تقرير لجنة خبراء الأمم المتحدة بشأن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في 12 أبريل 2001 "، والذي أقر بأن الأسباب الرئيسية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي الصراع على الكولتان والماس والنحاس والكوبالت والذهب .

[2]- الوضع في منطقة البحيرات العظمى القرار 1653 الذي اعتمده مجلس الأمن للأمم المتحدة (يناير 2006) "مع العلم أن الارتباط بين الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والاتجار غير المشروع في هذه الموارد وانتشار والاتجار الأسلحة هي واحدة من العوامل التي تغذي وتفاقم الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، خاصة من جمهورية الكونغو الديمقراطية" ...

[3] - Braeckman, C., **Les nouveaux prédateurs**,(Paris, Fayard, 2000), p.47.

[4] - Mwayila Tshiyembe, **La transition en RDC : Bilant et perspective**, (Paris, l'Harmattan, 2005), p.81.

في ذلك التحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار؛ بالإضافة إلى ذلك فهي تشرف على تقديم معلومات عن الأوضاع الأمنية في جميع مناطق عملياتها، ولا سيما في الظروف المحلية.

كما تشرف على وضع خطط لاحترام وقف إطلاق النار والفصل بين القوات الأطراف، وهي تهدف إلى الحفاظ على اتصال مع جميع الأطراف الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى النازحين والأطفال وغيرهم من المتضررين.

ومع بداية عام 2000، أضاف مجلس الأمن وفقا لقرار 1291، مهام جديدة للبعثة والتي تكمن في: (تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية وضمان احترام حقوق الإنسان، التعاون بشكل وثيق في تسهيل الحوار الوطني وتقديم يد المساعدة)، كما اعتمد مجلس الأمن ثلاثة قرارات خلال العام 2001 قرار ،1341،1376[1]، 1355 والتي تم فيه تغيير مهام البعثة الواردة في القرار 1279.

ونستنتج من قراءة الفقرتين 32 و 36 من القرار 1355، أن المجلس يؤذن للبعثة تقديم مساعدة دون الرجوع إليه، وضمن حدود إمكانياتها لنزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج الجماعات المسلحة، بالاضافة إلى ذلك طلب من البعثة أيضا إنشاء محطات إذاعية تابعة للأمم المتحدة من أجل تعزيز فهم عملية السلام[2]، ودور السكان المحليين والأطراف في العملية.

وقد دعم المجلس ولايته سنة 2002 بموجب القرار 1417، والتي يسمح لها في إتخاذ الإجراءات اللازمة في مناطق انتشار وحداتها المسلحة و ذلك حسب ما تراه في حدود قدراتها[3]، أما القرار 1533، فقد أقر بخلق آلية لتعزيز حظر الأسلحة المفروضة على الجماعات المسلحة التي تعمل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي الوقت نفسه، يطلب من البعثة أن تواصل استخدام كل الوسائل في حدود قدراتها، بقيام بالمهام المنصوص عليها في المادة 19 من القرار، ولا سيما قرار 1355من خلال تفقد ما تراه ضروريا من دون إشعار حمولات الطائرات، وأي وسيلة نقل تستخدم الموانئ والمطارات والقواعد العسكرية والمعابر الحدودية في شمال وجنوب كيفو وإيتوري.

كما تم تكليف البعثة أيضا في دعم حكومة الوحدة الوطنية من خلال:

---

[1]- القرار 1376 ينص على دور البعثة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين كما كان الحال في القرار القرار 1355، و للقيام بذلك يتطلب التعاون الكامل من جانب جميع الأطراف مع العمليات العسكرية واللوجستية للبعثة.

[2]- مجلس الأمن، **قرار رقم 1355 خاص بجمهورية الكونكو الديمقراطية**، 2001.

[3]- مجلس الأمن، **قرار رقم 1417 خاص بجمهورية الكونكو الديمقراطية**، 2002.

*- المساهمة في وضع الترتيبات الأمنية والمؤسسات، وحماية العملية الانتقالية في كينشاسا.

*- دعم نزع سلاح المقاتلين الأجانب بقيادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

*- وكذا تسهيل التسريح الطوعي وإعادة المقاتلين الأجانب.

*- والمساهمة كذلك في مرحلة نزع السلاح وإعادة إدماج (DDR) المقاتلين الكونغوليين وأفراد أسرهم، ومراقبة العملية وتوفير الأمن المناسب كما هو الحال في بعض المناطق الحساسة.

*- والمساهمة في حسن سير العملية الانتخابية في إطار الاتفاق من خلال المساعدة على تهيئة بيئة آمنة وسلمية لإجراء انتخابات حرة وشفافة؛ ومساعدة في تعزيز والدفاع عن حقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص بالنساء والأطفال والأشخاص المعرضين للخطر، والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان لإنهاء الإفلات من العقاب[1].

وقد تم تدعيم البعثة بقرارات أخرى في عام 2005، 2006، 2008، 2011. فالبعثة ركزت منذ نشأتها بصفة عامة على مراقبة وقف – إطلاق النار – والتحقق من انسحاب القوات الأجنبية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة توطين وإدماج الجماعات المسلحة الأجنبية في الجيش، وكذا دعم إصلاح القطاع الأمني بما في ذلك توحيد الجيش، وتدريب الشرطة، وتطبيع العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ودول الجوار، بالإضافة إلى ذلك الإعداد للانتخابات.

ولقد لعبت البعثة أيضا دورا في تنفيذ الاتفاق الشامل بشأن المرحلة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما من خلال توفير الدعم اللوجستي لعملية الانتقال، وضمان أمن الفعاليات السياسية من خلال نشر قواتها في كينشاسا.

مستقبل النزاع البيئي في منطقة البحيرات الكبرى و جمهورية الكونغو الديمقراطية :

إن استتباب الأمن والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يعتمد على تحقيق متطلبات داخلية و أخرى خارجية في الواقع، فالمتطلبات الداخلية تتعلق أساسا بحل أزمة شرعية السلطة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

بينما تتعلق المتطلبات الخارجية في حل المشاكل الأمنية المطروحة، انطلاقا من الدول المجاورة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك أوغندا ورواندا، والجماعات المسلحة التي تناهض وتعمل في الأراضي

[1]- مجلس الأمن، **قرار رقم 1533 خاص بجمهورية الكونكو الديمقراطية**، 2002.

الكونغولية، نهيك عن تقديم المتورطين في جرائم خطيرة للعدالة الجنائية، بغض النظر عن جنسيتهم، فعندما ننظر إلى العمل الدولي، فنلاحظ أنه لم يستوف جميع الشروط، بحيث تبقى المشاكل الحقيقية لم تحل بعد.

ويعود هذا الفشل جزء منه، في أنها لم تستهدف القضايا الحقيقية، فحينما ننظر في مسألة تدخل المنظمات الدولية، وخاصة الأمم المتحدة، فنجد أعضاءها تسعى إلى ضمان أكثر نفوذ وسيطرة، بحيث يتم اتخاذ القرارات الجماعية في الاتجاه التي تتفق مع مصالحهم.

ومن الواضح، أيضا فيما يتعلق بالأمم المتحدة، فمجلس الأمن الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، نجد دوره متناقض من بداية عملية السلام، كمساعدة أمريكا لأوغندا ورواندا، فهي تعمل جاهدا على عدم فرض العقوبات على البلدين باعتبارهما حليفين لها، كما أنه يبقى سؤال هو كيفية حل مشكلة الجماعات المسلحة، فنزع السلاح والعودة الطوعية لأعضاء الجماعات المسلحة، لم تتمخض عنه نتائج حاسمة، فهي تفتقر على حوافز لتشجيعهم، بالنظر إلى أن استمرار وجودهم في الأراضي الكونغولية يشكل خطرا طالما أن المجتمع الدولي، لم يتخذ إجراءات لتشجيع الديمقراطية في بلدانهم الاصلية.

لذلك فحل مشكلة الجماعات المسلحة الأجنبية قد تبقى مجرد وهم، في حين أن معظم أعضاء هذه الجماعات المسلحة والمجرمين، يفلتون من العقاب في الواقع، بما في ذلك، بالنسبة للبعض منهم، فهناك من هو متورط في الإبادة الجماعية في رواندا في عام 1994.

لقد أثرت الصراعات المختلفة على منطقة البحيرات الكبرى سوءا فيما يتعلق بنتائج تلك الصراعات أو مسبباتها . فهناك تفاعلات وارتباطات وثيقة بين تلك الصراعات . ففي الإعلان الذي تم توقيعه من قبل رؤساء الدول والحكومات في دار السلام بتاريخ 20 نوفبر 2004 م قامت تلك الدول بالاعتراف بالصراعات القائمة وانعدام الأمن والاستقرار الناتج عن الركود الاقتصادي وتفاقم الفقر إلى جانب انعدام الثقة بين الحكومات وكذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وسياسات الإقصاء والتهميش .

وظهور الفوارق والامتيازات بين الجنسين واللجوء إلى العنف للاستيلاء على السلطة إضافة إلى وجود حصانة لارتكاب المجازر والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية ناهيك عن جرائم الحرب ، وانتشار التجارة غير المشروعة بالأسلحة الخفيفة والصغيرة وانتشار الجماعات المسلحة والجريمة المنظمة وتبديد الثروات والموارد الطبيعية، وقد تمثل التشخيص الحقيقي لتلك الصراعات من خلال إعلان رؤساء الدول والحكومات عن استعدادهم لجعل منطقة البحيرات الكبرة منطقة سلام وأمن مستديمين من خلال تعزيز الأمن والاستقرار السياسي وتحقيق والتنمية الاقتصادية عن طريق خلق بيئة للتعاون القائم على تنوع السياسات الإستراتيجية في إطار الهموم المشتركة.

ولتحقيق هذه الغاية فقد تعهد رؤساء الدول والحكومات على الوفاء بالالتزامات التالية :

أ)- الدعم الكامل لعملية السلام الهادفة إلى وقف العمل المسلح وإعلان موقفهم الرافض للصراعات عبر مختلف وسائل الأعلام .

- تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي من خلال التنفيذ الفاعل لاتفاقيات الدفاع المشترك .

- وضع إطار عمل خاص بالتسويات السلمية للصراعات .

-منع ارتكاب المذابح والمجازر من خلال عمليات نزع السلاح وإحالة مرتكبي تلك المذابح إلى المحاكم الدولية .

- تعزيز التعاون على الصعيد الأمني وتقوية الثقة بفضل تنفيذ سياسات وإجراءات وآليات تهدف إلى تعزيز علاقات حسن الجوار والتعاون متعدد الأعراق.

-تشجيع السياسات المشتركة من أجل وضع حد لانتشار الأسلحة والاتجار بالأسلحة الخفيفة بطريقة غير مشروعة وكذا بالذخائر وبالألغام المضادة للأفراد.

-تأمين سلامة الحدود المشتركة في إطار للإدارة ولتقريب وجهات النظر في القضايا الحدودية.

-العمل على الحد من أي دعم مباشر أو غير مباشر لتسليم شحنات سلاح أو أي من أشكال الدعم للجماعات المسلحة التي تنشط في المنطقة ومنع هذه الجماعات المسلحة من القيام بأية اعتداءات أو تخريب ضد أي من الدول الأعضاء في كافة الأراضي.

-تبني وتنفيذ لبرامج وطنية بصورة فاعلة ومستمرة لنزع السلاح وإنهاء حالة التعبئة العامة للجيوش وإطلاق المعتقلين.

-مضاعفة جهود مكافحة الجريمة العابرة للحدود والإرهاب وفي هذا الإطار القيام بإجراءات ضد محاولات الإفلات من العقوبة.

-حماية الأشخاص الضعفاء (النساء والأطفال)

أ - فيما يخص الديمقراطية والحكم الرشيد :

-تعزيز السياسات والاستراتيجيات القائمة على احترام القيم والمبادئ وأسس الديمقراطية والحكم الرشيد وكذا احترام حقوق الإنسان[1].

[1] - انظر **توصيات اجتماع رؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى**، 2004. ص.4.

-محاربة كافة الأيدلوجيات والسياسات والممارسات العنصرية وكذا الإبادات الجماعية والمجازر والأعمال الإرهابية والعنصرية والطائفية والإقصاء وكافة إشكال العنف والجريمة[1].

-تطوير سياسات وبرامج مشتركة في مجال التعليم المدني والانتقال الحر للبشر، وحرية التعبير والتبادل الحر للأفكار والمعلومات.

-تعزيز سياسات الوحدة الوطنية القائمة على التعددية الثقافية والتسامح ونشر ثقافة السلام والحوار.

-وضع سياسات وطنية وإقليمية قائمة على الديمقراطية والحكم الرشيد تهدف إلى تعزيز دولة القانون وتعزيز قدرات القيادة وشفافية العملية الانتخابية وتعزيز فعالية أجهزة القضاء والأمن ونشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

-تعزيز المشاركة الفاعلة للقطاعات المختلفة الاجتماعية والاقتصادية ولاسيما القطاع الخاص والمجتمع المدني وكذا النساء والشباب في تعزيز مفاهيم الديمقراطية والحكم الرشيد.

-تشجيع الدول الأعضاء في (المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى) إلى الانضمام للآلية الأفريقية للتقييم المتساوي NEPAD وضع أجهزة إقليمية تعنى برقابة احترام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والممارسات الإجرامية كما هو الاتجار بالأسلحة الخفيفة الغير مشروعة والذخائر والاستغلال غير المشروع للموارد في منطقة البحيرات الكبرى.

-تبني سياسات وآليات تطوعية لتعزيز المساواة بين الجنسين على مختلف الأصعدة وفي كافة المجالات وعلى المستوى الوطني والإقليمي.

-تشجيع التعاون السياسي والقانوني بين دول المنطقة في سبيل التعامل مع الجرائم ولاسيما الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والعمليات الإرهابية.

ب – فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي .

-تشجيع تبني رؤية مشتركة للتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي الأمر الذي يدعم حدوث تنمية شاملة ومستدامة.

-السعي من أجل تحقيق تكامل إقليمي عبر العمل على التوفيق لإيجاد آليات للتعاون الاقتصادي.

-تبني استراتيجيات للتقارب في السياسات الاقتصادية من أجل تنفيذ سياسات إقليمية لتسهيل الانتقال الحر للأشخاص والممتلكات وكذا فرق الأجهزة الخدمية بين الدول.

[1] - **المرجع نفسه**. ص.6-8.

-التعاون من أجل تحفيز النمو الاقتصادي عبر التكامل الاقتصادي و والبحث عن حلول للتحديات الكبرى التي تواجه البلاد من خلال تبني إستراتيجية شاملة للإعادة الأعمار على المستوى الإقليمي للقطاعات الإنتاجية وكذا للبنى التحتية.

-على المستوى الإقليمي تأسيس وتعزيز الإطارات التشريعية والإدارية والمؤسسية وتنمية الكفاءات من أجل تحقيق التكامل الإقليمي.

-خلق فضاء اقتصادي فريد من أجل تعزيز الفعالية الاقتصادية واستئصال الفقر وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

-تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية بفضل إنعاش وموائمة منظمات التكامل الإقليمي القائمة وإنشاء أقطاب إقليمية ومناطق حدودية مشتركة.

-تبني سياسات إقليمية تشجع وجود قطاع خاص نشط مسئول اجتماعيا وفي إطار بيئة مناسبة للاستثمار ولاسيما عبر تبني آلية تكامل القطاع الغير منظم في مجمل النشاطات الاقتصادية.

-تشجيع السياسات والاستراتيجيات الإقليمية الداعية لتنوع وزيادة مصادر الدخل وتعزيز التنافسية للقطاعات الإنتاجية والإدارة المنطقية للموارد الزراعية والإدارة المستدامة والسليمة للموارد الطبيعية الحيوية للبيئة كما هو النظام البيئي المائي والمخزون المعدني وغابات حوض الكونغو وكذا المسكن البشري المستدام.

-توية التعاون الإقليمي في القطاعات التجارية والسياسات النقدية والطاقة والنقل والسياحة والثقافة والبيئة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذا في مجال الاتصالات اللاسلكية ويجب إعطاء اهتمام خاص لقطاع السكة الحديدية وأنابيب النفط والكابلات في اعماق البحار والربط المشترك بالألياف الضوئية لشبكات الاتصالات اللاسلكية.

-صياغة إستراتيجية إقليمية للتنمية الزراعية والصيد وتربية الحيوانات وللصناعات الزراعية وسياسات للري تحد من الإسراف في استنزاف مياه الأمطار ومواجهة التغيرات المناخية.

-تعزيز التعاون في مجال البحث العلمي وفي المجالات الاجتماعية ولاسيما في مجال التعليم والصحة من أجل موائمة البرامج والسياسات وتشجيع تبادل الخبرات و الإدارة الحكيمة للموارد البشرية والحد من هجرة الكفاءات وتحسين ظروف الحياة[1].

[1] - **المرجع نفسه**. ص.7-9.

-صياغة سياسات وطنية وإقليمية تشجع انخراط المرأة في العمل وكذا الشباب وتنمية الآليات الإقليمية للتمويل المناسب من أجل السماح لهم بالتعامل أكثر مع المؤسسات المالية ومع الإمكانيات الاستثمارية في المجال التجاري والتحكم في القطاعات الإنتاجية كما هي الأرض والممتلكات ورأس المال.

-صياغة سياسات واستراتيجيات تساعد في إيجاد القيمة المضافة عبر تحول المواد الأولية وتشجيع النشاطات القائمة على المعرفة وكذا الصناعات الخدمية كما هي السياحة وقطاع البنوك والتأمينات من أجل خلق الثروة.

-موائمة السياسات والآليات الإقليمية لإدارة البيئة ولاسيما الحدائق الوطنية والمحميات البيئية تماشيا مع الاتفاقيات والقوانين الدولية في هذا الصدد.

-الاستمرار في الإستراتيجية الإقليمية المشتركة من أجل وصول أفضل إلى الأسواق العالمية وتحقيق الاندماج المتسارع للاقتصاد الإقليمي.

-تبني وتشجيع ومساندة صياغة استراتيجيات وسياسات وطنية متوازنة للتنمية الريفية والحضرية على الصعيد الوطني والإقليمي.

-إشراك المجتمع الدولي ولاسيما الأمم المتحدة وجميع وكالاتها وكذا الاتحاد الإفريقي و والتجمعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية و جمعيات الصداقة في منطقة البحيرات الكبرى وغيرهم من شركاء التنمية من أجل مساندة دول المنطقة وإعلان منطقة البحيرات الكبرى ((منطقة إعادة إعمار وتنمية خاصة)) وإنشاء صندوق خاص لإعادة الاعمار وفي تعبئة كل الموارد المتاحة في المنطقة في هذا الإطار.

-إطلاق نداء عاجل إلى الشركاء من أجل الشطب الكلي لكافة الديون وذلك نتيجة للاحتياجات المتعلقة بمشاكل إعادة الإعمار والتنمية عقب النزاعات التي اندلعت في المنطقة.

-إنشاء وتعزيز الآليات الوطنية والإقليمية من أجل تحقيق الاندماج كافة الشرائح في كافة قطاعات التنمية الاقتصادية.

ج- فيما يخص القضايا الإنسانية والاجتماعية :

-الاحترام الجاد الالتزامات ومبادئ إعلان حقوق الإنسان العالمي المصادق عليه وتنفيذه على المستوى الوطني وكذا الالتزام بكافة الاتفاقيات الدولية والاقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان[1].

[1]- **المرجع نفسه**.

-احترام وتطبيق المبادئ الرئيسية حول النازحين المحليين كما اقترحتها الأمانة العامة للأمم المتحدة، والتوفيق بين التشريعات المتعلقة وتحديد إطار وطني وإقليمي من اجل ضبط ومتابعة القوانين المسنونة والمتعلقة بالوصول وحماية المتضررين من الكوارث والنازحين وكذا النساء والأطفال ضحايا النزاعات.

-المراقبة الجادة للتطبيق القوانين والمبادئ بالقانون الدولي الإنساني والاتفاقيات المتعلقة ومنها اتفاقية جنيف للعام 1949 لحماية المدنيين في وقت النزاعات وتزويدهم بالمساعدات الإنسانية بما فيها الوصول الكامل والحر لكل الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة.

-تأمين سلامة العاملين الإنسانيين بناء على اتفاقية 1994 حول تأمين سلامة موظفي الأمم المتحدة وكذا الموظفين المتعاونين معهم وكذا القرار 1502 لمجلس الأمن الذي ينص على أن المنظمات الإنسانية الدولية يجب عليها أن تحترم القوانين المحلية للدول والتي تعمل فيها.

-معرفة الاسباب الرئيسية وإيجاد الحلول الدائمة للإشكاليات المتعلقة بالنازحين واللاجئين ولاسيما فيما يخص التعايش السلمي بين المواطنين المحليين وترحيلهم وعودتهم طوعا أو اندماجهم الوطني مع المشاركة الكاملة للسلطات المحلية والمواطنين المستضيفين وفي إطار الاتفاقيات متعددة الأطراف: يجب تشجيع الدول الأصلية لتهيئة ظروف مناسبة لعودة اللاجئين.

-تشجيع المجتمع الدولي على مساعدة الدول المستضيفة للاجئين على خلق أماكن يعيش فيها اللاجئون والتخفيف من حدة الآثار السيئة للتواجد الطويل للاجئين في إطار روح تقاسم أعباء اللاجئين بين دول الجوار.

-إيجاد آلية إقليمية وأنظمة وطنية تسمح بتحديد ونزع سلاح والفصل بين المحاربين السابقين والنازحين و تسكينهم في أماكن مختلفة من أجل منع استخدام اللاجئين والنازحين لأغراض سياسية أو عسكرية.

-تطبيق اتفاقية اوتاو المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد وتأمين إزالة الألغام بما في ذلك مخيمات اللاجئين و المرحلين والنازحين وتسكينهم في مخيمات تبعد عن الحدود بمسافة معقولة بناء على اتفاقية منظمة الاتحاد الإفريقي المتعلقة بتفاصيل مشاكل اللاجئين في إفريقيا وبالتوصيات المتعلقة باللاجئين المنبثقة عن اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية العليا للاجئين المصادق عليها من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

-إيجاد آلية إقليمية للإنذار المبكر وللاستجابة العاجلة للكوارث الإنسانية التي تمس الإنسان وتعزيز كفاءات إعادة ترميم البيئة في المناطق المنكوبة وكذا تسكين النازحين واللاجئين[1].

[1] - **المرجع نفسه**،ص،9-10.

-منع تجنيد الأطفال في القوات العسكرية أو غيرها من التنظيمات القتالية بكافة أشكالها باعتبارهم مددا للجماعات المسلحة.

-إيجاد آليات إقليمية ولاسيما الآليات التقليدية االهادفة إلى توفير المساندة النفسية والاجتماعية والطبية والتشريعية للنساء والفتيات ضحايا الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف والاستغلال الجنسي.

-تبني مقاربة إقليمية مشتركة من أجل المصادقة على تطبيق اتفاقيات الأمم المتحدة حول التمييز العنصري وموائمة التشريعات والقوانين الوطنية المتعلقة بالتمييز العنصري وتزويد اللاجئين والنازحين بالوثائق الشخصية التي تسمح لهم بالحصول على الخدمات العامة الأساسية والتمتع بحقوقهم.

-الحرص على استعادة اللاجئين والنازحين على ممتلكاتهم عند عودتهم إلى ديارهم بمساعدة السلطات التقليدية والإدارية المحلية.

-تسخير الأموال المحصلة من إلغاء الديون أولاً لصالح برامج التأهيل وإعادة الإعمار للبنى التحتية الاجتماعية والتعليمية وكذا تنمية المناطق الريفية.

-تشجيع استراتيجيات الوقاية ومكافحة انتشار الأمراض الوبائية كمرض فقدان المناعة المكتسب والملاريا والسل والتخفيف من أثار هذه الأمراض بفضل تعزيز المبادرات الإقليمية ولاسيما مبادرة البحيرات الكبرى حول مرض فقدان المناعة المكتسب، ومبادرة الدول الواقعة على ضفاف بحيرة الكونغو ومبادرة شاري لمكافحة مرض فقدان المناعة المكتسب من أجل تسهيل وصول الفرق الطبية وتعزيز التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات بين دول المنطقة في هذا الصدد.

-تحقيق أهداف الألفية للتنمية في ظل إطار مرجعي لصياغة سياسات تكاملية تهدف إلى القضاء على الفقر.

-صياغة وتشجيع أنظمة التعليم والبرامج الدراسية الداعية لنشر ثقافة السلام.

-تشجيع استخدام اللغة السواحلية باعتبارها لغة للعمل في منطقة البحيرات الكبرى[1].

[1] - **المرجع نفسه**.

خاتـــــــمة

أبرزت هذه الدراسة على نحو متزايد اتجاه مقلق في النظام الدولي بين العلاقة بين النزاع الدولي والتدهور البيئي من جهة، والنزاع و الموارد البيئة (الندرة / الوفرة) من جهة أخرى، هذا الربط يعكس تدهور الظروف البيئية في جميع أنحاء العالم، ولكن الاعتراف بهذا الربط يرجع في جزء كبير منه إلى التحول في الخطاب على مستوى الصعيد الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والابتعاد عن "السياسات العليا" التقليدية التي تندرج ضمن قضايا الحرب بين القوى الكبرى، إلى " السياسة المنخفضة " من قضايا الفقر والنمو السكاني والتدهور البيئي. كما توصلت هذه الدراسة أيضا أن العلاقة بين البيئة والصراع دائما في معظم الأحيان تتفاعل مع العوامل الأخرى السياسية والإقتصادية والاجتماعية في اطار شبكة معقدة تتفاعل مع بعضها البعض لكي تولد النزاع.

*- النزاعات على الموارد المائية هي الاكثر المصادر المباشرة المحتملة "للنزاعات البيئية الدولية، وعلى وجه الخصوص، تدفق المياه، وتحويل المياه.

* - العوامل البيئية الأكثر شيوعا والتي تؤدي إلى النزاعات البيئية بطريقة مباشرة وغير مباشرة هي إزالة الغابات و تآكل التربة، والتصحر، والفيضانات، والتلوث.

هذه العوامل البيئية، بدورها، تتفاعل مع العوامل الأخرى كالنمو السكاني والتوزيع الغير المتكافئ للموارد يولد سلسلة من الآثار الاجتماعية، والأكثر شيوعا منها الفقر والحرمان النسبي، والهجرة، والتحولات في السلطة السياسية، وفشل الدولة أو فقدان الدولة لشرعيتها.

*- بينت الإحصائيات من خلال الأدلة التجريبية، أن الغالبية الكبرى من النزاعات المرتبطة بالبيئة تحدث في الدول النامية.

*- تعتبر إدارة النزاعات المرتبطة بالبيئة هي أكثر القضايا ذات أهمية في وقتنا هذا من أي وقت مضى، خاصة مع تزايد النمو الاقتصادي، والنمو السكاني، وارتفاع معدلات مستويات الاستهلاك العالمي، حيث تواجه العديد من البلدان النقص المتزايد للموارد المتجددة الحيوية مثل المياه العذبة والأراضي الزراعية والمراعي والغابات، مصايد الأسماك وغيرها من الحيوانات البرية.

*- يعتبر استنزاف الموارد البيئية القابلة للتجديد مع التدهور البيئي، والتغير المناخي، من أهم التهديدات الأساسية للأمن البشري، بشكل منفصل أو بتفاعله مع العوامل الأخرى، باعتباره أنه يمكنه أن يزعزع استقرار الدول وتهديد سبل عيش الأفراد.

*- التغير البيئي يؤثر سلبا على النظم الإيكولوجية، و يقوض عملية السلام والتنمية.

*- انعدام المشاركة الشعبية والشفافية في عملية صنع القرار في سياسات إدارة الموارد البيئية، يمكن أن تؤدي إلى التوتر بين المجتمعات المتضررة من جهة، والنخب الحاكمة والقطاع الخاص من جهة أخرى.

*- تشكل الموارد البيئية العابرة للحدود، و تزايد ديناميات الضغوط عليها، تحديات لظهور النزاعات بين الدول والجماعات.

*- تنشأ النزاعات البيئية حول الموارد العابرة للحدود، عندما يستهلك بلد واحد للمورد بمعدلات أعلى من البلدان الأخرى، خاصة عندما تنتهك معدلات مخصصات المتفق عليه سلفا.

*- تشكل البنية التحتية والتنمية الصناعية، مخاطر بيئية على الدول المجاورة، مثل التلوث المائي بسبب النفايات الصناعية.

*- التحركات السكانية عبر الحدود الوطنية بسبب البحث عن الموارد البيئية، مثل ممارسات الرزق التقليدية، أو الحياة البرية والبحث عن الأراضي الرعوية والمياه، تشكل مصادر للنزاع بين المجتمعات المختلفة (النزاع بين السكان الأصليين والسكان المهاجرين).

*- أنشطة الاستغلال الغير المشروع، واستهلاك وتجارة الموارد الطبيعية العابرة للحدود واحدة من التهديدات الناشئة لقاعدة الموارد البيئية في كثير من البلدان، خاصة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات.

*- تعد الموارد البيئية موردا لتوريد مختلفة الأسلحة والمعدات العسكرية.

*- البيئة كما تكون هدف للنزاع، فقد تكون ضحية للنزاع.

*- تنشأ الصراعات على الموارد المتجددة عموما من خلال الوصول إلى/ و السيطرة على الموارد، والذي يمكن أن تؤثر على قرارات التوزيع ومعدلات استخدامها.

*- إدارة النزاعات البيئية تتطلب جهودا من قبل الهيئات الحكومية والغير الحكومية في كلا من المستويين الوطني والمحلي.

*- الجهود الرامية إلى حل النزاعات البيئية والوقاية منها، يجب أن توجه ليس فقط في تحسين الظروف البيئية، ولكن يجب أيضا أن تستهدف رفع مستوى " القدرات الفنية و التقنية."

*- يمكن استخدام التهديدات البيئية كأداة لتحفيز حل وإدارة النزاعات الدولية، من خلال توجيه السلوك التعاوني نحو السلام على المدى الطويل، وذلك عن طريق النقاط التالية:

- تطوير قاعدة معلومات مشتركة حول التهديد البيئي المشترك.

- الاعتراف بأن التعاون ضروري للتخفيف من حدة هذا الخطر.

- الاتصال المعرفي وبناء الثقة.

- توضيح سوء الفهم وعدم التصعيد في النزاعات المتصلة بالبيئة.

- زيادة التعاون وبناء السلام، من خلال الإدراك المتزايد بأن القضايا البيئية تتطلب حلولا متكاملة عبر/ وضمن الحدود.

*- استخدام الوسائل والتجارب العسكرية في النزاعات البيئية، يساهم في الزيادة في التدهور البيئي، مثل انتشار التلوث الناتج عن استخدام/أو تخزين النفايات، والمواد الكيميائية العسكرية، فهذه الأخيرة تلحق أضرارا بالبيئة وصحة الإنسان على حد سواء.

الملاحق

قائمة المصادر والمراجع

اولا : المراجع باللغة العربية:

أ- الكتـــــــــب:

1- أحمد فؤاد رسلان ، **نظرية الصراع الدولي : دراسة تطور الأسرة الدولية المعاصرة**، القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1986.

2- الفرحان يحي و عبد الفتاح عبد الله لطفي وآخرون، **البيئة والموارد والسكان في الوطن العربي** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008 .

3- جيمس دورتي ، روبرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت: شركة كاظمة للنشر والتوزيع،1985.

4- حتي ناصيف يوسف، **ا لنظرية في العلاقات الدولية** ، بيروت ،دار الكتاب العربي،1985.

5- ساموبلسون آ بول، ويليام نوردهاوس، **الاقتصاد والبيئية**، تر:هشام عبد الله، الاردن: الدار الأهلية للنشر عمان، ط 1 ، 2001 .

6- سيليرز جاكي، **القوة الإفريقية الجاهزة**، معهد الدراسات الأمنية، مارس 2008.

7- شيهان مايكل، **الأمن الدولي: دراسة مسحية تحليلية**، بولدر ولندن: لين راينر للنشر، 2005.

8- عباس رشدى العمارى، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر،1993.

9- عبد الغفار محمد احمد، **فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية**،ج1، الجزائر : دار هومة، 2003.

10- غاستون بوثول وأخرون، **الحروب والحضارات**، **تر** أمد عبد *الكريم*، سوريا: دار طلاسم للدراسات للنشر و الترجمة ،1984.

11- قوجيلي سيد احمد ، **تطور الدراسات الأمنية ومعظلة التطبيق في العالم العربي**،مركز الإمارت للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة،2012.

12- محمد رمضان، وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة** ، مصر: الدار الجامعية، الأسكندرية ،2003.

13- محمد حامد عبد الله ، **اقتصاديات الموارد** (السعودية: مطابع جامعة الملك سعود الرياض،1991)،ص.19.

14 - مندور ونعمة الله، وآخرون،**اقتصاديات الموارد والبيئة** ، مصر: مؤسسة الشباب الجامعة الإسكندرية،1995.

15- مصطفى عبد الله أبو القاسم، قضايا وأزمات دولية معاصرة، الاسكندرية: الجامعة المفتوحة، 1997.

16- ميرل مارسيل ، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، (القاهرة : دار المستقبل العربي ،ط. 1، 1986.

17- وين جونز ريتشارد ، **" التصور المفاهيمي للأمن": الأمن والنظرية النقدية**، بولدر ولندن: لين راينر للنشر، 1999.

ب – الرسائل:

18- فوزية بهلولي، **دور المتغير البيئي في العلاقات الدولية:فحص لأهم المقاربات النظرية السائدة**، مذكرة ليسانس في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة، 2008.

ت– الدوريات والمجلات:

19- الحمد رشيد و صباريني محمد ،''البيئة ومشكلاتها''،**عالم المعرفة** (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت 1979.

20- الفقى بير، '' دور الامم المتحدة و المؤسسات الأفريقية فى تحقيق السلم والامن الافريقى''، **مجلة البحوث والدراسات الأفريقية**، مصر.

21- عزي الأخضر و غالم جلطي ، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 21، 2005.

22- علوي مصطفى ، مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، **قضايا الأمن في آسيا**، مصر ، '' كلية الإقتصاد و العلوم السياسية ''، جامعة القاهرة ،2004.

23- لوري ناثان، "الوساطة وفريق الاتحاد الأفريقي للحكماء " **تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا**، 15 يوليو2004.

24- هلال أشرف،'' **تعاريف ومفاهيم بيئية''**، **جرائم البيئة بين النظرية والتطبيق**، بدون ناش، ط1، 2005 .

25- '' نظرة مستقبلية لبيئة غرب آسيا ''، **برنامج الامم المتحدة للبيئة – المكتب الاقليمي لغرب آسيا** .

26- ''استراتيجية بيئية لتحقيق التنمية القابلة للإستمرار في منظمة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا''،**البنك الدولي – إدارة منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا** .

27- "الأمن البيئي في روسيا"، **مجلس الأمن الروسي** (موسكو، 1996).

ج – المعاجم والموسوعات:

28- ابن منظور، **لسان العرب**،ج1، دار احياء التراث العربي،1999.

ثانيا / المراجع باللغة الأجنبية:

أ- التقارير:

29- The Military Balance 2007-2008, **International Institute For Strategic Studies**, Londres ,2008.

30- Department of International Economic and Social Affairs (DIESA), Doubling Development Finance, Meeting a Global Challenge, **Views and Recommendations of the Committee for Development Planning** (New York: UN, 1996).

31-Report of the UN Secretary-General, Support to African Union peacekeeping operations authorized by the United Nations, A/65/510-S/2010/514, October 14, 2010, paragraph 49.

32- AU Commission, Strategic Plan 2009/2012, **AU document EX.CL/501 (XV) Rev.2**,(May 19, 2009).

ب– الكتب:

33-Allen J. And Hamnet, C , **Ashrinking World?** ,Oxford: Oxford University Press.

34-Amin S , **Imperialism and Unequal Development**, New York:Monthly Review ,1977.

35- Archer C, **International Organizations,** London and New York**,** 2001.

36- abdelkrim kibech, **general théories of international conflict,** unpublished work, Constantine ,2005.

37 - Burchill others ,**Theories of International Relations**,Palgrave Macmillan: New York, 2005.

38- Baldwin, David A, **Neoliberalism, Neorealism, and World Politics dans Neorealism** , New York: Columbia University Press.1999.

39- Conca Ken, **The Environment-Security Trap**,1998.

40-Conca Kenk, The **Case for Environmental Peacemaking» dans Environmental Peacemaking**, Washington D.C.: Woodrow Wilson Center Press, 2002.

41- Cardoso . and Faletto, E. **Dependency and Development in Latin America**, Berkeley: University of Galifornia Press. (1979)

42- C, Crossin,G. Hayman, and S. Taylor, **Where did it come from? Commodity tracking systems. In Natural resources and violent conflict: Options and actions** Washington, D.C.: World Bank.2003.

43- CNA, **national security and the threat of climate change**,FSC certified: verginia, 2007.

44-David Ruzié, **Droit international public**,Dalloz, 14e édition, 1999.

45-Djerad Abdelaziz, **Dualité du Monde Arabe,** ALGER: ENAL office des publication universitaires,1987.

46- Department of International Economic and Social Affairs (DIESA), Doubling Development Finance, Meeting a Global Challenge, **Views and Recommendations of the Committee for Development Planning** ,New York: UN, 1996.

47- D ortright, and G. A. Lopez, **Sanctions and the search for security: Challenges to UN action**, Boulder, CO: Lynne Rienner. 2002.

48 - Ehrlich, P. and Ehrlich, A. (1990) **The Population Explosion**, New York: Simon &Schuster, (1990).

49- Eric Laferrière and Peter J. Stoett , **International Relations Theory and Ecological Thought Routledge**, New York,1999.

50-Elias, P. S,**International Relations the Basics. Routledge**,New York,2007.

51- F, Halliday, **Rethinking International Relations,** Vancouver ,University of British Columbia Press, 1994.
52- Günther Baechler, and Spillmann Kurt R. , ed, **Environment and Conflict Project (ENCOP) Occasional Paper** , No. 14, (Zurich: Swiss Peace Foundation Berne and Center for Security Studies and Conflict Research of the ETH Zurich,1995).
53- Günther Baechler, and Spillmann Kurt R. , ed, **Environmental Crisis: Regional Conflicts and Ways of Cooperation** , (Zurich: Swiss Peace Foundation Berne and Center for Security Studies and Conflict Research of the ETH Zurich1995).
54-G Ashworth ,**Women and the Environment: Crisis and Development in the Third World**, London: Earthscan.
55- G Ashworth ,**Women and the Environment: Crisis and Development in the Third World**, London: Earthscan.
56 - G Simmons, **InterpretingNature: Cultural Constructions of the Environment**, London*:* Routledge,1993.
57- Gallie, W.B, **Philosophers of War and Peace, Cambridge** ,Cambridge University Press ,1978.
58 - Griffiths, M, Realism, **Idealism, and International Politics: A Reinterpretation**, London: Routledge, . (1992).
59- M, Grubb, **Beyond the Nation-State: Functionalism and International Organization**, Stanford: Stanford University Press,1999.
60- Harris Peter and Reilly Ben Eds, **Democracy and Deep-Rooted Conflict: Options for Negotiators**, (1998).
61- Horowitz Donald, **Ethnic Groups in Conflict** ,Los Angeles and Berkeley: University of California Press, 1985.
62- Horowitz Donald, **Ethnic Groups in Conflict** , Los Angeles and Berkeley: University of California Press, 1985.
63- Harris Peter and Reilly Ben Eds, **Democracy and Deep-Rooted Conflict: Options for Negotiators**, (1998).
64- Hugh Maill ,Tom Woodhouse , **Conflict analysis** .

65- I. Dankelman, and J. Davison, **Women and Environment in the Third World**, London: Earthscan,1991.

66- John Burton, **World society**, London :Cambridge University Press,1980.

67- J , Peter. Stoett el Éric Laferrière, **International Relations Theory and Ecological Thoughl: Towards a Synthesis**, Londres el New York: Routledge, 1999..

68- John W. Burton ،**Violence Explained: The Sources of Conflict ،Violence and Crime and Their Prevention** ,Manchester and New York: Manchester University Press ،1997.

69- Lijphart Arend, **Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration** ,New Haven: Yale University Press: 1977.

70- Lijphart Arend, **Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration** New Haven: Yale University Press: 1977.

71- Sisk Timothy, **Power Sharing and International Mediation in Ethnic Conflicts,**1995.

72- Linklater, A ,**Beyond Realism and Marxism: Critical Theory and International Relations**, London: Macmillan,1990.

73-Mely Caballero Anthony and others, **Non-Taditional Security in Asia,** England:Ashgate Publishing Limited,2006.

74- M. Wackernagel, W. E Rees, **Our ecological footprint: Reducing human impact on earth**,Gabriola Island: New Society.1996.

75 - Michael T. Klare,**Resource Wars: The new landscape of global,conflict**, New York: Metropolitan Books,2001.

76 - Norman Myers, **Ultimate Security: The Environmental Basis of Political Stability**, New York: W.W. Norton, 1993.

77- Orld Commission on Environment and Development (WCED). ***Our common future*** *(*Oxford: Oxford University Press, 1987.

78 - P. Ehrlich, and A Ehrlich, **The Population Explosion**, New York: Simon & Schuster,1990..

79 - P.H Hynes, **The Recurring Silent Spring**, New York: Pergamon,1989.

80 - P. S. Elias, **International Relations the Basics**, Routledge : New York,2007.

81- P. Ehrlich, and A Ehrlich, **The Population Explosion**,New York: Simon & Schuster,1990.

82- P Wallensteen. P , and " M sollenberg , **armed conflict and regional conflict comlexes :1989-1997**, London :Cambridge University Press,1980.

83- P. Le Billon,**Fuelling war: Natural resources and armed conflict. Adelphi Paper**.No. 373, London: Routledge.

84- Philippe Le Billona, **High-value natural resources and post-conflict peacebuilding** ,University of British Colombia,2012.

85- P Singer, **Animal Liberation**, New York: Avon,1975.

86- P Ehrlich, and A Ehrlich, **The Population Explosion**,New York: Simon & Schuster,1990.

87- R .Wiltshire, **Environment and Development: Grass Roots Women's Perspectives**, Kingston: Dawn, 1992.

Raynaud Philippe, **Libéralisme », dans Dictionnaire de philosophie politique**, Paris: Quadrigei Presses Universitaires de France, 2003.

88 - Simon Dalby,'' Environmental Geopolitics '', **dans Gearid Tuathail** ,Londres et New York: Routledge, 1998.

Schneckener Ulrich, **Making Power Sharing Work: Lessons from Successes and Failures in Ethnic Conflict Regulation**, (Institut fur Interkultrelle und Internationale Studien, University of Bremen Working Paper Nr. 19/2000).

89- Sriram, C.L., and Wermester, K. (eds.), **From Promise to Practice: Strengthening the UN Capabilities for the Prevention of Violent Conflict**, Boulder, London,2003.

90- Sisk Timothy, **Power Sharing and International Mediation in Ethnic Conflicts,**1995.
91- Schneckener Ulrich, **Making Power Sharing Work: Lessons from Successes and Failures in Ethnic Conflict Regulation**, (Institut fur Interkultrelle und Internationale Studien, University of Bremen Working Paper Nr. 19/2000).
92- T . Malthus, **An essay on the principle of population, as it affects the future improvement of society** , London: J. Johnson.1998.
93 - T. Homer-Dixon, **Environment,Scarcity and Violence** , NJ: Princeton Univ. Press,1999.
94- Thomas Schelling, **Stratégie du Conflit ,** Traduit par Raymond manicacci , Pari ;Universitaire de France ,1980.
95- UNCTAD, **Handbook of International Trade and Development Statistics 1998 Supplement** (New York: 1985).
96- Witness Global , **Open statement to the Security Council details the critical need for the maintenance of sanctions on Liberian diamonds and renewal and extension of the mandate of MONUC**, (March 18,2005).
97- World Resources Institute, **World Resources 2000-2025** , New York and Oxford: Oxford University Press,1996.
98- Zartmanb William, **La Résolution Des Conflits en Afrique**, (1990).

ب - الدوريات والمجلات:

99 - A Carius ,"Environmental peacebuilding: Conditions for success." **Environmental Change and Security Report**, No 12, (2006).
100 - Ashley R, , "Political Realism and Human Interests", **International Studies Quarterly**,N .25 , 2007.
101- Asian and Pacific Development Centre,'Women, environment, development',**Issues in Gender and Development** ,4 (September),1992.

102- Biehl,J ‘Ecofeminism and deep ecology: unresolvable conflict?’, **Our Generation**
No 19 , 1988.
103- Baylis, John. « International and global security in the post-co Id war era », dans The Globalization of **World PoUtics; An introduction to international relations**, Oxford University Press, 2001.
104 - Brown Lester , ‘’ Redefining National Security, **Worldwatch Paper** ‘’ ,No. 14, Worldwalch, Washington, 1977.
105- Benton T ,“Marxism and Natural Limits: An Ecological Critique and Reconstruction”, **New Left Review**, (1989).
106- Baldwin, David A. « The Concept of Security ». **Review ofInternational Studies**, vol. 23, no 1,1997.
107- Conca, Ken et Geoffrey D. Dabelko, « The Problems and Possibilities of Environmental Peamaking », dans **Environmental Peacemaking**, Washington D.C.: Woodrow Wilson Center Press, 2002.
108- D . Lincoln,’‘Reproductive health: a key to sustainable development’’, **The Globe ,**No (15) (October),1993.
109-D Deudney, “Geopolitics and Change”, in M.Doyle and G.J.Ikenberry (eds) **New Thinking in International Relations Theory**, Boulder: Westview, 1997.
110- E.B. Weiss,“Intergenerational Equity: Toward an International Legal Framework”, in N.Choucri (ed.) **Global Accord: Environmental Challenges and International Responses**, *(*Cambridge: MIT Press, 1993.
111- F.H. Cardoso, “The Consumption of Dependency Theory in the United States”**, Latin American Research Review** 12.

112-Félix Nkundabagenz, « Le dialogue politique entre l’union européenne et l’Organisation de l’unité africaine » ,**ECDPM**, Maastricht,1998.

113- G Ashworth, ‘An elf among the gnomes: a feminist in North-South relations’, **Millennium: Journal of International Studies,**No 17.
114- Gunther Baechler, « why Environmental transformation causes violence: A synthesis », **Environmental change and security project Report,** N-4.
115-Günther Baechler, and Spillmann Kurt R. , ed., **Environmental Degradation as a Cause of War**, Vols.2 , Zürich: Verlag Rüegger,1996.
116- G Ashworth, ‘An elf among the gnomes: a feminist in North-South relations’,**Millennium: Journal of International Studies,**No 17.
117- Hayward R, Kinhide Mushakoji,“Three times for tomorrow”, **Rio de Janero**,1999.
118-Holger Stritzel," Towards a Theory of Securitization:Copenhagen and Beyond**",European Journal of International Relations**, (2007).
119 -Hugh C Dyer, « Envirorunental Security as a Universal Value », **dans The Environements and International Relations**, Londres et New York: Routledge, 1996.
120- Hampson, F, “Climate change: building international coalitions of the like-minded”, **International Journal**.1989.
121 -Hynes P. H , ‘’ The race to save the planet: will women lose?’’, **Women’s Studies International Forum** 14(5),1991.
122- J, Biehl, ‘Ecofeminism and deep ecology: unresolvable conflict?’, **Our Generation** No 19 , 1988.
123- Kenneth E. Boulding, “ Organization and Conflict,” **Journal of Conflict Reolution**, ., Vol. 1,1957.
124- Leff, E. “Marxism and the Environmental Question”, **Capitalism, Nature, Socialism**, (1993) .
125- Kaldor, Mary , “New & old wars. Organized violence in a **Oxford**. global era”, **Cambridge/**

126- M. R Chertow, ‘’ The IPAT equation and its variants: Changing views of technology and environmental impact’’, **Journal of Industrial Ecology**, *4* (4).
127- Madeleine K. Albright, ‘’ Environmental Diplomacy: The Environment and U.S. Foreign Policy ‘’**, Press Remarks on Earth Day**, U.S. Department of State, 22 avril, 1997.
128 - Milner, H. (1992) “International Theories of Cooperation Among Nations: Strengths and Weaknesses”, **World Politics,** No.44, 1996.
129- Pirages, Dennis , "Ecological Theory and International Relations," **Indiana Journal of Global Legal Studies**, Vol. 5: Iss. 1, Article 3, (1997).
130- P. H Hynes, ‘’ The race to save the planet: will women lose?’’, **Women’s StudiesInternational Forum** 14(5),1991.
131- P. H Hynes, ‘’ The race to save the planet: will women lose?’’, **Women’s Studie International Forum** 14(5),1991.
132- Richard H. Ullman, ‘’ Redefining Security’’, **International Security**, Été, vol. 8, no. 1, 1983.
133- R, Ashley, “The Poverty of Neo-Realism”, **International Organization,N.** 38 , 2005.
134- Pirages, Dennis , "Ecological Theory and International Relations," **Indiana Journal of Global Legal Studies** ,Vol. 5: Iss. 1, Article 3, (1997)
135- Simon Dalby,’’ Environmental Geopolitics ‘’, **dans Gearid Tuathail** ,Londres et New York: Routledge, 1998..
136- S.J.B ,Cox ,‘No tragedy on the commons’, **Environmental Ethics** (1985).
137- Ted Gurr ،Psychological Factors in Civil Violence,**World Politics** ،Vol. 20 ،No. 2 ،(Jan ،1998).
138-US Department of Energy, ‘’ Energy Information Administration (DoE/EIA)'', **International Energy Outlook 2007**, Washington, D.C.: DoE/EIA, 2007.

139- Womankind Worldwide ‘We and the land are one: women and the environment’, **Women’s Lives 6**, (Kingston: DAWN, (1992).

140- Wolfers Arnold «National Security: As An Ambiguous Symbol », **Political Science Quarterly**, vol. LXVII, no. 4, Décembre 1952.

141- Williams Michael C. « Hobbes and international relations: a reconsideration », **International Organization**, vol. 50, no. 2, printemps, 1996.

142-“ Disputes non-violent , Crises violent,Crises limited wars” , **Conflict Barometer 2013**,N.22, heidelberg institut internationl CONFLICT research,2013.

مواقع الانترنات :

143- AU Commission, Strategic Plan 2009/2012, **AU document EX.CL/501 (XV) Rev.2**,(May 19, 2009).
Available at:
http://www.repository.law.indiana.edu/ijgls/vol5/iss1/3.

144- https://www.uni-tuebingen.de/en/faculties/economics-and-social-sciences/subjects/ifp/lehrende/ipol/research-projects/climasec/project-details/securitisation-and-the-environment.html..

145- Hugh Miall, " conflict transformation : AMulti- Dimensional ", Berghof Hand book of conflict transformation, **www.berglof-cegnter.org**. (25/09/2012).

146- Roadmap for the Operationalization of the African Standby Force (AU doc. EXP/AU-RECs/ASF/4(I), Addis Ababa, March 22–23, 2005), section A-1

147- **http://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=D1156**

148-**http://www.millenniium-project.org/esappd**.

149- **http://www.millennium-project.org/millennium/es.2def**.

Source: **Undpko 2008**.

150-**http://www.um.dk/NR/rdonlyres/5BC4E781-AEC8-4A5D-BBAB8780ED673EA5/0/TheEmergingEUCivilianCrisisManagementCapacityArealaddedvaluefortheUN**.pdf.

152-’ Data obtained from Council of the European Union, European Securityand Defence Policy ‘’:

http://www.consilium.europa.eu/cms3_fo/showPage.asp?id=268&lang=EN

153- Roadmap for the Operationalization of the African Standby Force (AU doc. EXP/AU-RECs/ASF/4(I), Addis Ababa, March 22–23, 2005), section A-1.

http://www.beaah.com/home/Envarticles/publicArticles/golossary.html .

154-’’ uppsala conflict data project’’**,** **www.berglof-center.org**.

http://www.usc.edu/dept/LAS/ir/cis/cews/Related%20Papers/threetimesfortomorrow.pdf

155- Gilbert Guillaume, LA Cour Internationale De Justice a L'aube du Xxieme Siecle, Edition A. Pedone, 2003 ,

http://www.mondediplomatique.fr/2005/09/CORTEN/12g759

قائمة الأشكال

والجداول

قائمة الجداول والأشكال:

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	النزاعات الداخلية المسلحة (1989 – 1997)	45
02	تصنيف معهد '' هايدلبرغ'' لأبحاث للنزاعات الدولية	46
03	النزاعات والاضطرابات الداخلية حول الموارد البيئية في العالم	66
04	مهام وأنشطة الأمم المتحدة في ميدان السلام والأمن	100
05	أهم بعثات حفظ السلام في العالم المتعلقة بالنزاعات البيئية	105
06	إدارة الاتحاد الأوروبي للأزمات المدنية عبر ثلاث ركائز	110
07	أهم بعثات الأروبية	111
08	بعثات الإتحاد الإفريقي في إفريقيا	126
09	سيناريوهات تصميم القوة الإفريقية الجاهزة	127
10	النموذج التوافقي لتقسيم السلطة	140
11	النموذج التكاملي لتقسيم السلطة	146
12	أدوار المجنمع المدني	150
13	دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية المحلية والتخفيف من حدة الفقر	153
14	تصنيف أهم المجموعات الأثنية الكبيرة في الكونغو الديمقراطية	156
15	مقارنة بين معدلات الإنتاج في الصناعات الإستخراجية بين عامين2008 و 2009	166
16	تصنيف الأطراف المتصارعة حسب التحالفات في الحرب الأولى	168
17	عدد اللاجئين من الإثنيات إلى الكونغو الديمقراطية – شرق البلاد	167

18	مجموعات الصراع بين الإثنيات في شرق الكونغو الديمقراطية	167
19	يمثل كميات تصدير دولة أوغندا مادة الذهب إلى الأسواق العالمية (بكلغ)	168
20	يمثل طرق تهريب التجمع للموارد البيئية	169
21	يمثل نهب الماشية في شمال كيفو من طرف التجمع في جوان2003	170
22	يمثل نهب الماشية في شمال كيفو من طرف مجموعة الماي الماي في2003	170
23	أهم الشركات المستوردة المعادن من جمهورية الكونغو الديمقراطية	171
24	الفئات الأربعة المستهدفة لنزع سلاحها	171
25	**يمثل توزيع القوات البعثة على مقاطعة " بونيا "**	172

قائـــــــمة الأشـــــــكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تقسيم المواراد الطبيعية	22
02	تحليل متغيرات النظرية المالتوسية البيئية الجديدة	50
03	تأثير التغيرات المناخية وفق النظرية المالتوسية البيئية الجديدة	51
04	كيف يؤدي التغير البيئي إلى الاضطرابات الإجتماعية	52
05	تفاعلات مصادر الندرة عند 'هومر ديكسون''	53
06	شرح تيبولوجيا 'هومر ديكسون'	70
07	العلاقة بين المشاكل البيئية والمشاكل الاجتماعية	133
08	خريطة تمثل بعثات حفظ السلام في العالم	139

09	آليات الأمم المتحدة للوقاية من النزاعات على الموارد الطبيعية	140
10	يمثل أسس الحكم الراشد	140
12	مجالات التنمية المستدامة	142
13	خريطة توزيع الموارد المعدنية و الطاقوية في الكونغو الديمقراطية	150
14	خريطة تبين المناطق التي يسيطر عليها المتمردون في الكونغو الديمقراطية	167
15	**خريطـــــة تبيـــــــن مواقع الجمـــــاعات المسلحـــة العاملة في شرق الكونـــغو**	166
16	**خريطة تبين الطرق الجوية لتهريب المعادن في جمهورية الكونغو الديمقراطية**	169
17	يبين الحلقة المفرغة بين النزاع والبيئية والفقرجمهورية الكونغو	170

فهرس الموضوعات

مقدمـــة---------- 1-6
الفصل الأول: الإطار المفهومي للدراسة ---------- 7-37
المبحث الأول: مفهوم النزاع وإدارة النزاع---------- 8
المطلب الأول: مفـــهوم النـــــزاع ---------- 8
الفرع الأول: تعريف النـــزاع ---------- 8
الفرع الثاني: الفرق بين النزاع والمفاهيم الأخرى ---------- 12
الفرع الثالث: تصنيف النزاعات الدولية ---------- 14
المطلب الثاني :مفهوم إدارة الـــنزاع ---------- 22
الفرع الأول: تعريف إدارة الـــنزاع ---------- 19
الفرع الثاني: وسائل إدارة النزاع ---------- 19
1- الوسائل الدبلوماسية ---------- 20
2- العقوبات الغير العسكرية ---------- 21
3- التدخل العسكري كأداة لإدارة النزاع---------- 22
المبحث الثاني: مفهوم البيئة والأمن البيئي ---------- 23
المطلب الأول: مفهوم البيئة و الموارد البيئية---------- 23
الفرع الأول: مفهوم البيئة ---------- 23
1- تعريف البيئة ---------- 23
2- أقسام البيئة---------- 24
3- عناصر البيئة ---------- 25
4- مشاكل البيئية ---------- 25
5- البيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة---------- 27
الفرع الثاني: الموارد البيئية ---------- 27
1- تعريف الموارد البيئية ---------- 27
2- أنواع الموارد البيئية---------- 28

المطلب الثاني: الأمن البيئي ---------- 30-37
الفرع الأول: مفهوم الأمن ---------- 30
1- تعريف الأمن ---------- 30
2- تطور الأمن ---------- 32
الفرع الثاني: تعريف الأمن البيئي ---------- 33
1- التعاريف الرسمية ---------- 34
2- التعاريف البديلة ---------- 35
3- تعاريف الحكومات والمنظمات الإقليمية ---------- 36
الفصل الثاني: البيئة والنزاع في العلاقات الدولية ---------- 38-99
المبحث الأول: البيئة من منظار نظريات العلاقات الدولية ---------- 39
المطلب الأول: البيئة من منظار النظرية الواقعية والليبرالية و الماركسية ---------- 39
الفرع الأول: البيئة من منظار النظرية الواقعية ---------- 40
1- الواقعيون الكلاسكيون والبيئة ---------- 43
2- الواقعية الجديدة والبيئة ---------- 44
3- توسيع مفهوم الأمن الوطني ليشمل التهديدات البيئة ---------- 45
الفرع الثاني: البيئة من منظار النظرية اليبرالية ---------- 47
1- الطابع العالمي للفكر الليبرالي ---------- 48
2- الليبرالية المؤسساتية و البيئية ---------- 49
3- المجتمعات المعرفية و البيئية ---------- 60
4- مقاربة السلام البيئي ---------- 61
الفرع الثالث: البيئة من منظار النظرية الماركسية و النيو ماركسية ---------- 62
المطلب الثاني:البيئة من منظار النظرية النقدية و النظرية النسوية ---------- 66
الفرع الأول: البيئة من منظار النظرية النقدية ---------- 66
1- البيئة و مدرسة كوبنهاقن ---------- 66

2- مقاربة الأخضر ---------- 72
3- مقاربة أنصار النظم الإيكولوجية ---------- 72
2- البيئة من منظار النظرية النسوية ---------- 73
المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات البيئية ---------- 80
المطلب الأول: النزاع البيئي من منظار مقاربة المالتوسية البيئية الجديدة ومقاربة 'ENCOP ------ 80
الفرع الأول : النزاع البيئي من منظار مقاربة المالتوسية البيئية ---------- 80
الفرع الثاني: النزاع البيئي من منظار مقاربةENCOP ---------- 87
المطلب الثاني: النزاع البيئي من منظار مقاربات الناتو و''مايكل كولير'' و اللجنة الدولية لبناء السلام- 91
الفرع الأول : النزاع البيئي من منظار مقاربة الناتو---------- 91
الفرع الثاني: النزاع البيئي من منظار مقاربة ''مايكل كولير'' ---------- 94
الفرع الثالث: اللجنة الدولية لبناء السلام ---------- 97
الفصل الثالث : آليات إدارة النزاعات البيئية---------- 100- 138
المبحث الأول: إدارة هيأة الأمم المتحدة والإتحاد الأروبي للنزاعات البيئية ---------- 120
المطلب الأول: إدارة هيأة الأمم المتحدة---------- 113
الفرع الأول : إدارة النزاعات الدولية من خلال نشر بعثات السلام---------- 100
الفرع الثاني: مبادرات هيأة الأمم المتحدة لإدارة الموارد البيئية---------- 105
الفرع الثالث: استراتيجيات الهيأة لمراقبة الاتجار بالموارد لبيئية ---------- 108
الفرع الرابع: التحكيم الدولي ---------- 112
المطلب الثاني: دور الإتحاد الأوربي في إدارة النزاعات البيئية---------- 120
الفرع الأول : أهداف السياسة الخارجية الأروبية ---------- 114
الفرع الثاني: إستراتيجية إدارة النزاع ---------- 115
المبحث الثاني: دور المنظمات الإقليمية الإفريقية و دور الآليات الوطنية في إدارة النزاعات البيئية----- 138
المطلب الأول: دور المنظمات الإقليمية الإفريقية ---------- 121
الفرع الأول : دور الاتحاد الإفريقي---------- 121

الفرع الثاني: السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا ---------- 125
الفرع الثالث: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس) ---------- 126
الفرع الرابع: الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي(السادك) ---------- 126
الفرع الخامس: الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا(الايكاس) ---------- 127
الفرع السادس: المجلس الأعلى للسلم والأمن في أفريقيا الوسطى---------- 127
المطلب الثاني: دور الآليات الوطنية في إدارة النزاعات البيئية ---------- 128
الفرع الأول : آليات تقاسم السلطة ---------- 129
الفرع الثاني: آلية الحكم الرشيد في إدارة الحكم ---------- 132
الفرع الثالث: دور المجتمع المدني ---------- 133
الفرع الرابع: التنمية المستدامة ---------- 136
الفصل الرابع: النزاع البيئي في منطقة البحيرات الكبرى ومستقبل النزاع---------- 139-197
المبحث الأول: دور المتغير البيئي النزاع في منطقة البحيرات الكبرى ---------- 140
المطلب الأول: تطور النزاع في الكونغو الديمقراطية---------- 140
الفرع الأول: الكونغو الديمقراطية: دراسة جيوبليتيكية---------- 140
الفرع الثاني: التطور التاريخي لجمهورية الكونغو الديمقراطية ---------- 142
الفرع الثالث:تطور النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ---------- 144
الفرع الرابع: أطراف النزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية ---------- 146
الفرع الخامس: الآثار المترتبة على النزاع ---------- 149
المطلب الثاني: دور المتغير البيئي في النزاع ---------- 150
الفرع الأول: الهجرة البيئية والنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ---------- 150
الفرع الثاني: النزاع على الموارد البيئية ---------- 153
الفرع الثالث: الموارد البيئية وتوريد الأسلحة---------- 168
الفرع الرابع: البيئة ضحية النزاع---------- 164
المبحث الثاني: آليات إدارة النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومستقبل النزاع البيئي في المنطقة -- 167

المطلب الأول: الآليات الوطنية و الإقليمية لإدارة النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية -------- 167
الفرع الأول : الآليات الوطنية ---------- 167
الفرع الثاني: الآليات الإقليمية---------- 178
المطلب الثاني: الآليات الدولية ومستقبل النزاع ---------- 181
الفرع الأول : تدخل الاتحاد الأروبي ---------- 181
الفرع الثاني: تدخل الأمم المتحدة ---------- 183
خاتمة ---------- 197
الملاحق ---------- 200
قائمة المراجع ---------- 219
قائمة الجداول والإشكال ---------- 233
المحتويات ---------- 238

ملخص الدراسة

Abstract

In the beginning of the ninties after the cold war- the international cnflicts are increasing and taking different forms,both in nations and between nations(intra state conflicts).

So there are many factors which have a big role in provoking the international conflicts,especialy the environmental one;it has a potential role in blocking pathsof cnflict management.

So it exists many programs and researches which approuve the relation ship between the environmental factor and international conflicts like Torento school,Nato studies,and the reports of internationak commitee for lasting peace.

In this context our study comes to analyse these different studies,researches,programs and their assumptions in order to demonstrate its reality in interpreting the international conflicts.